لُغَةُ الأُمَّة وَلُغَةُ الأُمّ

عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية

تأليف
عبد العلي الودغيري



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون
سنة 1971 بيروت - لبنان

لغة الأمة ولغة الأم

عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية

تأليف
عبد العلي الودغيري



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هناك مَسلَكان معروفان لدراسة لغةٍ من اللغات الطبيعية: مَسلَك يُفضي إلى معرفة تكوينها الداخلي: بِنيَتِها ونظامِها وعناصرِها ومُكوّناتِها الخاصّة وعلاقةِ بعضها ببعض، وآخر يُفضي إلى معرفة اللغة من جانبها الخارجي ودراستها في تفاعُلها وعلاقاتها المتشابكة مع محيطها الجغرافي والتاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي واللغوي بكل ما فيه من عوامل وظروف مُؤثّرة. وقد أصبح الالتفاتُ إلى هذه الظروف والعوامل المُكوّنة لبيئة اللغة بتنوّعاتها وأشكالها واختلاف مظاهرها، يحظى بأهمية مُتزايدة مما شجّع على نشأة علم اللغة الاجتماعي وازدهاره شيئاً فشيئاً، وعلى ظهور التيار الجديد المتفرّع عنه وهو المعروف باللسانيات البيئية. وكلاهما يسعى نحو إيلاء الظروف والعناصر الخارجية المحيطة باللغة من الأهمّية - بعد أن هُمِّشت طويلاً - ما يُماثِل تلك التي تُعطى لدراسة العناصر الداخلية، واعتبار الجانبَين الداخلي والخارجي في دراسة اللغة مُتكاملَين لا مُتنافِرَين.

واللغة العربية لا تختلف عن غيرها من اللغات البشرية في تفاعُلها مع محيطها، ولا سيما أنها تقلّبت في بيئات جغرافية وتاريخية مُتباينة، وعاشت في ظل مجتمعات إنسانية مكوَّنة من أعراقٍ وثقافات وأنماطٍ من العادات والتقاليد وأساليب من العيش ونُظُم الحُكم والسياسة غنيّة ومتنوّعة. ولعل أول ما يصادفنا حين نريد دراسة واقع اللغة العربية من هذه الناحية، هو كثرةُ اللغات واللهجات التي احتكّت بها قديماً وحديثاً. فالعربيةُ لم تعش وحدها في بيئة منعزلة طيلة القرون السابقة، حتى وهي داخل الجزيرة العربية، وقبل أن تنتشر بانتشار الإسلام في كل الآفاق. وإنما عاشت وبجانبها لغاتٌ ولهجات محلّية وأجنبية كثيرة، فكانت لها بها علاقاتٌ

متشابكة ليست كلُّها ذاتَ طبيعة واحدة. وإنما يمكن أن يُنظر إليها من زوايا متعددة.

فإذا نظرنا - مثلاً - إلى العلاقة التي جمعت العربية بطائفة من اللغات واللهجات التي شارَكَتها في الأرض والأوطان، واستعملتها فئاتٌ من المجتمعات العربية الإسلامية والقوميات غير العربية التي كوَّنت مع العنصر العربي مجتمعاً واحداً في ظل حضارة موحِّدة (كالفارسية والتُّركية والكُردية والسُّريانية والآرامية والأَشُورية والقِبطية والشّركسية والتُّركمانية والأمازيغية والإسبانية والعِبرية... وغيرها)، وجدنا أنها كانت في الغالب علاقةً تمتازُ بقدرٍ كبير من التسامُح والتناسُق وتبادل الوظائف والأدوار، مما جعل البيئة اللغوية المشتركة تحقِّق تنوُّعَها الطبيعي التلقائي الذي لا يؤدي بالضرورة إلى التّنازُع أو التنافُر. وهذا ما يؤكّده التاريخُ الطويل من التعايش بين العربية وعدد من هذه اللهجات واللغات في مشرق العالم العربي الإسلامي ومغربه. لكن هذه العلاقة بين العربية ومُواطِناتها من اللغات المحلّية، وإن ظلت لوقت طويل هادئةً وساكِنة في أغلب الفترات الماضية، قد أصبحت - بفعل عناصر جديدة طَرَأت على أفكار فئة من المجتمعات العربية وثقافتها ووعيها القومي والسياسي ومفهومها للهُوية، وتدخُّلِ إيديولوجيات ومصالح أجنبية للعَزف على الوتَر العِرقي والطائفي - تعرف قلقاً واضطراباً من شأنهما أن يُغيِّرا شكلَ تلك العلاقة فتتحوّل إلى صراعات وعداوات وحروب تكون وبالاً على الأمة كلها.

وحين نضع العربيةَ (في مجموعها الكلّي: فصحى ولهجات) إزاء مُواطِناتها من اللغات المحلية غير العربية، من زاوية أخرى، نجد أن العربية تظل وحدها القابلةَ لأن تحوز بكل تجرُّد وموضوعية، لقب "لغة الأمة" في مقابل كل لغة أو لهجة أخرى من اللغات واللهجات الوطنية المحلّية التي يصدق عليها أن توصف بلغة الأُمّ عند من يتكلَّمها ويستعملها سليقةً في أُسرته وقبيلته وعشيرته أو منطقته الجغرافية المحدودة. وذلك باعتبار أن العربية هي اللغة التي تشترك في التفاهم بها مُكوّناتُ الأمَّة كلُّها بمختلف شعوبها ودُوَلها ولغاتها، وإن اختلفت طريقةُ أدائها من منطقة إلى أخرى، وهي المؤَهلة أكثر من غيرها، تاريخياً وواقعياً، للقيام بهذه

الوظيفة. وكلمة " أمّة " هنا نستعملُها بمفهومها وإيحاءاتها وظلالها الدلالية الخاصة التي تستمدُّها من رَمزِيَّتها وحُمولتها الحضارية في الثقافة الإسلامية. أي بالمفهوم الذي يجعل من الأمة كياناً أوسع وأشملَ من الدولة أو الشعب أو الوطن في المعجم السياسي العصري، كياناً موحَّداً في الانتماء الحضاري والثقافي متضامِناً في العواطف والمشاعر والأهداف، عابِراً للقارّات، مُتعالِياً على الأعراق والقوميات، مترفِّعاً عن كل عوائق الاختلاف الطائفي واللغوي، وما هنالك من ألوان وأشكال وجِنسيات، متجاوِزاً الحدودَ الوهمية الناتجة عن التقسيمات السياسية الضَّيّقة وما رسَمَه الاحتلالُ الأجنبي من خرائط وَفقَ مصالحه وأهوائه ومَطامحه.

وعلاقةُ العربية (لغة الأمة) بمُواطِناتها من اللغات المحلّية، لا تقف عند هذا الحد. وإنما تتعدّاه إلى التداخل فيما بينها أخذاً وعطاءً، تأثُّراً وتأثيراً. فأما تأثيرُ العربية في تلك اللغات واللهجات فواضح لا غبار عليه. إذ ليست هنالك لغةٌ عايشت العربية في بيئة واحدة أو بيئتين متجاورتين لمدة قرون طويلة ولم تأخذ منها أغلبَ ألفاظها وتعبيراتها. فالفارسية والتركية والأمازيغية أخذت نصف معجمها تقريباً من العربية. وكذلك اللغاتُ الأخرى كالكردية والشركسية والتُّركمانية والأُوردية والإسبانية وغيرها أخذت أيضاً نصيباً وافراً منها. وأما تأثّر العربية بهذه اللغات واللهجات الوطنية فكان بدوره معروفاً. فعدد الفارسيات والتركيات وغيرها في العربية كثير جداً. وهذا التأثُّر كان له إيجابياتٌ على العربية وسلبيات. أما إيجابياتُه فتتجلى في إغنائها، فصحى ولهجاتٍ، وتلبية الكثير من احتياجاتها بعدد لا يُحصى من الألفاظ والأساليب التي أخذتها من البيئة المحلّية بما في ذلك كثير من الألفاظ الإسبانية التي عَلِقَت بها خلال فترة وجودها بالأندلس، وألفاظُ لغاتٍ أوروبية أخرى تقيمُ في جوارها على ضِفاف بُحيرة المتوسِّط. وأما السلبيات فتتجلى بوجه خاص في ابتعاد اللهجات العربية عن الفصحى من جهة، وابتعاد كل لهجة عربية عن غيرها من لهجات العربية في الأقطار الأخرى، من جهة ثانية. فاختلاط العربية باللغات المحلّية خلال توسُّع الحكم العربي الإسلامي اختلاطاً شديداً جعل العُجمةَ واللحن ينالان من سلامة العربية وفصاحتها وينحرفان بها عن سَمْتها نُطقاً

ودلالةً وتركيباً ومعجماً. وهذا كلّه - بجانب عوامل أخرى - أسهم في اتّساع الفجوة بين الفصحى ولهجاتها. وقد لاحظ ابن خلدون منذ القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) ذلك الأمر ووصف هذه اللهجات بأنها أصبحت مُغايرةً للغة مُضَر كما غايَرت المُضَريةُ لغةَ حمير.

وأما علاقةُ العربية (لغةِ الأُمّة) باللغات الأجنبية المُقحَمة على البيئة اللسانية للمجتمعات العربية ومكوِّناتها البشرية واللغوية (وهي غيرُ اللغات المحلّية التي تستعملها فئاتٌ وطنية تدخلُ ضمن مكوّناتِ المجتمعات العربية وتصنع معها ذلك النسيجَ العامَّ لبيئة اللغة العربية) فهي على نوعين: أما النوع الأول فتبدو فيه العلاقةُ هادئةً غيرَ متوتِّرة. وذلك حين لا تكون لتلك اللغات الخارجية المُقحَمة رغبةٌ في الهيمَنة وفرض نفسها بالقُوة، وإنما جاء اتصالُها بالعربية بطريقة عادية (تجارة، سياحة، رحلات، احتكاكٌ علمي وثقافي، ترجمة... الخ)، أو عابِرة، كما حدث في لقاء العربية باليونانية في عهد ترجمة العلوم الذي أسَّس للنهضة الثقافية العربية، وفي لقاء العربية باللاتينية في عهد ترجمة العلوم العربية الذي أسَّس للنهضة الأوروبية، وفي اللقاء بين العربية ولغات الإفرنج خلال الحروب الصليبية، وفي التبادل التجاري الذي استمر بين الشرق والغرب لقرون طويلة. وهنا نجد التلاقُحَ أو التثاقُف التلقائي والطبيعي يَنسِج علاقةً من الودِّ والتَّصافي، فيُلجَأُ إلى اللغة الأجنبية - من هذا الطرف أو ذاك - كلما احتيجَ إليها، ودعت الضرورةُ والمنفعةُ لشيءٍ منها. والعادةُ أن كل لغة تستعيرُ من الأخرى ما تحتاجُه وتنتفع به، كما يحدُثُ في كل بيئة مجتمَعية طبيعية حين نرى الجارةَ تلجأ إلى جاراتها فتأخذ منها بعضَ الأواني والأدوات المنزلية لأداء أغراضها، دون غَضاضةٍ ولا إحساسٍ بالنقص. أما النوع الثاني من هذه العلاقة، فهو حين تأتي لغةٌ أجنبية على ظهر دبّابة أو وراءَ سلاحٍ ناريّ(وربما بمجرّد قرار حكومي تعسُّفي) وفي نيَّتها القيامُ بفعل انقلابيّ في جُنح الظلام: تقتحم المكانَ على اللغة الوطنية صاحبةِ الشرعية وهي آمنةٌ في سِربها مُطمئنّة في بيتها بين أهلها وذويها، وتحاول فرضَ سيطرَتها على الأرض وتقييدَ حرّيتها، وتحديد مجالات حركتها واستعمالها، وأخذَ مكانها ودفعها إلى الانزواء

والانكفاء، ثم إلى الانسحاب من الميدان كلّه ذَليلةً صاغِرةً.

قضية التعدُّد اللغوي، إذن، ليست دائماً مُرادِفة لتنوُّع البيئة اللغوية الطبيعي المُوحي بالغنى والمتّشِح برداء السلام والتسامُح والتعايُش والوئام. بل قد يتحول المشهدُ إلى حَلَبة صراع وحقلٍ من الألغام. وفي مثل هذا الوضع تقتضي الحكمةُ التمييزَ بين منظر الزهور والورود في تنوُّعها وجمالها، وحالة الأشواك والطُّفَيليات الضارّة المندسَّة بينها. بين ما هو نعمةٌ وما هو نقمة. ما هو بيئةٌ نقيّة ينبغي أن نُحافظ عليها ونقبلها بتنوّعها واختلافها، وما هو تلوُّثٌ ينبغي أن نعرف كيفية التعامل معه. فأن يكون لجميع الناس الحقُّ في استعمال لغاتهم ولغات غيرِهم والتحدُّث بها، فذلك شيءٌ تُقرّه الأعرافُ والشرائع والقوانينُ، ويقبله العقلُ والمنطق، وينسجم مع الطبيعة التي خلقَها اللهُ متنوِّعة مختلفة. لكن أن يُلجأ إلى التعدد بلا نظام ولا تدبير، أو يُتَّخَذ مبدؤُه ذريعةً لتفتيت كيان أمةٍ أو دولة وتمزيقها ومقاومةِ كلِّ ما يقوّي تلاحُمَها وتماسُكَها، أو حجّةً لإنهاك اللغة الوطنية المشترَكة، أو ضرب لغة أمّةٍ بلغة أُمّ، فذلك مَكرٌ وخداع، لا بدَّ فيهما من الحذَر وإعمال العقل والنظَر.

وإلى جانب العلاقات التي قامت بين العربية واللغات الأخرى، وطنيةً كانت أم أجنبية دخيلة، هناك علاقةٌ من نوع آخر ينبغي اعتبارُها وعدمُ تناسيها، وهي التي نشأت بين طَرَفي العربية بعضِهما مع بعض. أي علاقة مستوياتٍ منها بمستوياتٍ أخرى، كعلاقة المستوى المعياري (الفصيح) بالدوارِج واللهجات، وعلاقة بعض اللهجات العربية بلهجات عربية أخرى معاصِرةٍ لها أو غيرِ معاصرة، قريبةٍ منها في المسافة والبيئة الجغرافية أو بعيدةٍ. وهذا النوعُ من العلاقة عادةً ما يكون تَكامُلياً لا تَنافُسياً أو تَصارُعياً. وذلك باعتبار أن كل مستوى منها له وظيفتُه ومكانُه ومقاماتُه وسياقاتُه التي تستوجِبُه وتستدعيه. وقد يحدُثُ تقارُبٌ بين العربية المعيارية والعربية اللَّهَجية إذا توفَّر المُناخُ العلمي والثقافي والبيئي الذي يساعد على ذلك. وقد يحدُثُ العكسُ، إذا كان هنالك ما يُعين على التباعُد واتّساع الفَجوة من عوامل بعضُها موضوعيٌّ وطبيعي ناتج عن انعزال منطقة عن أخرى جغرافياً وتواصليًّا، أو عن تطوّر تلقائيّ للمجتمع والبيئة الثقافية واللغة ذاتها، أو تَرهُّلٍ وارتخاءٍ ثقافيّين

وحضاريّين يتقلّصُ فيهما دورُ النخبة المثقّفة ويتّسع تأثيرُ الأُمّية والثقافة الشعبية البسيطة، أو عن احتكاك عادي ينشأ بين اللغات المُتساكِنة على أرض مشتركة وفي ظل مجتمع واحد وحضارة موحَّدة، وبعضُها يُفرَضُ أو يُستورَد عن قصدٍ (الاستعمار ومخلَّفاته ومخطّطاته، الغزو الثقافي واللغوي، دخول مصالح أجنبية سافِرة أو مُقنَّعة... الخ). وهذا التباعد إذا تجاوز الحدّ المعقول، تحوَّل معه نوعُ العلاقة بين طرَفَي العربية (أو مستويَيها) إلى صراع يمكن أن ينتهي إلى قطيعة بين اللغة المعيارية والمستويات التعبيرية المتفرِّعة عنها فتنفصل وتستقلّ بنفسها لتصبح الحدودُ اللغويةُ مُطابقة للحدود الجغرافية. وهذا ما يؤدي بالدول والشعوب التي تشترك في وحدة لغوية إلى قطع جسور التواصُل بينها. وفي ذلك خسارةٌ جماعية لها، إذ تفقد بهذا التمزّق اللغوي عاملاً أساسيًّا من عوامل قوَّتها الاقتصادية والسياسية التي تبني عليها نهضَتَها الحضارية.

وحين نضع العربية الفصحى - من جانب آخر - بإزاء لهجاتها المختلفة الموزَّعة على الأقطار المختلفة، أو على مناطق متعدّدة داخلَ القُطر الواحد، سنجد أن الفصحى المعيارية الموحَّدة، تأخذ شكلَ القاسِم المشترَك الذي ينتسب إليه الجميعُ، والنَّمُوذَج الذي يتمثَّله ويحاول تقليدَه وتحقيقَه كلُّ مُستعمِلي العربية. أما اللهجات المتفرّعة عنها والمُوازيةُ لها فكلُّ واحدة منها تُنسَب لأصحابها: اللهجاتُ المصرية للمصريّين، والمغربية للمغاربة، واليمَنية لليمنيّين، والعراقية للعراقيّين... وهلمَّ جرًّا. لكن الفصحى مجالٌ مشترَكٌ ومِثالٌ يُحتذَى لكل المتكلّمين بالعربية من أية قبيلة أو فِئةٍ أو دولة كانوا. ليس لها انتماءٌ محلّي، وإنما انتماؤُها للأمة كلِّها التي تجمعُها حضارةٌ واحدة هي الحضارةُ العربية الإسلامية بما فيها من شعوب ودول وكيانات وأغلبيات وأقلّيات. إنها مِلكٌ للجميع، لأنها لغةٌ مُحايِدة وفوق الصراعات اللغوية المحلّية، ولا تنتسب لجنسية أو عِرقية. هي اللغة التي تجمع العربي بالفارسي والكُردي والأمازيغي والباكستاني والأفغاني والمغربي والمصري والخليجي والسوداني والإفريقي والأوروبي والآسيوي... وسواهم من أبناء هذه الأمة والمُنتَمين إليها. لغةُ العرب على اختلاف دياناتهم، والمسلمين على

اختلاف مذاهبهم وطوائفهم وأجناسهم وألسِنتهم ودُوَلهم، ولغة غير المسلمين من الأقليات الدينية المنتمية لكيان الأمة. الفصحى بهذا المعنى إذن، هي التي تستحقُّ هنا أن تسمَّى "لغةَ الأمةِ"، واللهجات حينئذ تكون بمثابة "لغاتِ الأُمّ". وإن كان مصطلح "لغة الأمّ" لا يُطلق على اللهجات وحدها، وإنما قد يتَّسع ليطلق على لغة الأُسرة والحيّ والقبيلة أو العشيرة واللغة المحلّية ولغة الوطن الأُمّ واللغة الوطنية في مجموعها الكلّي وبكافة مستوياتها الفصيحة واللهَجية. وتلك جزئيةٌ من الجزئيات التي سنناقشها في مكانها من الكتاب.

هذا ما يتعلَّق بوضع اللغة العربية في علاقاتها بغيرها من اللغات في محيطها الاجتماعي والثقافي. ولكن ليس هذا كلَّ شيءٍ عن تفاعُل العربية مع بيئتها. إن التغيّرات المتلاحقة التي تشهدها مجتمعاتُنا العربية في كل المجالات، لها أسئلتُها الكثيرة. وهذه الأسئلةُ ليست سياسية واقتصادية واجتماعية فقط، ولكنها لغويةٌ أيضاً. فحين يكون الحديثُ - مثلاً - عن التنمية والإقلاع والتطوير والتحديث في كل المجالات (ومنها ما يهمُّ الاقتصاد والإنتاج والتصنيع والتعليم والإعلام وغير ذلك..)، لا بد أن تُثار معه أسئلةٌ بديهية من نحو: هل للغة دور أساسيٌّ في إنجاح ذلك؟ وبأية لغة نستطيع تحقيقه؟ وهل اللغة الوطنية أساسية وضرورية في نهضة مجتمع معيّن أم أنها مجرد أداة يمكن تعويضُها بأية لغة أخرى فتقوم بالمهمة؟ والعربية بالذات، هل هي حقًّا عائقٌ من عوائق الإقلاع والتطوير والتنمية والحداثة كما أشاع الكثيرون؟ وهل هي الفصحى وحدها العائقُ - إذا سلَّمنا بوجوده ونحن لا نُسلّم به - عكسَ الدوارج واللهجات، أم العربية بكل أشكالها ومستوياتها غيرُ مُهيَّأةٍ لذلك؟

وحين تُصبح التعدُّدية السياسية والثقافية واللغوية واقعاً يفرضُ نفسَه في مجتمعاتنا العربية كما في غيرها من المجتمعات الإنسانية المعاصرة، عادةً ما يُطرح السؤالُ الذي يشغل الناس كثيراً، وهو: ما موقعُ العربية الذي ينبغي أن تأخذه في سياق هذا التعدد؟ هل نعاملها في مجتمعها وداخل بيئتها بمنطق المساواة مع أية لغة أخرى وطنيةً كانت أم أجنبية؟ أم ينبغي أن يكون لها ما يُميّزها في هذا الخضمّ

الهائج من اللغات المتلاطِمة بحُكم أنها "لغة الأُمة"، وهي الصفة التي تتمتَّع بها في كل المجتمعات العربية الإسلامية؟ وكيف تُرسَم الحدودُ وتوزَّع الوظائفُ بين كل ما نستعمله من رموز تعبيرية من لغات ولهجات وطنية ورسمية وأجنبية؟ وهذا يجرّنا إلى أسئلة أخرى لها علاقةٌ بما سبق، من نحو: كيف تعاملت التشريعاتُ من دساتير وقوانين وغيرها في البلاد العربية مع هذا الموضوع الشائك؟ وهل حقًّا تغلَّب الهاجسُ السياسي والأمني والظَّرفي حين وضعِ هذه التشريعات على غيره من الهواجس الأخرى؟ وكيف تمّت معالجةُ الإشكال اللغوي في الدساتير العربية؟ وما هي الظروف السياسية والاجتماعية التي تحكَّمت في صياغة النصوص الدستورية المتعلّقة بالموضوع؟

المهم، هو أن كل الأسئلة التي سُقناها في هذا المجال كانت تدفع في اتجاه البحث عن جواب موضوعي للسؤال الأهمّ وهو: كيف ينبغي أن يتمّ تدبيرُ التعدد اللغوي على مستوى الأفراد والمجتمع والدولة والأُمة بما يخدم الجميعَ ويُريحهم وينفعهم، ويحافظ على التماسُك والتعايُش بين كل المُكوّنات والفئات واللغات، ويُتيح لها العيشَ جميعاً في أمن وسلام واطمئنان؟

ومن المعلوم أن ما يُطرح على اللغة بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، في علاقتها بالمجتمع والبيئة بمختلف مكوّناتها، لم يعد يشغل بال علماء اللغة والاجتماع والإناسة وحدهم، ولا صنف المفكّرين دون سواهم، ولكنه صار الشغلَ الشاغل لكل الفئات العريضة من الناس، لأن أمره أصبح يمسّ حياتَهم جميعاً. فكلُّ أبٍ أو ربُّ أسرةٍ - مثلاً - يسأل نفسه: ما هي اللغة التي تنفعني في تعليم أولادي وتضمن مستقبلهم وعيشهم وتؤمّن لهم الخبزَ النظيف والعمل المُريحَ؟ والتاجرُ يسأل: ما هي اللغة الأجدى لتنمية تجارتي وتسويق بضاعتي وإشهارها والتَّرويج لها؟ والباحث في مجالات العلوم والمعرفة والتواصُل يسأل: أيُّ اللغات تُمكّنني من تطوير بحوثي وتنمية معلوماتي والسباحة في فضاء أوسع؟ والسائحُ يسأل: أيُّ اللغات تيسّر لي أسفاري ورحلاتي؟ والكلُّ يسأل: ما هي اللغة النافذة أو السالِكة في المجالات الحيوية كلّها أو في أغلبها؟ وأسئلةُ هؤلاء وغيرهم كلها مشروعة. لكن

الأهمَّ منها هو ماذا تقدّمه اللغةُ العربية من أجوبة مُقنعة لهؤلاء وأولئك في العصر الحالي والمستقبل الآتي، وفي زمنٍ أصبحت فيه اللغةُ بمثابة العُملة النّقدية التي يسألُ كلُّ الناس عن قيمتها ووزنها في سُوق التداوُل؟

وقد تكون هذه الأسئلة التي تُلحُّ على النفعية وطلب الجدوى وقضاء المآرب، هي التي تُشعل نيرانَ التنافُس والصراع الحقيقي في سُوق اللغات القائم اليوم على أساس اقتصادي ومادي بالدرجة الأولى. وربما رأى بعضُ الناس أن هذا النوع من أسئلة المنفعة والجدوى المادية أصبح اليوم أهمَّ من أسئلة الهوية ونحوها. فكم رأينا من أفراد وجماعات تتخلّى طواعيةً عن لغاتها الأصلية وتَعزف عن توريثها لأجيالها اللاحقة. وكم من جماعات مهاجرة تنازلت عن لغاتها التي حملتها معها لصالح لغة اندماجها في الوسط الذي تعيشُ فيه، لأن هاجس الهُوية والخصوصية المحلّية لا يشغلُها بدرجةٍ مساويةٍ لهاجس الاستقرار والرّبح المادي والمصلحة أو المنفعة الذاتية في مجتمعات تطغى عليها النزعة الفَردانية أكثر من غيرها. لكن ليس هذا بالأمر الذي يسلّم به أو يستسلم له الجميعُ. بل هناك فئاتٌ كثيرة من الناس وأعدادٌ لا بأس بها من المجتمعات، ما تزال أسئلة الهُويّات والخصوصيات الثقافية والحضارية والقومية والروحية، تشغل حياتَها وتفكيرها، وتُشكّل هاجساً من هواجسها اليومية الكبيرة، وموضوعاً مُحبَّباً لنضالها الثقافي والسياسي والاجتماعي، لأن اللغة عندها ليست أداةً للتواصُل فقط ولا وسيلةً لكسب العيش فحسب، ولكنها تعبيرٌ عن الكَينونة والوجود وطريقٌ لتحقيق الذات.

ومن الأكيد أن الإيديولوجيات والحروب الطائفية والعرقية والقومية وغيرها من العوامل، تتدخّل بقوة للتأثير في تحديد الاختيارات اللغوية للأفراد والجماعات. وهناك مخطّطات وسياسات لغوية تُصنَع وتُهيّأ وتُطبَخ قصداً من أجل تطبيق هذه الإيديولوجية أو تلك. وهناك اليوم تيارات وإيديولوجيات من مصلحتها أن تدفع في اتجاه تقوية النزعة الإقليمية المحلّية الضيّقة التي يسهل معها الاستحواذُ على تلك الكيانات الصغرى واستغلالها أسوأ استغلال. ومن أسلحتها في ذلك - إذا أخذنا المثالَ من محيطنا العربي - أن تستقلّ اللهجات العربية عن الفصحى في كل قطر

من الأقطار مهما كانت مساحتُه صغيرةً وعدد سُكانه ضئيلاً. فهذا "الاستقلالُ" اللغوي الموهوم سيقود هذه الكيانات، التي صنعت خرائطَها معاهدةُ سايس بيكو وشبيهاتُها من اتفاقيات التقسيم والتَّفتيت، إلى التخلّص من التزاماتها مع بقية أجزاء الأمة، ولكنه في الوقت ذاته يُسقطها في أسر التبَعية المُطلقة للقوى التي حاكت ضدها هذه المؤامرة. ومن أوضح عواقب ذلك أيضاً: تحويل المعركة التي كانت وما تزال بين العربية واللغات الأجنبية المتسلّطة بفعل الاحتلال الاستيطاني أو الثقافي، إلى وجهة أخرى، فتصبح معركةً مفتوحة على جبهتين: جبهة الصراع بين العربية واللغات الوطنية المحلّية المنتشرة في كل أنحاء البلاد العربية، وجبهة الصراع بين الفصحى ولهجاتها في كل بلد عربي. وبهذه الطريقة تكون اللغةُ الأجنبية قد حقّقت أمرين: فازت بالغنيمة التي ظلت تنتظر اصطيادَها بتربُّص شديد، ثم استمتعت بالفُرجة بعد أن أضرَمت نارَ الخصام بين الأخوات والشقيقات.

لقد حاولنا في مباحث هذا الكتاب، أن نطرح أكبر عدد ممكن من مثل هذه الأسئلة، وأن يكون طرحُنا للأسئلة أكثرَ من تقديمنا للأجوبة. لكن ذلك لم يمنعنا من الإسهام بدورنا ومن موقعنا في تقديم ما قد يساعد على تلمُّس الأجوبة التي نراها مناسبة للحظة الحضارية التي نعيشها. ورغم أن الجماهير لا تنتظر أجوبة اللغويّين والباحثين قبل أن تتصرَّف بالطريقة التي تراها مناسبة، وأن الإيديولوجيات والنَّزعات السياسية والعرقية والطائفية والثقافية وغيرها تتدخّل - كما قلتُ - في كل حين لترجيح كفّة على أخرى، ولو بغير حق، فإن من واجب العلماء والمثقفين والمتخصّصين أن تكون لهم كلمة مُنصِفة وموضوعية وعِلمية تمارسُ دورَها في ترشيد الاستعمال اللغوي ودفعه نحو الطريق الصحيح الذي يُغلّب المصلحة العامة على الخاصة، ومصلحة الأمة على مصلحة الفرد. ولا سيما أن سلاح اللغة سلاح ذو حدّين: يمكن أن يُستخدَم لحماية الأمة وجمع شملها وتوحيدها، كما يمكن أن يُستعمل لتمزيقها وتقطيعها أشلاءً.

ولو أردنا الآن أن نلخّص الفروع والجزئيات التي تشعَّبت إليها أسئلةُ الكتاب في عناوين كبرى واضحة، لقلنا إن هنالك ثلاثة أسئلة كبرى هي التي يعنينا

أن تظل حاضرة في أذهان القراء، وهي العناوين الحقيقية للأبواب الثلاثة التي يتفرَّع إليها الكتابُ. وهذه الأسئلة / العناوينُ هي: السؤال المرتبط بشؤون التنمية والإقلاع والنهضة، بأي لغة تكون وبأية لغة تنجح؟ وسؤال التعدّد اللغوي: هل نريده على النحو الذي يَصُون لغةَ الأمة وكرامتَها ولا تتضرَّر مكانتُها، أم نريده بأي ثمنٍ كان؟. وسؤال أخير: هل نريد لأمتنا وشعوبها لغةً تحافظُ على حسن التواصُل والتكامُل والالتحام، أم نريد لغاتٍ تُساعد على القطيعة والتجزئة والتشرذُم والانقسام؟ إن الاختيار بين هذا الطريق أو ذاك هو اختيار سياسي قبل كل شيء ويحتاج الحسمُ فيه إلى إرادة سياسية قوية وعزم واضح لما يترتَّب عليه من نتائج وعواقب حميدة أو وخيمة. وهنا نؤكد، مرة أخرى، أن الموضوع اللغوي لا ينفصل البتّة عن الموضوع السياسي الذي لا ينفصل بدوره عن المؤثّرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعوامل الخارجية والداخلية، وكيف أن الواقع اللغوي عادة ما يصنعه الواقعُ الذي يعيشه المجتمعُ اللغوي بكل أبعاده وظروفه وتغيّراته.

الرباط في: 17 رمضان 1434هـ

26 يوليوز 2013م

الباب الأول

العربية وسؤال التَّنمية

أهميةُ اللغة الوطنية المشترَكة في التّنمية وتحقيقِ الأمن الثقافي واللغوي والتماسُك الاجتماعي

أسئلة اللغة والتنمية:

ذكرتُ في التقديم قبل قليل أن الأسئلة الكثيرة التي تطرحها التغيّراتُ المتلاحقة في بيئاتنا ومجتمعاتنا بكل مجالاتها، ليست سياسية واقتصادية واجتماعية فقط، ولكنها دائماً متبوعة بأسئلة لغوية أيضاً. فالناسُ حين يطرحون أسئلتَهم عن وسائل تحقيق التنمية في مجتمعاتهم (و"التنميةُ" هي الكلمة المفتاح لهذا العصر، لأنها أصبحت الأكثرَ رواجاً واستخداماً من غيرها، حتى من كلمة: "النهضة" ذاتها)، لا بد أن يُثيروا أسئلةً بديهية من نحو: هل للغة دور أساسيٌّ في ذلك؟ وبأية لغة يمكن أن يتحقّق كلّ ذلك؟ وهل اللغة الوطنية أساسية وضرورية في التنمية الحقيقية لمجتمع معيّن ونهضته وإقلاعه، أم اللغة مجرد أداة. أي أن أية لغة من اللغات - حتى ولو كانت أجنبية عن المجتمع - يمكن أن تقوم بالمهمة وتؤدي الوظيفة؟ وهل العربية أصبحت حقاً غير صالحة أو غير مؤهَّلة لتكون لغةَ الإقلاع والتطوير والتنمية والحداثة كما يُشيعُ خصومُها؟ وهل الفصحى هي وحدها العائقُ - كما يُشيعون أيضا - عكسَ الدوارج واللهجات، أم العربية بكل أشكالها ومستوياتها غيرُ مؤهَّلة وعاجزة عن القيام بالمهمة؟ واللغاتُ المحلّية والإقليمية، ما دورُها ونصيبُها في التنمية؟ واللغاتُ الأجنبية أين تبدأ حدودها وأين تنتهي، أم أنها الوحيدة التي لا قيود عليها ولا حدود لها؟

هذا ما نريد بحثَه في هذا الباب الذي يتناول علاقة اللغة في عمومها بالتنمية، وما للغة الوطنية المشتركة خصوصاً والعربية عموماً من أهميّة في قيامها وإنجاحها.

التنمية التي نتحدّث عنها:

إن التنمية التي نريد الحديث عنها هي:

أولاً: التنمية الشاملة والمُتوازِنة. وهي التي تتكاملُ فيها الجوانبُ الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية كافةً. وإلا فكلُّ تنميةٍ لا تقوم على تفاعُل هذه العناصر وتكامُلها فهي تنميةٌ عَرجاءُ وتجربةٌ فاشِلة. وكلُّ مَن يتوهَّمُ - مثلاً - أنه يمكن اختصارُ التنمية في الجانب الاقتصادي وحدَه دون إعطاء الاعتبار للجانب الثقافي والاجتماعي، فهو واهِمٌ بلا شكٍّ، لأنه لا يمكن أن نتصوَّر مجتمعاً غارقاً في الجهل والأمّية والأمراض الاجتماعية الكثيرة يستطيعُ أن يُحدِث إقلاعاً اقتصادياً حقيقياً، ولا سيما أن أهمَّ أداةٍ من أدوات الإنتاج الاقتصادي هي المعرفةُ والوعيُ واكتسابُ أُسُس التِّقنيات. كما أني لا أتصوَّر وجود اقتصادٍ متحرِّرٍ من التبَعية الأجنبية - وهو وجهٌ من وجوه التنمية الصحيحة - ومُوجَّهٍ لفائدة التنمية الداخلية للمجتمع وليس لتقوية اقتصاد خارجيّ، دون وجود تحرُّر من الهيمنة الثقافية الخارجية.

ثانياً: التنمية التي تعمُّ بنفعها كلَّ أفراد المجتمع وفِئاته وطبقاته، وتستفيدُ منها كلُّ جهات البلاد ومَناطقه، على حدٍّ سواءٍ. فالتنمية لا تكون شاملةً ولا مُتوازِنة إذا ما وُجِّهَت لصالِحِ مجموعة أو فئةٍ أو طبقةٍ أو جهة أو منطقة دون غيرها.

التنميةُ ثروةٌ، والثروةُ يجب أن تُوزَّع بالعدل على كلِّ من يُسهِمُ في إنتاجها وحسبَ درجةِ إسهامه، لأن ذلك من بَواعث الاستقرار في المجتمع.

ثالثاً: التنميةُ المُوجَّهة لفائدة الإنسان. فالتنميةُ لا تُرادُ لذاتها، ولكن لما تحقِّقُه للإنسان، وما تجلبُه له من سعادة وراحةٍ ورَفاهٍ واطمئنانٍ. ويتأتَّى ذلك من جِهتين: الأولى: تُفضي إلى خِدمته وإسعاد حياته وجَلب مَنفعته وتحسين ظروف مَعيشَته، وحفظِ صِحَّته، وتوفير أَمنه وكرامته وعِزَّةِ نفسه، وحُرّيته، ونَيل حقوقه الإنسانية الكاملة. ولا يمكن للإنسان أن ينال حرّيتَه وكرامتَه وحُقوقَه الكاملة إلا في جوّ من الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

والثانية: تُفضي إلى تنمية قُدُراته العقلية والفنّية وصَقل مَواهبه، والرفع من مستوى تعليمه وخِبرته وثقافته ووَعيه. فالإنسانُ هو مِحورُ التنمية دائماً. هو أداتُها ومُحرِّكُها وصانِعُها، وهو الذي يجب أن يستفيد منها ويَنعَمَ بمَنتوجها وثِمارها.

شُروطُ التنمية:

فَضلاً عن الشرط الأول والأساسيّ لأية تنمية شُمولية حقيقية، وهو أن يتوفَّر لها مناخٌ سليمٌ من الحُرّية بكافة أشكالها وقدرٌ كبيرٌ من الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية، كما أشَرنا لذلك في الفقرة السابقة، فإن نجاح التنمية الشامِلة المُتوازِنة والمُستديمة لا بدَّ له أيضاً من توفُّر مجموعة شروطٍ وعناصرَ أخرى، نُوجِزُ أَهمَّها فيما يأتي:

1 - **رأسُ مالٍ بَشَري:** كلُّ تنمية لا بدُّ لها من عُقولٍ تُفكّر وتُخطِّطُ، وسواعدَ تَبني وتعملُ وتُنجِزُ. إذن، كلُّ تنميةٍ لا بد لها من طاقة بشرية أو رأسِمالٍ بشَري. وهذه الطاقةُ ينبغي أن تُفعَّل وتُستَثمَر على أكمل وجهٍ أُفُقياً وعَمُودياً. أُفُقياً بتَوسيع قاعدةِ مُشارَكَتها من ناحيةٍ، وعمودياً بأن تُنمَّى خبرتُها ليكون إسهامُها أكثرَ جَدوًى وفاعليةً. فكلُّما زاد عددُ المُسهِمين والمُتدخِّلين والمُشاركين في صُنع التنمية انتشاراً دون إقصاء أو تهميشٍ، كلٌّ من مَوقعه وحسَبَ طاقته وخِبرته وكفاءته وتخصُّصه، كانت حصيلةُ التنمية أكبرَ وأعظَمَ. وكُلَّما زادت إمكانيةُ تأهيل هذه الطاقة البشرية وتدريبِها وتعليمِها وتفتيحِ وَعيها ومواهبِها وتزويدِها بالخبرة اللازمة والدِّراية التامة، كانت النتيجةُ أحسنَ وأجودَ. والخلاصةُ أن هناك دافعَين قويّين لتفجير طاقاتِ المجتمع وتحريكِ آلةِ التنمية والحُصولِ على أكبر قَدرٍ من الجودة والفاعلية، ألا وهما:

- إتاحةُ فرصة المُشاركة والمُنافسة أمام الجميع دون تهميش أو إقصاء أو إهمالِ لأيّ عُنصُرٍ أو فرد أو فئةٍ من المجتمع. فالتهميشُ يؤدي للانعزال واليأس والإحباط وتعطيل القُدرات. وهي أمورٌ من شأنها أن تَعُوق التنميةَ وتُضعِفَها ولا تقوّيها.

- إتاحةُ فُرصةِ الاستفادة بشكل عادلٍ ومضمونٍ من كل الإمكانيات المُتاحة لتقوية القُدرات وتنمية المعارِف وشَحذ المَواهب واكتِسابِ الخِبرات.

2 - **رأسمال معرفي:** إذا كان العنصُرُ البشريُّ صانِعَ التنمية ومُحرّكَها

ومِحورَها، وكان توسيعُ مُشارَكته وانخراطِه بكلّ مُكوّناته أحدَ الشروط الضرورية لنجاح هذه التنمية وتَوازنها وتكامُلها، فإن إشراكَ كلِّ أفراد المجتمع في إنتاج التنمية لتَفعيلها والاستفادةِ من كل الطاقات واستغلالِ ما في كلِّ فرد من قُدرة على العَطاء، أمرٌ يحتاجُ إلى تَعميم الوعي والمعرفة وتوزيعهما بشكلٍ واسِع، أي إلى خَلقِ مجتمَعٍ حقيقيّ للمعرفة. ومن البديهيات أن تعميم الوعي والمعرفة مُرتبِطٌ بتعميم التعليم ومَحو الأمية عن طريق المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام وكلِّ وسيلة أخرى مُمكِنة. ولا بد لطريق التنمية الحقيقية إذن، من أن تبدأ من هذه النقطة بالذات لأنها البدايةُ الصحيحة، وهي تعميمُ التعليم والتمكينُ للمعرفة. وكلَّما زاد الرَّصيدُ المعرفيّ نُمُواً واتِّساعاً وارتفعَ نصيبُ كلِّ فردٍ من هذا الرصيد، زادت نسبةُ المُشاركة في بناء التنمية واتسعَ نِطاقُها. ولا شكَّ في أن نجاح تعميم الوعي والتعليم والمعرفة متوقِّف على وجود لغة وطنية حامِلةٍ للمعرفة وقادرةٍ على تَبسيطها وتَطويعها وإيصالها إلى كلِّ فردٍ فردٍ من المجتمع. وليس توزيعُ المعرفة أو تعميمُها هو وحدَه الذي يحتاجُ إلى استعمال اللغة الوطنية، ولكنَّ إنتاج المعرفة وتوليدَها ونقلَها من أمة إلى أمة ومن حضارة إلى أخرى، أُمورٌ هي بدورها تتطلَّبُ ذلك. ولهذا يمكن أن نصُوغ قاعدةً أو نظريةً على النحو الآتي:

التنمية المُتوازِنة والشاملة متوقِّفة على مُشاركة واسعة من أفراد المجتمع، وهذه المشاركة متوقِّفة على حجم الرأسِمالِ المعرفي الذي ينمو بمقدار نُمُوِّ التعليم والتَّثقيف والتّوعية، وهذا العنصرُ الأخير متوقِّف على اللغة التي يُمكِنُ بها الولوجُ بسهولة إلى التعليم والحصول على المعارِف المختلفة. وهذه اللغة لا يمكن أن تكون إلا اللغةَ الوطنية المشترَكةَ من جهة، والقادِرة على تعميم التعليم وإنتاج المعرفة ونقلها وتبسطيها وتَوطينها وتعميق جُذورها في تربة المجتمع، من جهة ثانية. مع المحافظة على هُوِيّة هذا المجتمَع وأصالته. وأيةُ لغةٍ أجنبية غيرُ هذه اللغة الوطنية المُشترَكة لن تكون قادرةً على القيام بهذه المهام.

وقد ينصرف الذهنُ – حين نستعمل عبارة:« اللغة الوطنية» – إلى بعض اللغات المَحلِّيّة التي تستعملُها الأقلّيّاتُ في أوطاننا العربية. لأن هذه اللغات رغم

كونها وطنية، ليست مشترَكةً بين كل أبناء الوطن، وإذن لا يمكن أن تكون أداةً للتنمية الشامِلة التي يُشارِكُ فيها الجميعُ وإن كان توظيفُها في التنمية المَحلّية لا شكَّ أنه مفيدٌ بدرجة مُعيَّنة. أما اللهجات الدارِجة التي تُعتبر الأكثرَ استعمالاً وانتشاراً في كل دولة عربية. فهي ليست سوى مستوَياتٍ وتَلويناتٍ استِعمالية للغة العربية - بدرجاتٍ متفاوتة - وليست لغاتٍ مَكتوبة ولا مستقلة بذاتها من جهة، كما أنها ليست مُؤهَّلة للاستخدام في نشر التعليم بكل مستوياته وأنواعه وتَوطين المعرفة واكتساب العلوم والتِّقنيات من جهة ثانية. ثم إن اللهجات، من جهة ثالثة، متعدِّدةٌ وليست واحدةً أو موحَّدَة، سواءٌ داخل البلد العربي الواحد أم فيما بين البلدان العربية كلِّها. لذا فإن المقصود من استعمالنا لعبارة « اللغة الوطنية الأولى أو المشتركة»، في حالة مجتمعاتنا العربية، سيكون بالضرورة هو العربية الفُصحى التي تتوفَّر وحدَها على تلك الخصائص والشروط جميعها. وهي بحُكم أنها اللغةُ المُشتركَة بين كلِّ البلاد العربية الإسلامية، فنحن عادةً ما نفضِّلُ أن نُطلِق عليها - في سياقٍ أوسَعَ - اسمَ « لغةُ الأُمة» بالمفهوم الإسلامي العَميق لكلمة «الأُمَّة» ذاتِ البُعد الثقافي والحضاري والديني والتاريخي الذي يجمع بين كلِّ الأوطان العربية والإسلامية المُشترِكة في هذه الأبعاد كلِّها.

3 - **تَوطينُ المعرفة:** يمكن أن نفترض وجودَ مجتمعٍ يعيشُ على استيراد قدرٍ كبير مما يحتاجُ إليه في تنميته من تِقنية وخبرة وأدواتِ إنتاجٍ وغيرِ ذلك. ولكنه إذا تَمكَّن من استيراد جُزءٍ مما يحتاجُ إليه في التنمية، فإنه بالطبع لن يتمكَّن من استيراد كلِّ شيء. فهناك أُمورٌ لا يمكن استيرادُها أو اقتراضُها، وإذا أمكنَ ذلك، فمَعناهُ أن هذا المجتمع عالةٌ على المجتمعات الأخرى وأنه في حُكم المُنعَدِم غيرِ الموجود.

وأما إذا كان المجتمع يَحرص على فرض وجوده وصُنع مستقبله بنفسه وسواعدِ أبنائه وعقولهم، فإنه لا يمكنه أن يعيش بصفة دائمة ومُستمرَّةٍ على هذه الوضعية من استيراد المعرفة والتكنولوجيا. وذلك لأسباب، منها: أن ارتفاعَ كَفَّة الاستيراد الخارجي دليلٌ على انحدار كَفَّة الإنتاج الداخلي، أي دليلٌ على ضعف

التنمية الداخلية. وهذا بدوره دليلُ عجزٍ وتخلُّفٍ ولا يُعبِّرُ عن وضعٍ صِحيٍّ على الإطلاق.

ومنها: أن استيراد المعرفة والتكنولوجيا - ولا سيما العالية والدقيقة - ليس دائماً سَهلَ المَنال أو مُتاحاً للجميع، وإنما هو بشروط وقُيود ثقيلةٍ قد تصلُ إلى وضع المُقترِض رَهينةً في يد مُقرِضِه وتحتَ رحمته ووصايته وابتِزازه وتَبعيَّته الفكرية والسياسية والاقتصادية. إن من يملك التقنية أو المعرفة بشكل عام، يَملكُ حريَّته أو جزءاً من حريته. وليس امتلاكُ الحرية التامَّة والاستقلالِ الكامِلِ من السهولة بمَكانٍ.

ومنها: أن استيراد الخبرة والمعرفة الأجنبيَّتَين يحتاجُ إلى كُلفة مادّية عالية أيضاً. وكلما زادت المُدةُ تضاعَفَت الكُلفةُ.

ومنها أن المعرفة التي لا تكون لها جُذورٌ راسخةٌ في أرض المجتمع، يظلُّ وجودُها سَطحياً وتكون عُرضةً للاقتلاع والاجتِثاثِ والزَّوال في كل وقت.

ومنها: أن الاستمرار في استيراد المعرفة والتِّقنية بِلُغتها الأصلية دون نقلها إلى اللغة الوطنية، يتطلَّب استمرارَ استعمالِ اللغة والثقافة اللَّتين أنتجَتا تلك المعرفة. ومعنى ذلك أن المعرفة (أو التِّقنية) المستورَدة يظلُّ انتشارُها محدوداً ومقصوراً على فئة معيَّنة، وبالتالي فإن هذا الأمر يَحُدُّ بالطبع من نسبة المشاركة في التنمية، أي أنه يَفرضُ على المجتمع أن يُعَطِّل جزءاً مُهمّا من طاقاته البشرية التي يمكن أن يُستفاد منها في بناء التنمية وتسريعها بفعل حاجِز اللغة. اللهم إذا أراد المجتمعُ التخلِّي عن هُويَّته ولغته وثقافته بصفة نهائية، أو أُريدَ له ذلك.

إذن، لكل هذه الأسباب وغيرها، لا بد من استِنبات المعرفة وتوطينها في تُربة المجتمع الذي يريد بناءَ تنمية يَملكُ زِمامَها ويتحكَّمُ في توجيهها وتكييفها حسبَ مُناخه وتطويعِها لثقافته ولغته. فالمعرفةُ الحقيقية التي ترسُخُ جُذورُها وتُوتِي أُكلَها الطيِّبَ ويَعُمُّ نفعُها جميعَ مستوياتِ الناس وأفرادِهم، ولا تظل حِكراً على فئةٍ من النُّخبة، هي التي تنبُعُ من رَحِمِ المجتمع وتُزرَعُ بُذُورُها في تُربته ومُناخه وتعيشُ

بمائه وهوائه، وتنتشر بلِسانه ولغته[1]، فتحمل خصائصَه وجِيناتِه. على أن هذا القول لا يمنَع من كون الاستِنبات لا بد أن يَسبقُه طَورٌ من النقل والاستيراد أو الاقتراض، إلا أن ذلك الطّور يجب أن يكون لمرحلةٍ لا تطولُ كثيراً.

واستيرادُ المعرفة والخِبرة له طريقان:

الطريق الأولى: نقلُ تلك المعرفة بلغتها الأصلية إلى المجتمع كلِّه، وهذا يقتضي تَعميمَ نشرِ تلك اللغة الأجنبية وتعميمَها من أجل تعميم المعرفة ونشرها، أي تعميمَ التعليم في مختلف مراحله وتخصُّصاته باللغة الأجنبية. وهذا هو الطريقُ الذي سلَكته أغلبيةُ الدول التي وقعت في قبضة الاحتلال ففرضَ لغتَه عليها بدعوى سُرعة نقلها إلى عصر الحداثة والتقنية. وحتى بعد زوال الاحتلال ظلت لغتُه، ومعها ثقافتُه وفكرُه، مستقرَّةً راسخةً. وكلُّ مَن سلَكَ هذا المسلَك لا بدَّ أن يقَع في مَحظُورين:

أ -: غزوٌ أجنبيٌّ لغويٌّ وثقافي وفكري، بما يترتَّب عنه من مُخاطَرة بمستقبل اللغة الوطنية، ومن غزوٍ سياسي واقتصادي وتبَعية واستلابٍ في كل المجالات. وذلك شيءٌ ليس من السَّهل التخلُّص من آثاره فيما بعد.

ب -: حَصرُ منافِذ المعرفة في مَدخلٍ واحدٍ وإغلاقُ بقية الأبواب والمنافذ. لأنك حين تَحرِص على الاقتصار في جَلب المعرفة على لغة أجنبية وتجعلها نافذةً وحيدةً نحو العالَم، فأنتَ تُقصي المعارفَ الموزَّعة على ما خلقَ اللهُ من أُمَم وثقافات أخرى ذاتِ لغاتٍ وألسنةٍ مختلفة، والحالُ أن العلوم والمعارف والخِبرات

---

(1) مما يحسُن الاستشهاد به في هذه النقطة، قول عبد السلام المسدي في كتابه: **العرب والانتحار اللغوي** ص: 217 بيروت 2011م: « وليس من سبيل - والنفيُ هنا على وجه القَطع الجازِم - إلى الأخذ بأسباب التنمية عن طريق المعرفة إلا بالاعتماد على لغةٍ قومية تَجمَعُ ولا تُفرِّقُ، تُؤصِّلُ ولا تستأصِلُ، تَستَزرِعُ ولا تجتَثُّ.... ومن حظِّ العرب أن لهم لغةً قومية، وأن لها جاهزيةً تؤهِّلُها لاحتضان الثورة المعرفية العارِمة. فمتى نُدركُ أن توطين العلم وما ينجُمُ عنه من تقنياتٍ مستحيلٌ استحالةً قاطعةً خارجَ دائرة اللغة التي بها نكونُ، ومعها نتَماهَى، والتي هي في الوعي الفردي كما في الوعي الجَمعي الرمزُ الأعلى المُعبِّرُ عن الهوية؟».

الإنسانية - كما هو معلومٌ - ليست محصورةً في دولة معيَّنة أو لغة بعينها، بل تتقاسَمُها أُممٌ كثيرة ذاتُ تجاربَ متعددة ومتنوعة، ولكلٍ منها لغةٌ مختلفة. ويُفترَضُ فيمن يريدُ الاطِّلاعَ عليها والاستفادة منها جميعاً أن يكون عارفاً بكل هذه اللغات مُتَضلِّعاً منها، وهذا شيءٌ متعذِّرٌ على كل أفراد المجتمع، لأنك لا تستطيع هنا أيضاً أن تعمِّم تعليمَ كل لغات الأُمم وتنشرها جميعَها في أوساط المجتمع ليعمَّ الانتفاعُ بها.

أما الطريق الثانية: فهي نقلُ المعرفة إلى اللغة الوطنية دون المرور بمرحلة غزو لغوي وثقافي. والسبيلُ إلى ذلك تكثيفُ حركة الترجمة وَفقَ برامج مُحكَمة ومخطَّطة تُواكِبُ حركةَ الإنتاج المعرفي في العالَم وتعملُ على نقل أهم ما فيه إلى اللغة الوطنية، والرفع من عدد البِعثات الطلابية والعلمية الموجَّهة للدراسة والاطلاع على المعارف في مختلف بلدان العالَم، كلٌّ في اختصاصه وحسبَ اللغة التي يُتقِنُها، والعملِ بعد ذلك على نقل عُصارة ما تعلَّمته واطَّلَعَت عليه إلى مجتمعاتها، عن طريق اللغة الوطنية المشتركة. وهذا هو السبيلُ الذي سَلَكته أُمَمٌ أصبح لها شأنٌ كبيرٌ في مجالات العلوم والصناعة والتقنية العالية، وقدَّمت للعالَم نموذجَها الخاص ليكون درساً لكافة الشعوب المتشبِّثة باستقلالها الحقيقي، مثل الصين واليابان وكوريا وغيرها.

ثم بعد هذا، نقول: إن من أهم الشروط الضرورية لتَوطين المعرفة هو هَضمُها واستيعابُها وتَمثُّلُها لكي يحصُل الانتفاعُ بها. فجسمُ المجتمع لا ينتفِعُ إلا بالغِذاء القابِلِ للهَضم، أما ما عَسُرَ هضمُه فيتمُّ لَفظُه وطَرحُه. ولا يمكن لمجتمع بكامله أو بغالبيَّته (إذا كنا نَحرِصُ على المشاركة الواسعة في التنمية) أن يُحسِن هَضمَ المعرفة واستيعابَها والتفاعُلَ معها بشكل إيجابيٍ إلا إذا صِيغت بلغته الوطنية التي يُحسِن فهمَها واستخدامَها والإبداعَ فيها. وقد صدَقَ الشيخ أحمد بيرم التُّونسي حين قال: « إذا علَّمتَ شخصاً بلغته فقد نقلتَ العلمَ إلى تلك اللغة، أما إذا علَّمته

بلغة أخرى فلم تَزِد على أنك نقلتَ ذلك الشخصَ إليها»[1]. وقد دلَّت كلُّ التجارب والبحوثُ التربوية والنفسية والاجتماعية الجادةُ، على أن استيعابَ العلوم والتِّقنيات لا يتمُّ بالشكل العميقِ إلا إذا تمَّ تلقينُ هذه العلوم والتِّقنيات باللغة الوطنية أو القومية في كل مراحل التعليم، ومنها مرحلة التعليم العالي[2]، فعند ذلك ترتفعُ نسبةُ المردودية التي لا نحكُم عليها فقط من خلال عدد الناجحين والمتخرِّجين، ولكن الأهم هو مدى قدرةِ هؤلاء المتعلِّمين على الإسهام الحقيقي في التنمية والانخراط فيها بكل سلاسة ويُسر.

ولعلنا لا نحتاج أن نُطيل الكلامَ عن نماذج كثيرة من الأُمم التي لم تكن لتَحَقُّقِ القدرَ العالي من التنمية الشمولية المُستديمة إلا بتوطين المعرفة في تُربتها ومجتمعاتها. ولم يكن أمامَها من سبيل لهذا إلا بلغاتها الوطنية. وفي مقدمة هذه الأُمم عددُ من دول آسيا كاليابان والصين وكوريا الجنوبية التي حقَّقت في فترة وجيزة قفزةً عالية في مجال الاقتصاد والتطور العلمي والتقني والصناعي[3] . وأما الدول الغربية التي اعتمَدَت على لغاتها الخاصة فهي كثيرةٌ كما نعلَم في مقدمتها:

---

(1) عن: عبد اللطيف عبيد: **اللغة العربية والتنمية الشاملة في المغرب العربي بين المبدإ والتطبيق: تونس نموذجاً**، مجلة: **اللسان العربي** ع 66 دجنبر 2010م.

(2) جاء في **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لعام 2003م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ص:135 (النسخة العربية) حول هذه النقطة بالذات ما يلي: « إن قضية تعريب التعليم الجامعي لم تعد قضية قومية فقط، وإنما باتت شرطاً أساسياً لتنمية أدوات التفكير وتنمية القُدُرات الذهنية والمَلَكات الإبداعية فضلاً عن استيعاب المعرفة للمشاركة المتجدِّدة. لذا فإن عدم تعريب العلوم يمثّل عقبةً في طريق إقامة جسر التواصل بين التخصُّصات العلمية المختلفة، ذلك أن اللغة رابطة العِقْد في منظومة المعرفة الإنسانية».

(3) وصلت نسبة محو الأمية في كوريا الجنوبية مئةً في المئة تقريباً، ونظام التعليم في هذا البلد الذي يعتمد أساساً على اللغة الوطنية في كل مراحله من أقوى الأنظمة التعليمية في العالَم. ويعتبر اقتصادُها رابع أقوى اقتصاد في آسيا ومن أقوى الاقتصادات العالمية المعروفة، وحققت كوريا في مجال الابتكار والإنتاج والتصنيع والتصدير مراتب متفوقة في كثير من المجالات.

الإنسانية - كما هو معلومٌ - ليست محصورةً في دولة معيَّنة أو لغة بعينها، بل تتقاسَمُها أُممٌ كثيرة ذاتُ تجاربَ متعددة ومتنوعة، ولكلٍ منها لغةٌ مختلفة. ويُفترَضُ فيمن يريدُ الاطِّلاعَ عليها والاستفادة منها جميعاً أن يكون عارفاً بكل هذه اللغات مُتَضلِّعاً منها، وهذا شيءٌ متعذِّرٌ على كل أفراد المجتمع، لأنك لا تستطيع هنا أيضاً أن تعمِّم تعليمَ كل لغات الأُمم وتنشرها جميعَها في أوساط المجتمع ليعمَّ الانتفاعُ بها.

أما الطريق الثانية: فهي نقلُ المعرفة إلى اللغة الوطنية دون المرور بمرحلة غزو لغوي وثقافي. والسبيلُ إلى ذلك تَكثيفُ حركة الترجمة وَفقَ برامج مُحكَمة ومخطَّطة تُواكِبُ حركةَ الإنتاج المعرفي في العالَم وتعملُ على نقل أهم ما فيه إلى اللغة الوطنية، والرفع من عدد البِعثات الطلابية والعلمية الموجِّهة للدراسة والاطلاع على المعارف في مختلف بلدان العالَم، كلٌّ في اختصاصه وحسبَ اللغة التي يُتقِنُها، والعملِ بعد ذلك على نقل عُصارة ما تعلَّمته واطَّلعَت عليه إلى مجتمعاتها، عن طريق اللغة الوطنية المشتركة. وهذا هو السبيلُ الذي سَلَكته أُمَمٌ أصبح لها شأنٌ كبيرٌ في مجالات العلوم والصناعة والتقنية العالية، وقدَّمت للعالَم نموذجَها الخاص ليكون درساً لكافة الشعوب المتشبِّثة باستقلالها الحقيقي، مثل الصين واليابان وكوريا وغيرها.

ثم بعد هذا، نقول: إن من أهم الشروط الضرورية لتَوطين المعرفة هو هَضمُها واستيعابُها وتَمثُّلها لكي يحصُل الانتفاعُ بها. فجسمُ المجتمع لا ينتفِعُ إلا بالغِذاء القابِلِ للهَضم، أما ما عَسُرَ هضمُه فيتمُّ لَفظُه وطَرحُه. ولا يمكن لمجتمع بكامله أو بغالبيَّته (إذا كنا نَحرِصُ على المشاركة الواسعة في التنمية) أن يُحسِن هَضمَ المعرفة واستيعابَها والتفاعُلَ معها بشكل إيجابيّ إلا إذا صِيغت بلغته الوطنية التي يُحسِن فهمَها واستخدامَها والإبداعَ فيها. وقد صدَقَ الشيخ أحمد بيرم التُّونسي حين قال: « إذا علَّمتَ شخصاً بلغته فقد نقلتَ العلمَ إلى تلك اللغة، أما إذا علَّمته

بلغة أخرى فلم تَزِد على أنك نقلتَ ذلك الشخصَ إليها»[1]. وقد دلَّت كلُّ التجارب والبحوثُ التربوية والنفسية والاجتماعية الجادةُ، على أن استيعابَ العلوم والتِّقنيات لا يتمُّ بالشكل العميقِ إلا إذا تمَّ تلقينُ هذه العلوم والتِّقنيات باللغة الوطنية أو القومية في كل مراحل التعليم، ومنها مرحلة التعليم العالي[2]، فعند ذلك ترتفعُ نسبةُ المردودية التي لا نحكُم عليها فقط من خلال عدد الناجحين والمتخرِّجين، ولكن الأهم هو مدى قدرةِ هؤلاء المتعلِّمين على الإسهام الحقيقي في التنمية والانخراط فيها بكل سلاسة ويُسر.

ولعلنا لا نحتاج أن نُطيل الكلامَ عن نماذج كثيرة من الأُمم التي لم تكن لتَحقُّقِ القدرَ العالي من التنمية الشمولية المُستديمة إلا بتوطين المعرفة في تُربتها ومجتمعاتها. ولم يكن أمامَها من سبيل لهذا إلا بلغاتها الوطنية. وفي مقدمة هذه الأُمم عددُ من دول آسيا كاليابان والصين وكوريا الجنوبية التي حقَّقت في فترة وجيزة قفزةً عالية في مجال الاقتصاد والتطور العلمي والتقني والصناعي[3] . وأما الدول الغربية التي اعتمَدَت على لغاتها الخاصة فهي كثيرةٌ كما نعلَم في مقدمتها:

---

(1) عن: عبد اللطيف عبيد: **اللغة العربية والتنمية الشاملة في المغرب العربي بين المبدإ والتطبيق: تونس نموذجاً**، مجلة: **اللسان العربي** ع 66 دجنبر 2010م.

(2) جاء في **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لعام 2003م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ص:135 (النسخة العربية) حول هذه النقطة بالذات ما يلي: « إن قضية تعريب التعليم الجامعي لم تعد قضية قومية فقط، وإنما باتت شرطاً أساسياً لتنمية أدوات التفكير وتنمية القُدُرات الذهنية والمَلَكات الإبداعية فضلاً عن استيعاب المعرفة للمشاركة المتجدِّدة. لذا فإن عدم تعريب العلوم يمثِّل عقبةً في طريق إقامة جسر التواصل بين التخصُّصات العلمية المختلفة، ذلك أن اللغة رابطة العِقْد في منظومة المعرفة الإنسانية».

(3) وصلت نسبة محو الأمية في كوريا الجنوبية مئةً في المئة تقريباً، ونظام التعليم في هذا البلد الذي يعتمد أساساً على اللغة الوطنية في كل مراحله من أقوى الأنظمة التعليمية في العالَم. ويعتبر اقتصادُها رابع أقوى اقتصاد في آسيا ومن أقوى الاقتصادات العالمية المعروفة، وحققت كوريا في مجال الابتكار والإنتاج والتصنيع والتصدير مراتب متفوقة في كثير من المجالات.

روسيا وألمانيا والدانمرك والنرويج وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا واليونان وغيرها. أما دورُ اللغة العربية في النهضة العلمية والصناعية فكان سابقاً لهذه المرحلة بقرون عديدة. إذ لم يَعُد خافياً على أحد ما حصلَ في تاريخ حضارتنا العربية الإسلامية خلال مرحلة ازدهارها وعُنفوانها السابقة، من تقدم علمي وفكري وأدبي وفنّي وتقني مادّي وروحي. ولم تكن هذه الحضارةُ لتصل إلى مرحلة توطين المعرفة ثم مرحلةِ الإبداع والإنتاج المعرفي، إلا بعد عملية الهَضم والاستيعاب للمعارف المُستورَدة التي كان لا بد لها من التفاعُل الإيجابي مع عناصر الثقافة المَحلّية والمتأصِّلة. وما كان لعملية الهضم والاستيعاب أن تتمَّ وينتُجَ عنها ما بعدَها لو لم تكن هذه المعرفةُ قد تُرجِمت إلى العربية - أي اللغة المشتركة بين كل فئات المجتمع والشعوب المُنضَوية تحت تلك الحضارة - فتمَّ تدارسُها وفَهمُها بشكل واسع وعميق، وبعد الفهم والهضم والاستيعاب جاء دورُ الإبداع والإنتاج. ولو أردنا الإشارة إلى أمثلة من العلوم التي تمَّ نقلُها واستيعابُها ثم الإبداعُ فيها في تاريخ الحضارة الإسلامية العربية، لوجدنا الطبّ والكيمياء والرياضيات والهندسة وعلم النَّبات والفَلَك والفلسفة في مقدمة هذه العلوم. ففي الطب على سبيل الحَصر، نُقِلت في المرحلة الأولى كُتُبُ أطباء اليونان وغيرِهم إلى العربية، وانكبَّ الناسُ على دراستها وتعلُّمها وشرحها وفهمها فترةً معيَّنة، ثم أعقبتها مرحلةُ الإنتاج والإبداع التي أخرجت أمثالَ ابنِ سينا وابن رُشد والرازي والبَيروني والغَسّاني وابن زُهر وغيرِهم ممن أصبحت كُتُبهم وأعمالُهم تُدرَّس في المعاهد الطبية بأوروبا إلى وقت قريب. وبما أن مادةَ الطبِّ قد تعرَّبت بالكامل، في تلك الفترة من ازدهار الحضارة الإسلامية، فقد أصبحت رغم دقَّة تخصُّصها، مُتاحةً لكل شخصٍ من أبناء هذه الحضارة أو مُستعمِلٍ للغتها الذي يستطيع أن يُطالِع المؤلفاتِ الطبيةَ ويَرجع إليها ويستفيد منها دون أن يجد عائقاً كبيراً. فصارت المعلوماتُ الطبّية بعد ذلك من الأمور المُتاحة التي شاع انتشارُها، وعَظُمت الاستفادةُ منها بين سائر الطبقات الاجتماعية. فاللغةُ سَهَّلت الولوجَ إلى هذه المعرفة التي يمكن أن يستفيد منها كلُّ فرد من أفراد المجتمع من الذين أَلَمُّوا بشيءٍ ولو قليل من العربية، لدرجة أن

عُصارةَ هذه المادة العلمية على دقَّتها قد أصبحت خلال القرون الماضية من المعارف الشعبية التي يتداولها عامةُ الناس، وأن كثيراً من كُتبها ومُتونها المشهورة تمَّ اختصارُها أو تحويلهُا إلى منظومات سَهلةِ الحِفظ والتداول والاستحضار. أمَا وقد أصبح الطبُّ يُدرَس ويُدرَّس بلغات أجنبية وفي مراجع ومصادر كلُّها أعجمية، فإن الولوج إلى معرفته قد أصبح محصوراً في نطاق طبقة ضيّقةٍ من المتخصّصين والعارفين بتلك اللغات ومصطلحاتها الطبِّية بوجهٍ خاصٍ، وأغلبُها كلماتٌ لاتينية أو من أصل لاتيني أو إغريقي يصعبُ نُطقُها على الناس، فأحرى فَهمُها وحِفظُها. وهذا لا يساعدُ على نشر الثقافة والوعي الصِّحّيَّين والوقاية من الأمراض في المجتمع على نطاقٍ كبير، ولا على توسيع المشاركة في هذا المجال الحيوي من مجالات التنمية الشاملة. وما قلناهُ عن تعريب الطب، يمكن أن يُقال عن تعريب كافة العلوم الأخرى، ومنها علمُ الفلاحة والزراعة والنبات والبَيطرة والصيدلة والتغذية والأحياء والبيئة[1] ومعالجة المياه والتطهير، وغيرها من المجالات والعلوم اللَّصيقة بحياة الناس اليومية. تصوَّر لو أن كلَّ هذه العلوم قد تمَّ تقريبُها وتبسيطُها للمواطنين بلغتهم التي يفهمونها أو يستطيعون تعلُّمها بيُسر وسُهولة. فلا شكَّ أن وعيَ الناس، بما هم في أمسِّ الحاجة لمعرفته من أجل صلاح أبدانهم وأنفسهم وعقولهم وبيئتهم وصناعاتهم ومِهَنِهم وما يُنَمّي مجتمعَهم بصفة عامة، سيتضاعَفُ عشراتِ المرّات وبسُرعة مُذهِلةٍ فائِقة. فليس هناك من وسيلة تُجدي لتعميم المعرفة وتبسيطها، ولا من طريقة لتطوير حياة المجتمعات والرفع من أحوال أصحابها، أكثرَ من استعمال اللغة الوطنية.

4 - تماسُك اجتماعي: التلاحُمُ بين كلِّ مُكوِّنات المجتمع أو الأمة وعناصرهما وفِئاتهما هو في حدِّ ذاته قُوةٌ ضرورية لتعزيز المشاركة المُكثَّفة في كل جوانب التنمية ومختلف مراحلها وضَمانةٌ لنجاحها. وهذا التماسُك يمكن أن تُسهِم

---

(1) المتخصّصون في نظرية التنمية المستدامة (أو المستديمة) Développement durable يقولون إن هذه التنمية لا بد أن تقوم على ثلاث ركائز أساسية وهي: التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تدخل تحتها التنمية الثقافية واللغوية.

فيه عناصرُ كثيرةٌ (كالانتماء الديني، والانتماء الحضاري والثقافي، والانتماء الوطني...) وفي مُقدمتها العنصُرُ اللغوي. فمما هو ثابتٌ لدينا أن المجتمع المُنسَجِم لغوياً هو الأكثرُ قوةً وصلابةً وتعايُشاً وتفاهُماً وتعاوُناً في كلِّ معارك الحياة، وأهمُّها معركةُ التنمية، من المجتمع المُفَكَّك لغوياً. والانسجامُ اللغويُّ يؤدي إلى الانسجام الثقافي والفكري والاجتماعي، والتقريبِ بين الآراء ووجهات النظر، ويُقلِّل من حجم الاختلاف والانشقاق والتصدُّع والتصادُم[1]، وبالتالي يساعد على خلق جوٍّ من التعبِئة الشاملة في مواجهة كلِّ الأخطار والآفات والمُعضلات الاجتماعية

---

(1) يفسِّر السيد سليمان بن عيسى عضو المجلس الأعلى للفرانكفونية، الحرب الأهلية التي عرفتها الجزائرُ خلال التِّسعينيات من القرن الماضي بالقول: إن «الحرب الجزائرية الحالية تجد جزءاً كبيراً من تفسيرها في كونها حرباً بين اللغات الراغبة في الهيمنة على الساحة، أكثر من كونها حربا دينية... نحن الآن في مواجهة الاختيار بين الفرنسية أو لغة القرآن». ويقول إن «المتطرّفين» أو« الإرهابيّين » لا يعترفون بأية لغة أخرى سوى لغة القرآن. (انظر مقالته ضمن كتاب: Arabofrancophonie, éd. l'Harmattan 2001, les cahiers de la francophonie n° 10) وهي بعنوان: (L'arabofrancophonie: un avenir). ونحن وإن كنا لا نتفق مع الكاتب في اختصار كل - أو أغلب - ما جرى في الجزائر من دماء خلال الفترة المذكورة، في كونه مجردَ حربٍ لغوية بين مُنتصِرٍ للعربية ومنتصر للفرنسية. إلا أننا مع ذلك يمكن أن نقبل تفسير ما جرى بأنه كان حرباً بين جبهتين متباينتين في الثقافة والفكر والسياسة والإيديولوجية والرؤية العامة للكون، تكوَّنتا داخل المجتمع الواحد فقسَّمتاه إلى «فُسطاطين» متصارعين ومُتناحِرين. ومرجعُ ذلك إلى أن كلاً منهما قد متَحَ من ثقافة معيَّنة: واحدة غربية لائكية تعبّرُ عن نفسها بالفرنسية، والثانية عربية إسلامية تعبّرُ عن نفسها باللغة الوطنية. وهذا ما يجسد حقاً التفكك الاجتماعي الذي يؤدي إليه التعددُ اللغوي أو الثنائية غير المتكافئة. ولو كان كلُّ الناس قد رضعوا لِبانَ ثقافتهم من ثَدي واحدة، وتعلموا بلغةٍ وطنية جامعة ومُشتركة في مدرسة موحَّدة الأهداف والمرامي، لكان الانسجامُ الفكري والثقافي والسياسي بين أفراد المجتمع الواحد كبيراً جداً. ولكن الكاتب عوض أن يُرجِع سبَبَ هذه الحرب إلى الاستعمار الثقافي والغزو اللغوي الأجنبي، وألغامِ سياسةِ (فرِّق تسُد) التي زرعها الاستعمارُ في كل مكانٍ وبكل الوسائل، وأهمها وسيلة اللغة، نراهُ يعلِّق المشكل كلَّه على ظهر من يُسميهم « المتطرِّفين أو الأصوليّين» (الأنتيجريست)، وليس هؤلاء في نظره سوى المُعرَّبين الواقفين ضد التيار الفرانكفوني الذي هو أحد ألغام الاستعمار الثقافي واللغوي المزروعة في المنطقة.

والاقتصادية وغيرها، والتصَدّي لها بشكل كبير من التجاوُب والتناغُم والحَماس. ومما لا شكَّ فيه أيضاً أنه كلما اقترَب مجتمعٌ من تحقيق وحدته اللغوية ارتفعَت نسبةُ الانسجام والتماسُك بين مُكوّناته وعناصره. وقد قامت اللغةُ العربية عبر تاريخها الطويل، بدور كبير في إحداث هذا النوع من التماسُك والانسجام بين مُكوّنات الأمة العربية الإسلامية رغم اختلاف أُصولها وعِرقياتها واحتفاظِ عددٍ من القوميات الإسلامية بلغاتها المَحلِّية الخاصة. وقد فَطِنَ الاستعمارُ الأوروبي(بوَجهَيه الاستيطانيّ والثقافي) إلى أهمية العنصُر اللغوي في تماسُك الأمة العربية الإسلامية، فحاولَ بكل ما أمكنَه من دسائس ومؤامرات، القضاءَ على العربية وطَمسَ وجودها، وخاصة العربية الفُصحى التي هي أداةُ التواصل المشترَك بين سائر أقطار هذه الأمة وعاملُ الربط بين ماضيها وحاضرها ومُستقبَلها. وقد عانَينا - نحن في بلدان المغرب العربي على وجه الخصوص - من الضغوط التي مارَستها فرنسا لوَضع حدودٍ ثقافية ولغوية فاصلة بين جناحَي العالَم العربي مشرقِه ومغربِه، وما تزال هذه المُعاناةُ مستمرةً إلى اليوم، من خلال المدِّ الفرانكفوني الذي لم يتوقَّف في يومٍ من الأيام، رغم الرحيل الظاهري للاستعمار، عن مقاومة اللغة العربية ومُزاحمتها في كل المجالات، بكل ما يتوفَّرُ له من وسائل وإغراءات مادية وأدوات إعلامية وضغوط سياسية واقتصادية وغيرها.

وخلاصة القول: هنالك حقيقتان لا ينبغي المُكابرة بإنكارهما، ومن يفعل ذلك فإنما يُخادِعُ أو يُغالِطُ.

الأولى: هي أن التماسُك الاجتماعي باعتباره أحدَ الأُسُس الضرورية لنجاح التنمية الشاملة والمُتوازِنة في أي بلد من العالَم، إنما يشتَدُّ حبلُه ويتقوَّى مَتنُهُ مع وحدة اللغة، ويَضعُف ويَلينُ بقدر ما في المجتمع من تعدُّد لغوي يُفتِّتُ جُهدَه ويُوهِنُ عَظمَه ويُهلهِلُ نَسيجه. وإذا كانت كلُّ لغةٍ بمُجتَمع[1]، مهما كان صغيراً، فمعنى ذلك أن كلَّ بلَدٍ يتكوَّن من لغاتٍ عِدةٍ هو بلدٌ مكوَّنٌ من مجتمعات صغيرة

(1) يُطلَقُ على المجتمع المُستعمِل للغةٍ معيَّنةٍ اسم: مجتمع لغوي أو جماعة لغوية: communauté linguistique.

متعدِّدة (عِرقياً أو ثقافياً ولغوياً) تتفاهمُ كلُّ مجموعة فيه بلغتها. وكلما تكاثَرت هذه المجتمعاتُ أو المجموعات الصغيرة المنعزِلة عن بعضها، وتضاعَفَ عددُها، زادت العَقَباتُ وأصبحت عمليةُ التفاهُم بينها صعبةً ومعقَّدة، إلا بوجود خيوط ناظِمة قوية وقواسِم مشتركة ولاحِمة بين مختلف مكوّناته المُجتمَعية الثقافية والعِرقية، تقوم بتذويب الاختلافات الموجودة بينها تدريجياً. واللغةُ المشتركة هي أهمُّ هذه الخيوط الناظِمة والعَصَبات اللاحِمة. نعم، يمكنُ أن يكون هنالك تحالُفٌ بين مكوِّنات المجتمع المختلفة لغوياً وثقافياً لفترة معيَّنة قد تطولُ أو تقصُر، كما يحدثُ في الدول ذات الأنظمة الفيدرالية أو القائمة على نظام المقاطعات أو الأقاليم ذات الاستقلال أو شبه الاستقلال الجهوي (وكما كان يحدثُ قديماً في النظام القبَلي القائم على أحلافٍ مختلفة لضرورات معيَّنة) حيث يمكن لمنطقة أو جهة معيَّنة أن تستقلَّ داخل حدودها الترابية بنظام حُكمها المحلّي ولغتها الإقليمية. ولكن لا يمكن أن يكون هناك تداخلٌ حقيقي وتماسُكٌ تامٌّ بالمعنى الحقيقي للكلمة ما دامت الحدودُ اللغوية والثقافية قائمةً، وإنما يكون هنالك نوعٌ من التكامُل أو التعاون المُهدَّد بالزوال في أية لحظة[1]. ويمكن أن نتصوَّر مجتمعاً ثُنائيَّ اللغة بشكل كامل، أي كلُّ أفراده يتعاملون بلغتين اثنتين، وإن كان ذلك من الأمور النادرة. وفي هذه الحالة يكون التفاهُمُ جيّداً بلا شكٍ، ولو بنسبة أقل من حالة الوحدة اللغوية بالتأكيد، لكن من الصعب تصوُّر مجتمع بكامله يتعامل كلُّ أفراده بثلاثِ لغاتٍ أو أربعٍ فأكثر، على درجة واحدة من المساواة. وحتى في حالة المجتمع الثُّنائيّ، سوف يؤدي الأمرُ في النهاية، إلى تداخل كبير بين اللغتين اللتين يستعملهما كلُّ أفراد المجتمع على

---

(1) في بلجيكا مثلاً: أصبح النظام القائم على التحالف بين ثلاث مجموعات إقليمية ولغوية من أصول عرقية وثقافية مختلفة (الفلامانية المُستعمِلة للغة الهولندية، والوالون المستعمِلة للفرنسية، والجرمانية المستعمِلة للألمانية)، في تصدُّع وأزمة مستفحِلة منذ فترة طويلة، وازدادت استفحالاً في السنوات القليلة الأخيرة، وخاصة بين المجموعتين الفرانكفونية والفلامانية، وهو الأمر الذي يشكّل تهديداً لهذه الوحدة بالانقسام بعد تزايد الصراع والخلاف بينهما بسبب الاختلاف اللغوي.

حدٍّ سواء، لتنبَثِقَ منهما لغةٌ واحدة آخذِةٌ من كِلتا اللغتين بطَرَف. فالثُّنائيةُ اللغوية إنما هي بدورها مرحلةٌ عابِرةٌ وحالةٌ مؤقَّتة في المجتمعات. ولا بد في النهاية أن تتغلَّب إحدى اللغتين على الأخرى أو تتداخل اللغتان فيما بينهما فتَنتِجُ عنهما لغةٌ ثالثةٌ مُهَجَّنة ومختَلِطة منهما معاً.

والثانية: أنه من الصعب تحقيق تنمية شُمولية ونهضة علمية واقتصادية في مجتمعٍ متعدِّد اللغات، في حال إصراره على استعمال كل لغاته على درجةٍ واحدةٍ من المساواة بينها. فلو كنا في بلد يتعاملُ بعَشر لغاتٍ مثلاً (وهناك بلدانٌ فيها عَشَراتُ اللغات بل مئاتٌ أيضاً، كحالة كثيرٍ من الدول الإفريقية)، هل سيكون من السَّهل علينا أن نجعل من كلِّ هذه اللغاتِ أدواتٍ لنشر التعليم وتعميمه وتوطين العِلم والمعرفة في كل المستوَيات - بما فيها المستوى الجامعي - وتطوير البحث العلمي، وكلُّ ذلك شرطٌ أساسيٌّ في التنمية؟ وهل تستطيعُ أيةُ دولة مركزية أن تتعامل بكل هذه اللغات على قَدَم المساواة وتستخدم كلَّ هذا الكمِّ الهائل من اللغات في تسيير الإدارة والقطاعات الحكومية التابعة لها فضلاً عن البُنوك والشركات وتسويق البضائع والتعامل الاقتصادي والدبلوماسي.. الخ؟. إن هذا لمِمّا يؤدي بنا إلى تبنِّي المقولة التي سبَقَ لعدد من العلماء أن قَرَّروها، وهي أن اللغات ليست كلُّها متساويةً من حيث الوظائف التي تقوم بها، وإن كانت متساويةً في نواحٍ أخرى. فاللغاتُ كما يقول لوي كالفي، فيها - من هذه الناحية - ما هو في حَجم الفيل كِبراً ووَزناً، وما هو في حجم البَعوضة[1]. فكيف تُسوِّي بين لغة تجرُّ وراءها

---

(1) يقول لوي جان كالفي في كتابه: Pour une écologie des langues du monde: « ليست كل الألسنة الموجودة في هذا العالم المتعدد اللغات، ذات وظيفة واحدة، وليس لها كلُّها نفسُ الدور ولا نفس الانتشار. فبعضُها لا تستعمله إلا جماعاتٌ صغيرة: بعض العائلات أو قرية أو قبيلة. في حين هناك ألسنةٌ أخرى كثيرة يستعملها مئات الملايين... ». ثم يقول:« مهما بَدَت اللغاتُ في نظر اللسانيّين متساويةً(الكثيرة الاستعمال كالآخذة في طريق الاندثار، والتي كُتِبت بها مئاتُ الآلاف من الكتب والمؤلفات كالتي لم تعرف الكتابةَ يوما) فإن الحقيقة هي أن اللغات في الأساس ليست متساوية. كلُّ شكل لهَجي من أشكال لغةٍ قليلة الاستعمال من منطقة الأمازون أو إفريقيا، تستحق بكل تأكيد أن تُدرَس وتُحلّل مثلها مثل الإنجليزية =

تاريخاً طويلاً من الممارسة العِلمية والفكرية والتِّقنية وتتوفَّر على مكتبة ضخمة وتجربة طويلة وخِبرة قرون عديدة في التأليف والكتابة والإبداع في كل المجالات، وأخرى ما تزال في مرحلة الطفولة أو الطَّور الشفوي ولم تدخل طور الكتابة بعدُ أو ما تزالُ في عَتَبَتِها الأولى من ولوج عصر الكتابة؟ ومِن ثَمَّ فإنه لا يستطيعُ أيُّ بلدٍ أن يستعمل كلَّ اللغات واللهجات التي يتوفَّر عليها استعمالاً واحداً بوظائف متساوية ووزن واحد. ومن يقول بذلك إنما يقول عَبثاً ويَحكي هُراءً ويُروِّج لديماغُوجية بعيدةٍ عن الواقع الملموس الذي يُبيِّن، بما لا مجال فيه للشك، أن اللغات - كما قلتُ - ليست على درجةٍ واحدة من الكفاءة والتجربة وبالتالي ليست كلُّها صالحةً لتقوم بكل الوظائف. ومن ثَمَّ فإنها ليست متساويةً من حيثُ مردوديَّتُها ومَنفعتُها في حياة الأفراد والجماعات. ولو كان الأمرُ كذلك لما سارَعَ الناسُ إلى إتقانِ لغاتٍ بعَينها وإهمالِ لغاتهم الخاصة أو إرجاعِها إلى الصَّفِّ الثاني من حيثُ أَهمِّيتُها في حياتهم العملية. لماذا يقبل الهنودُ والباكستانيون والأفارقةُ والعربُ وغيرُهم على تعليم الإنجليزية لأبنائهم أكثرَ من إقبالهم على تعليم لغاتهم الأصلية؟ لأنها في

=

والصينية والفرنسية. وكل شيء يمكن أن يقال ويكتَب ويُتعلَّم بأية لغة من اللغات. ولكن هذا لا يمنع من القول بأن الخطاب الذي قد يسوّي، من الناحية الاجتماعية، بين الإنجليزية والبروطونية (في فرنسا)، وبين الفرنسية والبُوبوbobo [لغة شعب صغير في إفريقيا الغربية تستعمل في جزء من بوركينافاصُو ومالي] إنما هو خطاب إيديولوجي وغير واقعي. ليست الألسنةُ كلُّها متساويةَ القيمة (...) والقول بعكس هذا إنما هو نوع من العَمَى أو من الديماغوجية التي تعطي نفس القيمة والأهمية لكل من البَعُوضة والفيل، للإنسان والفراشة. فهناك ألسنة بمثابة البَعُوضة [أي في حجم البَعُوضة ووزنها] وهناك أخرى بمثابة الفيل. ومن المستحيل أن تضع هذه وتلك في مستوى واحد، إلا في حالة النظر إليهما من زاوية العِلم الذي يَصفهما. أما القولُ بأن كلاً من اللغة الفيل la langue éléphant واللغة البَعَوضة la langue moustique هما في النهاية لغة من اللغات، فذلك مجرد ضربٍ من الحَشو. وسيكون إذن، من باب اللاواقعية أن نقول إن كل هذه الآلاف الخمسة من اللغات الموجودة في العالم، لها وزنٌ واحد وقيمة واحدة في سوق اللغات، ولها نفس الاستعمالات ومستقبلها واحد» ص 12.

نظَرهم اللغةُ الأكثرُ أهمية في الوقت الحاضر، ولغةُ العِلم الحديث والتِّكنولوجيا المتطوِّرة، ولغة الاقتصاد والتجارة العالميَّتين، ولغة التواصُل الأولى، واللغةُ التي يستطيعون أن يؤمِّنوا بها الشُّغلَ لأبنائهم في كل جهات الدُّنيا.

ويترتَّب على هذه الحقيقة أن البلد الذي تكثُرُ فيه اللغاتُ واللهجاتُ يكون مضطراً - إذا أراد أصحابُه تطويرَ مستقبَل بلدهم هذا - ليأخذ من بينها أقواها وأقدرَها على القيام بوظيفة التماسُك والتواصل الداخلي والخارجي والتفاهم بين كل فئات المجتمع، وأكثرها تجربةً وتأهيلاً لتكون لغةَ العِلم والثقافة العالِمة وبسط النفوذ الإداري والقانوني للدولة والتنمية الشمولية، ويبوِّأها مكانَ الصدارة لتصبح لغتَه الموحِّدة والرسمية الأولى، حتى ولو كانت هناك لغاتٌ رسميةٌ أخرى أُعطيَت هذه الصفة لأسباب سياسية أو اعتبارات معيَّنة. أما بقية الألسنة واللهجات الوطنية الأخرى فيَعهدُ إليها بوظائف أخرى تَتناسَبُ مع دورها وحجمها وأهليَّتها وطاقتها. وحينما لا تكون هنالك لغةٌ - من بين اللغات الوطنية - مؤهَّلة وقادرة على القيام بالوظيفة المطلوبة، يضطرُّ المجتمعُ لاستعمال لغة أجنبية تتوفر على شرط الأهلية والكفاءة. وقد يلجأ لاستعارتها ولو إلى حين. وكثيراً ما تتولى قوةٌ أجنبية فرضَ لغتها على بلد تَحتلُّه وتُهيمِن عليه، بدعوى عدم نُضج لغةٍ من لغاته الوطنية. وهذا التقسيم لأدوار اللغات داخل المجتمع التعدُّدي هو الذي تلجأُ إليه أغلبيةُ الدول والأُمم، وهو ما يفسِّر - على سبيل المثال - كيف أن دولة مثل السودان التي توجد بها عشراتُ اللغات الوطنية، اضطرَّت إلى جعل العربية لغتَها الوطنية الرسمية الموحِّدة والمُشتركة[1]، لأنه لم يكن ممكناً لها أن تجعل كلَّ اللغات الوطنية

(1) نص دستور السودان لسنة 1973 على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وتكرَّر ذلك في دستور 1988م. وفي الدستور الانتقالي لسنة 2005م الذي هيأ للاستفتاء على استقلال الجنوب، نُصَّ على أن «**العربية هي اللغة القومية الأوسعُ انتشاراً في السودان**»، وتمَّ أيضاً الاعتراف باللغات الوطنية الأخرى، وجُعلت الإنجليزيةُ لغةً رسمية إلى جانب العربية في الأعمال الحكومية والتدريس بالتعليم العالي (راجع: الفصل الأول من الباب الثاني من هذا الكتاب).

الأخرى - وكلها لغاتٌ محلّية أقل شأناً وأهلية من العربية - على درجة واحدة من المساواة. ولمّا استقلَّت منطقةُ جنوبُ السودان وأصبحت دولةً قائمةً بنفسها (دولة جنوب السودان سنة 2011م)، اضطرت أمام تعدُّد لغات هذا القسم الجنوبي - وكلُّها لغاتٌ ضعيفة لا أهليةَ لها ولا كفاءة - أن تجعل من الإنجليزية وحدها لغتَها الرسمية الموحِّدة. وقد كان بالإمكان إسناد هذه الوظيفة للعربية، ولكن لأسباب سياسية معروفة آثَرَ الحُكامُ اللجوءَ إلى لغة أجنبية وهي الإنجليزية، إسوةً بدول إفريقية أخرى تعدَّدت لغاتُها المحلّية وضعُفَت كلُّها عن القيام بالدور الكبير الذي يفوقُ طاقتَها وقدراتها، فلجأت هي الأخرى إلى استعمال لغة أجنبية (فرنسية أو إنجليزية أو غيرهما) - أو فُرِضت عليها - لتقوم بدور اللغة الرسمية والمشتركة.

وكما أن هذا التماسُك الذي نتحدث عنه لا يمكن - في نظرنا - أن يتحقَّق بالشكل المطلوب داخلَ بلَدٍ لا تستقلُّ فيه كلُّ لغة بحدود جغرافية خاصة[1] إلا بوجود لغة جامعة رابِطة مشتركة، فإن هذه اللغة الرابطة المشتركة لا يمكن أن تكون أجنبية عن المجتمع لأنها لا تعبِّر عن ثقافته وشخصيته وهُويَّته، وإنما لا بد من أن تكون واحدة من اللغات الوطنية المؤهَّلة لذلك[2]، ولا سيما تلك التي تتوفَّر على

(1) نستثني من كلامنا الدول ذات النظام الفيدرالي المكوَّن من مقاطعات أو أقاليم ذات حكم ذاتي واستقلال لغوي ذي حدود جغرافية واضحة.

(2) يقول لوي جان كالفي في كتابه: **سوق اللغات** (Marchés aux langues) ص 188: « أن يتكلم الناسُ لغةً واحدة أو أن تكون لهم لغةٌ مشتركة، لم يمنعهم في يوم ما من أن يكره بعضُهم بعضاً، ولم يحل دون تقاتُلهم وفَتك بعضهم بالبعض الآخر» وهو ينطلق في ذلك من وقائع تدل على أن أفراد المجتمع الواحد قد يتقاتلون فيما بينهم رغم كونهم يتكلمون لغة واحدة، ويستشهد بما وقع في حرب الجزائر وبين قبائل التوتسي والهُوتُو في رواندا، وفي الحروب التي قامت بين الكاثوليك والبروتستانتيين بإيرلندا، والصِّرب والبوسنة... وهناك عشرات الأمثلة الأخرى. وكل هذه الفئات تتكلم لغة واحدة. ونحن مع كالفي في كون وحدة اللغة لا يمكن أن تَحُول دون وقوع حروب وصراعات بين أفراد المجتمع الواحد، لكن ليس معنى التماسُك والانسجام المجتمعي هو أن لا يقع بين الناس أي نوع من الحروب والصراعات. فالحروب والصراعات لها أسبابٌ كثيرة (دينية، طائفية، اقتصادية، تجارية، سياسية، إيديولوجية، طبَقية، عِرقية، قبلية، استعمارية..الخ). ولكن وحدة اللغة - مع =

المؤهِّلات الآتية:

أ) أن تكون اللغةَ الأكثرَ انتشاراً من حيثُ الاستعمال، والأكثرَ تجذُّراً في وِجدان المجتمع.

ب) أن تكون حامِلة للمعرفة أو مؤَهَّلةً لذلك أكثرَ من غيرها.

ج) أن تكون ذاتَ حُمولة ثقافية ورمزية تاريخية وحضارية عميقة، وتجربة طويلة.

د) أن تكون الأكثرَ - من بين اللغات المُستعملة - قُدرة على مواجهة اللغات الأجنبية والوقوف في مواجهتها نِدًّا لنِدٍّ، وذلك حتى لا يسهُلَ افتراسُها والقضاءُ عليها كما حدَثَ لعدد من اللغات الصغرى في إفريقيا وغيرها من البلاد حين عَجَزَت تلك اللغاتُ عن الصُمود في وجه لغات الاحتلال من مثل الفرنسية والإنجليزية، فانتهَت إلى الخُضوع التام والاستسلام الكامِل.

هـ) أن تكون صالحةً للتواصل بين أكبر عدد مُمكنٍ من أبناء الشعوب العربية والإسلامية، لأن كلَّ بلد عربيٍّ هو جزءٌ لا يتجزأُ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً من هذه الأمة.

و) أن تكون صالحةً للاستعمال في التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام وكلِّ مرافق الحياة العامة والخاصة.

ز) أن تكون مؤهَّلة لتُستعمَلَ في توطين المعرفة وإنتاجها وتوليدها.

ح) أن تكون بمثابةِ الأمِّ الحاضِنةِ للجميع، والبيتِ المُشترِكِ الذي يَسكُنُه الجميعُ وكأنَّهم أفرادُ أسرةٍ واحدة مُتضامِنةٍ، ويتساوى فيه الجميعُ دون إحساسِ أحدٍ منهم بالتهميش أو النّقص أو الإبعاد. ومن المأثور عن الفيلسوف الألماني الحديث مارتن هيدجر أنه كان يقول: «اللغة هي بيت الإنسان الذي يأوي إليه ويُقيمُ فيه».

=

ذلك - تزيد من أواصر التآلف والتفاهُم والتقارُب بين الناس، وكلما زاد تقارُبُهم ابتعدوا عن شبَح الحروب والصراعات مهما كانت دوافعُها وأسبابُها. فاللغة عنصر هام من عناصر الانسجام لكن ليس هو العنصر الوحيد.

واقتداءً بهذه الحِكمة الألمانية التي نطق بها هيدجر، كتب جاك لانج وزير التربية الوطنية الفرنسية السابق متحدّثاً في مقدمة برامج التعليم الجديدة التي وضعتها وزارتُه سنة 2002، عن أولوية الأوليات في تلك البرامج فقال:« لقد أُعطيَت الأهميةُ الأولى لإتقان اللغة الفرنسية، وسوف أكرّر القول دائماً: **إن اللغة الوطنية هي التي تَبنينا وتوحّدنا. وكلّ طفل ينبغي أن يتمكّن من الدخول إلى هذا البيت المشترك، ويشعر فيه بالراحة، ويحس بأنه موجود في بيته. والطفلُ الذي لا يتمكّن من دخوله أو يدخله بشكل غير جيّد، فهو طفلُ مُهمَّشٌ، ومَجروحٌ، ومُحتَقَرٌ، وبالتالي فهو مُبعَدٌ. وهذا الشعورُ بالإبعاد سيجعل بعضَ الصغار يُنَمّون في نفوسهم بِذرةَ ردود أفعال عُدوانية أو عنيفة** »[1].

ولا شك في أن اللغة الوطنية الأولى التي تصلُح - في بلداننا العربية - أن تكون لغةَ الوحدة والتماسُك المُجتمَعي، وتتوفَّر فيها كلُّ هذه المؤهِّلات سواء بالمنطقة المغاربية أم المنطقية الشرقية، هي اللغة العربية الفُصحى دون سواها. ولا سيما إذا انكَبَبنا على زيادة تنمية قُدُراتها وتأهيلها وإصلاح ما يحتاجُ فيها إلى ذلك. لكن هذا لا يعني بَتاتاً إقصاءَ اللغات واللهجات الوطنية المحلّية الأخرى أو تهميشَها (ومنها: الكُردية، الأشورية، الكلدانية، الآرامية، الأرمَنية، السُريانية، الأَديغية أو الشَّركسية[2]، النُّوبية بلهجاتها المختلفة في مصر والسودان، الأمازيغية بلهجاتها المختلفة في المنطقة المغاربية وسِيوَة المصرية، اللغات السودانية وما أكثرها)[3]. كما لا يعني بتاتاً الاستغناءَ عن اللغات الأجنبية بشكل تام. إنما يعني أننا لو أردنا أن

---

(1) انظر الكتاب الذي أشرفت على إصداره دومينيك دي سان مارس بعنوان:

Qu'apprend-on à l'école élémentaire? Les nouveaux programmes.

(2) الأديغية أو الشَّركسية منتشرة في سوريا والعراق والأردن وفلسطين، وبقية اللغات الأخرى السابقة منتشرة في العراق وبعض بلاد الشام.

(3) تنتشر في السودان لغات وطنية محلية كثيرة يختلف عددها باختلاف المصادر (من 125 إلى 300 لغة) منها: الفلاتة - الهاوسا - الزغاوة - الجور - الهندنوة - لغة المحس - لغة الدناقلة - لغة الفُور - لغات جنوب السودان (وهي كثيرة) - لغة التقري (ثلاثة فروع) - لغات جنوب النوبة - لغة الجعليّين الأصليين - لغة الجنجاويد - عربية جوبا... الخ.

نضع خُطاطةً أو تصوُّراً لِما يمكن أن تضطلع به اللغاتُ المستعملة في أوطاننا العربية، ونحاول توزيعَ أدوارها حسبَ مؤهِّلاتها وما يمكن لها أن تقوم به من وظائف، لَمَا وجدنا خيراً من العربية الفُصحى لتحتلَّ المرتبة الأولى بكل تَجرُّدٍ وموضوعية من بين بقية اللغات واللهجات المُستعملة وطنيةً كانت أم أجنبية. ولا سيما في المجال العلمي والمعرفي والثقافي والديني والإداري، ومجال التماسُك الاجتماعي على وجه الخصوص. وهذه المزايا هي التي أَهَّلَتها لتكون لغةً مشتركة وجامِعةً بامتياز. وأما اللهجات واللغاتُ الوطنية المحلّية الأخرى، فهي بلا مُنازِعٍ لغاتٌ ولهجاتٌ لها اعتبارُها الخاصُّ الذي لا يُنازَعُ فيه، لكنها لا يمكن أن تقوم بالوظائف الكبرى التي تقوم بها الفُصحى باعتبارها اللغة الجامعة والمُوحِّدة. فبعضُها كان له دور كبيرٌ وانتشارٌ واسعٌ ثم تقلَّص حجمُه ودورُه ومجالاتُ استعماله، فأصبح محصوراً في مناطق معيَّنة أو بين فئة قليلة من المجتمع، وبعضُها الآخر ما زال يفتقرُ إلى تأهيل ومعالجةٍ وتنميط حتى يمكن أن تُناطَ به وظائفُ أكبر في المجتمع. لكن هذا لا يمنع من أن تقوم كلُّ لغة أو لهجة منها - بجانب العربية - بوظائف تواصُلية اجتماعية في المناطق التي توجد بها أو المستوَيات والمَقامات التي تُستعمَلُ فيها، وأن يكون لها دورٌ مُعيَّنٌ في التَّعبئة ونشر الوعي وتحريك عجَلَة التنمية والمساعدة في محو الأمية الوظيفية[1]. أما اللغاتُ الأجنبية فوظيفتُها الأساسيةُ هي ربطُ المجتمع بالعالَم الخارجي وثقافته وتجاربه، وتزويده بما يحتاجُ إليه من خبرة ومعرفة واطِّلاع لمُواكبة التطوُّر العالَمي في كل المجالات، بشرط أن تتمَّ إعادةُ إنتاج هذه المعرفة وهذه الثقافة والتعبير عنها باللغة الوطنية الجامِعة والعالِمة وغيرها من اللغات الوطنية المحلية.

(1) نقصد بمحو الأمية الوظيفية تحسين مستوى الأفراد في مجالات مهنهم ووظائفهم وحِرَفهم بما يحتاجون إليه من خبرة مهنية تساعدهم على زيادة دخلهم وإتقان مهنتهم.

هل هناك علاقة بين التخلُّف والتعدد اللغوي؟

سبق لعدد من علماء الاجتماع اللغوي أن توقَّفوا عند هذه النقطة. وأغلبُهم كان يَميلُ إلى تأكيد وجود علاقة تناسُبية بين ازدياد الفقر وتعدُّد اللغات المستعمَلة في بلدٍ من البلدان. ولقد استدلَّ أصحابُ هذا الرأي بالخرائط اللغوية التي إذا قارنّاها بخرائط الثروة والتنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة في العالَم، سنخرُج منها بنتيجة مَفادُها أنه كلما اتَّجهنا صوبَ المناطق الأكثر نموًّا وتطوراً وتصنيعاً وتقدماً في العِلم والاقتصاد والتكنولوجيا والحضارة المادية، وجدنا أن تلك المناطق تتداول أقلَّ ما يمكن من اللغات. وهذه هي خاصّية كل دول الشمال. وعكسُ هذا صحيح: أي كلما اتَّجهنا نحو المناطق الأكثر فقراً وتخلُّفاً، وهي دول الجنوب (أفريقيا وأغلب دول آسيا وأمريكا اللاتينية)، لاحظنا أن عدد اللغات فيها يتضاعفُ بشكل مُثير للدهشة. بل هناك مَن لاحظ زيادةً على ذلك، أن أكثر المناطق التي يوجد بها أكبرُ عدد من اللغات المُهدَّدة بالانقراض هي المناطق الفقيرة من العالَم. فبناءً على الأرقام المتوفِّرة سنة 1990م، يقول أحد الباحثين المرموقين: إن أكبر عدد من اللغات المهدَّدة بالموت أو الاختفاء يوجد في مناطق من الكُرة الأرضية التي تُعاني من ظروفِ عيشٍ سيئةٍ، وأنه حَيثُما ارتفَعَ عددُ اللغات إجمالاً زادَت نسبةُ اللغات المُهَدَّدة بالاندثار[1].

ومن أبرز العلماء الذين توقَّفوا عند ظاهرة العلاقة بين التعدد اللغوي والتخلُّف الاقتصادي، اللغويُّ الاجتماعي الأمريكي جُوشْوَا فِيشمان. فمَن خلال دراسة نشَرها سنة 1968 لوحِظَ أن الدول المُنسجِمة لغوياً هي التي يزداد دخلُ الفرد فيها ارتفاعاً، بينما ينخفضُ هذا الدخلُ بشكل تدريجي في الدول غير المُنسَجِمة لغويا (أي الدول التي تتكاثَرُ فيها اللغاتُ). وهذا معناه أن مستوى العيش يرتفع بانخفاض عدد اللغات وينخفضُ بارتفاع عدد اللغات. ولا يمكن أن تكون هنالك

(1) Claude Hagège: Halte à la mort des langues, p: 185.

علاقةٌ بين اللغة في تعدُّدها أو تفرُّدها، وبين مستوى عيش الأفراد في ارتفاعه أو انخفاضه، إلا من حيثُ الدَّورُ الذي يكون للغة في التنمية الشمولية بما فيها التنمية البشرية، سواء في ذلك دورها في التماسُك الاجتماعي الذي يزيدُ في قوة المجتمع المعنوية والمادية، أم في خلق مجتمع المعرفة ونشر التعليم وتعميم الوعي واكتساب العلوم والتِّقنيات وتوطينها واستِنباتها كما سبَقَ القولُ.

وقد ناقَشَ فلوريان كُولماس هذه المسألةَ في كتابه: اللغة والاقتصاد. فتحدث في صفحاتٍ عن اللغة المشتركة باعتبارها جانباً ضرورياً من جوانب التطور الاجتماعي. وقال في هذا السياق: « إنه من المستبعَد أن يكون المستوى المرتفع من النمو الاجتماعي الاقتصادي مُتوافِقاً مع التعدد اللغوي. وهذا الرأي يعكس اعتقاداً شائعاً عند كثير من المخطِّطين اللغويين يستند إلى تلك الدرجة العالية من التوافُق بين الأُحادية اللغوية الفعلية والتطور الاقتصادي الحاصل في البلاد المصنَّعة (...) إن التعدد اللغوي يظهر في أشكال مختلفة كثيرة، وهو لا يتواكَبُ مع الرخاء إلا عندما يتعلق الأمرُ بلغاتٍ خاصة معيَّنة، بينما يرتبط هذا التعدد عادةً، بمستوى مُنخفِض من التنمية الاقتصادية، وبشكل خاص في البلاد التي تفتقر للغة مشتركة مُسيطِرة لا تكون معرفتُها مقصورةً على صَفوة قليلة فحسب، بل تكون مستخدَمة بوصفها الأداةَ الأكثرَ أهميةً لتنظيم العلاقات السياسية والتجارية، كما هو الشأنُ في كثير من الدول الأفريقية» (ص 34 – 35). ثم يقول: «والتَّجانُس اللغويُّ عبارةٌ عن سِمةٍ خاصة بالدول الأوروبية حيث يُفهَم هذا باعتباره أمراً طبيعياً ومُفيداً. وسويسرا هي الاستثناءُ الوحيدُ البارزُ الذي يُثبِتُ القاعدةَ» (ص35). ثم يضيف: «الإنتاجُ الصناعي يتطلَّب أساليبَ موحَّدة ومنظَّمة كما يحتاج إلى سكان مُتحرِّكين ومُتجانِسين وعلى درجة عالية من التعليم. وهذه المُتطلَّبات تعني الحاجةَ إلى استعمال لغة واحدة موحّدة عن طريقها يمكن أن يتواصَل جميعُ أعضاء المجتمع الذين يشاركون في العملية الاقتصادية» (ص 44). وقد أتى – تأييداً لكلامه – بعدد من الجداول والإحصاءات التي يبدو فيها هذا التناسُبُ واضحاً بين عدد السكان ومستوى الدَّخل الفردي وعدد اللغات[1]. والمثالُ

---

(1) بنى كولماس استنتاجه هذا على الإحصاءات والأرقام المتوفرة بين يديه سنة 1990م.

نأخذه من دولَتَي اليابان والسودان. فالأولى دولةٌ غنيّة، وكان عددُ سكانها سنة 1990م يصل إلى 122 مليونٍ، ومعدلُ دخل الفرد فيها 21.000 دولارٍ سنوياً، بينما عددُ لغاتها لا يزيد عن خمسٍ. والثانية دولة فقيرة لا يتجاوز معدلُ الدخل الفردي فيها 480 دولارٍ، بينما يصلُ عددُ لغاتها حوالي 135 لغةٍ[1]. ومن ثمَّ يستنتجُ كولماسُ أن «عدد اللغات في الدول الصناعية يكون في خانة الآحاد، بينما يكون بالدول النامية في خانَتَي العَشَرات أو المئات» (ص 34).

ثم إن كولماس نفسه يستشهد (ص: 34) برأي عالِم آخر وهو جُوناثان پول الذي يستعمل في دراسة له بعنوان:"التنمية الوطنية والتعدد اللغوي" هذه العبارة القصيرة الموجَزة:« إن البلاد المُجَزَّأة لغوياً بشكل كبير بلادٌ فقيرة دائما». كما يستشهد في مكانٍ آخر(ص 146 - 147) برأي تِيرينس أُوبْرين Terence O'Brien في دراسة له نشَرَها سنة 1979م يقول فيها: إن «تعدد اللغات هو عائقٌ للتجارة وحركة العمل والتكنولوجيا والمعلومات بشكل عام». وتفسيرُ ذلك هو أن « الحدود اللغوية تَعُوقُ التكاملَ الاقتصادي وتحسينَ مستوى الحياة المأمول، وفي كثير من بلدان العالم الثالث يُبطِئُ التعددُ اللغوي من وتيرة التحديث، وهو لا يجعل نشرَ المعرفة الأساسية مستحيلاً جملةً، ولكنه يؤخّره بالتأكيد». إلا أن أُوبرِين مع ذلك يرفض فكرةَ التوحيد اللغوي بوصفها حلاً، ويدعو إلى تغيير الظروف الاقتصادية - وليست اللغوية - التي تجعل التعدد اللغوي يبدو ضرراً وعِبئاً. ويُعقِّب كولماس على كلام أوبرين الأخير بالقول: إن «حُجَّته في السياق الحالي ذاتُ أهمية أقلَّ من المقدمة التي بنى عليها حجَّته، أي أن التعدد اللغوي في العالم يكون عاملَ تكلفة للاقتصاد» (ص 146 - 147).

ومن الذين دافعوا عن هذه الفكرة أيضاً اللغوي الفرنسي لوي جان كالفي الذي قام هو الآخر بعقد مقارنة بين عدد من الإحصاءات المتعلقة بتوزيع اللغات

(1) هذا ما ذكره كولماس، لكن موسوعة ويكيبيديا تجعل عدد اللغات في السودان 300 لغة تارة (انظر مدخل: **السودان** بالعربية)، وتجعله تارة أخرى في حدود 125 لغة فقط (انظر مدخل: langues du Soudan) من الموسوعة نفسها.

عبر القارات فتبيَّن منها أن عدد اللغات في العالم يسيرُ في خط تنازُلي كلما اتَّجهنا نحو مناطق أكثر نمواً عُمرانياً وحضارياً مثل أوروبا، ومن ثمَّ وجد نفسه أيضاً مضطراً لطرح السؤال الآتي: « هل هو من قبيل الصدفة أم من قبيل الضرورة أن نجد الدول أو القارات الأكثر فقراً هي الأكثر في عدد اللغات، وأن الدول أو القارات الأكثر غنًى هي الأكثر مَيلاً أو توجُهاً نحو الأُحادية اللغوية؟ وبعبارة أخرى: هل كان على هذه الدول أن تلتقي على لغة واحدة من أجل أن تبنيَ نفسَها؟ مما يعني أن الدول السائرة في طريق النمو عليها أن تتوجَّه نحو شكلٍ من أشكال الوحدة اللغوية، أو على الأقل أن تكون لها لغةٌ تجمع بينها (ليس بالضرورة على حساب اللغات الخاصة بكل دولة ولكن في تكامُلٍ معها)، وأن المَطالب الهُوِيّاتية التي تعبِّر عن نفسها اليوم في الدول النامية ليست إلا ضرباً من الثَّراء أصبح مُمكناً الوصولُ إليه بفضل التقدم الذي حقَّقته هذه الدول. أي أن الدفاع عن اللغات الصغرى، كما يظهر في الإعلان العالمي للحقوق اللغوية والميثاق الأوروبيّ للغات، قد يكون مجردَ تعبير عن ثَراءٍ قابل للتحقُّق في لحظة من تاريخ الدول النامية التي ليس لها علاقةٌ وطيدةٌ مع مشاكل الدول السائرة في طريق النمو التي لا تستطيع على كل حال أن تحظى بهذا الثراء»[1].

إن العبرة في نظر كالفي وغيره من الذين يركِّزون على وظيفية اللغة ونَفعيَّتها، تكون بالفائدة التي تعود بها هذه اللغةُ أو تلك على المجتمع الذي يستعملُها، والوظيفة التي تقوم بها، وذلك هو المهم. فاللغاتُ إنما وُجِدت لتخدُم الإنسانَ والمجتمعَ وليس العكس. وهذا ما يعطي مشروعيةً تامةً لسؤاله الآتي: هل نحن إذا ما لجأنا - مثلاً - إلى كتابة كلِّ اللغات الإفريقية واستعمالها جميعِها في التعليم والاعتراف بها رسمياً، سوف يفيدُ ذلك في تحسين وضعية متكلِّمي هذه اللغات وفي التنمية الداخلية وفي مكافحة العولمة، والحدِّ من موت الأطفال وانتشار مرض الإيدز.. الخ؟[2]. والمعنى الذي يكمُن وراء هذا السؤال هو أن التعدد اللساني لن

---

(1) Louis-Jean Calvet: Marchés aux langues, p 174.

(2) Louis-Jean Calvet: Mondialisation, langues et politiques linguistiques.

يفيد شيئاً حتى لو قُمنا بمجهود كبير لترقيّة كل اللغات العالمية والمحافظة عليها بكتابتها واستعمالها في التعليم.. الخ.

ولو مضَينا في الاستشهاد بآراء اللغويّين والباحثين الذين يقولون بفكرة التوحُّد اللغوي وعلاقته بالنمو الاقتصادي والبشري، لوجدنا فيهم مَن يصل إلى حدّ القول بضرورة توحيد كلّ لغات العالَم في لغة واحدة ليصبح الاقتصادُ العالَميُّ أكثرَ اكتمالاً ونُموًّا. يقول أحدُهم:« إن الاقتصاد المثالي يفترض مسبَّقاً لغة واحدة للعالم كله»[1]. وإذا كانت فكرةُ توحيد العالَم حول لغةٍ واحدةٍ، ليست فكرةً جديدة، إذ سبَق أن تَبلورَت بشكل واضح في اختراع لغة الإسبرانتُو وغيرها من اللغات الاصطناعية[2] التي تمَّ التفكيرُ فيها أساساً، قبل عصر العولمة بكثير، من أجل خدمة البشرية جمعاء بتسهيل عملية التفاهُم والتواصُل بين أفرادها ومجتمعاتها المختلفة. إلا أن فكرة إيجاد لغةٍ اصطناعية عالمية مُحايِدة لم تكن وراءها نيةُ القضاء على بقية اللغات والثقافات الأخرى، كما هو واضِحٌ اليوم في مسألة العولمة اللغوية. ولذلك فنحن لا يمكن أن نكون مع الرأي الذي يسعى أصحابُه إلى إعطاء السيادة المُطلقة للغةٍ معيَّنة على حساب بقية لغات العالَم. إنما نقف عند حدود القول بالرأي الذي يذهب إلى أن كثرة تفريخ اللغات في بلد من البلدان أو مجتمع من المجتمعات، لا يخدُم مصلحتَه في التنمية الشمولية اقتصادياً وبشَرياً واجتماعياً وثقافياً، زيادةً على كونه يُضعِفُ الوحدةَ الوطنية ويُسهِم في انقسامها وتفتُّتها وتَوهين التماسُك الاجتماعي، وأنه في حالة وجود هذا التعدد الاضطراري، فإنه لا بدَّ للدولة من اللجوء إلى اختيار لغة واحدة من بين اللغات التي تستعملها، تكون أكثرَ كفاءةً ونُضجاً، فتجعلها لغتَها الأساسية لتسيير دواليبها وأجهزتها الحكومية وأداةً موحَّدة للتنمية الشاملة، مع إسناد

---

(1) **اللغة والاقتصاد** ص: 147.

(2) يعود التفكير في إيجاد لغة عالمية منطقية وسهلة التعلُّم يمكن لكثير من الشعوب أن تتفاهم بها، إلى القرن السادس عشر، وقد خاض في الموضوع كثير من الفلاسفة والمفكرين الغربيّين من أبرزهم ديكارت وليبنز. وأشهر اللغات الاصطناعية المعروفة: لغة الفولابوك (volapük) (1878م)، والإسبرانتو (esperanto) (حوالي 1880م)، والإنترلنجا (interlingua) (1951م).

وظائف أخرى مُساعدة لبقية اللغات. وهنا نكون بصدد التمييز بين مفهومين مختلفين: أولهما: تجميع العالَم كلِّه حول لغة واحدة، وهذا هو توجُّه العولمة اللغوية الذي قد يؤدي إلى إلغاء جميع لغات الشعوب لفائدة لغة واحدة، أو تهميشها على الأقل إلى أبعد الحدود[1]، وذلك ما ترفضُه الشعوبُ والمجتمعات المعتزّة بلغاتها وخصوصيّاتها، والثاني: توحيد مجتمع معيَّن (دولة وشعب) حول لغة معيَّنة من لغاته التي يستعملها دون القضاء على غيرها من لغاته المستعمَلة.

على أننا لا ننكر وجودَ رأي آخر يقول بعكس هذا، أي بعدم وجود «علاقة سبَبية أساسية إيجابية أو سَلبية بين التغيُّر في نمو أمة والتغيُّر في مستوى تجانُسها اللغوي»[2]، وأن قاعدة:« **التعدد يسيرُ مع الفقر والتخلفُ، والتوحّد يسيرُ مع الغِنى والتطور**»، ليست مطَّردة، والمثالُ الذي يكسر القاعدةَ هو دولةُ رواندا التي ليس فيها تعددٌ لغوي داخلي ولكنها مع ذلك دولةٌ فقيرة[3]، أي على النقيض تماماً من إيسلندا الدولة التي كانت من أغنى دول الغرب قبل أزمة 2008م والخالية من التعدد اللساني الداخلي (أي ليس فيها لغاتٌ وطنيةٌ متعددة)[4]. ولكن هذا الرأي يظل ضعيفاً مع ذلك، والاستثناء الوحيد الذي أوردوه إنما يؤكد القاعدة ولا يَنفيها. إذ

---

(1) هناك من يذهب إلى أن العولمة اللغوية لا تستهدف في الحقيقة اللغات المحلية والصغرى وإنما اللغات المركزية الكبرى، وهذا ما سنعود إليه لاحقاً.

(2) وهذه عبارة ستانلي ليبرسن (1980) Stanley Lieberson استشهد بها كولماس في كتابه: **اللغة والاقتصاد** ص 60.

(3) بلغ عدد سكان دولة رواندا الواقعة في وسط إفريقيا، عام 2011م حوالي 11.400.000 نسمة وكان معدل الدخل الفردي فيها سنة 1994م لا يزيد عن 420 دولار سنوياً، إلا أنه ارتفع سنة 2011م ليصل إلى 1284 دولار. ولغتُها الوطنية الرسمية الوحيدة هي اللغة الكينية الرواندية Kinyarwandais رغم أن السكان ينقسمون إلى ثلاث قبائل كبرى (التُّوتسي والهوتو والتْوا). وتستعمل الإنجليزية لغة رسمية أيضاً ابتداء من سنة 1994م عوض الفرنسية التي كانت لغةً رسمية مع الرواندية قبل ذلك التاريخ.

(4) يبلغ عدد سكان إيسلندا حالياً 320.000 نسمة فقط، ولها لغة وطنية رسمية واحدة هي الإيسلندية، لكن الإنجليزية مع ذلك تعتبر إلزامية في التعليم وتُستخدم على نطاق واسع. وكان معدل الدخل الفردي فيها قبل أزمة 2008م الاقتصادية، يصل إلى 40.000 أورو سنوياً، واعتُبِر هذا أعلى دخل فردي في العالم.

كل قاعدة لها استثناءات. ورغم أننا نُقرُّ - مع كولماس - بأن تخفيض عدد اللغات في البلدان المتخلِّفة لا يؤدي بالضرورة وبشكل آليٍّ إلى الرفع من مستوى التنمية أو الخَفض من مستوى تخلُّفها[1]، لكن هذا لا ينفي حقيقة واضحةً وهي أن التنمية لا يمكن أن تحدُث باللجوء إلى استعمال عشرات اللغات في البلد الواحد. فإذا حدَثَ أن وقع تطوُّر كبير في بلد متعدد اللغات، فلا شك أن ذلك قد تمَّ باستخدام أقلّ عدد ممكن من لغاته وليس بكل اللغات الموجودة فيه. وغالباً ما يتمُّ اللجوءُ - كما قلنا سابقاً - إلى لغة أجنبية أو لغة وطنية مشتركة بها ينتشر التعليمُ وتُنقَلُ الحضارةُ والمَدَنيةُ الحديثة وتُوطَّنُ المعرفةُ، دون المساس بوضعية اللغات واللهجات المحلية الأخرى أو النَّيل منها. ثم إنه بإمكاننا أن نواجه السؤال الذي يقول: **هل تخفيضُ عدد اللغات يؤدي بالضرورة إلى خفض التخلّف؟** بسؤال مُضادٍ، وهو الذي سبَقَ لكالفي ان طرَحه (في الفقرة السابقة) حين قال: هل إذا نحن قمنا باستعمال كلِّ اللغات الموجودة في البلدان المتخلِّفة (كالدول الإفريقية) في التعليم وحافَظنَا عليها ونقلناها من الطور الشفوي إلى الكتابي وجعلناها كلَّها لغاتٍ رسميةً، سيؤدي ذلك إلى نقل هذه البلاد بشكل آليٍّ وحَتمي من طور التخلف إلى طور التقدم والتطور؟

التنمية والاستثمار في اللغة:

لقد أصبح من نافِلة القول أن نؤكد اليوم أن اللغة تعتبَرُ في حد ذاتها أداةً من أدوات الاستثمار ورأسَ مالٍ تملكهُ الأُممُ والشعوبُ، يمكن تداوُله كما نتداول السِّلَع الأخرى، واستغلالُ قيمته السُّوقية وتنميتُها واستثمارُها. وبما أنها كذلك فهي أيضاً تخضَع للقانون الذي تخضع له الأسواقُ عادةً من عَرض وطلبٍ ومُنافسة. وقيمتُها التداوُلية ترتفعُ أو تنخفض داخل السُّوق اللغوية (أو بُورْصة اللغات)، لكن ليس باعتبار جَودتها أو خصائصها الذاتية، وإنما تتحكَّم في تحديدها مؤشِّراتٌ

(1) كولماس ص: 60.

وعواملُ أخرى من أهمها: قوةُ الاقتصاد والعِلم والتِّكنولوجيا والإنتاج والابتكار والتصنيع والثقافة والوزن السياسي والعسكري للمجتمع الذي تنتسِبُ إليه.

وما أريد أن أُركِّز عليه هنا هو كيفيةُ استثمار ما لنا من رأسِمالٍ لغويّ استثماراً مُباشِراً في تنشيط الدورة الاقتصادية حتى تصبح مصدراً من مصادر الدَّخل الوطني أو القومي على نحو ما تفعله إنجلترا وأمريكا وفرنسا وغيرُها من الدول الغربية التي أصبحت تَجني أرباحاً مادية ومعنوية طائلةً نتيجةَ تسويق لغاتها وتصديرها بأشكال وطرُق متنوِّعة جداً، سواءٌ من خلال إنتاج برامج متطوّرة لتعليم لغاتها أم من خلال المدارس والمعاهد المتخصِّصة في تعليم تلك اللغات، وغير ذلك من الطرق والوسائل المباشِرة وغير المباشرة. فنحن نعلَمُ أن فرنسا مثلاً قد استثمَرت - ربما أكثرَ من أية دولةٍ أخرى - أموالاً طائلةً من أجل نشر لغتها في كل أنحاء العالَم، وركَّزَت بصفة خاصة على مُستعمَراتها القديمة. ولا شكَّ في أنها كانت تُخطِّطُ لذلك قبل أن تغادر هذه المُستعمَرات. فلما غادَرَتها أصبحت هذه الدولةُ تعيش، في جزءٍ كبيرٍ من اقتصادها ودَخلها الوطني، على الأرباح التي تَجنيها من استثماراتها في المجال اللغوي. وفي هذا الإطار يجب استحضارُ قولة ديغُول الشهيرة:« لقد صَنَعَت لنا اللغةُ الفرنسيةُ ما لم تَصنَعه الجُيُوشُ ». وليست مجموعةُ الدول الفرانكفونية التي يقتربُ عددُها من السِّتين[1] إلا روافدَ لتغذية الاقتصاد الفرنسي بطريقة أو بأخرى، مُباشِرةٍ (كتعليم اللغة الفرنسية الذي أصبح يُدِرُّ أموالاً باهظةً على مؤسسات التعليم الفرنسي ومراكز تعليم اللغة، وكبيع الكُتُب والصُّحف والمَنتوج السينمائي والدَّرامي وكلِّ أنواع الإنتاج الثقافي والإعلامي والعلمي والفنّي الأخرى) أو غير مُباشِرة، وهي الأوسعُ نِطاقاً والأكثرُ ربحاً. فأغلبُ المُعاملات

(1) بلغ عددُ الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية حالياً (أي سنة 2013 م) 57 دولةً وحكومة، منها ثماني دول عربية بعد انضمام دولة قطر سنة 2013م. يُضافُ إلى ذلك عشرون دولة أخرى ملاحِظة ضمنها دولةُ الإمارات العربية المتحدة، والمجموع العام 77 دولة (انظر الموقع الرسمي لمنظمة الفرانكفونية: http://www.francophonie.org/-77-Etats-et-gouvernements-.html).

التجارية الفرنسية، تتمُّ مع هذه الكَوكبة من الدول التي تدور في فلَكها، وأغلب صادراتها موجَّهةٌ إليها، فضلاً عن الخِدْمات والاستشارات والدراسات والتدريبات والتِّقنيات... وهلم جراً. فلو احتاج شخصٌ من أبناء الدول الواقعة في الفَلَك الفرانكفوني إلى علاجٍ لقَصَدَ الطبيبَ الفرنسي والمَشفَى الفرنسي والدواءَ الفرنسي، ولو احتاجَ إلى آلةٍ أو لباسٍ أو حذاءٍ أو رَبطةِ عُنُقٍ أو مَطعمٍ أو مَشرَبٍ... لاختار دائما المنتوجَ الفرنسي. ولو أراد قضاءَ عطلته لاختار بالأسبقية طائرةً فرنسية وقصدَ بلداً فرنسياً أو ناطقاً بالفرنسية... وهكذا الحالُ لو أراد مُحامياً دولياً أو مُستشاراً اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً أو تِقنياً أو قانونياً أو حتى مُدرِّبا رياضياً أو بَهلواناً مُهرِّجاً... إلى آخر اللائحة التي لا تنتهي من حاجيات الأفراد والدول الضرورية والتافهة معاً. وبذلك تصبح التبعيةُ اللغويةُ تبعيةً اقتصاديةً ثم سياسيةً بالضرورة. بل بإمكاننا أن نَجزِم جَزماً قاطعاً بأن نشر اللغة والثقافة الفرنسيَّتين خارجَ حُدودَ فرنساً ليس إلا طريقاً واضحاً لخدمة اقتصادها. فالاقتصادُ هو الهدفُ وهو الأساسُ، وإنما اللغةُ وسيلةٌ أساسية ومَعبَرٌ ضروري[1]. ولذلك نرى أنه ليس من العبَث أن تُنفِق الدولةُ الفرنسية أموالاً طائلة على منظمة الفرانكفونية والهيئات المتفرِّعة عنها - وهي لا حصر لها - وأن تكون الدولةَ الوحيدةَ التي أحدَثَت لحماية لُغتها واستثمار انتشارها وزارةً خاصة هي وزارة الفرانكفونية.

وثَمَّة جانبٌ آخر تتَّضِح فيه جَلياً نتيجةُ ما تحصُدُه فرنسا من سياستها

(1) رغم أن هذا الأمر لا يحتاجُ منا إلى شواهد وحُجَج، لوضوحه التام عند كل مُتتبِّع للمسألة الفرانكفونية، فلا بأس هنا من استحضار تصريح سبَق لأمين مجلس شبكة TV5 الإعلامية السيد جان جاك سيليريه أن أدلى به سنة 1988م في حوار مع مجلة ناطقة بالفرنسية كانت تصدر بالمغرب بأن قال: « إن المهم هو الأسواقُ الاقتصادية. وحين كنتُ موظَّفاً بوزارة الخارجية، وكانوا يبعثون بنا في لجانٍ مختلطةٍ إلى بلد أجنبيّ، كنا دائماً نلتقي في المطار، نحن أعضاءَ اللجنة الثقافية، مع زملائنا في اللجنة الاقتصادية. **فكانت الثقافةُ أولاً، وبعدها تأتي الأعمالُ**. ولقد فهمت الحكومةُ الفرنسيةُ التي شُكِّلَت ما بين 81 و86 هذا الأمر جيداً. **فبواسطة الثقافة نصنعُ أشياءَ كثيرة**». راجع: عبد العلي الودغيري: **في الثقافة والهوية**، ص72.

الناجحة الرامية إلى الاستثمار في اللغة، وهو أن الاقتصاد الفرنسي يقوم في جزء كبير منه على الأدمغة العالية التأهيل المُهاجِرة من البلدان الناطقة كليًا أو جزئياً بالفرنسية، والدول المغاربية على وجه الخصوص. فهذه الأدمغة المهاجِرة التي أنفقَت أُسَرُها ودُولُها الأصلية أموالاً طائلةً من أجل تكوينها وتعليمها حتى حصَلَت على أعلى الدرجات العلمية (ماجستير ودكتوراه)، تتدفَّق بعشَرات الآلاف على فرنسا بحثاً عن عمَل لائِقٍ لأنها لا تستطيع الحصول على ذلك في بلدانها الأصلية. وفي المقابِل، يغتنِمُ الاقتصادُ الفرنسي هذه الفرصة الثَّمينة، فيعوِّل عليها بشكل كبير لدرجة أنه أصبح غيرَ قادرٍ على الاستغناء في يوم من الأيام عن كل هذه الطاقات البشرية الوافِدة من الخارِج. ليس فقط لكفاءتها وحسن تكوينها، ولكن بالأساس لأنها مكوَّنة باللغة الفرنسية. وإذا كانت الدولُ التي تنتمي إليها هذه الأدمغةُ المُهاجِرةُ تخسَرُ كثيراً في مجالات التنمية في جوانبها المختلفة نتيجةَ افتقارها إلى تلك الكفاءات، فإن فرنسا على العكس من ذلك، تحصد الرِّبحَ مرتين: مرةً لكونها تستنزِفُ تلك الكفاءات في بناء اقتصادها وتنميتها، ومرةً لأنها لم تُسهِم إلا بقسط صغير جداً في تكوين تلك العقول المُهاجِرة، وإنما العبءُ الأكبر من تكلفة التعليم والتكوين يتمُّ - كما قلتُ - على حساب أُسَر هذه الكفاءات والأموال المدفوعة من خزائن دُولها[1].

وما قلناه عن فرنسا يمكن قولُه بالمثل عن بريطانيا وأمريكا اللتين استطاعتا بفضل نشر اللغة الإنجليزية أن تَستَحوذا على أكبر نسبة من الاقتصاد العالمي[2]. ولنا

---

(1) يسجل الدكتور أبو القاسم سعد الله المؤرخ الجزائري المعروف هذه الحقيقة بمرارة شديدة وهو يتحدث عن التغلغل الفرانكفوني في الجزائر، فيقول: « وقد وطَّأنا الأرضَ للفرانكفونية دون أن تدفع ثمناً، فصفَعَت فينا الشهامةَ حتى أصبحنا نتسلَّق سُورَها لنطلب منها الودَّ والغفران... وأخيرا قدَّمنا جيلاً من العلماء والطلبة على طبَق من ذهب إلى الفرنسيّين ليرتقوا بهم سلَّمَ الحياة بينما جعلوا منّا حراساً لهم من الهجرة السرية (الحَرّاقة) غير المفيدين لهم». من كتاب مراد وزناجي: **حديث صريح مع الدكتور أبو القاسم سعد الله**، ص 161.

(2) هناك اقتصاداتٌ دولية أخرى تستغلُّ انتشارَ الإنجليزية أو الفرنسية، أو غيرهما من اللغات، في مناطق واسعة من العالَم لتسويق إنتاجها، كما هو شأن الاقتصادات الصينية والكُورية =

أن نتخيَّل مقدار الأرباح المادية وحدها دون الأرباح المعنوية التي لا سبيل لحصرها وعَدّها، التي تَجنيها كلٌ من هاتين الدولتين المذكورتين، من نشر اللغة الإنجليزية وتعليمها. ولا سيما إذا علمنا أن الإنجليزية قد أصبحت اليوم ذاتَ جاذبية خاصة باعتبارها لغةَ العولمة ولغة العلوم والاقتصاد والتكنولوجيا على سطح الكرة الأرضية، وإتقانُها أصبح ضرورةً من الضرورات للحصول على مناصِب الشغل المناسبة والمُربِحة، وهذا ما يُثير غيظَ الدول الأخرى التي تُنافِسُ الإنجليزيةُ لغاتِها منافسة قويةً. فكلُّ دول العالَم تُنفِق أموالاً ضخمةً على تعلُّم الإنجليزية بينما الدولُ الأنجَريكية (الأنجلو - أمريكية) لا تُنفِقُ شيئاً من أجل تعلُّم اللغات الأخرى لأنها ليست في حاجةٍ إليها.

ويمكن أن يقال: إن القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لهذه الدول التي ذكرنا، هي التي أصبحت تُجبرُ الناسَ في العالَم على تعلُّم لغاتها والتسابُق نحو اكتسابها، وبالتالي فإن قوةَ لغاتها من قُوة اقتصادها وما تملكُه من علوم وتِقنيات رفيعة. وهذا صحيحٌ من وجه، ولكننا لا نستطيع أن نُنكِر، من وجهٍ آخر، أن انتشار لغات هذه الدول عن طريق المدِّ الاستعماري في الأصل، قد أَسهَمَ بشكل كبير في فتح أسواقٍ عالمية واسعةٍ أمامَ اقتصادياتها وتجارتها وجعلَ كلَّ واحدةٍ منها بمثابةِ قُطبٍ تدورُ حولَه مصالحُ الدول المُستعمَرة سابِقاً. فلو لم تكن فرنسا (وهي دولة متوسِّطة المساحة لا يصل العددُ الإجمالي لسُكانها حالياً ستة وستين مليون نسمة[1]، أصُولُ العديد منهم من مُستعمَرات سابقة ودولٍ أخرى) قد أَرسَخَت جُذورَ لغتها في

=

واليابانية والألمانية وسواها. إلا أنه من الجدير التنبيه إلى أن هذه الدول التي ذكرنا أمثلةً منها لا تستعمل اللغات الأجنبية في صناعة تنميتها واقتصادها داخلياً، وإنما تلجأ إليها عند الحاجة فقط إلى تسويق إنتاجها للخارج، بحكم أنها لم تبذل مجهوداً كبيراً في استثمار لغاتها لكي تقوم بالدور الذي تقوم به الإنجليزيةُ أو الفرنسية على الصعيد العالمي.

(1) عدد سكان فرنسا حسب آخر التقديرات (يوليوز 2013م):000 800 65 نسمة (https://fr.wikipedia.org/wiki/France)

مناطق مختلفة من العالَم[1]، لما كان بمُستطاعها أن تعيش في مستواها الاقتصادي المُريح حالياً. ولولا أن اللغة الإنجليزية كانت قد اكتسَحت جزءاً واسعاً من كل القارّات، ففتَحت بذلك أسواقاً لا حدود لها، لما كان لأمريكا وبريطانيا هذه القوةُ الاقتصادية الحالية[2]. ولا شك في أن قدرتَهما الاقتصادية الضخمة هي التي تُساعدهما الآن على تمويل برامجَ ضخمةً للإنتاج العلمي والتكنولوجي والبحث العلمي. ولا ينبغي أن ننسى أيضاً أن أحد الأهداف الأساسية من وجود الاستعمار الغربي كان هو الرغبة في فتح أسواقٍ كبيرة لصناعته وترويج صادراته وإيجاد العمل لأبنائه. وللمحافظة على استمرار هذه الأسواق مفتوحةً على الدوام كان لا بُدَّ من رَبط المُستعمَرات بالقُوى التي استعمَرَتها، وكان لا بُدَّ للغة أن تقوم بهذا الدور.

---

(1) من الواضح أن التوسُّع الاستعماري كان أحدَ الأسباب الكبرى التي أدّت إلى انتشار اللغة الفرنسية عبر العالَم. فحيثُما ذهَبَ المحتلُّ سارت معه لغتُه، وكلما توسَّع في احتلال البلدان توسَّعت لغتُه أيضاً. وليضرب كالفي المثالَ على أن الاستعمار له دورٌ كبيرٌ في صنع مكانة اللغات، يقوم بمقارنة بسيطة بين فرنسا وأوكرانيا. فالبلدان متساويان في مساحة الأرض وعدد السُّكان، لكن اختلاف وضع الفرنسية عن الأوكرانية عل الصعيد العالمي ليس راجعاً لكون الأولى أحسنَ أو أرقى أو أكمل، وإنما راجِعٌ إلى التوسُّع الاستعماري لفرنسا في المرحلة الماضية (انظر كتاب: **سوق اللغات**).

(2) تحدث المرحوم أحمد بهاء الدين في كتاب له بعنوان: **المثقفون والسلطة في عالمنا العربي**، عن انتشار الإنجليزية في مستعمرات أنجلتراً الواسعة وخاصة في الهند التي أصبحت الإنجليزيةُ فيها اللغةَ الأساسية والمشتركة دون بقية اللغات الهندية العديدة، وقال:« لقد انكمشت أنجلترا إلى جزيرتها وإلى خمسة وعشرين مليوناً هو كلُّ سكانها الآن (سنة 1982 م)، ولكن أهم ما بقي من الإمبراطورية البريطانية هو أن اللغة الإنجليزية صارت هي اللغة الأساسية لشعوب غير إنجليزية على الإطلاق مثل الهند، حيث يفهم الهنودُ كلُّهم لغةً واحدةً مشتركةً هي اللغة الإنجليزية، وكذلك نصفُ أفريقيا السوداء الذي يتكلم كلُّه بالإنجليزية. وبالتالي بقيت المدارسُ الإنجليزيةُ، والصحفُ الإنجليزيةُ هي الأقوى تأثيراً في العالَم، وإذاعة بي بي سي هي أكثرُ ما يُرهِفُ له العالمُ سَمعَه (....) وعندما كان الإنجليزُ في أوج إمبراطوريتهم كانوا يقولون: لو كان على إنجلترا أن تختار بين الهند وشكسبير لاختارت شكسبير. ولم يكن هذا كلاماً إنشائياً بل كان حقيقةً، وما زال حقيقةً. ضاعت الهندُ ولم يضع شكسبير. انسحبت الجيوشُ وتراجعت الأساطيلُ، ولكن شكسبير لم ينسحب أو يتراجع». انظر: رجاء النقاش: **هل تنتحر العربية** ص: 106.

إزاءَ ما ذكرناه، إذن، يمكن لنا أن نكتفي هنا بتسجيل ثلاثِ ملاحظات دون الدخول في مناقشتها حتى لا نبتعد كثيراً عن موضوعنا:

أولاها: تقصيرُ الدول العربية مجتمِعةً في استثمار لغتها المُشترَكة وإهمال دورها في تنمية اقتصاداتها ومُبادلاتها التجارية البَيْنِية.

وثانيتُها: تقصيرُ العالَمِ العربي في وضع خطة لاستثمار رأسماله اللغوي وتسويقِ بضاعته اللغوية إلى أنحاء مختلفة من العالَم الآخر، ولا سيما إلى العالم الإسلامي الذي يقرُبُ عددُ دُوله من ستين دولة توجدُ بينها روابطُ ثقافية وحضارية وتاريخية ودينية معروفة. ولكن اللغة المشتركة من شأنها أن تزيد في عُمق هذه الروابط التي تؤدي بدورها إلى تنشيط اقتصادها وتجارتها البَيْنية وتكون وسيطاً هاماً لتنمية هذه التجارة، وتفتحَ لها سوقاً ضخمة جداً تُقدَّر بحوالي مليار ونصف نسمة. ومن المجالات العديدة التي يمكن أن تُستثمَر فيها اللغةُ عادةً، كما ذكر كولماس: 1) تصنيف القواميس المختلفة للاستعمال العام والخاص، وقواميس المصطلحات في مجالات محدَّدة. 2) برامج معالجة النصوص. 3) الترجمة بصفة عامة والترجمة الآلية على الخصوص. 4) الذكاء الصناعي والهندسة اللغوية وإنشاء نُظُم المعلومات وبُنوكها. 5) تحسين الاتصال بين الإنسان والآلة، أي تطويع لغات الكومبيوتر للغات الإنسانية[1]. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أيضاً: 6) إنتاج برامج تعليم اللغة للأجانب بالحاسُوب وغيره.

وثالثُها: تقصيرُ دول المغرب الكبير في استثمار اللغة العربية في تقوية علاقاته الاقتصادية بالدول الإفريقية جنوب الصحراء. وأنا متأكِّدٌ، بحكم معرفتي بالوضع في عدد من هذه الدول، أن اللغة العربية يمكن لها أن تكون خيرَ سفير وأكبرَ وسيطٍ لتنمية كلِّ أوجه العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية وتنشيطها بين الشمال والجنوب في القارة الإفريقية كلِّها.

على أن الحديث عن هذا النوع الماديِّ من الاستثمار، وهو الذي عادةً ما

---

(1) **اللغة والاقتصاد** ص: 86.

يتحدَّثُ عنه الناسُ، أي: الاستثمار الخاصّ بمجال المال والاقتصاد. لا يُمكن أن يَصرِفَ نظَرَنا بحالٍ عن النوع الآخر من الاستثمار الأهمّ والأعمَق، وهو الخاصُّ بالجانب المعنوي: الثقافي والحضاري والسياسي والاجتماعي. فاللغةُ - كما نعلم - تتجلّى أهميَّتُها الكبرى في دورها الذي يجب استثمارُه بشكل جيّدٍ في توحيد فِئات المجتمع، وتأليف قُلوب أبنائه، والتقريب بين طبقاته، والجمع بين المُختلِف والمُتنافِر من عناصِره ومُكوّناته. بل إن اللغة لا تؤلِّفُ أو تُقرّبُ بين فئات المجتمع الواحد وأفراده فقط، وإنما تؤلّفُ أيضاً بين المجتمعات والدول والشعوب، وتقرّب المسافات البعيدة فيما بينها في شتى المجالات. ومن هذه الزاوية يمكن النظرُ إلى ما في اللغة العربية الفُصحى من طاقة جَبّارة كامِنة، كثيراً ما نتعامَى عن إدراك قيمتها وأَهَمِّيَّتها في لمّ شَمل الشعوب العربية والإسلامية وتحويلها إلى قُوةٍ كُبرى هائلة سياسية وثقافية وعِلمية قابلة لأن تُصرَّف إلى قوة اقتصادية وصناعية لا تُضاهَى لو أراد أهلُها ذلك.

ترشيد الإنفاق في المجال اللغوي:

يجب أن لا يَغيب عن أذهاننا، ونحن نتحدَّث عن توظيف اللغة لخدمة الاقتصاد الوطني، ما يُنفِقُه المغربُ ودولٌ مغاربيةٌ أخرى - على سبيل المثال - من مبالغ باهِظة على استعمال لغاتٍ أجنبية في مجالات لا تستلزمُ ذلك ولا تستوجِبُه، كالتعليم والإعلام والاقتصاد والصِّحة وتسيير الأجهزة الإدارية بكل مرافقها ومُستلزَماتها وتعقيداتها. فهذه المبالغُ الضخمة كان من الواجب توفيرُها لتُصرَف في مجالات من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تحتاجُ إليها البلادُ. فما الفائدةُ من إنفاقِ أموالٍ طائلة على استعمال اللغة الفرنسية أو الإنجليزية في إداراتنا التي لا تتعاملُ في الغالب الأعمّ إلا مع مواطنين يفضّلون استعمالَ لغتهم لا لغةَ غيرهم؟ وما الحاجة إلى إنفاق الأموال سنوياً على طبع ملايين الأوراق الإدارية وترجمة كل البلاغات والنصوص التشريعية والقانونية والمُذكّرات والمنشورات والدَّوريّات الداخلية إلى اللغة الأجنبية التي نستعملها بجانب العربية في جميع الحالات التي

نحتاج إليها والتي لا نحتاجُها؟ وما الفائدة التي تُرجَى من وراء تلقين مواد دراسية بلُغتين: عربية وفرنسية أو إنجليزية في وقتٍ واحدٍ، أو تلقين مواد دراسية قابِلة لأن تُعلَّمَ باللغة الوطنية؟ وما الفائدة من أن تَشغَلَ اللغةُ الأجنبيةُ مساحةً أكبرَ من حَجمها وضرورتِها في الإعلام المرئيّ والمسموع والمكتوب، وكذلك في مجال الإعلان والإشهار، وكلُّها موجَّهة أساساً لمواطنين لا يحتاجون لمخاطبتهم بلغة أجنبية؟ وما الفائدة أيضاً من تَوثيق العقود الخاصة والعامة المُبرمَة بين المواطنين بلغة أجنبية والحالُ أن مجالَ القضاء والمحاكِم مُعرَّبٌ؟ وما الفائدة من كتابة كلِّ لافتات الإدارات وأسماء الشركات والمَحلّات التجارية واللوحات الإشهارية باللغة الأجنبية والناسُ لا تحتاجُ إلى ذلك؟ هناك إذن كُلفةٌ عالية للثُّنائية اللغوية التي لا حاجةَ إليها الآن بعد أن تولّى المواطنون أنفُسُهم تدبيرَ شؤونِهم في التعليم والإدارة وكلِّ المرافق العامة والخاصة (كما هو الحالُ في المغرب الأقصى بعد أن استُكمِلَت كلُّ مراحل المَغرَبة، وكذلك هو الشأنُ في أغلبية الدول العربية إن لم نقل كلها). وهناك أموالٌ وطاقاتٌ بشرية تُهدَرُ دون أن تستفيد منها بلدانُنا العربية استفادةً حقيقية في مجال التنمية. هذا فضلاً عن أن الثُّنائية بشكلها المفروض حالياً في الإدارة والتعليم وغيرهما من المرافق الأخرى (فرنسية أو إنجليزية أولاً، وعربية ثانياً) تحولُ دون تعدُّدية لغوية حقيقية تسودُ فيها اللغةُ الوطنيةُ ولا تُسادُ، تَقودُ ولا تُقادُ.

التنمية والأمن الثقافي واللغوي:

يمكن القولُ: إن التنمية الشاملة والمُتوازِنة، على نحو ما أَشَرنا سابقا، هي إحدى الركائز الأساسِ في صُنع الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوفير السِّلم الاجتماعي، وهذا بدوره، وفي الوقت ذاته، هو الذي يسمحُ بوجود مُناخٍ يساعِدُ على التفرُّغ للعمل وتكثيف الإنتاج وزيادة النمُوِّ الاقتصادي، ويُحفِّزُ النشاطَ الثقافيَ والعلمي ويُفتِّقُ أكمامَ الإبداع الفِكري والفنّي. فالأمران إذن مُترابِطان ومُتلازِمان: التنمية تُوفِّر الاستقرارَ، والاستقرارُ يوطِّدُ أركانَ التنمية.

قلنا: الاستقرارَ. والاستقرارُ في عُمُومه هو الأمنُ في عُمومه: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولنتوقَّف هُنَيهَةً عند قضية الأمن الثقافي وعلاقته بالتنمية وباللغة الوطنية.

يتحقّقُ الأمنُ الثقافي في نظرنا بوجود مجموعة عناصر متضامِنة من أهمها:

1 - **التَّنمية الثقافية**: وهي تعني أشياءَ كثيرةً منها: تنميةُ المعارف، وصيانةُ الموروث الثقافي بمختلف جوانبه، وتطويرُه والإضافةُ إليه، وتنميةُ الإبداع الفني والفكري والحضاري، وصَقلُ المواهِب، وتنميةُ الصناعات الثقافية... الخ. ولا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يُحافِظ على ثقافته ويُنمّيَها ويُطوّرها بغير لغته الوطنية أو القومية. ولا سيما أن اللغة هي الوعاءُ الذي يَحفظُ هذه الثقافة وينقلُها من جيلٍ إلى جيل، وهي الأداةُ المُعبّرةُ عنها تعبيراً صادقاً، ولا يمكن لأية لغةٍ أخرى أن تنوبَ عنها في ذلك، لأنه لا يمكنُ لأية ثقافة أن تتشَكَّلَ وتُصاغَ بغير لغة المجتمع الذي أنتَجَها. إن اللغة هي مُكوّنٌ أساسٌ من مُكوِّناتِ هذه الثقافة. فهل سَمعتَ بثقافةٍ لا لغةَ لها؟

2 - **الحفاظ على مُكوّنات الهُوية الثقافية للمُجتمع**: وتُعدُّ اللغةُ - بطبيعة الحال - في مُقدمة هذه المُكوّنات الأساسِ. فأهمُّ ما يُميّزُ مجتمعاً عن بقية المُجتمعات هو لغتُه التي بها صاغَ أُسلوبَه وتَجاربَه في الحياة، وتَشَكلَّت شخصيَّتُه وفِكرُه ونَظرتُه الخاصةَ للعالَم، وعبَّرَ عن عواطِفه ومَشاعره ووُجوده وكِيانه.

3 - **التحَرُّرُ من التَّبعية الثقافية والفكرية**: لأن هذه التَّبعية تجرُّ بكل تأكيد إلى تبَعية اقتصادية وسياسية، ثم تتحوَّل إلى تبَعية عامة. ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتخلُّص من التبَعية اللغوية. وهذا لا يتمُّ إلا بردِّ الاعتبار للغة الوطنية المشتركة والموحِّدة والتمكين لها واستعمالها في كل المجالات الحيوية من تعليمٍ بكل مراحله وأطواره وتخصُّصاته، وإعلامٍ بكل وسائله وبرامجه، واقتصادٍ ومُعاملات تجارية وتحرير العُقود وكتابة اللافتات والشِّعارات. إن استرجاعَ مكانة اللغة وإعادةَ الاعتبار إليها، معناهُما الانقلابُ على التبَعية والاستِلاب. **وإذا كانت اللغة أداةً للتبَعية، فلنَجعل منها أداةً للتحرُّر من التبَعية.** فهي على كل حال سيفٌ ذو حدَّين. وهذا الأمرُ لا

علاقة له بمسألة التَّثاقُف، ولا بتعلُّم اللغات الأجنبية وإتقانها والاستفادة مما تُضيفُه للإنسان من روافِدَ فكرية وثقافية تُكسِبُه ثراءً وسَعَةَ أُفُقٍ واطِّلاع. لكن على الإنسان أن يستفيد من اللغات والثقافات الأخرى ثم يُعبِّرُ عن ذلك بلغته وينقُل ما يستفيده إليها. وبهذه الطريقة يستطيع أن يقدِّمَ للغته - كما يقدِّمُ لنفسه - خدمةً جليلةً بإغنائها والإسهام في تنميتها.

4 - **الأمن اللغوي:** الأمنُ اللغوي عنصُر أساسي من عناصر الأمن الثقافي وشرطٌ ضروريٌّ من شروط التنمية الثقافية. ويتحققُّ هذا الأمنُ اللغوي من خلال العناصر الآتية:

4 - 1 - التنمية اللغوية: اللغةُ الوطنية هي مُكوِّن أساسيٌّ لكيانِ المجتمع، وهي، كما قلنا من قبلُ، وعاءُ ثقافتِه ولسانُها الناطِقُ المُعبِّرُ. بل هي روحُ المجتمع وخُلاصةُ تجربته وحضارته والمادةُ التي تصُوغُ فِكرَه. ولذلك **لا يمكنُ لمجتمعٍ** على هذا النحو **أن يتَجرَّد من لغته أو يُفرِّط فيها إلا إذا كان يريدُ الانتحارَ والتخلُّص من ذاته وذاكرته وكلِّ ما يربطُه بانتمائه الثقافي والحضاري.** كما لا يمكن تصوُّرُ تنميةٍ ثقافية وعلمية ومعرفية لهذا المجتمع بدون تنمية لغته. فاللغةُ أساسُ كلِّ ثقافة، وأساسُ كلِّ فرعٍ من فروع التنمية الشاملة - كما رأينا من قبل - سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية والثقافية. فبها يتمُّ نشرُ الوعي وتعميمُ التعليم وتوطينُ المعرفة وتعميمُ المُشاركة وتقوية التماسُك الاجتماعي والتحرُّرُ من التبَعية الثقافية والاستلاب اللغوي والفكري... وكلُّها عوامِل فاعِلةٌ في التنمية الشُّمولية وتؤدي في الوقت نفسه إلى تحقيق ما نسمِّيه الأمنَ الثقافي.

وتنميةُ اللغةُ الوطنية يكون عن طريقين: معنوي ومادي.

فالأولُ: سبيلُه الاعتزازُ بها، وإرساخُ مكانتِها في المجتمع، والتَّمكينُ لها، وتربيةُ الأجيال على حُبِّها واحترامها، والتشبُّثُ بها، والاعترافُ بدورها وأهميَّتها في التنمية.

والثاني: سبيلُه خِدمتُها والنهوضُ بها، وإصلاحُ ما يحتاجُ منها إلى إصلاحٍ، وتطويرُها، وإغناءُ مُعجمها، وتبسيطُ الأَنحاء الواصِفة لها، وتطويرُ مناهج تعليمها

وطُرُقِ تدريسها، ونشرُها وتعميمُ استعمالها في كل المجالات ولا سيما كل مراحل التعليم، وكل المرافق الإدارية والوسائل الإعلامية.

4 - 2 - حماية اللغة الوطنية مما يُهدِّدُها داخلياً وخارجياً. واللغةُ العربيةُ كما نعلُمُ تُواجهُ منذ القرن التاسع عشر (أي منذ بداية عصر الاحتلال الأجنبي الغربي) حملةً ضاريةً تهدِفُ إلى إضعافها وإنهاكِها والتشكيك في قُدراتها وفي جَدواها وأهميَّتها، وتسعى إلى تنحيَّتها والقضاءِ عليها ومُزاحَمتها باللغات الأجنبية التي ما تزالُ كلَّ يومٍ تُطاردُها وتحتلُّ مكانَها في مجالات حيوية مختلفة. وتزدادُ التحدِّياتُ التي تواجهُ العربيةَ خلال الفترة الأخيرة بسبَب المَدِّ العَولَمي الذي يسيرُ بخُطى حَثيثة نحو محو الهُويات والقضاء على الخُصوصيات وإماتةِ الكثير من اللغات التي لا تمتلك قُدرة الصُمود والمُواجهة أمام الإنجليزية وغيرها من كُبريات اللغات. وبالإضافة إلى اللغة الأجنبية التي فرضَت الحربَ على العربية، هناك جبهتان داخليتان يسعى خصومُ العربية وثقافتِها إلى إذكاء نيرانها بشَراسةٍ قد لا تَقلُّ عن شراسة الجبهة السابقة، وأعني بهما: جبهة اللهجات الدارِجة المتفرّعة عن العربية التي يُراد لها أن تحلَّ محلَّ الفُصحى، وجبهة اللهجات المحلّية الوطنية الأخرى(الأمازيغيات في حالة المغرب والجزائر) التي يُريدُ بعضُهم - للأسف - أن يجعل منها أداةً لمحاربة العربية.

أما الصراعُ بين العربية واللغة الأجنبية المُهيمِنة، فهو في الواقع صراعٌ حقيقيٌّ قائمٌ بالفعل بين لغةٍ وطنية رسمية لمجتمَع لا يمكن أن تقوم فيه تنميةٌ ثقافية واقتصادية واجتماعية بدونها، وأخرى دخيلةٍ تحاول أن تحُلَّ محلَّها وتزيد في بَسط هيمَنتها الثقافية وسيطرتها الاقتصادية، وهذا ما يتعارضُ تماماً مع الشروط الأساسية للتنمية التي تحدَّثنا عنها.

وأما جَبَهات الصراع الأخرى التي أُريدَ فتحُها عُنوةً بين العربية ولهجاتها العامية المتفرِّعة عنها من جهة، ثم بين العربية واللغات أو اللهجات الوطنية الأخرى (كالأمازيغيات في حالة المغرب والجزائر) من جهة ثانية، فهي جَبَهات لصراعٍ وهميٍ مُفتَعلٍ، يجب التخلُّص منها وعدَمُ الانخداع بها، والإسراعُ بإغلاقها والفراغِ

منها نهائيا في إطار تخطيط لغوي متوافَقٍ عليه، لأن علاقة العربية بالمُكوّنات اللغوية الوطنية كلِّها يجب أن تظل، كما كانت في السابق، علاقةَ تفاعُل وتكامُل وتعايُش وتشارُك وتعاوُن في كل ما من شأنه أن يُفيد التنميةَ ويُشيعَ السِّلمَ الاجتماعي والأمنَ الثقافي واللغوي.

ولقد قُلنا مراراً في مباحث سابقة، إن العربية الفصحى تعايَشَت - عبرَ تاريخها كلِّه - مع سائر بَناتها من اللهجات المُنحرِفة أو المتطوِّرة عنها، دون أي صراعٍ أو تقاتُل. ولا يتعارضُ قولُنا هذا مع ما وضَعَه كثيرٌ من اللغويّين المسلمين من كُتُب في مُلاحقة أخطاء العامة، فذلك عمَلٌ علمي وتعليميٌّ مَحضٌ، كان يَرمي إلى تصحيح الاستعمال وتقويمه لدى مُستخدِمي الفُصحى والحَريصين على نقائها وسلامة أُسلوبها. وهو ما يحدُثُ عادةً في سائر اللغات، ولا يمكن أن نعتبره صراعاً لغوياً حقيقياً. وإذا كنا اليوم نحذّرُ من الحركات الداعية للدَّوارِج والعامّيات، فلأنها تجاوَزت الحُدود الطبيعية المَعقولة وتحوَّلت من مسألة ثقافية أو لغوية بَحتَةٍ، إلى مسألةٍ إيديولوجية تسعى لاستغلال هذا الموضوع والرُّكوبِ عليه لغايةٍ لا يستفيدُ منها إلا أعداءُ هذه الأمة العربية الإسلامية، وخُصومُ وحدتها ونهضتها التَّنموية الحقيقية التي تنتظرُها شعوبُها منذُ عُقودٍ وعُقودٍ. وإلا ماذا تستفيدُ أُمتُنا العربيةُ الإسلامية بتيّاراتها وأجنحتها المختلفة من وراء هذه الحرب الضارية التي تُوقَدُ نيرانُها ضدَّ الفُصحى وتُقرَعُ الطبُولُ لمَحوها نهائياً أو تهميشها شيئاً فشيئاً، وإحلال تلك العامّيات واللهجات المَحلِّية محلَّها في التعليم والإدارة والإعلام وغيرها من المجالات الأخرى، وتقويةِ دور اللغة الأجنبية ومساعدتها على إحكامِ سيطرتها التامة على كل مظاهر الحياة؟ ماذا تستفيدُ هذه الأمةُ من وراء القضاء على أغلى شيءٍ تمتلكُه عن ماضيها وتاريخها وأمجادها، وأحسنِ أداة في يدها توحِّدُ بها جُهودَها وتَبني مُستقبَلَها ونَهضَتَها وتنميَتَها الشاملة؟ ماذا نَجنيه من كلّ ذلك سوى تَجزئَة المُجزَّإِ وتقسيمِ المُقسَّمِ، وزيادة الفُرقة والتَّشرذُم، وكلِّ ما يؤدي إلى تضخُّم أورام الضَّعف والوَهَن والتخلُّف والصراعات التي لا تنتهي؟

خلاصة القول إذن، أن حماية أَمن الأُمة العربية الإسلامية بجميع عناصره

(السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي) تقتضي حمايةَ الفُصحى وتقويةَ انتشارها، وأما تقويةُ اللهجات فهي بلا شك تهدِّد هذا الأمن بمختلف عناصره أيضاً[1].

ولقد كرَّرنا القولَ أيضاً بأن تاريخ العربية الطويل يشهدُ بتعايُشها السِّلمي في تفاعُلٍ وتكامُلِ أدوارٍ مع سائر لغات الشعوب الإسلامية ولهجاتها، دون أن يكون هنالك ما يُبرِّرُ وجودَ حروب أو صراعات بينها. ولا سيما أن تلك الشعوب، مع احتفاظها بشيءٍ من لغاتها، لم تعمل في يوم من الأيام على مُحاربة العربية أو الاستهانة بها أو محاولةِ اجتثاثِ أُصولها. ولو كانت قد سَعَت من أجل هذا الأمر، لما بقيَ للعربية وجودٌ إلا في جزءٍ صغير من الجزيرة العربية. بل إن عكس ذلك هو ما حصَل تماماً. فالعربيةُ كانت دائماً محلَّ تقدير واحترامٍ واعتزازٍ في نفوسِ كل أبناء الأمة الإسلامية، ولم ينهض بخدمتها ونشرها ونَقلها عبر الأمكنة والأزمنة المختلفة، أكثرَ مما نَهضَ به العلماءُ من أصول غير عربية كسيبويه، والكسائي، وابن فارس، وأبي علي الفارسي، وابن جنِّي، والزَّمخشري، والثعالبي، وأبي علي القالي، وعبد القاهر الجُرجاني، والسِّيرافي، والاستراباذي، والفيروزآبادي، وابن آجرُّوم، وابن القوطية، وابن مُعطي، والجزولي، والمَكودي... وسواهم كثير.

4 - 3 - تدبيرُ الشأن اللغوي الداخلي للمجتمع تدبيراً عقلانياً حكيماً ورصيناً، وترشيدُه على النحو الذي يُوفِّرُ الشروطَ الموضوعية لاستِتبابِ سِلم لغويّ دائمٍ، يُسهِم في المحافظة على مقوِّمات الهُويّة وتعزيز اللُّحمة الاجتماعية التي هي من الشروط الضرورية للتنمية، ويَحُولُ دونَ التمزُّق والتَّشرذُم والصراع القائم على أُسُس لغوية ذاتِ خَلفيات عِرقية أو ثقافية. ولا بد لهذا التدبير أو التخطيط اللغوي العَقلاني من أن يقوم - في جملة أُسُسِه ومبادئه - على:

أ - أخذ جميع الرموز التعبيرية والمُكوِّنات اللغوية الوطنية بعين الاعتبار،

---

(1) راجع حول أهمية الأمن اللغوي على الأمة العربية مقالة محمود الذوادي بعنوان: **في مخاطر فقدان العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها** ضمن كتاب: **اللسان العربي وإشكالية التلقي**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007.

وتوزيعِ الوظائف بينها بحَسَب إمكانيات كلِّ منها وطاقاتها وقُدراتها سواءٌ في التواصُل الاجتماعي أو الإسهام في مجال أو أكثر من مجالات التنمية.

ب - إعطاء مكانةٍ سيادية خاصة ومتميّزة للغة الوطنية الأولى التي هي لغة الحضارة المشتركة لكل الدول العربية والإسلامية بكل فئاتها ومكوِّناتها العِرقية والدينية وفروعها الثقافية، وفرضُ احترامها واستعمالها في كل المجالات من تعليم وإدارة وإعلام واقتصاد وسوى ذلك من المجالات.

ج - تقليصُ الدَّور الذي يجب أن تَضطَّلع به اللغةُ أو اللغاتُ الأجنبية، وتحديدُ الهدف من تعليمها واستعمالها، وهو التفتُّح على العالَم الخارجي والتواصُل معه، والاستفادةُ منها في اكتساب أنواع الخِبرة المُحتاجِ إليها، والاستعانةُ بها في البحث العلمي والتبادل التجاري، ونحو ذلك. وعدم تجاوُز هذه الحُدود بالسيطرة أو الهَيمَنة أو الحُلول محلَّ لغةِ السيادة أو تهميشها كما هو الواقِعُ الحالي. وهذا يقتضي أن تُعلَّم في المدارس والجامعات باعتبارها لغاتٍ أجنبيةً للغايات المذكورة، ولا تُستعمَل بَتاتاً في تلقين العُلوم والمواد الدراسية إلا اللغةُ الوطنيةُ وحدها، باستثناء بعض الحالات التي يمكن حَصرُها حصراً في مرحلة ظرفية معيَّنة.

د - وإذا كنا نعيشُ في عصر يُحتِّمُ على الشخص معرفةَ أكبَر عددٍ مُمكِنٍ من اللغاتِ، ويَفرِضُ على مناهجنا التعليمية أن تُسلِّح الأجيالَ الجديدة بالعُدَّة اللغوية اللازمة، فإن التَّعدُّد اللغوي يجب، من ناحية أولى، أن لا نفهمه فهماً سَطحياً خاطئاً، أي بمعنى تجميعٍ كَمِّي لعدد من اللغات على حساب العُمق المعرفي والمَردودية التعليمية، لمُجرَّد التظاهُر والتَّباهي. فذلك - كما يقول أحد الباحثين[1] - مرضٌ من

---

(1) يقول عبد السلام الشدادي في حوار معه منشور بمجلة: **المدرسة المغربية**: ع3 / 2011م بعنوان: **الوضع اللغوي المغربي بين إرث الماضي ومقتضيات الحاضر**: « فعندما يتكلَّم البعضُ عن التعددية اللغوية عندنا كحظٍّ سعيد وعنصر إيجابي في حد ذاته، فذلك ليس بصحيح، لأنه في الواقع يُبرهِنُ على وضع لغوي فَوضَوي سلبي في غياب سياسة لغوية وطنية تحدِّدُ بصفة واضحة أدوارَ اللغات الوطنية واللغات الأجنبية في مختلف مرافق الأنشطة الاجتماعية وخاصة في ميدان التعليم والبحث...». إلى أن يقول:« ولا شك أن انخفاض مردودية التعليم له ارتباطٌ بتدهور العلاقة باللغة والنفور من القراءة (...) في هذا =

الأمراض الاجتماعية التي ينبغي علاجُها بالشكل والدواء المُناسِبين. والتعدُّد اللغوي من جانب آخر، ينبغي أن لا يتحوَّل معناه إلى تَفتيتٍ وتلوُّثٍ لغويّين، أو أن يكون على حساب لُغتنا الحضارية المشترَكة[1]، من جهة ثالثة. بل إن كلَّ تخطيط لغوي بأوطاننا العربية ينبغي أن يُراعَى فيه توجيهُ التعدُّد نحو حماية المكانة السيادية لهذه اللغة الحضارية الأولى وجعلها مِحورَ اللغات كلِّها وطنيةً كانت أم أجنبية، وليسَ نحو مُزاحَمة مكانتها أو تقليص دورها ومساحات استعمالها. وفي مقابل

= الإطار من المُحتمل جداً أن تكون التعددية اللغوية مؤشّراً على مرضٍ اجتماعيٍ لغوي عوضَ أن تكون علامةً على ثقافة مزدهرة سليمة ».

(1) إنه لمن الصادِم لمشاعر شُعوب الأمة العربية أن تنعقد قمةٌ للدول الفرانكفونية لأول مرة في بلد عربي وهو لبنان (القمة التاسعة من 18 إلى 20 أكتوبر 2002م)، ويصدر عنها إعلانٌ تُشاركُ فيه ثماني دولٍ عربيةٌ (المغرب وتونس وموريطانيا ومصر ولبنان والجزائر وجيبوتي وجزر القَمَر)، وتلتزمُ فيه - مع غيرها من الدول - بالعمل على ضمان وضعية تفضيلية خاصة للغة الفرنسية على حساب كل لغات الدول الأعضاء، دون أن ترد فيه أدنى إشارة لوضع اللغة العربية. فقد خصَّص الإعلانُ فقرةً لما سماه: **السياسات اللغوية**، جاء فيها بالنص ما يلي: « نُذكِّرُ بأن اللغة الفرنسية التي نتقاسَمُ استعمالَها، هي الرابطُ الأساسي لمجموعتنا الدولية، ونؤكّدُ إرادَتَنا لتوحيد جُهودنا من أجل الرفع من مستوى التعدُّدية اللغوية، **مع ضمان وضعية اللغة الفرنسية وإشعاعها وترقيَتِها**، باعتبارها لغةً كبرى للتواصل على المستوى الدولي. ونُشيرُ إلى أهمية التعدُّد اللغوي في المنظمات الدولية وغيرها من الهيئات التي نُشارِكُ فيها، **ونؤكِّدُ مرةً أخرى التزامَنا بإعطاء الأفضلية لاستعمال الفرنسية في هذه الهيئات والمنظَّمات، مع احترامنا للغات الرسمية للدول** والحكومات والمنظَّمات الدولية. ونطلبُ من الأمين العام (للمنظمة) أن يتحرَّك في هذا الاتجاه (...) كما نؤكِّد، انطلاقاً من روح إعلان كوطُونو، التزامَنا بتدعيم التعددية اللغوية من أجل معرفةٍ أفضل باللغة الفرنسية واللغات الوطنية، والارتباط بها في أوساط شُعوب الدائرة الفرانكفونية» (ترجمة المؤلف). والفاضِحُ في هذا الإعلان أيضاً هو التلاعُب بمفهوم التعدُّدية الذي أصبح معناه: تمييزُ الفرنسية بوضعية خاصة لا تُشاركُها فيها - عملياً - أية لغة من لغات الدول الأعضاء الآخرين، وكلُّ ما تستحقُّه تلك اللغاتُ هو توجيه تحيةِ احترامٍ وسلامِ تعظيمٍ لها. ولمَ لا؟ ألم يتنازل أصحابُ هذه اللغات جميعاً، في التزام مكتوب وإعلان صريح وصارخ، عن سيادة لغة الأمة لصالح لغة الأُم الحَنون؟.

ذلك يجب أن تُعطَى للغات الأجنبية التي يمكن تعلُّمُها قيمةٌ اعتباريةٌ متساويةٌ فيما بينها، لا فضل لإحداها على الأخرى، مع عدم الاقتصار على لغة أجنبية واحدة. فإذا فَتحنا سُوقَ اللغات الأجنبية وحرَّرناه من احتكارٍ لغةٍ واحدة (كحال الفرنسية في أغلبية المنطقة المغاربية)، وحدَّدنا الأهدافَ التي نرومُها من تعلُّم اللغات الأجنبية، وعزَّزنا مع هذا الإجراء مكانةَ العربية باعتبارها لغةَ السيادة الوطنية الأولى ولغةَ الأمة المشتركة بين كل شعوبها، وأسنَدنا الوظائفَ المناسِبة للهجات واللغات الوطنية الأخرى التي ما تزال مستعملةً في عدد من البلاد العربية، دون إقصاءٍ ولا استِئصال، كان ذلك - فيما أعتقدُ - من حسن التدبير للشأن اللغوي الذي نتوخّاه.

وأريدُ أن أؤكِّدَ هنا أن تقوية دور اللغة الوطنية الأولى - التي هي في الوقت نفسه لغةُ الأمّة العربية الإسلامية جَمعاء - تؤدي بلا شك إلى تقوية القواسِم الفكرية والثقافية المشترَكة داخل المجتمع العربي الواحد من جهة وبين كل الشُّعوب العربية من جهة أخرى. وكلما زاد عددُ هذه القواسِم المُشتَرَكة واشتدَّ حبلُها، توفَّرت أسبابُ أخرى لاستِتباب الأمن الثقافي. والعكسُ صحيحٌ. أي كلَّما ضَعُفَت هذه القواسِمُ نتجَ عن هذا الضَّعف شُروخٌ بين مُكوِّنات المجتمع وانتفَت حالةُ التماسُك الضرورية. وليس من المطلوب - بطبيعة الحال - أن يكون كلُّ فرد في المجتمع نسخةً مُطابقة لبقية الأفراد، أي على نمَطٍ واحدٍ من الثقافة والتفكير. فهذا أمرٌ متعذِّرٌ وغيرٌ محمودٍ ولا مقبول. فالاختلافُ سُنَّةٌ تُعطي للحياة طَعمَها ومَذاقَها وألوانَها الجميلة، وتجعلُها حياةً مُستساغةً بتَنوّعها الطبيعي الذي لا يُستَثقَلُ ولا يُمَلّ. لكن، هذا لا يعني أن يصل الخلافُ والاختلافُ داخلَ المُجتمع الواحد إلى درجة القطيعة، ولا أن يؤدي ذلك إلى تعميق الفَجَوات والخنادق التي تحولُ دون التفاهُم والتماسُك الاجتماعي. ولا شكَّ في أن اللغة سلاحٌ ذو حَدَّين كما أشرنا قبل قليلٍ: إما أن توجَّه لرَدم الفَجَوات والشُّروخ الاجتماعية ولَحْمِها، وتوحيد الكلمة، وتقوية القواسِم المُشتركة، وهذا هو الدورُ الذي ينبغي أن تقوم به المدرسةُ الوطنيةُ العمومية والإعلامُ بكل وسائله. وإما أن تُصبح عاملَ تفتيت وتصدُّعٍ وانشقاق[1].

---

(1) حين تحدث الدكتور أبو القاسم سعد الله عن وضعية التعليم في الجزائر (وهي وضعية =

والحالةُ الأولى يصنعُها ترشيدُ الاستعمال اللغوي والتحكُّمُ في توجيه التعدُّد الوِجهةَ المُفيدة التي تخدُم اللغةَ الوطنية والحضارية المشتركة، ولا تُهدِّمها أو تُزاحمُها وتقضي عليها. لأن التعدُّد اللغوي هنا لا يعني الضياعَ والتَّشرذُم، بل يعني الاستفادةَ من كلِّ مُعطيات الخُصوصيات الثقافية واللغوية والحضارية الموروثة محلّياً وإقليمياً، وكذا مُعطيَات الحضارة العالمية الجديدة والتفتُّح على ثقافاتها بتعلُّم كلِّ ما أمكنَ تعلُّمُه من لغاتها، لكن تحتَ سيادة اللغة الوطنية.

أما الحالةُ الأخيرة فيَصنعُها الصراعُ أو التمزُّقُ اللّسانيُّ والمُيُوعةُ اللغوية والتنكُّر للغة الوطنية وإهمالُها، وإفساحُ المجال لسيادة اللغة الأجنبية. وهذا واحدٌ من الآثار السلبية للمدارس الأجنبية التي أصبحت منبثَّة في أوطاننا دون أن تخضع لمراقبة الدولة، فتعمل على صناعة جزءٍ من نُخبةٍ تَتصادمُ في غالب الأحيان بفعل تكوينها بلغة وثقافة أجنبيتَين، مع قطاع آخر من النُّخبة المتخرِّجة من المدارس الوطنية المتعلِّمة بلغة وثقافة وطنيَّتين. فالصِّراعُ هنا بين هذين النَّموذَجين من النُّخبة هو صراعٌ ثقافي لغوي في المقام الأول.

=

مُشابِهة لما في المغرب) قال: « أكبرُ فشل شهدته المنظومةُ التربوية عندنا أنها لم توحِّد المتعلِّمين الجزائريّين. فإذا كان الاستعمارُ قد وحَّدنا بالجهل فإن المنظومة التربوية قد فرَّقتنا بالعِلم. فنحن شعبٌ واحد ولكنَّ فكرَه شَتاتٌ. ومن مظاهر الفشل عدمُ البتِّ والالتزام باللغة الوطنية. فنحن تارةً نحاربها باللهجات وتارة نحاربها بالفرنسية، وتارة نحاربها بالعَولمة. والنتيجة أننا أخرجنا جيلاً هَجيناً لا يُتقِن أيَّ لغة ولا يَحصُل على علم متقدِّم » انظر: **حديث صريح مع الدكتور أبو القاسم سعد الله**، ص 166.

الباب الثاني
العربية وسؤال التعدّد اللغوي

الفصل الأول

التعدُّد اللساني: سِياقُه وشُروطُه وقضاياهُ

سبقَ أن تطرَّقنا في كتاب: **اللغة العربية في مراحل الضَّعف والتبَعية**، لوضع العربية في مواجهة التَّعدُّدية اللسانية التي أصبحت الدعوةُ إليها من الظواهر المُكتسِحة في هذا العصر - بجانب أنواع التعدُّديات الأخرى، كالتعدّدية السياسية والدينية والثقافية والقومية التي صارت بدورها جزءاً من واقِع المجتمَعات الديمقراطية الذي لا بدّ من الاعتراف به - باعتبارها تُجَسِّد حقًّا من حقوق الإنسان عامةً وحقوقِ الأقلّيات على وجه الخصوص، وحمايةً للُّغات الضعيفة من الانقراض، وانتصاراً لِلُغاتِ الأُمِّ ضدَّ اللغات الأجنبية المُتسلِّطة. ثم باعتبار الضرورات العَملية التي أصبحت تقتضيها أشياءُ كثيرة في هذا العصر: كضرورة الاتِّصال والتفاهُم والاختلاط والاطّلاع والهِجرة والسَّفَر والتجارة والتعاوُن والبحث والاطِّلاع والدراسة والحصول على شُغل... وكلِّ ما يَجنيه المرءُ من منافِعَ من وراء تعلُّمه للغات الحَيّة.

ولا شكَّ في أن أشياءَ كثيرةً قد تغيَّرت خلال العقود الأخيرة في العالَم بأسره، وفي المنطقة العربية أيضاً، سواءٌ على الصعيد السياسي والاقتصادي أم على الصعيد الاجتماعي والثقافي. وفي جملة هذه المُتَغيِّرات التي طرَأَت، ولا أريدُ أُطيل في تَعدادها: ارتفاعُ مستوى الوعي السياسي والثقافي الذي جعل الكثيرَ من الطبقات والفِئات الشعبية تتشبَّث بحقوقها وتُلِحُّ على ضرورة مشاركتها في كلِّ القرارات التي تُتَّخَذ والسياسات التي تُطبَّق، وتطالبُ بنَصيبها في كل شيءٍ: من الثروة والحُكم والحرّية والتعبير والصحة والشُّغل والأرض والسَّكَن والماء والطاقة والتعليم والثقافة واللغة والإعلام... إلى التَّرفيه أيضاً. ومِن حَقِّها ذلك طبعاً. وأما أسبابُ انتشار هذا الوعي السريع انتشارَ النار في الهَشيم، في كلِّ ربوع العالَم بوَتيرة غيرِ مسبوقة، فأمرٌ لا يحتاجُ إلى تفصيل. يكفي التذكيرُ بأن العالَم الذي كان مُترامِيَ

الأطراف، لا يستطيعُ حتى خيالُ السِّندِباد البحري أن يصل إلى مَجاهِله، ولم تُكتشَف إحدى قارّاته إلا قبل بضعةٍ قرون فقط[1]، قد أصبح اليومَ قريةً صغيرةً كما يُقالُ. كلٌّ يُجاوِرُ الآخرَ، وكلُّ جارٍ يُطِلُّ على جارِه صباحَ مساءَ عبرَ كُوّةٍ صغيرة في بيته تسمَّى الحاسُوب المَحمول أو الشابِكة أو الهاتِف النَّقّال.

وهناك عاملُ القوميّات التي أطَلّت رؤوسُها وارتفعَت أصواتُها بعد سقوط الدِّيكتاتوريّات والأنظمة الشُّمولية في العالَم، وبعد ارتفاع مستوى الوعي السياسي والثقافي بين مختلف الفِئات الشعبية، وانتشارِ ثقافة حقوق الإنسان، فأصبحت تُلحُّ على حقوقها الثقافية، وتطالبُ بإعادة الاعتبار للغاتها في التعليم والحياة العامة، والاعترافِ بها قانونياً وسياسياً ورسمياً. وكثيراً ما اتُّخِذَت مثلُ هذه المطالب الثقافية واللغوية غِطاءً لمطالب أخرى سياسية، وربما تحوَّلت إلى ذَريعةٍ وأصبحت مَطيّةً للمطالبة بالانفصال عن الأنظمة التي كانت تخضَع لها.

لكن هذه الاعتبارات ليست وحدَها التي وقَفَت وراءَ الدَّفع بتيّار التعددية إلى الواجهة (علماً بأن تعدُّد الألسنة كان موجوداً في المجتمعات منذ القِدَم ولم تخلُقه التّياراتُ أو الإيديولوجياتُ الحديثةُ، رغم أنها تزعُم اكتشافَ أهمّيته، فرَفَعت شِعارَ حِمايته والدفاع عنه) وإنما كان هنالك عاملٌ إيديولوجيٌّ قويٌّ وهو المتمثِّل في رَدّة الفعل المُقابِلة لتيّار العولمة الثقافية واللغوية الجارف. فخوفُ الدول الأوروبية الكبرى من سَيطرة الإنجليزية دفعَها بلا شكٍّ إلى رفع شِعار التعدُّدية اللغوية إشفاقاً على لغاتها وحمايةً لها من التراجُع والانهيار، وليس خوفاً على اللغات الضعيفة والصغيرة كما يُشاعُ. فقد أصبح واضحاً أن المُتضَرِّر من العولمة اللغوية الذي يَعني فرضَ الإنجليزية على العالَم هو اللغاتُ الكبرى المركزية والوطنية وخاصة في دول الشمال حيث يرتبط اسمُ الدولة باسم لغتها الرسمية في غالب الأحيان. أما اللغاتُ الصغيرة فالعولمةُ تضمنُ لها مَقعَدَها ولا تستهدفُها ولا تُهدِّدُها بالموت والانقراض

(1) لم تُكتشف القارةُ الأمريكية إلا أواخر القرن الخامس عشر (1492م)، ولم تُكتشَف القارةُ الأسترالية إلا أوائل القرن السابع عشر الميلادي (1606م) على يد البحّارةُ الهولنديّين.

لأنها لا تُنافِسُها في شيءٍ[1].

ثم إن لواقع الاتحاد الأوروبّي المُكوَّن حالياً من ثمانٍ وعشرين دولةً تستعمل أربعاً وعشرين لغةً، دوراً ملموساً في التوجُّه نحو اعتماد التعدُّدية وتشجيعها بعد فشَله في الاتّفاق على لغة جامِعة مشترَكة بين دول هذا الاتحاد ولو في التداوُل خلال انعقاد دورات مجلس المجموعة وبرلمانها الاتحادي. وقد اقتُرِحت حلولٌ كثيرة لهذه المُعضِلة، كاستعمال الإنجليزية أو غيرها من لغات الدول الأوروبية الكبرى، لغةً مشتركة، أو اللجوء إلى لغة الإسبرانتو الاصطناعية، أو الرجوع إلى اللغة اللاتينية، لكن رُفِضَت كلُّ هذه الاختيارات، ولم يبقَ سوى اللجوء لاعتماد التعدُّدية، فاختيرت الإنجليزيةُ والفرنسية والألمانية لتكون لغاتِ العمل الرسمية في المجلس المُسَيِّر للاتحاد، وتُرِك لكل أعضاء المجموعة الأوروبية حريةُ استعمال لغاتها الوطنية خلال جلسات البرلمان الاتحادي. لكن مسألة اللغة الموحَّدة أو

---

(1) يعتبر لوي جان كالفي - كما ذكرنا في بحث سابق - من الذي أسهموا في توضيح فكرة أن العولمة لا تُهدِّدُ اللغات الهامِشية أو اللغات المَحلِّية الصغرى واللهجات، ولكنها تُهدِّدُ اللغات المركزية الكبرى كالعربية والفرنسية والإسبانية والألمانية ونحوها. ولذلك فإن كثرة التَّباكي والتَّشكّي من خطر العولمة على اللغات الصغرى والهامشية - كما يقول - أمرٌ مُبالَغٌ فيه، ولا سيما أن أغلب الآراء والبيانات المقدَّمة في الموضوع « لا ترتكز في الحقيقة على مُعطَيات علمية دقيقة وإنما على مجرد تَخمينات لا أكثر ولا أقل»، وأن العولمة لا تُبالي بشأن هذه اللغات، بل قد تعملُ بطريقة مباشِرة أو غير مُباشرة على تشجيعها على الحياة. أما انقراضُها أو موتُها فيعودُ لأسبابٍ كثيرة ليست بالضرورة لها علاقةٌ بالعولمة. ومن ثَمَّ فإن «الكثير من الآراء التي تتباكَى على موت اللغات يَطغى عليها المَسلَكُ العاطفيُّ. ومن وراء الدفاع عن اللغات الصغيرة تكمُنُ حقيقةُ الخوف على بعض اللغات المَركزية. أما اللغاتُ الصغرى فعلاقتُها بالإنجليزية لها وضعٌ آخر، لأنها تجد في الإنجليزية حمايةً لها من الموت». راجع مقالته بعنوان: Mondialisation: Langue et politiques linguistique.

وسبق لنا أيضاً أن استشهدنا - في بحث آخر - بما ذهب إليه كلود حجاج في كتابه (L'enfant aux deux langues)، حين بلغ به الدفاعُ عن اللغة الفرنسية وتَخَوُّفُه من انهيارها أمام الإنجليزية إلى أبعد مدى، فأصبح يطالب بإلغاء تعليم الإنجليزية في المدارس الابتدائية بكل الدول الأوروبية وتعويضها بواحدة من اللغات الخمس: الفرنسية، الألمانية، الإيطالية، الإسبانية، البرتغالية.

المشترَكة لم تُلغَ من الحُسبان نهائياً، وإنما أُجّلت إلى المدى البعيد وتُرِك أمرُها بيد المستقبل، إلى أن تنضُج فكرةٌ يتوافَقُ عليها الجميعُ. أما في المرحلة الحالية، فقد أصبح مطلوباً من الدول الأعضاء أن تسعى كلُّ واحدة منها، في برامجها التعليمية، إلى تدريس لغةٍ أو لغتَين من اللغات الأوروبية بالإضافة إلى لغتها الوطنية منذ المرحلة الابتدائية. فالتعليمُ الثُّنائيُ أو المتعدِّدُ اللغات الذي كان إلى زمنٍ قريب مرفوضاً رفضاً تاماً، على الأقل بالمدرسة الابتدائية، في كثير من الدول الأوروبية الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا وإسبانيا، أصبح اليوم ضرورياً ليكون خطوةً أولى نحو التقارُب بين أجيال المستقبَل في دول الاتحاد والتواصُل والتفاهُم بين شعوبها[1]. ومن هنا نجد أن اللجوءَ إلى التعدُّدية لدى دول المجموعة كان أمراً مفروضاً أملَته الضرورةُ وليس اختياراً حُرًّا. وكان إيديولوجيةً تتوخّى توطيدَ دعائم الاتحاد الأوروبي أكثرَ منه رغبة في توسيع المدارك والمعارف أو استجابةً لدواعٍ تربوية وبيداغُوجية. هو مَركَبٌ صعبٌ اضطُرُّوا إليه، وليس بيدهم غيرُه، على الأقل في هذه المرحلة من بناء الاتحاد[2]. ولذلك نجد المواطن في كل دول أوروبا يغبطُ نظيرَه الأمريكي أو الإنجليزي الذي لا يُتعِب نفسَه ولا يبذُلُ مالَه ووقتَه وجزءاً كبيراً من طاقاته الفكرية والجِسمية لاكتساب لغة أخرى. فلغتُه الإنجليزيةُ تَكفيه لينالَ بها ما يُريده في حياته بكل أنحاء العالَم (علم، وشُغل، وسياحة، وتجارة، واقتصاد، وتواصُل... الخ). ولو وجدَ المواطنُ الأوروبيُّ (غيرُ الناطق بالإنجليزية) هذا الوضعَ المُريح، وهذه اللغة الوحيدة التي تُغنيه عن أكثرَ من عشرين لغة أوروبية، لما كَرِهَ ذلك ولما فَرَّطَ في هذا الحل أو هذه اللغة.

ومن العوامل أيضاً أن الدول الاستِعمارية السابِقة التي نَشَرت لغاتها في أنحاء واسعةٍ من العالَم الذي كان تحتَ سَيطَرتها العسكرية ونفوذها السياسي

(1) إذا كان هناك شخص يعرف لغتين على الأقل من اللغات الأوروبية، فإنه يستطيع أن يتفاهم بإحدى هاتين اللغتين مع شخص ثانٍ. وهذا الشخصُ الثاني سيتفاهم مع شخص ثالث... وهكذا يمكن لكل مواطني الاتحاد أن يتفاهموا مع بعضهم في النهاية.

(2) راجع حول هذا الموضوع: Bruno Maurer:Enseignement des langues et construction européenne:Le plurilinguisme nouvelle idéologie dominante.

المُباشِر، أصبحت الآن تخشى على لغاتها من أن تَفقِد مكانتَها وسَطوَتَها في تلك البلاد، إما خوفاً من أن تحلَّ الإنجليزيةُ محلَّها، وإما لأن زيادةَ ضغط الشعوب لإعادة الاعتبار للغاتها الوطنية - وقد بدأت تسترجِع جزءاً من وعيها - قد يُلحِق أضراراً بها، وربما وصلَت يوماً إلى المطالبة بإلغاء وجودها أو تقليصه إلى الحدِّ الأدنى. ومن أجل صَدِّ هذا الخطر والحدِّ من آثاره السيّئة، تلجأ هذه الدول إلى نشر إيديولوجية تُقنِع بها هذه الشعوب المغلوبة على أمرها ونُخَبَها السياسية على الخصوص، بأهمية التعدّدية اللسانية في حياة الأفراد والدول، وتدفع بعلمائها ومُنظّريها من رجال السياسة والتربية والبيداغوجية واللغة والاجتماع وعلم النفس، إلى التبشير بفوائد التعدد ومزاياه، ومضارّ الأُحادية اللسانية وسَلبيّاتها. ولقد رأينا كم بذَلت النُّخَبُ السياسيةُ عندنا في العالَم العربي من جهد لإقناع شُعوبها والحركات الوطنية فيها، بضرورة الإبقاء على الثُّنائية اللسانية في التعليم والإدارة والاقتصاد وغيرها. هذه الثّنائية المكوَّنة من اللغة الوطنية واللغة الأجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية). وكانت النتيجةُ بعد أزيدَ من نصف قرن على حصول أكثرية دولنا على استقلالها، أن تراجَعَ استعمالُ اللغة الوطنية والقومية، وازدهرَ انتشارُ اللغة الأجنبية بشكل غير مسبوق واستحكَمَ واستفحلَ وسيطَر وهيمَنَ، وصار يهدِّد لغتَنا الوطنيةَ بالزوال بعدما عانَته من التفريط والتهميش.

ونحن أيضاً على وعيٍ تامٍّ بما يجري في الدول والمجتمعات من تحوُّلات داخلية عميقة، منذ نهايةِ الحرب البارِدة، نتيجةَ ارتفاعِ وتيرةِ التنَقُّل بين مناطِق العالَم المختلف، والهِجرة البَشَرية المُكثَّفة التي تتدفَّقُ في كلِّ اتجاه، وانهيارٍ كل الحدود أمام انسيابِ المعلومات والمعارِف والأفكار والثقافات واللغات، مما يؤدي باستمرار إلى خَلخلة هذه المُجتمَعات وإعادة تشكيل هُويّاتها الثقافية واللغوية. وفي ظلِّ هذا الوضع الجديد من عصر العولمة التي نعيشُها، يصعبُ على تلك المجتمعات التي يُعادُ تشكيلُ هُويّاتها بفعل العناصر البشرية واللغوية والثقافية الجديدة التي تكوِّنُها، أن تحافِظ على خُصوصياتها القديمة ومنها وحدةُ لغتها وثقافتها.

وعلى النقيض من الحركة المُطالِبة بالحقوق اللغوية والثقافية الخاصة للمهاجرين، عادةً ما تكون هنالك أيضاً حركةٌ أخرى مُوازِيةٌ، وخاصةً في المجتمعات الأوروبية والأمريكية التي استقرَّ بها هؤلاء المهاجرون طلَباً للعيش وتحسينِ الأوضاع، تدفَع في اتجاهِ دَمجِهم هُم وأبناؤُهم، في ثقافة البيئة التي احتضَنَتهم والانغماسِ في عاداتها وتقاليدها حتى يسهل انصِهارُهم. وهذا يستدعي مضاعفة الجُهد لاكتساب لغة المَهجَر التي تُعينُهم على الاندماج السّهل في البيئة الجديدة والاستفادة من مزاياها الكثيرة التي تُوفِّرُها لهُم. وهذا معناه أن الأبناء سيتخلَّون تدريجياً عن لغاتِ أوليائهم وأوطانهم الأصلية، وينكَبُّون أكثرَ على الاهتمام بلغة البيئة الجديدة. وكلَّما عجَّلت دولةُ الاستقبال في تطبيق تخطيط لغوي من أجل هذا الاندماج اللغوي والثقافي، أمكنَها الإسراعُ بتفادي المشاكل الاجتماعية والسياسية العديدة التي تنتُج عن حالات إهمال المهاجِرين مُنعزِلين في أحياء هَشَّة ومُهمَّشة تُهدِّد بتحويلِ العواصِم العالمية الكبرى إلى عشراتٍ من البُؤَر الاستيطانية المُكوَّنة من مجموعة أَقَلّيات ترتفع سُقُوفُ مَطالِبها اللغوية والثقافية كلَّ يومٍ، ضاغِطةً في اتجاه الاعتراف بكل لغاتها، والمطالَبة باستِعمالها في التعليم. والحالُ أن عدد هذه الأقَلّيات بالدول الصناعية الكبرى في تزايُد مستمرٍّ، وتحقيقُ مُساواتها في الحقوق الثقافية واللغوية والاجتماعية قد لا يكون سهلاً[1].

على أن هذا المَدَّ الساعي لمحو الخصُوصيات والهُويات، بقدر ما يتصاعدُ في الاتجاه الذي يَسيرُ فيه، تتعاظَمُ في مقابِله ردودُ الفعل القوية والمُعاكِسةُ التي تصدر عن الكثير من المجتمعات الحريصة على حماية كلّ ما هو أساسيٌّ وضروري لحفظ تميُّزها وتنوُّعها. وفي هذا الإطار يتمُّ التّرحيبُ بفكرة التعدُّدية الثقافية واللغوية، وتتكوّن كُتلٌ دوليةٌ في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية لِمُواجَهة خطَر

(1) راجع حول موضوع المطالبة بالحق في المساواة في المجتمعات الغربية ذات الهجرة المُكثَّفة، كتاب: بريان باري: **الثقافة والمساواة: نقد مُساواتي للتعددية الثقافية**، ترجمة كمال المصري.

العولمة اللغوية. ~~وفي هذا الإطار~~ وفي مثل هذه الظروف كذلك، استطاعت كثيرٌ من القوميات والأقلّيات أن تستفيد من الوضع وتحصل على مكاسب وضمانات تَحمي لغاتها وثقافاتها من الانقراض والاندثار.

وإذا كنّا، من حيثُ المبدأ، نؤمنُ جميعاً بأن التنوّع الثقافي واللغوي للمجتمع، فيه - لا شكَّ - غِنىً وثراءٌ، ولا سيما إذا أُحسِنَ استغلالُه وتوظيفُه بالشكل الذي لا يتَعارضُ مع المصلحة العليا المشترَكة، وأن وجوده مفيدٌ في إحداث التوازُن والتعايُش السّلمي بين مختلف القوميات والمُكوِّنات المجتمَعية، وفي الحِفاظ عليه حفاظاً على الثّروات الثقافية واللغوية الإنسانية من الانقراض، وأنه لا يَصحُّ بأيِّ وجهٍ أن نعارضَ ضرورة تمكين كلِّ الأفراد من حقوقهم اللغوية، ولا سيما إذا تعلَّق الأمرُ بلغةِ الأمّ، كما لا يُمكن أن نقف في وجه كلِّ فئةٍ من المجتمع تُطالِب بمُساواتها مع الفئات الأخرى في كل الحقوق الإنسانية التي تَكفُلها الأديانُ السماويةُ والقوانينُ والمواثيقُ الدَّولية وفي مقدّمتها الحقوقُ اللغوية. إلا أننا مع هذا كلِّه، لا يمكن أن نَعتبر التعدُّد اللغوي - رغم أنه أصبح « قَدَر» العَصر ومَرضَه الذي لا بُدَّ منه في الوقت نفسه - غايةً في حد ذاتها، وأمراً مَطلوباً لذاته في جميع الأحوال، بغضِّ النظر عما قد يترتَّب عنه من منافِع أو مَضارّ، سواءً كان نِقمةً أو نِعمةً، مِنحةً أو مِحنة. وإنما نرى أنه أمرٌ مَحكومٌ بسياقه الذي يأتي فيه، وبظروفه وأهدافه وشُروطه.

إن الأصلَ في كلِّ مُجتَمع مُتماسِكٍ ومُنسَجِمٍ أن يكون مُوَحَّد اللغة بشكلٍ من الأشكال، بمعنى أن تكون له، حتى في حالة تعدّد الألسنة التي يستعملُها، لغةٌ مُشترَكةٌ lingua franca تُؤمِّنُ حُسنَ التواصُل بين كلِّ أفراده وعناصِره ومُكوِّناته المجتمَعية. ولا يُلجَأُ إلى التعدُّد في الغالِب إلا لجَلبِ مَنفعة أو دَرءِ مَفسَدةٍ، والنُّزولِ عند ضرورةٍ مفروضة يُقَدِّرُها كلٌّ حسبَ حاجَته ورغبته وظُروفه. وحتى في هذه الحالات، يجب أن تُوضَع له قيودٌ وتُشترَطَ له شُروطٌ، تحُدُّ من أضراره ولا تؤدي إلى المَساس بتَماسُك المجتمع والنَّيل من وَحدته والقضاء على تلاحُم فِئاته وعناصره ومُكوِّناته.

على أن التعدّدية اللسانية ليست شكلاً أو نمُوذَجاً موحَّداً، وإنما هي ألوانٌ وأشكال، بيَّناها وفصَّلناها في كتاب " **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية**". فقد قسَّمناها من حيث نوعيةُ مُستَعمِليها إلى تعدّدية الأفراد وتعدّدية الدولة ومؤسساتها الرسمية، ومن حيثُ عدد الألسنة المكوّنة لها إلى ثُنائية أو ثلاثية أو أكثر. والثُّنائيةُ بدورها قد تكون مفروضة (مكوَّنة من لسانَين أحدهما أجنبي غالب والآخر وطني مغلوبٌ) أو غير مفروضة، أي نابعة من وضع لغوي داخلي طبيعي (ثنائية مكوّنة من لسانين وطنيّين). ثم قسَّمنا التعددية من ناحية أخرى إلى نوع أول يتكوّن من ألسنة تتقاسَم العيشَ فوق رقعة جغرافية واحدة دون حدود ترابية فاصِلة بينها وفي ظل دولة مركزية موحَّدةً تُرابياً وسياسياً لكنها متعددةٌ لسانياً، ونوعٍ آخر يتكوَّن من ألسنةٍ يستقِلُّ كلّ واحد منها بمنطقة جغرافية في نظام من الحكم الذاتي داخلَ نظام فيدرالي اتِّحادي. وأخيراً، نظرنا إلى التعددية ذات الألسنة المشترَكة في مساحة الأرض الواحدة، فوجدنا أنها ليست على نمَطٍ واحد، وإنما هي بدورها يمكن أن تتفرَّع إلى أنواع ذاتِ صفاتٍ وحالاتٍ مختلفة.

وإذا عدنا الآن إلى التعدُّد الذي يكون على مستوى الأفراد، والتعدّد الذي يكون على مستوى الدولة، فسنجد أنه لا خِلافَ في أن الأول هو الأَكثرُ جَدوىً ومَنفعةً والأَقلُّ ضَرَراً من غيرِه. فالفردُ كلَّما زاد عدَدُ ما يُتقِنُه من الألسنة، زاد نَفعُه ونَمَت معرفتُه، واتَّسعَت آفاقُه، وأصبح في هذا الزمان مُهيَّأ أكثرَ من غيره للحصول على عمل في كلِّ الظروف. وهنا يصدُقُ القولُ المشهور: كلُّ لسانٍ بإنسانٍ. ومع ذلك فإن التعدُّد على مستوى الأشخاص والأفراد ليس مطلوباً منهم على وجه الإلزام والإجبار، وليسِ فرضَ عَينٍ على كلِّ واحِدٍ في المجتمع. وإنما هو مطلوبٌ على وجه الاستِحسان والاستِحبابِ حسَبَ القُدرة والاستطاعة والقابِلية. أما ما هو مفروضٌ حقًّا على كل مُواطِن داخلَ وطنه، فهو اللغةُ المُشتَرَكةُ التي لا يُمكنُ لأيِّ شخصٍ التواصُلُ مع غيرِه من أبناء مجتَمَعه بدونها. فالناسُ مهما عَدَّدُوا وأكثَروا من اكتسابِ اللغات، لا بُدَّ لهم من هذه الأداة التواصُلية المُشتَرَكة. وهنا لا يكونُ التعدُّدُ مُتناقِضاً أو مُتنافِياً مع وجود لغة جامِعة موحِّدة. وهذا هو المفهوم السَّليم عندنا

للعِبارة التي أصبحت مُتداولةً بكثرةٍ وهي: التنوُّعُ داخلَ الوحدة.

ثم إن هذه الزيادة المعرفية المُكتسَبة عن طريق التعدّد اللساني، ولا سيما عند الإفراط فيه، غالباً ما تكون على حساب الكَيف، ويكون الامتدادُ الأُفُقي والعَدَديُّ على حساب العُمق. وليس خافياً أن من المشاكل التي يُعانيها التعليمُ المتعدِّدُ اللغات في عصرنا هذا، ما نشاهدُه من تدنِّي مستوى التحصيل المعرفي لدى المتعلِّمين، لأنه غالباً ما يُعنَى بتوسيع الكَمِّ ويكون أُفُقياً أكثَرَ منه عَمودياً، أي على حساب توسيع المَدارِك العِلمية والمَعرفية والتعمُّق في لغة من اللغات. والغالِبُ في الشخص الذي يستعملُ عدداً من الألسنة أنه قد لا يُتقِن أيَّ واحدٍ منها إتقاناً جيّداً متعمّقاً. أو على الأقل لا تكون معرفتُه باللغات التي يستعملُها متساويةَ القيمة. وهذا ما يجعلنا في التعليم المعاصر القائم على الثُّنائية والتعددية أمام وضعٍ يتخرَّجُ فيه التلميذُ من المؤسَّسة التعليمية الثانوية أو الجامعية وهو لا يُتقِن لغتَه الوطنية ولا أية لغةٍ أخرى إتقاناً جيّداً. وفي هذه الحالة يحدثُ ما يُطلِقُ عليه كثيرٌ من الباحثين في تعليم اللغات اسمَ: «انعدام الأمن اللغوي»، الذي كثُرَ الحديثُ عنه في السنوات الأخيرة.

ستُّ ملاحظات على التعدد اللساني:

أما التعدُّد على مستوى الدُّول وأجهزتِها الإدارية والحكومية، فلنا عليه ملاحظاتٌ لا غنىً عن أخذها بعين الاعتبار، وأهمُّها ما يلي:

الملاحظة الأولى:

أن هذا التعدد الذي نتحدث عنه لا يكون ناجِحاً إلا إذا كان مُتَحَكَّماً فيه عن طريق مجموعةِ قُيودٍ وشروطٍ كما أَشَرنا قبلَ قليل. منها:

- أن يتمَّ تدبيرُهُ على الوجه الأحسن والأكمَل. ومن باب التَّدبير الجيّد توزيعُ الوظائف بين اللغات بشكلٍ مقبولٍ ومُتناسِب مع حَجم اللغة وقُدرتها وكفاءتها وثَرائها وتُراثِها العلمي والأدبي المكتوب ومَكانَتها ودورِها في المجتمع.

- أن لا يكون على حساب اللغة الوطنية والرَّسمية والمشترَكة للدولة، أو يؤدّي إلى إضعافِها أو تَهميشِها، وإنما يجب أن يتمَّ تحتَ سيادتها وإشرافِها، ومِن

غيرِ مُزاحَمتها أو التَّضييقِ عليها.

- أن لا يكون فيه تهديدٌ للأمن والاستقرار المُجتمَعيَّين، ولا يُؤدي إلى تَفتيتِ كيانِ المُجتَمع، ولا يُضِرُّ بوحدته وبالانسجام القائِم بين مُكوِّناته.

- أن يُصبِحُ هو نفسُه ضرورةً يتَحقَّقُ بها الأمنُ والاستقرارُ والتعايُشُ السِّلمي بين أطراف المجتمع، في إطار« التنوُّع داخلَ الوحدة»، كما في حالة البَلَد المُكوَّن من مناطقَ يتطابَقُ فيها التوزيعُ اللغوي مع التقسيم الجُغرافي والسُّكّاني(حالة بعض الدول الفيدرالية الاتّحادية المكوَّنة من دول أو مناطق تتمتَّع بحكم ذاتي موسَّع)، أو المؤلَّف من مجموعات لغوية مُتساكِنةٍ فيما بينها، تساكُنَ مُجاوَرةٍ واختلاطٍ، فتحتاجُ إلى مُراعاةِ وَضعها وضَمانِ حقوقِ كلِّ أطرافِها. لكن المحافظةَ على لغاتِ كلِّ الأطراف لا تَتنافَى مع المحافظة على الكِيانِ الذي يجمَعُ هذه الأطرافَ بعضَها إلى بعضٍ. وهذا يقتضي - لمصلحة الدولة ومن أجل استِمرارها - وجودَ لغةٍ للتفاهُم المُشتَرَك تُختارُ من بين اللغات الوطنية الأكثر انتشاراً وكَفاءةً، وتكونُ بمثابة الخَيطِ الناظِمِ لكلِّ الأطراف، يَجمَعُها ويُحقِّق التواصُل بينها.

- أن لا يُؤدي إلى تَشظِّي الهُويّة الجماعية وبَسطِ هَيمَنةٍ ثقافيةٍ ولغوية أجنبية تُفضِي إلى إحداثِ شُروخٍ وتَصَدُّعات داخل المجتمَع المُوحَّد.

- أن لا تكون كُلفتُه من المال والجُهد والوقت فوق ما تتحمَّلُه طاقةُ الدولة والأفراد، كما هي حالةُ الليكسَمبُورغ التي تَصرفُ 50% من الزمن المدرسي في تعليم اللغات مما يجعلُها تُعاني من تَبِعات هذا الأمر في مجالات تعليمية أخرى. لأن ما يُنفَقُ من جُهد ومالٍ ووقت في تَعلُّم عددٍ غير لازِمٍ من اللغات، إنما يتمُّ على حساب التَّنمية في مختلف جوانبها وعلى حساب اكتسابِ مَعارِفَ جديدةٍ وتعميقِها وتعلُّمِ مواد دراسية ومَهاراتٍ أخرى مُفيدة.

- أن لا يُؤدي إلى تلوُّثٍ أو هُجنةٍ لغويّةٍ تُفقِدُ الناسَ القُدرةَ على التعبير بلغةٍ صحيحة صافيةٍ منسَجِمة، وضَعفٍ في إتقان اللغة الوطنية المُشتركة. وهو ما يُعبِّرُ عنه - كما سبقت الإشارةُ - بعضُ اللسانيّين المختَصّين في علم اللغة الاجتماعي وتعليم اللغات باسم:« انعدام الأمن اللغوي».

- أن لا يؤدّي إلى تأخُر البلاد عِوضَ تَسريع وَتيرة تنميَّتها وإقلاعها. فليس صحيحاً كلُّ ما يُقال عن كون التعدّدية ضرورةً لا بُدَّ منها للتحديث والتَّطوير. يقول أحدُ اللغويّين المعاصرين: « في كثيرٍ من بلدان العالَم الثالث يُبطِئُ التعددُ اللغوي من وَتيرة التحديث، وإذا كان لا يجعل نشرَ المعرفة الأساسية مُستحيلاً جملةً، فهو يُؤخِّرُه بالتأكيد». وقد أشَرنا سابِقاً إلى أهميةُ الانسجام اللغوي في تنمية المجتمع.

- أن يظلَّ في نطاق الحدِّ المقبولِ والمُستَطاع والمُحتاجِ إليه، حتى لا يتحوَّل الأمرُ إلى شَتاتٍ لغويّ يَستَعصِي على المجتمع التَّحكُّمُ فيه، أو إلى بَلقَنَةٍ وبَلبَلةٍ تُشبِه أسطورةَ البُرج البابِليّ الواردة في (سِفر التكوين). فالشيءُ إذا تجاوزَ حدَّه انقلَبَ إلى ضدِّه. وإذا كان الحدُّ المعقولُ الذي يَحتاجُ إليه الأفرادُ لتواصُلهم الداخلي والخارجي في هذا العصر المُنفَتِح على العالَم كلِّه، في حدود لغاتٍ ثلاثٍ وهي:

1) لغة مَحلِّية أو إقليمية (لهجة أو لغة وطنية، لغةُ الأُمِّ) للتواصل العائلي أو مع أفراد القبيلة أو العَشيرة أو المجموعة الإثنية أو مع الطبقة الشَّعبية في الحديث اليومي.

2) لغة عالِمة مُشترَكة للتواصل مع الدولة المَركزية ومختلف مُكوِّنات المُجتَمع ومع المجموعة الإقليمية التي تشترِك في لغةٍ واحدة كالمجموعة العربية مثلاً.

3) لغة دولية كبرى للتواصل مع العالَم الخارجي[1].

فإن الدولة عليها أن تكون لها لغةٌ رسميةٌ مُعبِّرة عن سيادتها وبها تتعاملُ مع الداخل والخارِج. وحتى في حالة تعدّد اللغات الرسمية في الدولة الواحدة، فلا بد من

---

(1) كانت منظمة اليونسكو قد تبنَّت في مؤتمرها العام سنة 1999م مصطلح: « **التربية المتعددة اللغات**»: (Education multilingue) «للدلالة على استعمال ثلاث لغات على الأقل في مجال التربية والتعليم وهي: لغة الأم، ولغة إقليمية أو وطنية، ولغة دولية ». انظر: وثيقة اليونسكو: "**التربية في عالم متعدد اللغات**" L'éducation dans un monde multilingue (2003).

توزيع الوظائف بين هذه اللغات الرسمية وتحديدِ الأدوارِ المَنُوطَة بكلِّ لغةٍ، واختيارِ واحِدةٍ منها لتقوم بدور اللغة الرابِطة والجامِعة، وهذا لا يتناقَضُ مع مبدإِ المُساواة بين اللغات كما سنرى.

وحين لا تتوفَّر مثلُ هذه القيود، فإن التعدد يمكن أن يتحوَّل من نِعمة إلى نِقمة، ومن مِنْحة إلى مِحْنة. ولقد تبيَّن لنا بالاستِقراء لوضعية عددٍ من الدول التي لَجَأت إلى سياسة التعدُّد اللغوي، أن الحالات الناجِحة في تطبيق هذا التعدُّد، هي تلك التي وضَعته داخلَ إطارٍ من القُيود والشُّروط الحافِظة لوحدة كيانها وسلامةِ أمنِها واستقرارها، كالولايات المتَّحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا واليابان والصين وروسيا وتُركيا وغيرها. فهذه الدولُ حافَظت من جهة على لغاتِ كلِّ فئةٍ من فئات مُجتمَعها، وحافَظَت في الوقت ذاته على لغة جامِعة مشترَكة ولاحِمة بين كل العناصر والمُكوِّنات.

وقد ينجَح التعدُّدُ في حالة أخرى، وهي حالة الدول التي يكونُ نظامُ الحُكم فيها قائماً على أساس تطابُق الحُدود اللغوية مع الحدود الجغرافية للأقاليم التي تتكوَّن منها الدولة، كحالة سويسرا التي تستعملُ أربعَ لغاتٍ رسميةً متساوية (الفرنسية، الإيطالية، الألمانية، الرُّومانشية)، وبلجيكا التي تستعمل ثلاثَ لغاتٍ رسمية متساوية (الفرنسية، الفلامانية، الألمانية) فضلاً عن ثُنائية العاصمة بروكسيل[1]، وكَندا التي تستعمل لغتين رسميتين (الإنجليزية والفرنسية). والسَّبَب في نجاح التعدُّد الذي من هذا

---

(1) علماً بأن نشأة هاتين الدولتين (بلجيكا وسويسرا)، لم تكن نشأةً طبيعية تلقائية وإنما هي ظروفٌ سياسية ومصالح خارجية اقتَضَت وجودَهما على هذا النحو المُكوَّن من أقاليم غير منسجمة عِرقياً وثقافياً ولغوياً. فمصالح الدول المجاورة لسويسرا هي التي فرَضَت أن تكون هذه الأرض بمثابة دولة عازلة ومُحايدة تحولُ دون الاحتكاك بينها، وبمثابة المنطقة المنزوعة السلاح. وأما بلجيكا فقد جاء تكوينُها على نحو ما هي عليه بناء على مُفاهمات بين فرنسا وبريطانيا بعد نزاع طويل بينهما، اقتَضت أن تبقى سواحلُ بلجيكا على بحر الشمال في يد دولة صغيرة وعدمِ ضَمّها لفرنسا (راجع: إبراهيم أنيس: **اللغة بين القومية والعالمية** ص 110 - 111).

النوع، أن كلَّ إقليمٍ يستعمل لغتَه داخلَ حدوده التُّرابية، فإذا انتقَلَ شخصٌ إلى إقليمٍ آخر كان عليه أن يتحدَّثَ لغةَ هذا الإقليم الذي حلَّ فيه. ورغم ذلك، فإن ضرورة التعايُش على المدى البعيد ستفرِضُ حَتماً نوعاً من الاندِماج اللغوي أو اصطناعِ لغةٍ مُشترَكة لاحِمةٍ مع الاحتفاظ بالخُصوصيات اللغوية والثقافية لكل منطقة. وإلا لو فَرَضنا أن كلَّ إقليم من الأقاليم المُكوِّنة لهذه الدول القائِمة على هذا النحو من الحُكم الفيدرالي، قد انفصَلَ أو حصَلَ على استقلاله النهائي، فسيكون في ذلك نهايةٌ حَتميةٌ لحالة التعدُّد اللغوي الموجودة.

وهناك تجربةُ الهند التي حاولت بعد استقلالها أن يكون التقسيمُ الجُغرافيُّ لأقاليمها وولاياتها المُكوِّنة للدولة الاتّحادية، مُتماشِياً مع التوزيع اللغوي، ولكن ذلك لم يُمْكن تعميمُه على كل المناطق والولايات. كما أن دستورَها الأول لسنة 1949 قد نَصَّ على أن تظل اللغةُ الإنجليزية لغةً رسميةً في هذه الدولة الاتِّحادية لمدة خمسةَ عشرَ عاماً ثم تَحلُّ اللغةُ الهندية مَحلَّها عام 1963، على أن تختار الولاياتُ المُستقلةُ لُغاتِها الرسميةَ الخاصةَ بها. وبذلك أصبح في الهند تسع عشرة لغة رسمية[1]. ولكن الإنجليزية عادت مع طَفرة العولمة الاقتصادية لتفرضَ هيمَنتَها وتُزاحِمَ اللغةَ الوطنية الأكثر انتشاراً وهي لغة الهِندي (Hindi) وغيرها من اللغات الإقليمية.

أما الدولُ التي فَرَضَت على نفسها التعدُّدَ اللغوي، أو فُرِضَ عليها بضغوطٍ خارجية، دون أن تُوضَع له الشروطُ الموضوعيةُ والضروريةُ لنجاحه واستِمراريَّته، فلا بُدَّ أن يكون الفَشلُ مآلَها في هذا الجانب. ولنا على ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ، وحالةُ اللِّيكسَمبورغ من أبرزها. ففي هذه الدولة الصغيرة (دُوقيّة اللّيكسَمبُورغ) العازِلة المَضغوطة وسط ثلاثة بلدان في أوروبا الغربية (ألمانيا، فرنسا، بلجيكا)، ولا يزيد عددُ سُكانها عن نصف مليون نسمة (حوالي 40% منهم أجانب)، وضعٌ لغويٌّ

---

(1) انظر وثيقة اليونسكو: "**التربية في عالم متعدد اللغات**" (L'éducation dans un monde multilingue).

غريبٌ، تتداخلُ فيه الوظائفُ والأدوارُ[1]، بين سِتِّ لغات مُستعمَلة، واحدةٌ منها فقط تُعتبَرُ لغةً وطنية (الليكسَمبورغية)، والأخرَيات إما لغاتٌ شبهُ رسميةٍ (الألمانية والفرنسية) وإما أجنبية (البرتغالية والإيطالية والإنجليزية). وهكذا يَضيعُ أهلُ هذا البلد بين شَتاتٍ من اللغات لا يمكن أن تُنتِج مجتمعاً قوياً مُتماسِكاً. ولا يمكن لهذا الوضع أن يستمرَّ طويلاً، لأنه لا يُمكن لشَعب صغير جداً أن يتحمَّل كلَّ هذا العدد من اللغات لمدةٍ أطول. ولا سيما أن الليكسَمبورغ هي في الأصل من بين تلك الدول الصغيرة التي فرَضَت تكوينَها الجغرافيَّ والبشريَّ، على هذا النَّحو الفُسَيفِسائيِّ، دولٌ كبرى أرادت لها أن تكون دولةً عازِلةً تحولُ دون الاحتكاك فيما بينها[2].

وقد عمل الاقتصادُ العَولَمي الحديثُ على نشأة نوعٍ جديد من الدول الصغيرة يسمى (المدينة/ الدولة (Cité-Etat)، ويمكن أن نطلق عليه أيضاً اسم (السُّوق/ الدولة). وفيه يصبحُ التعدُّدُ سيّدَ الموقف بحُكم الهجرة المُكثَّفة واستقرارِ التُّجار من كلِّ جِنس. ففي دولة سَنغَفُورة - وهي المثال الحيُّ على هذا النوع من الدول - أربعُ لغاتٍ رسمية، ثلاثٌ منها (وهي الصينية، الماليزية، التامُولية)، تُمثِّلُ لغاتِ الكُتَل البشَرية الأكثرِ تمثيليةً في المجتمع نتيجةَ الهجرة المُكثَّفة وتحوُّلِ الدولة إلى قُطب تِجاري عالمي، ولكن استعمالَها محدودٌ جداً بالقياس إلى اللغة الرابعة، وهي الإنجليزية الموروثة عن الاستعمار التي بَسَطَت هَيمَنَتَها على مجالات الاقتصاد والإدارة والتعليم، وأصبحت بمثابة اللغة المُشتركة بين كل عناصر السكان.

ولقد اختارت غينيا كُوناكْري بمجرد حصولها على الاستقلال في عهد

---

(1) تُستعمل الفرنسية لغةً للتشريع وسَنِّ القوانين وفي التعليم والإدارة، وتُستعمل الألمانيةُ في الإدارة والتعليم أيضاً، أما الليكسمبورغية فهي رغم كونها لغةً وطنية وحيدة بحكم القانون الصادر سنة 1984م، لا تُستعمل إلا في المراحل الأولى من التعليم وفي الحياة العامة. وتُستعمل الإنجليزيةُ من بين لغاتٍ أخرى في التعليم العالي. وأما البرتغالية والإيطالية فتستعملها فئةٌ من المهاجرين البرتغاليِّين والإيطاليِّين.

(2) يقول الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه: **اللغة بين القومية والعالمية** ص123:« يبدو أن الدول الكبرى خلال القرن التاسع عشر أرادت أن تجعلِ من هذه الدُّوقية (Grand-Duché) منطقة حيادٍ أو ما يسمى بالدولة الحاجِزة لتحُول دون توقُّع الصِّدام بين ألمانيا وفرنسا ».

الرئيس سيكُوتوري أن تُعامِل لغاتِها الوطنيةَ الأكثرَ انتشاراً، وعددُها ثماني لغاتٍ، معاملةً مُتساويةً، وحاولت أن تضَعها مكانَ اللغة الفرنسية (لغةِ المُحتلِّ) لتحقيق الاستقلال الثقافي، ولكنها في الأخير اضُطرَّت إلى الرجوع للفرنسية والاستغناء عن استعمال اللغات الوطنية في التعليم والإدارة وغيرهما. وحاولت بُوركينافاصُو أن تجعل كلَّ لغاتِها الوطنية - وعددُها حوالي سبعين لغةً[1] - على درجةٍ واحدة من المُساواة وتعملَ على تعليمها واستعمالها في الإدارة، لكنها لم تستطع أن تُحقِّق أيَّ إنجاز ملموسٍ في الموضوع[2]، واضطُرَّت في النهاية إلى أن تعود لاعتماد الفرنسية لغةً رسمية واعتبار ثلاثِ لغاتٍ وطنية (المُورية والفُلانية والدُّيُولاوية) لغاتٍ مشترَكة باعتبارها الأكثر استعمالاً.

وفي بُوليفيا بأمريكا اللاتينية، حدثَ أيضاً لهذه الدولة التي تصلُ فيها نسبةُ الفقر إلى 60% ولا يزيد عدد سُكانها عن عشرة ملايين إلا قليلاً، مثلَما حدَثَ لغينيا وبُوركينا وغيرِهما من الدول التي تفتقِرُ إلى لغة وطنية قويةٍ. فقد نصَّ دستورُها لسنة 2009 على جعل 36 لغة من لغاتها الوطنية كلّها لغاتٍ رسميةً بجانب الإسبانية، ولكن هذا التَّرسيم لم يكن إلا شَكلياً في واقع الأمر، لأن الإسبانية - وهي لغةُ الاحتلال السابِق - ظلت اللغةَ المُهَيمِنةَ في البلاد رغمَ وجود لغتين وطنيَّتين (الكِيشْوا والأَيْمارا) مُنتَشِرتَين بكثرة. فهذا نموذَجٌ آخر من نماذِج التعدُّد الذي تُصبِحُ فيه اللغةُ الأجنبيةُ هي الغالِبة بحُكم ضَعف اللغات الوطنية.

أما تجربةُ جنوب إفريقيا فتتلخَّص في كونها حاوَلَت بدورها بعدَ الاستقلال أن تُعامِل كلَّ اللغات الإحدى عشرةَ المستعمَلةَ بكثرة في المناطق المختلفة من جهاتها التِّسع، معاملةً ديمقراطية مُتساويةً وتصنعَ منها ما يمكن أن تُواجِه به

---

(1) انظر: كالفي في كتابه: **حرب اللغات**، وفي موقع: http://www.sil-burkina.org/node/118 (وهو فرع من: .SIL Internationale) لائحة ألفبائية بأسماء كل لغات بوركينا وعددها 68. وهناك أرقام أخرى في غير ذلك من المصادر والمراجع(راجع مثلاً: ويكيبيديا بتاريخ: 2 / 6/ 2011م، وقد نقلت أن عدد اللغات الوطنية في بوركينا 59 لغة فقط).

(2) راجع حول تجربتَي غينيا وبوركينا ما ذكره لوي جان كالفي في كتابه: La guerre des langues et les politiques linguistiques, pp, 54,176,

الإنجليزيةَ، ولكنها في الأخير انتهَت إلى الرجوع إلى هذه اللغة الأجنبية لتجعلَ منها اللغةَ المُهَيمِنة على الحياة الاقتصادية وغيرها، وإسناد الدَّور الثاني بعد الإنجليزية للغة الإفريقانية التي هي في الأصل لغة مكوَّنةٌ من مَزيجٍ من لغاتٍ أجنبية استعمَلها المُحتلُّون الأوائلُ للبلاد منذ القرن السادس عشر. وهذا الفشَلُ الذي آلت إليه السياسةُ اللغوية في دولة جنوب إفريقيا هو الذي جعلَ أحدَهم يُلخِّص الوضعَ في جملةٍ ساحِرة قائلاً: «لقد أرادوا أن يتجنَّبوا استعمالَ لغة إفريقيةٍ واحدة، فإذا بالأمر يؤدّي إلى الرفع من شأن الإنجليزية، أي اللغة التي كان هؤلاء الساسةُ أنفسُهم يُتقِنونها». ويقول: «يجب أن لا نَنخَدع، فالإنجليزية تُهَيمِن بشكل واسع على المَشهد اللغوي في جنوب إفريقيا، وأن السياسات اللغوية للتعدُّدية اللسانية لا يمكنها أن تَحجُب عن الأنظار قلةَ استعمال لغات البانْتو[1] في أقاليم البلاد. واللغاتُ الرسمية الإحدى عشرة ليست في الحقيقة على قَدْر واحد من التَّساوي والقُوة والجاذبية. ولا تستطيع أيةُ لغةٍ من لغات البانتُو أن تُنافِس لغةً من لغتَي البيض ولا سيما الإنجليزية التي تحتلُّ الصدارةَ بشكل واضح على رأس اللغات في جنوب إفريقيا»[2].

أما نيجيريا فرغم توفُّرها على ثلاث لغات وطنية كبرى (الهَوسا واليُوربا والإيجْبو) من بين مئات اللغات الأخرى المنتشِرة في البلاد[3]، لم تَستطِع أن تحلَّ واحدةٌ منها محلَّ الإنجليزية لعدم قُدرتها جميعاً على الوقوف والصُّمود في وجهها بسَبَبِ فَقرها في المجال العلمي والثقافي والتُّراث المَكتوب. وما يُقالُ عن نيجيريا يُقال أيضاً عن كثير من البلدان الإفريقية الأخرى التي اضطُرَّت إلى اللجوء للغة

(1) البانتو كلمة تُطلق على مجموعة من الشعوب في أفريقيا تتكلم حوالي أربع مئة لغة.

(2) انظر: جــاك لــوكليرك Jacques Leclerc في الــمقال الــمنشور بــالموقع الإلكتروني: Aménagement linguistique dans le monde: عن اللغات في جنوب إفريقيا بعنوان: Afrique du Sud:La politique linguistique du multilinguisme.

(3) الإحصائيات في هذا الشأن غير متطابقة، فبعضُها يحصر عدد لغات نيجيريا في 400 لغة، وبعضُها الآخر في 478 لغة، وهناك من أوصَلها إلى 521 لغة كما في موسوعة ويكيبيديا (27 مارس 2012م).

مُستَعمرِها لتجعل منها لغتَها الرسمية.

والغالِبُ على الدول التي سَبَقَ لها أن وقَعَت تحت طائلةِ الاحتلال الأجنبي ولم تتمكَّن - رغمَ انفصالها السياسي عن الدولة المحتلَّة - من تحقيق استقلالها الثقافي والاقتصادي، أن لا يكون اختيارُ لغتها الرَّسمية بيدها، حتى ولو كانت لها لغةٌ وطنيةٌ واسِعةُ الانتشار أو قابِلةٌ للتأهيل والاستعمال في التعليم والإدارة، وإنما هو أمرٌ تتحكَّمُ فيه الدولُ التي احتلَّتها من قبلُ، لأن استقلال هذه الدول لم يكن تامًّا بسبَب استمرارِ الهيمنة الثقافية والاقتصادية الأجنبية. ففي مَدَغَشقر (المُستعمَرة الفرنسية السابِقة)، فُرِضَ عليها - كما فُرِضَ على غيرها - أن تكون لغتُها الرَّسمية هي الفرنسية بجانب المَلغاشية، رغم أن 83,61% من السُّكان لا يَعرفون إلا المَلغاشية وحدَها. وحينما سَعَت الدولةُ، فيما بين 2007 و2010م، إلى إضافة الإنجليزية لغةً رسميةً ثالثةً في محاولةٍ منها للتخفيف من ضَغط الفرنسية وهَيمَنتها، لم تستطع أن تستمرَّ في ذلك لأكثر من ثلاث سنواتٍ ثم عادت سنة 2011م لإلغاء الإنجليزية والإبقاء على الفرنسية.

الملاحظة الثانية:

أن هناك علاقةً لاحَظَها العلماءُ الباحثون بين التعدّد اللغوي والتخلُّف الاقتصادي والتنمَوي. فقد سَبَقَ لعَدَدٍ منهم أن تنبَّهوا لوجود ظاهِرةٍ لافِتة وهي أن الدول الأقلَّ تعدُّداً لغوياً هي عادةً ما تكون الأكثرَ تقدُّماً وتنميةً وتَحديثاً وثَراءً وقُوةً. والعكسُ بالعكس. يتبيَّن ذلك بصفة مُجمَلة من خلال نظرةٍ سريعةٍ على توزيع اللغات والثَّروات في بلدان العالَم. فنحنُ نجد أن عدد اللغات في دول الشمال الغَنية والمُتطوِّرة اقتصادياً وعلمياً وتقنياً، هو الأقلّ، وأن عددها في الجنوب المتخلِّف اقتصادياً وعِلمياً وتنميةً والمتكوِّن في أغلبيته من دول واقِعةٍ في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، هو الأكثر. بل هناك مَن لاحظ زيادةً على ذلك، أن أكثر المناطق التي يُوجد بها أكبرُ عدد من اللغات المُهدَّدة بالانقراض هي المناطقُ الفقيرةُ من العالَم. فحسب إحصائيات المؤسسة الصيفية للغات المعروفة اختصاراً بـ(SIL) نجد أن توزيع لغات العالَم - التي تصل حسب هذا الإحصاء إلى 7105 لغة

- على القارات الخمس هو على النحو الآتي:

إفريقيا: 2194 لغة.

القارة الأمريكية: 1060 لغة.

آسيا: 2304.

جزر الأوقيانوس: 1311.

أوروبا: 284[1].

ومن هذا التوزيع يتبيَّن أن أوروبا الأكثر تقدماً وغِنًى، هي أقل المناطق العالم من حيث عدد اللغات. وأن في كل من آسيا وحدها حوالي ثلث اللغات وكذلك في إفريقيا. وحسب إحصائيات أخرى تعود لسنة 2002، وقد اعتمدها بعضُ الباحثين[2]، نجد أيضاً أن عدد اللغات المستعمَلة في أوروبا كلِّها (إذا أخرَجنا لغاتِ المُهاجِرين واكتفَينا بلغات أهلِ القارّة)، لا يزيد عن275 لغة أكثرُ من نِصفها يُوجَد ضمنَ ما كان يُعرَف بالاتحاد السُّوفييتي. أي أن نسبتها لا تتجاوز 3% من لغات العالم. وفي مقابل ذلك هناك ما يقرب من 30% من لغات العالَم في إفريقيا وحدها. ومثل هذا العدد في القارة الآسيوية، وحوالي 20% في منطقة الأوقيانوس، و15% في أمريكا الوسطى والجنوبية والشمالية. وفي غينيا الجديدة (شمال أستراليا بالمحيط الهادي) وحدها 850 لغة، وفي أندونيسا: 760 لغة (أي أن ما في هاتين الدَّولتين وحده يشكِّل حوالي ربعَ لغاتِ العالم). وفي نيجيريا: ما بين 400 و500 لغة أو أكثر، وفي الكاميرون: 270، والزايير: 210، وتشاد: 100 لغة، والسودان: ما بين 120 و142 لغة. وبالجملة نجد أن هناك حوالي 3500 لغة (أي حوالي نصف

---

(1) انظر موقع: Ethnologue, Languages of world (http://www.ethnologue.com/statistics). وترجع هذه الإحصائيات كما جاء في الموقع المذكور إلى سنة 2013م.

(2) راجع في الموضوع بحث: Tove Skutnabb -Kangas من جامعة روسكيلد في الدانمراك بعنـــوان: Pourquoi préserver et favoriser la diversité linguistique en Europe ? Quelques arguments, 2002. وقارن ب: حرب اللغات لكالفي. ومن الضروري التنبيه إلى أن هنالك دائما تفاوتاً قليلاً في الأرقام التي تقدمها بعضُ المصادر والإحصائيات المختلفة.

لغات العالم أو أكثر) مستعمَلة في 9 دول فقط أغلبُها دول فقيرة ومُكتظَّة بالسكان.

وقد فصَّلنا الحديثَ عن هذه النقطة في الباب السابق، وأَتينا بأقوال عدد من علماء اللغة والاجتماع والاقتصاد من مختلف التوجّهات والقارات الذين لاحَظوا أن الدول المُنسجِمة لغوياً هي التي يزداد دخلُ الفرد فيها ارتفاعاً، بينما ينخفِضُ هذا الدخلُ بشكل تدريجيّ في الدول غير المُنسَجِمة لغوياً، أي تلك التي تتكاثَر فيها اللغاتُ. وانتهينا من ذلك إلى القول: إن تخفيض عدد اللغات في البلدان المتخلِّفة حتى وإن كان لا يؤدي بالضرورة وبشكل آليّ إلى الرفع من مستوى التنمية أو الخَفض من مستوى تخلُّفها، كما يرى بعضُ المُعترِضين، فإن ذلك لا ينفي حقيقةً واضحةً وهي أن التنمية لا يمكن أن تَحدُث باللجوء إلى استعمال عشَرات اللغات في البلد الواحد. فإذا حدَثَ أن وقعَ تطوُّر كبيرٌ في بلد متعدِّدِ اللغات، فلا شك أن ذلك قد تمَّ باستخدام أقلِّ عدد ممكن من لغاته وليس بكل ما هو موجودٌ منها. وغالباً ما يتمُّ اللجوءُ - كما قلنا سابقاً - إلى لغة وطنية مشترَكة قويةٍ وقادرة على القيام بدور التنمية، وفي حالة انعدام ذلك، إلى لغةٍ أجنبية بها ينتشر التعليمُ وتُنقَلُ الحضارةُ والمَدنيةُ الحديثة وتُوطَّنُ المعرفةُ لكن يكون ذلك على حساب أمور حيوية وأساسية أخرى.

الملاحظة الثالثة:

أن العالَم، رغم تقليعةِ التعدّدية التي ارتفعَت مَوجتُها في العقود الأخيرة، مُتَّجِهٌ - لا محالةَ - لأسباب كثيرة، نحو التقليص من عدد اللغات. والدليلُ هو النسبة المُرتفِعة لعدد اللغات الصغيرة التي تنقرِضُ وتختفي كلّ يوم[1]، مما أثارَ الرُّعبَ في نفوس الكثيرين، فاتّجهوا للدعوة إلى المحافظة على لغات الأقلّيات

---

(1) يُلِحُّ تقرير مشهور لليونسكو على أن نصف عدد اللغات في العالم قد يموت خلال نصف قرن من الآن، أي بمعدل 24 أو 25 لغة تختفي كل سنة. وهناك من هم أكثر تفاؤلاً، فيقولون إن عَشر لغاتٍ منها فقط هي المهدَّدة بالموت كل سنة. وهناك من المتشائمين من يذهب إلى أن عدد اللغات التي سوف تنجو من الانقراض في عام 2100م لن يتجاوز 300 لغة أي أقل من 5% فقط من اللغات الموجودة حالياً (راجع: Tove Skutnabb-Kangas) مرجع سابق.

واللغات الإقليمية والمَحلِّية باعتبارها تُراثاً إنسانياً. وقد تَبنَّت الأُممُ المتحدةُ عن طريق منظمة اليونسكو، هذا التوجُّه وصارت تحُثُّ العالَم على المحافظة على هذه اللغات المُهدَّدة والقيام بإجراءات عَملية لإنقاذها، ولكن مع ذلك لن ينفَع في مقاومة هذا المَصير الحَتميّ للغات الضعيفة، كلُّ ما يُتَّخَذ من إجراءات وخُطَطٍ لوقف نَزيفها. وقد تنفَع المُخطَّطاتُ والإجراءاتُ الحِمائية من تقليص وتيرةِ الانقراض أو إبطائها، ولكنها لن تَحُول أبداً دونَ التوجُّه العامّ الذي يَسيرُ نحوَه العالَمُ بصفةٍ فِعلية، وهو التقليصُ من عدد اللغات إلى أَقصى حَدٍّ مُمكن. والقاعدةُ العامة - كما هو معلوم - تقول: إن عُزلة المجموعات البشرية، بعضها عن بعض، عاملٌ من عوامل تكاثُر اللغات، وتواصُلَها عاملٌ عكسيٌّ يُقلِّص من عدد اللغات. والبشريةُ تعيش اليوم عصر تواصُلٍ واختلاطٍ واحتكاكٍ بامتياز، فمن الطبيعي أن يتقلَّص فيه عددُ اللغاتِ.

وفي مقابل الانقراض الذي تسيرُ نحوَه اللغاتُ واللهجاتُ الصغرى، نلاحظ نمُواً وانتشاراً أقوى لبعض اللغات الكبرى ومنها العربية[1]. وهناك إلى جانب هذا تَيارٌ عَولَميٌّ جارِفٌ يذهبُ إلى أَبعدَ من تقليص عدد اللغات، أي إلى الدعوة لتوحيد لغاتِ العالَم واختصارها في لغة عالَمية لا يمكن للاقتصاد العالَمي أن يصل لذِروة ازدهارِه بدونها. وفي هذا الإطار يُرشِّحون الإنجليزية لهذه المُهمَّة، ويمنَحونها صفةَ اللغة التي يُسمُّونَها: ما فوقَ المركزية (hyper-centrale) للعالَم، كما كانت اللاتينيةُ من قبلُ اللغةَ المركزيةَ الأولى لأوروبا، وذلك حسَب النَّموذَج المسمَّى بالنموُذَج الانجِذابي (modèle gravitationnel)[2]. ورغمَ أن دول الاتحاد الأُوروبيّ تدعو

---

(1) راجع في الموضوع: الفصل الثاني من كتابنا: **اللغة العربية في مراحل الضّعف والتبعية.**

(2) هذا النموذَج يُعزَى إلى اللغوي الهولندي أبرام دي سوان: Abram de Swaan، وتبنّاه كالفي وعدد آخر من اللغويين الاجتماعيين، وهو يقوم على تقسيم اللغات إلى أربع مجموعات أو كَوكَبات بعضُها ينجذِب إلى بعض، في قمَّتها تقع الإنجليزيةُ باعتبارها لغة فوق - مركزية hyper-centrale، وحولها تحومُ حوالي عشر لغات عالمية كبرى - منها العربية - وتسمى: اللغات المركزية العليا، وحول هذه المجموعة الأخيرة تحوم كوكبةٌ ثالثةٌ من اللغات الأقل =

أبناءَها ورَعاياها إلى تعلُّم ما لا يَقِلُّ عن ثلاثِ لغاتٍ أوروبية مما يُسَهِّلُ عليهم التواصُلَ مع إخوانهم من أبناء الاتحاد ويُساعدُهم على الحُصول على عَمَلٍ في المنطقة الأوروبية، إلا أن هنالك في الوقت ذاتِه انزِعاجاً حادًّا من هذا التعدُّد الذي يُكلِّفُ الناسَ ما لا يُطيقون، ومُحاولاتٍ حثيثةً يسعى إليها الأوروبيّون، لإيجادِ مَخرَجٍ لمَأزِقِ التعدُّد اللغوي الذي يَحُولُ دون الوُصول بهذه الكُتلة الدَّولية إلى درجةٍ عاليةٍ من الوحدة المنشودة بذلك العدد الكبير من اللغات الرَّسمية الأوروبية، رغم أن المجلس الأوروبيَّ يقتصرُ حالياً في تعامُله الرَّسمي على ثَلاثِ لغاتٍ فقط (الإنجليزية والألمانية والفرنسية) وأحياناً يُضطَرُّ للتعامُل بالإنجليزية وحدَها. والمخرَجُ الحقيقيُّ والمُناسِبُ لن يكون سوى اللجوءِ إلى لغة واحدةٍ مشترَكة بين جميع الأوروبيّين[1]، رغم أن الاتفاق على هذه اللغة المُوحِّدة المُشتَرَكة ليس بالأمر الهَيِّن. فهنالكَ اليوم اتجاهاتٌ متعدِّدةٌ في الموضوع وخياراتٌ كثيرةٌ مُتداولةٌ، من بينها: اختيارُ الإنجليزية للقيام بهذا الدَّور، ومنها: الدعوةُ لإحياء لغة الإسبرَانتُو الاصطناعية لمَزاياها العديدة وأهمُّها كونُها لغةً مُحايِدةً وقادِرةً على حلِّ الكثير من

=

انتشاراً تتكوّن من 100 إلى 200 لغة تسمى: اللغات المركزية، ثم في الأخير نصل إلى المستوى الرابع وهو اللغات المَحلية أو الإقليمية التي تسمى بلغات الأطراف أو الأرباض، langues périphériques، وتتكوّن من 4000 إلى 5000 لغة.

(1) يعلِّق فرانسوا جرين François Grin في تقريره الشهير عن تعليم اللغات الأجنبية المقدَّم للمجلس الأعلى لتقويم المدرسة الفرنسية سنة 2005م بعنوان: (L'enseignement des langues étrangères comme politique publique) على الاختيارات الثلاثة المطروحة لحل مشكلة تعليم اللغات في المدرسة الأوروبية (وهي: 1) استعمال الإنجليزية وحدها (الحل المسمى: الكلُّ بالإنجليزية Tout à l'anglais). 2) التعددية اللسانية. 3) استعمال لغة الإسبرانتو)، بالقول: « من المزايا المشتركة للحَلين الأول والثالث، أنهما معاً يحققان التواصل التام بين الجميع، بخلاف الحل الثاني الذي يبدو معقداً. فذلك لا يتحقق إلا إذا عمل كلُّ شخص في أوروبا على تعلُّم عدد أكبر من اللغات الأوروبية الأخرى. وفي جميع الحالات لا بد من لغةٍ واحدة تكون مشتركةً بين الجميع إذا أردنا أن يتفاهم أوروبيّان حين يلتقيان صدفةً دون اللجوء إلى ترجمان».

المشاكِل التي يطرحُها التعدُّد اللساني[1]، ومنها الدعوةُ إلى إحياءِ اللغة اللاتينية واستخدامِها في هذا الغرَض أيضاً. وهناك مَن يُنادي بغير ذلك.

أما على مستوى العالَم، فقد تَنبَّأت دراساتٌ عدةٌ بأن اللغات التي سوف تَسُودُ في نهاية هذا القرن وبداية القرن المُقبِل، ستكون هي الصينيةُ والعربيةُ والإنجليزيةُ.

ولربَّما كان الرأيُ السائدُ مِن قبلُ، أنَّ من شأن اللغات أن تتَّجه نحو الانقسام والتَّوزيع بسبَب العُزلة التي كانت مَضروبةً على الشعوب والجماعات البشَرية، ولعواملَ أخرى كثيرة. ولكن هذا الرأي كان سائداً قبل أن يشهَد العالَمُ المعاصِرُ هذه المرحلةَ الجديدةَ من التَّواصُل اللّامَحدودِ وحركةِ الهِجرة المُكثَّفة المتبادَلة بين مختلف الدول، وهذا التوسُّعَ الخطيرَ الحاصِلَ في الحواضر الكبرى وقد تحوَّلت إلى أشبه ما تكون بدُولٍ صغيرة أو مُتوسِّطة تذُوبُ فيها الثقافاتُ والفُروقُ اللغويةُ بشكل لافِتٍ، أو إلى مَقبَرةٍ حقيقية تُدفَنُ فيها اللغاتُ واللهجاتُ الصغيرة والانقسامُ اللغويُّ، وهذه الطَّفْرةَ الإعلاميةَ والرَّقميةَ التي لم يكن لأحدٍ أن يتخَيَّلها على ما هيَ عليه اليومَ، وهذا الإقبالَ الشديدَ على تعلُّم اللغات الأكثر نفعاً ومَردوديةً وتَداولاً مما يُقابِلُه التَّخلِّي الطَّوعيُ أو الاضطِراري عن اللغات المَحلّية والخاصة، وهذه العَولمةَ الاقتصاديةَ والثقافيةَ الجارِفةَ التي أصبحت تُهدِّد كلَّ الخُصوصيات والهُويّات واللغات الصغرى. فكلُّ هذا التحوّل الكبير بعناصِره المختلفة، أصبح يدعو لتَرجيح التَّوجُّه نحو التَّوحيد والتقليص على التَّوجّه المُضادِّ الذي يدفَعُ نحو الانقسام والتَّوزيع. وذلك رغمَ الدعَوات القائمةِ للمُحافظة على

---

(1) من المزايا الكثيرة التي يذكرونها للإسبرانتو في حال اختيارها حلاً لمشكلة التعدُّد في أوروبا: 1) أن تعويض شعار (كل شيء بالإنجليزية tout à l'anglais) بشعار (كل شيء بالإسبرانتوtout à l'esperanto) يُزيل الحيفَ والشعورَ بعدم تحقيق العدالة اللغوية. 2) أن تعلُّمها يمتاز بسهولة كبيرة ولا سيما لمن كانت له لغةُ أمٍّ أوروبية.3) أنها لغة مُحايِدة وليست لغةَ أمٍّ لأحد، فهي لغة الجميع على حد سواء. 4) أنها أقلُّ تكلفة من التعددية. راجع: تقرير فرانسوا جرين المذكور في الهامش السابق.

اللغات الصغيرة ولغاتِ الأقلّيات. يقول الدكتور كمال بِشر: « هناك عواملُ وقُوى تعملُ كلُّها مُتسانِدةً نحوَ التوحيد، وهي في الواقع أقوى من عوامل الانقِسام »[1].

الملاحظة الرابعة:

أن هناك خِداعاً وازدِواجيةً في الخطاب - كما أشرنا من قبل - تُمارِسُهما بعضُ الدول الكبرى التي نراها في الظاهر، مُتحَمِّسةً للتعدُّد اللغوي حين تتحدَّث للآخرين - ولا سيما إذا كان هؤلاء الآخرون دُولاً أو شُعوباً مِن مُستعمَراتها القديمة التي ما زالت مَسلوبةَ الإرادة مَنقوصةَ السيادة أَمامَها - فتراها حريصةً على توجيهِهم و« إسداءِ النُصح » لهم، بل ومُمارسةِ ضُغوطِها عليهم، لكي يَسلُكوا طريقَ التعدُّد اللساني، مُحافَظةً على مصالحها وتَثبيتاً لمكانةِ لُغَتها وثقافتها. ولكنها حين تخلُو لنفسها ويكون الأمرُ مُتعلّقاً بشأنها الداخلي الذي لا تَملِكُ معه إلا أن تكون صادِقةً مع نَفسها، تَجدُها مُتَصلِّبةً في التَّشَبُّث بالوحدة اللغوية، أو على الأقل، بالتنوُّع الذي لا يُؤثِّرُ في الوحدة. فهي إذن تسلُكُ سياسة نِفاقٍ لغويٍّ لها وجهان متناقِضان: سياسة للاستعمال الداخليّ وأخرى لمُجرَّد الاستهلاك الخارجي. وهذا ما يَنطبِق على كل الدول التي استَثمَرَت طويلاً في زَرعِ لُغاتها بمُستعمَراتها السابقة ولا يمكنُها اليوم أن تَتخلَّى عن جَنْي ثِمار ما زَرَعته بالأمس، كفرنسا وبريطانيا وإسبانيا. وهذا يَنطَبِقُ أيضاً على غيرها من الدول الكبرى التي لا يُمكنُها اليومَ أن تسُود وتُهَيمِن إلا بغرسِ سياسةِ التَّقسيم والتَّفتيت والتَّمزيق وتسويقِ « إيديولوجية التعدُّد» وتعميقِ جُذُورها داخل المناطِق التي تسعى لبَسطِ نُفُوذها عليها. إن المرء - والحالةُ هذه - لا يُمكنُ أن يكون ساذَجاً أو مُغَفَّلاً إلى حدِّ الاستمرار في الاعتقاد بأن الدعوة للتعدُّدية اللِّسانية كلُّها براءةٌ وطُهرٌ وصِدقٌ في القول، وليس لها أيضاً هذا الوجهُ الإيديولوجي والسياسي الخطير الذي أشَرنا إليه. فمِن الأمور الثابِتة التي لا جدالَ فيها، أن هناك إيديولوجية تَستعمِلُ قِناعَ التعددية اللغوية - كما تَستعمل التعدديةَ الدينية، والتعدديةَ العِرقية والقوميةَ والثقافية - لتفتيت كيانات الدول والشعوب وتَمزيقها وشَقِّ صُفوف

---

(1) كمال محمد بشر: **علم اللغة الاجتماعي - المدخل**، ص 141.

المجتمع. وإذن، ليس من حُسن التدبير والتفكير وحَصافة الرأي أن نستمرَّ في إغفال هذا العُنصر والتَّغاضي عن وجوده ولا ندخلُه في حساباتنا ونحن نُخطِط لحل مشاكلنا اللغوية الداخلية.

ولو أخذنا نَمُوذَجَ السياسة اللغوية للدولة الفرنسية مثالاً على ما نقول، لوجدنا أنها في شِقِّها الخارجي لم تتحوَّل إلى الحِرصِ على تأييد نزعةِ التعدُّد اللساني، إلا حين أحَسَّت بالمُزاحَمة القوية التي تُمارِسُها الإنجليزيةُ ضدَّ لغتها في كلِّ مكانٍ من العالَم بما في ذلك الساحة الداخلية لفرنسا نفسِها. وإذن، فهي حين تُدافِع عن التعدُّدية أو تُريدُ أن تظهَر بمظهر المُتَزَعِّم لهذا التوجُّه داخل مجموعة الاتحاد الأوروبي، لا تفعل ذلك حُبًّا ورغبةً في التعدُّد، وإنما خوفاً من خَطَر الإنجليزية واستِئثارها بالكَعكة اللغوية كلِّها ودفاعاً عن مصالحها الثقافية في العالَم. ولم يكن اللغوي الفرنسيُّ لوي جان كالفي في حاجةٍ إلى ذكاءٍ كبير لكي يَكتَشِف هذه اللُّعبة، ويَكتُب ساخِراً من زميله ووطنيّه كلود حجّاج صاحبِ كتابِ" **أَوقِفُوا موتَ اللغات**"(Halte à la mort des langues!) قائلاً: علينا أن نقرأ عنوانَ كتابكَ على النحو الآتي: " **أَوقِفُوا الإنجليزية**". ولقد كَتَبَت موسوعةُ (ويكيبيديا الحُرّة) متحدِّثةً عن هذا النوع من التناقُض في السياسة الفرنسية الخاصِّ بموضوع التعدد اللغوي والتنوُّع الثقافي، فقرةً جاءَ فيها:« إن وزير الثقافة الفرنسي حين يتحدَّث بكلّ قوةٍ وصَرامة عما يُسمّيه: "الدفاع عن التنوُّع الثقافي"، إنما يقصد بذلك الدفاعَ عن السِّينما الفرنسية وما يتعلَّقُ بها من مصالحَ اقتصادية في مواجهة السينما الهُوليُودِيَّة. ولا علاقةَ للأمر مُطلقاً بتطبيق هذا الدفاع على التنوُّع الثقافي واللّساني الموجود داخلَ فرنسا »[1].

ولا أدلَّ على ازدواجية المكاييل وسياسة التَّمويه اللتين تستعملهما فرنسا وهي تُظهِر لأوروبا الوجه المُقنَّع الذي يُحبِّذ التعددية ويتسامحُ معها، وتُظهر لمستعمَراتها القديمة وجهَها الحقيقي وموقفَها الأصيل الذي يُرَوِّج للثُّنائية التي

(1) راجع: ويكيبيديا (17أبريل2012م) تحت عنوان: (Politique linguistique de la France) .

يمكنها بواسطتها أن تَسُود وتُهَيمِن، لا أدلّ على ذلك من قول أحدُ مُنظِّري الفرانكفونية في بحثٍ له حول استراتيجية العمل لتَمكين اللغة الفرنسية:« **من الضروري أن نصلَ إلى وضعٍ تُصبحُ فيه الفرنسيةُ لغةَ النُّخبة، ولغةَ الخطاب في المحافل الدولية، وأن ندعو إلى ثُنائية اللغة في المغرب الكبير وإلى تعدُّد اللغات في أوروبا. ثُنائيةُ اللغة في المغرب العربي تجعلُنا وجهاً لوجه مع اللغة العربية فقط، أما الثُّنائية في أوربا فاللغةُ الإنجليزية تستطيعُ أن تَحلَّ مَحلَّها. ولهذا ندعو إلى تعدُّد اللغات...**» إلى أن يقول: « **يجب أن نُعطي الانطباعَ بأن اللغة الفرنسية هي لغةُ العِلم والتِّقنيات**»[1].

ثم إن فرنسا تسعى بكل ما تَملكُ لفَرض التعدُّدية اللغوية في مُستعمَراتها القديمة (ومنها عدد من الدول الإفريقية ودول المغرب الكبير)، ليس حُبًّا في التعدُّدية أيضاً وإنّما للمحافظة على دورٍ فعّالٍ للغتها الفرنسية داخلَ هذه الدول والمجموعة الفرانكفونية كلِّها. وهي في مقابِل ذلك تقدِّم الدَّعم الماديَّ والمعنويَّ والتِّقني والاقتصادي والسياسي لكل الدول التي تُحافِظ على وضعية لغتها الفرنسية. وليس خافياً أن اللغة الفرنسية أصبحت لغةً رسميةً أو شبهَ رسمية في عدد من الدول الإفريقية وغير الإفريقية المُحتاجة إلى مثل هذا الدَّعم بفضل هذا النوع من الضغوط المُمارَسةِ عليها، رغم أن هذه اللغة لم يكن يتكلَّمها في تلك الدول الإفريقية يوم اتخَذتها لغةً رسميةً لها، إلا عددٌ قليلٌ جداً من سُكانها.

لكن هذا الخطاب الخارجي لفرنسا، يُقابلُه خطابٌ مُغايِرٌ حين يتعلَّق الأمرُ بالتعددية اللغوية داخل التُّراب الفرنسي نفسِه. فالكلُّ يعلَم أن فرنسا تَنهَجُ داخلياً سياسةً لغوية مُتشَدِّدةً طيلةَ القرنين الماضيَّين، وأنها حارَبَت بضَراوةٍ وشَراسةٍ كلَّ اللغات الوطنية المَحلِّية والإقليمية الواقعة داخل حُدودها[2]، لدرجة أن هذه اللغات

---

(1) نقلاً عن محاضرة ألقاها السيد عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الجزائرية ووزير الإعلام والثقافة سابقا، نشرت ضمن مطبوعات المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر سنة 2007م تحت عنوان: **أهمية وضع سياسة وطنية للغات.**

(2) كان عددها في نهاية القرن الثامن عشر حوالي 30 لغة وطنية إقليمية ومحلّية مستعمَلة داخل =

واللهجات المحلّية الصغيرة في فرنسا التي أصبحت مهدَّدة بالانقراض حسب منظمة اليونسكو قد وصلت اليوم إلى ثمانٍ وعشرين[1]. وفي مقابل ذلك نجد أن فرنسا قد وضعت عدداً هائلاً من المؤسّسات والهَيئات ومراكز البحث المتخصِّصة في العناية بالفرنسية الرسمية ورعايتِها والمحافظة عليها[2]، بالإضافة إلى الدور

=

جغرافية فرنسا وترابها الداخلي. وفي تقرير رسمي مُفصَّلٍ أعده برنار سيركيجليني (Bernard Cerquiglini) بطلب من الحكومة الفرنسية سنة 1999م، وصل عدد اللغات الإقليمية ولغات الأقليات داخل التراب الداخلي والخارجي لدولة فرنسا 75 لغة، بما فيها اللغات التي تُستعملُ في المناطق التابعة للسيادة الفرنسية فيما وراء البحار، كجزر مايوط وكاليدونيا الجديدة وتاهيتي وجزر بولينسيا.

(1) وهذه قائمة اللغات واللهجات المهدَّدة بالانقراض في فرنسا حسب تقدير اليونسكو:
1)الألمانيكية: Alémanique - 2) الأوفيرنية (لهجة أوكسيطانية): Auvergnat - 3) الباسكية - 4)البوربونية: Bourbonnais - 5)لغة البورغينيون: Bourguignon - 6)البروطونية - 7)الشامبينوا: Champenois - 8)الكورسيكية - 9)الفلامانية الغربية - 10)الفرنك - كونطوا: Franc-comtois - 11)الفرنسيكية الموزيلانية: Francique mosellan - 12)فرنسيكية الراين: Francique rhénan - 13)الفرنسية البروفنصالية: Francoprovençal - 14)لغة الغالو: Gallo - 15)لغة الغاسكون (لهجة أوكسيطانية): Gascon- 16)اللانجوديسيانية (لهجة اوكسيطانية): Languedocien, -17)الليغورية: Ligurien - 18)الليموزينية (لهجة أوكسيطانية): Limousin- 19)لغة اللّورين: Lorrain - 20)النورماندية - 21)البيكاردية - 22)البواتية: Poitevin - 23)البروفنصالية (لهجة أوكسيطانية) - 24)الوالونية: Wallon - 25)بروفنصالية الألب (لهجة أوكسيطانية أيضاً): Provençal alpin - 26)الرومية: Romani (لغة الرُّوم Rom. وتسمى أيضا لغة الغَجَر) - 27)اليدّيش (لهجة عبرية) - 28)لغة السانطونجي: Saintongeais.
راجع: http://fr.wikipedia.org/wiki/Langues_en_voie_de_disparitionEn_Europe. بتاريخ 5 يناير 2013م.

(2) من المؤسسات الساهرة على حماية اللغة الفرنسية على سبيل التذكير لا الحصر:
1) **الأكاديمية الفرنسية**. وقد أنشِئت منذ 1635م.
2) **الرابطة الفرنسية** L'Alliance française، وقد تأسست في 21 يوليوز 1883م في عهد رئيس الوزراء جول فيري.
3) **المجلس الأعلى للغة الفرنسية**. أنشئ سنة 1989م.

=

الكبير الذي يُناطُ بمنظمة الفرانكفونية العالمية والأموال الطائِلة التي تُنفَقُ عليها.

وحين صدرَ الميثاقُ الأوروبي لحماية اللغات الإقليمية ولغاتِ الأقلّيات سنة 1992م، لم تَقبَل به فرنسا كاملاً، وإنما وقَّعَت سنة 1999م على قَبُول 39 نقطة منه فقط، من أصل 98 نقطة هي مجموعُ ما يشتملُ عليه الميثاقُ. وحتى هذا التوقيعُ الأوَّليُّ ظلَّ حِبراً على ورَقٍ، لأن فرنسا لم تُصادِق - في جملة دولٍ أوروبية أخرى - لحدِّ الآن بشكل قانونيّ ونِهائي على الميثاق، بدعوَى أن دُستورَها ينصُّ على أن: «لغة الجمهورية هي الفرنسية»[1]، وحين كثُر الإلحاحُ عليها من أجل مُراجعة

=

4) المندوبية العامة للغة الفرنسية ولغات فرنسا: Délégation générale à la langue française et aux langues de France المعروفة اختصارا باسم (DGLFLF)، وقد أنشئت سنة 1989م.

5) اللجنة العامة للمصطلحات والألفاظ الجديدة (CGTN). أُحدثت سنة 1966م.

6) المنظمة الدولية للفرانكفونية، أنشئت بتاريخ 20 مارس 1970. وتتفرَّع عنها عدة هيئات ومنظمات عديدة مثل: البرلمان الفرانكفوني - قمة الدول الفرانكفونية - المجلس الدائم للفرانكفونية - اللجنة الدولية للألعاب الفرانكفونية - الوكالة الجامعية للفرانكفونية - الجمعية الدولية لعمداء المدن الفرانكفونية - القناة التلفزية الخامسة: TV5 - جامعة سنغور بالإسكندرية - وكالة التعاون الثقافي والتقني ACCT - الملتقى الفرانكفوني للأعمال - جمعية الصحافيين الفرانكفونيين... الخ.

7) وزارة الفرانكفونية: (أحدثت سنة 1993م) باسم: وزارة الثقافة والفرانكفونية. وبعد ذلك أحدثت كتابة دولة في الخارجية مكلفة بالتعاون والفرانكفونية. وأحيانا كانت تسمى: وزارة منتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالتعاون والفرانكفونية.

8) جمعية الدفاع عن اللغة الفرنسية: سنة 1958.

9) **المراكز الثقافية الفرنسية**. وهي تابعة لوزارة الخارجية، وتنتشر في كثير من بلدان العالم.

هذا فضلاً عن ترسانة من القوانين والتشريعات التي تَحمي استعمال الفرنسية وتفرض عقوبات زجرية على مخالفي هذه القوانين منها قانون طُوبون المشهور (Loi Toubon) الصادر سنة 1994م.

(1) علما بأن هذه الجملة إنما أُضيفت إلى الدستور الفرنسي سنة 1992م أي في السنة التي صدر فيها الميثاق الأوروبي. أما قبل ذلك فلم يرد في كل الدساتير السابقة النَّص بأية صفةٍ على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للجمهورية، باعتبار أن ذلك الأمر كان يُعَدُّ من

=

مَوقفها، قامت بتعديلٍ طَفيفٍ (في 23 يوليوز 2008م) للمادة (1- 75) وهو إضافةُ عبارةٍ صغيرةٍ تقولُ: « اللغاتُ الإقليمية جزءُ من التُراث الفرنسي ». وهي عِبارةٌ لا تُقدِّم ولا تُؤخِّرُ كما يقولون، ولا تُضيفُ أيَّ جديدٍ مما يُلزِمُ الدولةَ بمَنح تلك اللغات الإقليمية أيَّ حقٍّ دستوري. وكانت الأكاديميةُ الفرنسية قد وقَفَت موقِفاً مُعارِضاً في تصريحٍ لها بتاريخ 12يونيه 2008 (أي قُبيلَ المصادقة على التعديل الدستوري) على إدخال أية لغةٍ إقليمية للدستور. حقًّا لقد قامَت فرنسا بشكل تدريجيّ، منذ سنة 1951م (طبقاً لما يُسمى بقانون ديكسُون Loi Deixonne)، بالترخيص لتعليم بعض اللغات الإقليمية مَحَلّياً في المناطق التي تُوجَد بها (حتى وصلَ عددُها اليوم إلى ثلاثَ عشرةَ لغة إقليمية ومَحلّية، بعضُها موجودٌ في مناطقَ تابعةٍ للتراب الفرنسي فيما وراءَ البِحار)، إلا أنها وضعَت في مقابِلَ ذلك كلَّ الاحتياطات حتى لا يكون تعليمُ هذه اللغات على حساب اللغة المشترَكة والرَّسمية وهي الفرنسية.

الملاحظة الخامسة:

أن التعدُّد اللغوي لا يَعني بأيةِ حالٍ المساواةَ المُطلَقة بين اللغاتِ المُستعمَلة في مجتمعٍ مُتعدِّد. ونحن هنا لا نتحدث عن المساواة من الناحية القانونية، لأن المساواة من هذه الناحية عادةً ما يُنَص عليها في الدساتير والقوانين الأساسية. ولا عن المساواة من حيث القيمة الاعتبارية والرمزية والارتباط الروحي والعاطفي الذي ينشأ بين كل لغة وأهلها. فكلُّ لغة إلا ولها رمزيةٌ خاصةٌ ومكانةٌ متميّزةٌ في نفوس مُستعمَليها لا تُدانيها في ذلك أيةُ لغة أخرى. وهي جميعاً تُعبِّر عن وِجدان أصحابها وثقافتهم وتُجسِّد هُويتَهم المُتفرِّدة بما لا يُمكنُ للغةٍ أخرى أن تقوم به مكانَها. واللغاتُ أيضاً متساويةٌ في القيام ببعض الوظائف مثل وظيفة الاتصال والتعبير عن أغراض المتكلِّمين بها والتأثير في نفسية المتلقّي وإحداث التجاوُب المطلوب بين المُرسِل والمُرسَل إليه، وفي ضرورة إخضاعِها لنفس المَنهج العِلمي في الوصف

=

المُسَلَّمات والبَديهِيّات التي لا تحتاج إلى نصٍّ دستوري.

والدَّرس والتَّقعيد والتَّنميط. كما أنه من المعروف علميًا أن كل لغة، مهما بَدَت ضعيفةً أو بِدائية، يمكن في يوم من الأيام، إذا توفَّرت لها الظروفُ الملائمة، أن تتطور وتكتسب الكفاءة والقدرة على القيام بالوظائف التي تقوم بها اللغاتُ الكبرى. لكنه، رغم هذا وذاك، أي رغم الجوانب التي تظهر فيها المساواةُ، هنالك جوانبُ أخرى لا يمكن للغات إلا أن تكون فيها مختلفة وعلى درجات متفاوتة من الكفاءة والقُدرة والاستِعدادِ للقيام بكل الوظائف على الوجه الأكمَل. كما أنه ليس بإمكان كل لغة أن تنُوب عن أخرى أو تحلّ محلَّها في كل شيء وفي جميع الأحوال والأطوار. بل هناك - رغم ما ذُكر - تفاوُتٌ طبيعي يكون بين اللغات في مستوى ما قَطَعَته من درجات النُّضج والنمُوِّ والكَفاءة والتَّجربة، وما امتَلَكته من رصيد علمي وفكري وتاريخي وحضاري وإنساني... ولا يُمكن للغةٍ لم تدخل مرحلةَ الكتابة بعدُ، أو ما تزالُ في الخُطوات الأولى من التَّنميط والتقعيد، أن تكون مُهيَّأة لأداء كل الوظائف التي تُوكَلُ عادةً للغةٍ أخرى قطعَت أشواطاً بعيدةً في هذا المِضمار، وتوفَّرَت على رصيد كبير من التراكُم الفكري والعلمي والثقافي المكتوب، والغِنَى المعجمي والمُصطلَحي، والتنوُّع الأسلوبي، والمرونة التعبيرية،والتجربةِ العَملية في الإدارة والتشريع والتعليم وغيرِها من الجوانب الأخرى. مع ملاحظة ضرورية وهي أن الحُكم على لغة من اللغات من هذه الزاوية، يكون دائماً مرتبطاً بلحظته الزمنية وبظروف هذه اللغة في تلك اللحظة الزمنية المُعيَّنة. أي أنه قابلٌ للتغيُّر بتغيّر أوضاع تلك اللغة وأحوالها وظروفها وزمانها، على اعتبار أن اللغات في تحوُّل مستمر، وهذا التحوُّل قد يسير بها إلى تطوّر إيجابي أو سَلبي، يقتضي تغيير الحُكم عليها بالضرورة.

لذلك، نحن هنا لا نتحدث عما يمكن أن تصبح عليه وتتطوّر إليه لغةٌ من اللغات - كما قلتُ - ولكننا نتحدث عن حالة آنية توجد فيها لغاتٌ بعضُها قطعَ أشواطاً هائلة من التطوّر وله تجربةٌ كبيرةٌ في كل ميادين الاستعمال ومستوياته، وبعضُها الآخر في بداية الطريق أو وسَطها ولم يصل إلى تلك المرحلة من التطور الكبير. ولو كانت اللغاتُ، تولَدُ منذ اللحظة الأولى ناضِجةً مكتمِلةً، أو كانت كلُّها قادرة في جميع الأطوار والأوقات على القيام بكافة الأدوار والوظائف على نحوٍ

مُتكافِئٍ ومتساوٍ وعلى أكمَل وجهٍ، لما كان هنالك فرقٌ بين تعلُّم هذه اللغة أو تلك ما دامت كلُّها تؤدي الغرضَ الذي تؤدّيه الأخرياتُ. بل لما كانت هنالك حاجةٌ أصلاً لتنوُّع اللغات واختلافها، ولما احتاجت الدولُ إلى بَذل ميزانياتٍ ضخمة في تعلُّم اللغات التي يُقال إنها الأكثرُ نفعاً في اكتساب العلوم والتِّقنيات والمعارف الجديدة. إن اللغة، في جميع الأحوال، ليست مجردَ أداةٍ للتواصل أو التخاطُب، وإنما لها أدوارٌ ومهامٌّ ووظائف أخرى.

ومن مظاهر التفاوُت بين اللغات اختلافُ حجم الانتشار وتنوُّعُ أوجه الاستِخدام ومستوياتُه. فبعضُ اللغات تَجدُها كافية في التعبير عن المستوى الشفوي العادي والثقافة الشعبية البسيطة وتأمين التواصُل اليومي بين مختلف الفئات، ولكنها فقيرة في التعبير عن العلوم والثقافة الأدبية والفكرية العالِمة العميقة. وبعضُها يكون محدودَ الانتشار بين فِئةٍ أو طبقة من المجتمع أو أقلّية صغيرةٍ، أو قومية معيَّنة، أو عَشيرةٍ أو قبيلةٍ، أو منطقة جغرافية ضيّقة، وأخرى تكون لغةَ الفِئة الواسِعة في المجتمع، وقد تتجاوز حُدود الدولة الواحدة إلى مساحات جغرافية شاسِعة كما هو حالُ اللغة الفرنسية التي لا يُمكن مقارنتُها من هذه الزاوية بالبرُوطونية أو الباسكية المُستعملتَين في مِنطقَتين صغيرتين داخلَ حدود الدولة. وفي عصرنا هذا، هناك لغاتٌ أصبحت لها صفةُ العالَمية أو العَولَمية لكثرة تداولها والاحتياج إليها، وبعضُها آخِذٌ في التراجُع المؤدي للانقراض بفعل محدودية الاستعمال والانتشار.

وعندما لا تكون اللغاتُ المُستعمَلة داخلَ المجتمع المتعدِّد اللغات متساويةً - وهذا هو الغالِبُ - فيما ينبغي أن تقوم به من وظائف أو في كيفية أدائها لهذه الوظائف، للأسباب التي ذكرناها أو غيرها، فلا بدَّ حينئذٍ من توزيع المهامّ على اللغات المتعدِّدة بحسب أهليّة كلٍّ منها وكفاءتها وحَجمها وقُدرتها على القيام بما يلائمُها. وفي هذه الحالة أيضاً، غالباً ما تُرشَّح واحدةٌ من هذه اللغات، إذا كانت أكثرَ قُدرةً وكفاءةً وتجربةً من غيرها، لتنهض بوظيفة اللغة الأدبية العالِمة، واللغةِ الجامِعة المشترَكة التي يمكنها أن تربط بين عناصر المجتمع ومُكوّناته وتحافظ على تماسكه، على اختلاف لغاته وتنوُّع أشكال تعبيراته، وتصلح للاستخدام في الإدارة

والتشريع والإعلام والتعليم وغير ذلك[1].

الملاحظة السادسة:

أنه بجانب كلِّ المزايا التي يمكن التفكيرُ فيها للتعدّدية اللسانية، هناك بعضُ المَحاذير والمزالق، بل الأخطار - أحياناً - التي ينبغي التنبُّه لها ووضعُها في الحُسبان، حتى تكون رؤيةُ الموضوع عامةً وشامِلةً ومُتبصِّرةً بكل جوانبه وزواياه. فهناك مثلاً أصواتٌ كثيرة لا تَفتأُ تُنبِّه إلى بعض الجوانب السَّلبية لما قد يخلقه التعدُّدُ من مشاكل عديدة لوجيستيكية في مجال التعليم[2] (تكوين المُكوِّنين والمُدرِّسين والمراقبين التربويّين بكل اللغات المقرَّر اعتمادُها - مشاكل الكتاب المدرسي - المصطلحات - إيجاد أدب غزير مكتوب بكل هذه اللغات... الخ)، وأخرى بيداغوجية تربوية كضَعف المردودية وانخفاض مستوى التعليم الذي تكون له انعكاساتٌ خطيرة على مستوى الدولة وثقافة المجتمع وليس على مستوى الأفراد فقط، إضافةً إلى الكُلفة المادّية العالية التي قد لا تتحمَّلها القُدرةُ المالية للدولة. والأخطر من ذلك كله هو ما قد يؤدي إليه الإفراطُ في التعدُّد اللغوي من صِراعاتٍ وتوتُّراتٍ سياسية وثقافية واجتماعية بين الفئات المختلفة، سَبَبُها أن هذه الفِئات والمُكوِّنات المجتمعية قد نشأت على غير ما ينبغي من الانسجام الفكري والثقافي الناتِج عن عدم الانسجام اللغوي، مما يجرُّ في النهاية إلى إحداث شُروخٍ بليغةٍ في

---

(1) هذا مع العلم أن رفع لغة من اللغات الوطنية أو لهجة من لهجاتها إلى مستوى اللغة المشتركة المستعملة في الإدارة والتعليم والتشريع وغير ذلك، لا يكون سببُه راجعاً بالضرورة وفي جميع الأحوال، إلى تفوّقها على غيرها من ضرائرها، بل قد يرجع إلى عوامل أخرى، كأن تكون هذه اللغة أو اللهجة هي لغة الفئة المتغلِّبة أو الحاكمة التي تعمل على فرضها وإلزام الناس بها. لكنها مع ذلك، قد لا تستطيع الاستمرار في التغلُّب وفرض الوجود إذا كانت لغةُ المغلوب أقوى من لغة الغالِب وأكثرَ منها تطوُّراً ونُضجاً لارتباطها بثقافة وحضارة أشد رسوخاً وتمكُّناً. فهنا تضطرُّ إلى التراجع والاستسلام، ويصبح الحاكمُ محكوماً والمتغلِّبُ مغلوباً.

(2) من المشاكل التعليمية الناتِجة عن التعدد اللساني في سويسرا على سبيل المثال، وجودُ ما لا يقل عن 26 نظاماً تعليمياً مختلفا ببرامج مختلفة. انظر: تقرير فرانسوا جرين عن تعليم اللغات الأجنبية المقدم إلى المجلس الأعلى لتقويم المدرسة في فرنسا، مرجع سابق.

جسم المجتمع. لذلك نجد كثيراً من الساسة والمُنظِّرين يؤيدون بصِدق الفكرة القائلة: «ليس هناك من تنوعٍ لغويٍّ إلا وله ضريبةٌ اجتماعيةٌ باهظة»، ولو أن هنالك آخرين لا يُريدون أن يعترفوا بكون التعدد اللغوي له دورٌ فيما يحدثُ من نِزاعات بأقطار وجِهاتٍ مختلفة من العالم ويحاولون رَدَّها لأسباب أخرى[1].

في خِضَمّ الحماس الشديد الذي يُظهِره الكثيرون لمسألة الحق في التعدُّد اللساني، وإعادة الاعتبار لكّل ما يتعدَّد من لغة وثقافة وديانة ورأي وحضارة وعِرقٍ وإثنية وتاريخ وجغرافيا.. الخ، لا بدَّ من الحذَر، إذن، مما قد يَجرِف الناسَ والدولَ والشعوب ويَصرِفهم عن أمر أهمّ، وهو الحِفاظ بكل ثَمن على وحدة كيانات هذه الشعوب والأُمَم وتماسُكها رَغم الاختلاف والتنوُّع. فالتعدُّد إذا نُظِرَ إليه على أنه مُجرَّد تنوُّعٍ يُثري الوحدةَ والتماسُك المجتمَعي ويُغنيهما ويُقوِّي نسيجَهما، فهو خيرٌ بلا شكٍ. ولا سيما أن التنوُّع من سُنَن الخَلق والطبيعة. ولكن إذا اتُّخِذَ طريقاً للافتِراق والانقسام والتمزُّق، وسِلاحاً للتقاتُل والتّحارُب والتعصُّب، فهو خطَرٌ بلا ريبٍ. لذلك كنتُ أجِدني دائماً أنظُر إلى التعدّد اللغوي داخل دول العالَم العربي،على أنه ينبغي أن لا يكون سبَباً في بَلقَنة هذا العالَم وتَجزئته أكثرَ مما هو مُجزَّأٌ، فينضافُ بذلك العامِلُ اللغوي إلى العوامل السياسية والجُغرافية والطائفية الدينية والقومية العِرقية، ثم تُضافُ هذه العوامِلُ الداخليةُ كلُّها إلى العوامل الخارجية التي تدفعُ بها قُوى الهيمنة والسيطرة الأجنبية، فيؤدي ذلك في مجموع عناصره إلى تقسيم المُقسَّم وتجزئة المجزإ.

ثم هنالك أمرٌ آخر. وهو أن الشعوب والأُمم المعتزَّة بلغاتها الجامعة المشترَكة، لا يمكن أن تترك لتيّار التعدُّدية الجارِف، مهما كانت فوائدُه ومزاياه، أن يوصِلها إلى الحدِّ الذي يجعلُها تتخلى عن لغاتها هذه أو تفرِّطُ في دورها المركزي والمِحوري الذي تقوم به. وقد كنتُ - وما زلتُ - أرى أن غِنى الشعوب العربية، بما لها من لغاتٍ ولهجات محلِّية وإقليمية وطنية وخُصوصيات ثقافية ولغوية وهُوِيّاتية،

---

(1) Claude Hagège: Combat pour le français, Paris 2002, p274.

شيءٌ ثَمينٌ ومُعطًى طبيعيٌّ جدير بالعناية والرِّعاية، لا شكَّ. لكن ذلك كلَّه لا يمكن أن يكون بديلاً عن اللغة العربية التي تُجسِّدُ الهُويّة المُشتَركة المُكوَّنة من كلِّ هذا الكَمِّ المتنوِّع الذي لا ينبغي اتخاذُه - مهما كان - ذَريعة لأيِّ شيءٍ سوى تقوية أواصر الوحدة والتكامُل والتعاون. فإذا كان لكل منطقة أو إقليم لغةٌ يعتبرُها أهلُها لغةَ أُمّهم التي يعتزّونَ بها، فإن ذلك لا يَتنافَى مع واقِعٍ آخر أصبحَ ضرورةً لازِمة، وهو أن المناطِق كلَّها والشعوب العربية والإسلامية في مجموعها، قد حَباها اللهُ لغةً واحدةً تجمعُها وتوحِّدُها وتيَسِّرُ لها سُبُل التفاهُم والتواصُل وتمتينِ عُرى الأُخوة والمودّة بينها، وهي لغةَ الأُمّة التي لا ينبغي التفريطُ فيها تحت أي مُبرِّر. وما كان لوجود لغاتِ الأُمّهات وتعدّدها وتنوّعها في البلاد العربية، بل وحتى في مجموع العالَم الإسلامي، ليتعارضَ أو يتناقَضَ مع وجود لغة الأُمّة التي تَحضِنُ الجميعَ بكل ما لهذا «الجميع» من أهمية وخُصوصية، كالأمّ التي تضمُّ إلى صدرها كلَّ أبنائها على اختلاف طباعِهم وخصائصهم، وتُعطي لكلّ واحد منهم ما يَكفي من العَطف والحَنان.

والخوفُ على اللغة العربية في الحقيقة لا يأتي من شَقيقاتها من اللغات واللهجات المحلّية الناشِئة معها في منابِتِها ومَرابِعها، والمُنتَمية وإيّاها إلى وطَنٍ واحدٍ وأرضٍ واحدة، والمقتَسِمة معها تاريخَها وجغرافيَّتَها وجزءاً كبيراً من ثقافتها وحضارتِها. فلقد تعايَشَت العربيةُ باعتبارها لغةَ الأُمّة (بالمفهوم الإسلامي لكلمة "أُمة" الذي يتجاوز حدود الدول وفواصل الزمان والمكان واللون والعِرق واللغة والاختلاف في السياسة والإدارة ونُظُم الحُكم...) مع جميع لغات القوميات والشعوب الإسلامية والأَقلّيات الأخرى التي استَظَلَّت براية الحضارة الإسلامية، في غايةٍ من الانسِجام والتناغُم والسِّلم والتكامُل في أداء الوظائف. ولم تُحارِب الدولُ الإسلامية هذه اللغات ولم تعمل على اجتثاثِها أو استِئصالها، وقد كان بإمكانها ذلك لو أرادت. ولا سيما أن الذين حكَموا هذه الدول، أو استأثَروا بالسُّلطة ومراكز القُوة فيها، لم يكونوا جميعُهم من العرب، بل أكثرُهم كانوا من غير العرب (استأثَر الفُرس والتُّرك والشَّركَس وغيرهم بالسلطة الحقيقية أيام الدولة العباسية في المشرق، ثم انفردوا بها بعد ذلك، واستأثر البربرُ بها أيام الدولتين الإدريسية والمَرينية والعلوية، وقد انفردوا بها في دول عاشت بين ذلك كالمرابطية والموحّدية

وغيرهما). وأما علماءُ الأمة ومُثقَّفوها من كل صنف، فكان أغلبُهم أيضاً من العَجَم لا من العرب، ولكنهم جميعاً جعلوا من العربية لغةَ العِلم والثقافة فاكتسبوها وبَرَّزوا فيها. وقولةُ ابن خلدون في هذا الباب معروفةٌ مشهورة: « من الغريب الواقِع أن حَمَلةَ العِلم في المِلّة الإسلامية أكثرُهم العجَم، لا من العلوم الشرعية ولا من العلوم العَقلية، إلا في القليل النادِر. وإن كان منهم العربيُّ في نِسبته فهو أعجميٌّ في لغته ومَرباهُ ومَشيَخته، مع أن المِلّة العربية وصاحبَ شريعتها عربيٌّ »[1]. ولقد حافظ الكثيرُ من هؤلاء العلماء على لغتهم الأصلية، لم يُفرِّطوا فيها ولم يَقطَعوا صلتَهم بها، لكنهم إلى جانب ذلك، أعطوا كلَّ جُهدهم وبَذْلِهم للغة العربية باعتبارها لغةَ الأمة: لغةَ حضارتها ودينها وتُراثها وعلومها وآدابها. ولقد كان كثيرٌ منهم، يستطيع أن يؤلِّف في اللغتين: لغةِ الأم ولغةِ الأمة. ويستطيع أن يجعل لدَرسه مجلسين: أحدَهما لأهل العربية، والثاني لأهل اللغة الأخرى. وكان القرآنُ الكريم سَبّاقاً للاعتراف بكل لغات الأقوام دون تمييز، فقال: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾[2]. وكان الإمامُ ابن حَزم ناطقاً بلسان العُقلاء من علماء الأُمة حين بيَّن أن لا تفاضُل بين اللغات إلا بعمل أو اختصاص، أي بقدر ما يكون بينها من تفاوُت في كيفية أداء الوظائف العديدة، فقال: « وقد توهَّم قومٌ أن لغتَهم أفضلُ اللغات. وهذا لا معنى له، لأن وجوه الفضل معروفة. وإنما هي بِعَملٍ أو باختصاص، ولا جاء نصٌّ في تفضيل لغةٍ على لغةٍ...» إلى آخر النص[3]. هذه هي الرؤية الأصيلة عند المتعقِّلين من علماء المسلمين لمشكلة التعدد اللغوي: كلُّ لغةٍ لها مكانتُها في نفوس أهلها. بل كلُّ أُمّةٍ من المخلوقات حتى من غير البشَر لها لغتُها ورموزُها التعبيرية التي قد لا تصلُح لغيرها (كلغة النَّحل والنَّمل والطَّير وغيرها من أصناف الحيوان). إنها متساويةٌ من جهة كونها جميعاً تقوم بوظيفة التواصُل، وأن كلّ واحدةٍ منها كافيةٌ ليُعبِّر بها أصحابُها عن أغراضهم وهُويّتهم الخاصة ويُوصِلُوا

---

(1) المقدمة: 1/ 747.

(2) الروم: 22.

(3) راجع النص كاملاً في: **الإحكام في أصول الإحكام** لابن حزم 1/ 33 - 34.

بها إلى الآخرين رسالتَهم، ومن جهة ما لها من اعتبارٍ ومكانة في نفوس أصحابها، وكلّ جماعة بشرية - مهما صَغُرت - لها الحقُّ في الاعتزاز بلغتها ولسانها. لكن هذا لا يعني أن كل لغة، حتى لو كانت محلّية أو خاصة بقوم أو جماعة بذاتها أو مستوى تواصُلي معيَّن (المستوى العامّي مثلا) يمكن أن تكون لها الكِفايةُ الشاملة التي تجعلها قادرةً بالضرورة على القيام بدور اللغة الأدبية الجامِعة والمشترَكة بين كل مُكوِّنات الأمة والحامِلة لثقافتها الجَمْعية وتُراثها الفكري والعلمي والحضاري المُشترَك. كما أن لغة أية أُمةٍ ليست بالضرورة صالحةً وكافيةً تماماً للتعبير عن أغراض أمة أخرى وهمومها وأغراضها وهويّتها وثقاتها وفِكرها وتاريخها وحضارتها ورؤيتها للعالَم. والوظائفُ اللغوية رغم أنها متشابهة في جوانب إلا أنها مختلفة في جوانب أخرى باختلاف طبائِع الأُمم والأقوام وخصائصهم وتجاربهم ومستواهم الحضاري والثقافي وتكوينهم العَقلي والفكري. ولذلك لا يمكن - مثلاً - للغة أخرى غيرِ الصينية أن تعبِّر عن هُوية أُمّة الصين وحضارة الصينيّين وثقافتهم وتاريخهم، ولا للغةٍ ثانيةٍ غيرِ العربية أن تعبِّر عن مضمون الحضارة العربية الإسلامية وتاريخها وهُويَّتها بكل ما تضمُّه في أحشائها من ثقافات وهُويّات صغيرة إقليمية ومحلِّية.

وإذا نظرنا إلى وضع اللغة العربية باعتبارها لغةَ أمة كبيرة جَمعت تحت لوائها كثيراً من الشعوب والقوميات والأَقلّيات التي احتفظت بلغاتها المحلّية، لوجدنا أن وظائفَها الموكولةَ لها لا بدّ أن تكون أكبرَ وأوسَع من وظائف كلِّ لغةٍ من لغات أُمّهات الأقوام والقبائل والشعوب المُنضَوية تحت الأمة العربية الإسلامية. فالعربيةُ هنا لغةُ أُمّةٍ جامعة شاملة، ووظائفُها لا بدَّ أن تكون في مستوى هذه المهمة الكبيرة الواسِعة[1]، وهي التعبير عن حاجات كلِّ الأُمة وأغراضها وهُويَّتها بكل

---

(1) يذكر الأوراغي في كتابه: **لسان حضارة القرآن** أن من الوظائف الخاصة باللغة العربية: الوظيفة الربانية، ووظيفة التواصُل الحضاري، ووظيفة التماسُك الاجتماعي. ويقول ص 44: « إن اللغات البشرية في الاضطلاع بوظيفة التواصل متساوية، لكنها متغايِرة نسَقياً، لأنها لا تُرضي مبدأي البيان والاقتصاد بنفس الدرجة، ومتفاوتة ثقافياً لأن معاجمها لا تحتوي على نفس المقدار من المفردات الواصفة لنفس الموضوعات».

أطيافها وعناصرها ومُكوِّناتها، ولا بدَّ أن تكون أكبرَ وأشملَ وأعظَمَ من وظيفة كلِّ لغة أو لهجة من لغات الأقلّيات والقوميات المُنضَوية تحتها ولهجاتها. ليس لأنها أحسنُ من تلك اللغات من حيثُ طبيعتُها وتكوينُها وكِفايتُها في التعبير عن أغراض أصحابها، ولا لأنها لغةُ الجنة أو القَبر أو السّؤال وسواها لغةُ النار، أو أنها من حيثُ الأصل لغةٌ موقوفةٌ، أي أنزلَها اللهُ وحياً دون سواها، كما كان يقولُ بعضُ القُدماء - وإن كان نزولُ القرآن الكريم بها قد أكسبَها شَرفاً ومِيزةً ومقاماً وأضافَ لها وظيفةً دينية لوظائفها الأخرى - ولا لكونها لغةً مقدَّسةً غيرَ قابلةٍ للتطوّر والتغيُّر كما يذهب آخرون[1]، ولكن لأنها اللغةُ الجامعةُ المشترَكة التي ارتَضَتها الأُمةُ منذُ أكثرَ من أربعةَ عشر قرناً لتكون لسانَ حضارتها وثقافتها ودينها وتعليمها وإدارتها ورمزاً لهويّتها المشتركة وأداةً لجمع شملها ورصِّ صُفوفها، وجعلت منها كلُّ دُولها وشعوبها لغتَها الرَّسمية الأولى.

قلتُ: إن الخوف على العربية لا يأتي من أخواتها وشَقيقاتها من اللغات

(1) سبق - في بحث آخر - أن وضَّحنا موقفنا من موضوع قُدسية اللغة العربية وما يستنبطون منه من قول بعدم قابليتها للتطور. فقلنا إن المقدَّس هو النصُّ القرآني المحصور بين دفّتي كتاب الله منزَّلاً بالعربية ومؤَّلفاً بطريقة نظمٍ خاصة. ونحن المسلمين نؤمن بأنه نصٌّ محفوظٌ لا يجوز فيه التغييرُ أو التبديلُ. أما العربيةُ خارج المُصحف الشريف وباعتبارها لغةً بشرية، فينطبقُ عليها من قوانين التطوُّر والتغيُّر، ضُموراً وانكماشاً أو نمُوًّا وتوسُّعاً، ما ينطبق على غيرها من اللغات، فتلوكُها الألسنة كما تشاءُ، وتستعملها في أغراضها كلّها بلا استثناء، وتُخضِعها لحاجاتها في التعبير في كل زمان ومكان، ولها من المرونة والقابلية وطُرُق التوليد والإنتاج ما يساعدها على ذلك في كل الظروف والأحوال. وقد خضعت عبر أطوارها السابقة قبل الإسلام وبعده لكثير من مراحل التطوُّر، واستخدَمها الفلاسفةُ فطوّعوها لاستيعاب أفكارهم، وكذلك الأطباء والرياضيون والفلكيون والكيميائيون والفيزيائيون والمؤرخون والجغرافيون وعلماء الطبيعة والنباتيّون والمناطقة ورجالُ الدين والقانون والأدب والفن والصحافة والإعلام وغيرهم، ولم يقل أحد منهم إن قيداً من القيود أو نصًّا من النصوص الدينية أو القانونية أو العُرفية، أو شيئاً من داخل هذه اللغة أو خارجها، منَعهم أو حال دون استعمالها بالطريقة التي اختاروها للتعبير عن أفكارهم وتطويعها لاستيعاب أفهامهم وأدقّ أفكارهم وما أرادوا الإفصاح عنه بمصطلحاتهم وألفاظهم.

واللهجات الوطنية، لأن هذه اللغات واللهجات جزءٌ طبيعي من الفضاء الكبير الذي تعيشُ فيه العربيةُ ومن ثقافته وتُراثه، ومُكوِّنٌ أصيلٌ من مكوِّناته، لها من الحقوق ما للعربية على أهلها، ولكن الخطر يأتيها من اللغات الأجنبية المفروضة عليها والمدعومة بقُوة السُّلطة والمال، إما لأن إدارة الاحتلال هي التي فرضَتها يوم فرَضت سَيطرَتها العسكرية وهيمنَتها السياسية، ثم ظلَّت مصالحُ هذا الاحتلال تَحميها وتُقوّيها حتى بعد خروجها من الأرض وبقائها مُعشِّشةً في العُقول والنُّفوس، وإما لأن الظروف السياسية والاقتصادية الهَشَّة التي يمرُّ بها العالَمُ العربيّ، وحالة الضَّعف المادّي والمعنوي والثقافي والتكنولوجي التي يجتازُها، وما يَتبَعُ هذه الحالةَ وينتِج منها من استِلابٍ فكريّ وانهيارٍ نفسي، هي التي جعلت هذا العالَم يقع فريسةَ هذا الضعف والاستِلاب، فيتعلَّقُ بلغة المُتغلِّب المُتغطرِس في المدرسة والإدارة والإعلام والاقتصاد والتجارة والصناعة والشركات العامة والخاصة، حتى أصبحنا نرى الآباء يجرُّون أولادَهم جَرًّا إلى المدارس التي تَنزعُ منهم ألسنتَهم الوطنيةَ كما يُنزَعُ الضِّرسُ بالكُلَّاب، وتُجبِرُهم على نِسيانِها ونَبذِها نبذاً. ولا يدري هؤلاء الآباءُ (ولعلهم يَدرُون، ولكنهم مُكرَهون أو مُستَلَبون) أنهم بذلك يَجرُّون لغتَهم إلى حَتفها ويُهيِّئُون لها قَبرَها.

والحقيقة أن لغات الأَقلّيات والقوميات ولهجاتها العديدة الموجودة داخل الدول العربية، لم تلقَ العنايةَ الكافيةَ بها من لدُن الدارسين العرب، لا في القديم ولا في الحديث. وإنما أغلبُ المُعتَنين بها كانوا من الأجانب الأوروبيّين والمستشرقين الذين غالباً ما يعالجونها في سياق غيرِ السياق الذي يخدُم وحدةَ الأُمةِ ومصالحَها المشترَكة، وبأهدافٍ لا تخفَى على أحد. فيها كثيرٌ من الدّسّ والتحريض على إثارة النَّعَرات العِرقية وزرع بُذور الشَّر والفُرقة. لم تكن أهدافُهم علميةً محايِدة، ولا رؤيتُهم موضوعية، ولكن كانت في الغالب تختفي وراءها كثيرٌ من الإيديولوجية والمصالح الاستعمارية.

وفي رأيي أن انصرافَنا عن دراسة اللغات واللهجات الكثيرة التي يزخرُ بها عالَمُنا العربيُّ، ولغات قومياته الإسلامية - وقد كانت جميعُها تُكتَبُ بالحرف

القرآني[1] وتقترضُ من العربية قدراً كبيراً من مُعجمها - دراسةً علمية موضوعية، بمنهجٍ وهدف مُغايِرَين عن مناهج الاستشراق وأقسام اللهجات واللغات الشرقية التي أُحدِثَت في جامعات غربية لأهداف مُناوِئة لمصلحة الأمة العربية والإسلامية، فيه خطأٌ وتقصيرٌ كبيران من الدارسين المتخصّصين العرب والمسلمين والجامعات ومراكز البحوث العربية والإسلامية، وتفريطٌ في جزءٍ لا يتجزَّأ من تُراث هذه الأمة، وإغماضٌ للعين عن كل مُكوِّنات واقعنا المحسُوس وما في أطرافه وحَواشيه. نتعامَى عن رؤيتها ونتغافلُ عن الالتفات إليها ونُسلِّم فيها لغيرنا ممّن لا غرَضَ له إلا العبَثَ بها واستِعمالها بخُبثٍ وسوء نيّة، وتوظيفَها - وقتَ الحاجة - سلاحاً لضرب بعضِ فئات المجتمع ببعضٍ. وهذا ما نراه يحدث في المغرب الكبير: تغافلَتِ الدولُ والحكومات، عن العناية بالأمازيغية ولهجاتها، ومعالجة إشكالية التعدد اللساني والثقافي في الوقت المناسِب بالشكل الذي كان ينبغي أن يتمَّ عليه وَفق مصلحة عليا ورؤية وطنية سليمة تجعل من الموضوع أداةً لخدمة الوحدة والتلاحُم من غير الإضرار بحقوق أيِّ طرَف. فلما وقع الإهمالُ والتراخي من جانب الدول والحكومات والقوى الوطنية، وفاتَ أوانُ ذلك، لم تعد هذه الدول والجهاتُ قادرة على حلّه إلا بالشكل الذي يُرضي الأطرافَ الذي حوّلته من موضوع لغوي وثقافي صِرفٍ إلى موضوعٍ سياسي وإيديولوجي تتحكَّم فيه من زاوية برامجها وأهدافها الخاصة.

(1) بلغ عدد لغات الشعوب الإسلامية التي كانت تُكتَب بالحرف العربي قريباً من أربعين لغة، ثم حُوِّلَ أغلبُها في فترات الاستعمار إلى اصطناع الحرف اللاتيني.

الفصل الثاني
التعدُّدية والمُعالجة الدستورية للمشكل اللغوي في العالم العربي

تمهيد:

لم يكن العالَمُ العربي غائباً عما يجري في بقية أنحاء العالَم وما عرَفه وأصابَه من مُتَغيِّرات كثيرة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية أشَرنا إليها في الفصل السابق، كما لم يكن غائباً عن جوّ النقاش العام الذي دار حول المسألة اللغوية والحقوق الثقافية والإنسانية بين مختلف الفئات المَعنية بذلك. ولا شكَّ في أن الأحداث التي عرفها العالَم العربي والإسلامي بعد انتهاء الحرب الباردة، ابتداءً بحربَي الخليج الأولى والثانية، واحتلال أفغانستان، ثم العراق، وحرب إسرائيل على لبنان، وأحداث فلسطين والحرب على غَزّة، وتقسيم السودان، وانتهاء بالانتفاضات الشعبية التي اجتاحت أكثرَ الدول العربية من اليَمن والبحرين في أقصى الخليج إلى المغرب الأقصى على أطراف المحيط، وما نتَجَ عنها من تقُّلبات وأحداث أودَت بحياة عدد من أنظمة الحُكم، ورفَعَت من الشّعارات ما لم يكن يجرؤ الأفراد - فأحرى الشعوب والجماعات والأَقلّيات - على التفوُّه به، قد حَمَلت عدداً من الدول والأنظمة العربية على مراجعة مواقفها وسياساتها، وإعادة النظر في دساتيرها وقوانينها حتى تستجيب لمتطلّبات المرحلة وتلبّي جزءاً كبيراً من مطالب الشارع وحقوق بعض الأقلّيات والطبقات الاجتماعية، كما حصل في العراق والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان وغيرها.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتطرَّق لموضوع التعدد اللساني وكيفية معالجته في عدد من دساتير الدول العربية، باعتبار أن هذه المعالجة مهما كان نوعُها، تعكِسُ بشكل من الأشكال، نوعَ التطور الذي حصل في الوعي الجَمعي لهذه الدول، في ضوء كل المتغيّرات التي شهدها العالَم بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب

البارِدة، وفي ظل مرحلة العولمة الاقتصادية والثقافية واللغوية، وتحت تأثير أحداث العالم العربي وانتفاضاته خلال ربع القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

وإذ يتعذَّر علينا في مثل هذا الحيّز من البحث أن نفصِّل الكلام على كل تجربة عربية على حِدة، فسنكتفي بإلقاء نظرة عامة على كيفية معالجة هذه الدساتير العربية للمشكل اللغوي، ولكننا في المقابل سنتوقف في الفصل اللاحق عند نموذج واحد من هذه النماذج، وهو النموذَج المغربي، لدراسته بشكل مفصَّل. ولم نختر هذا النموذَج اعتباطاً وإنما لمعرفتنا به أكثرَ من غيره.

معالجة التعدّدية اللسانية في الدساتير العربية: نظرةٌ عامة:

لم تكن التعدُّدية اللسانية في حد ذاتها، أمراً جديداً على شعوب العالَم العربي، مَشرِقِه ومغرِبه - كما ذكرتُ من قبل - بل هي ظاهرةٌ معروفةٌ ومألوفة فيه منذ القِدَم. فالجميعُ يعلَم أننا حين نتحدث عن العالم العربي، فكلامُنا لا يخصُّ العنصر العربي دون سواه، وإنما يشمل كلَّ مكوِّناته البشرية التي امتزَجت وانصهرت فيما بينها واختلطت دماؤُها في أغلب الأحوال، والعربُ مجرّد واحد من تلك المُكوّنات التي تتعايَشُ مع مجموعات بشرية أخرى ما تزال أعدادٌ منها تحتفظُ بلغاتها وثقافاتها وخصوصياتها الموروثة. وذلك رغم أن مختلف المُكوّنات قد ارتَضَت أن تجعل من اللغة العربية لساناً وثقافةً مشترَكَين. ومن ثَمَّ لم يكن الانتسابُ إلى العرب أو العروبة في العهود الإسلامية كلِّها انتساباً عِرقياً أو طائفياً، وإنما يعني انتساباً لهذا المجال الحضاري والثقافي واللغوي المشترَك الذي هو الطابَعُ العامُّ للعالَم العربي في جملته. فكلُّ مَن تكلَّم العربية أو تشبَّع بثقافتها فهو عربي.

وباعتبار أن اللغة العربية ظلت طيلة المرحلة الإسلامية السابقة (أكثر من أربعة عشر قرناً)، اللغةَ الرسمية الأولى للشعوب العربية الإسلامية المتعاقِبة في المشرق والمغرب على السواء، ولغةَ التعليم والثقافة والدين والإدارة وكلِّ المعاملات الرسمية لكافة دولها بلا استثناء، فإن هذه الشعوب ظلت متشبّثةً بها مُعتبِرةً إياها وعاءَ حضارتها وثقافتها وديوانَ علومها وتاريخها واللسانَ المعبّرَ عن

هُويَّتها الجَمْعية المشتركة رغم ما في داخلها من قوميات ومكوّنات غيرِ عربية أو غير مسلمة. واشتدَّ الحرصُ على هذه اللغة والتشبّث بها أكثر عندما نزلت جيوشُ الاحتلال الأوروبي مُحاوِلةً اقتلاعَ مُقوّمات الأمة من جذورها، وفي مقدمتها هذه اللغة المشتركة التي هي عنوان بارزٌ من العناوين الدالّة على وجودها والشاهدة على أنها ما تزالُ حيّةً قادرة على التحدّي والمواجهة. ولذلك كانت المطالبة بالمحافظة عليها بَنداً أساسياً من بنود مقاومتها للاحتلال الاستيطاني والغزو الثقافي واللغوي والفكري. ولذلك أيضاً وجدناها بمجرد حصولها على استقلالها، تُسارع جميعُها إلى تأكيد تشبُّثها بلغتها العربية في المواد الأولى من دساتيرها. علماً بأن الدول العربية مرَّت قبل الاحتلال الأوروبيّ بمُعاناةٍ أخرى، إذ وقعت في معظمها تحت الحكم التُركي العُثماني الذي كان له تأثيرٌ في إضعاف العربية وتقهقرها، وإن لم يصل إلى مرحلة إعلان الحرب عليها أو مُعاداتها كما فعلَ الاستعمارُ الغربي.

ولذلك كان من الطبيعي جداً، للأسباب التي ذكرتُ، أن تُبادِر الدولُ العربية منذ استقلالها عن الحكم التُركي أولا والسيطرة الأوروبية ثانياً، إلى تثبيت وجود هذه اللغة في المواد الأولى من دساتيرها التي أصبحت تنصُ على أنها اللغة الرسمية الوحيدة في أغلب الحالات أو مع لغة أخرى أجنبية في حالات اضطرارية سنعود إليها. ثم ازداد الإلحاحُ على أهمية اللغة العربية مع انتعاش النظام السياسي العربي الذي تميَّزَ بالنَّفَس العُروبي والوحدوي في مصر وبلاد الشام والعراق في منتصف القرن الماضي وانتقل تأثيرُه إلى المنطقة المغاربية.

ولكن النظام السياسي العربي سُرعانَ ما أعلنَ عن إخفاقه، وبدأ يتدحرَج ويتهاوى مباشرةً بعد انتكاسة 1967م وما تلاها وتلاحقَ بعدها من هزائم ونكَسات وأحداث جِسام خيَّمَت عليها أجواءُ الخَيبة واليأس والإحساس بالعجز والضَّعف، وصلت إلى درجة الشكِّ في إمكانية النُّهوض اعتماداً على المقوّمات الذاتية ومُكوِّنات الهُوية ومنها اللغة. وعملت عملَها في شَقّ الصَّفّ العربي، وقوَّت في نفوس الحُكّام والشعوب النزعةَ القُطْرية وفكرة قيام كلِّ كيانٍ بالبحث عن طريقه المُستقِل بعد أن فشل العملُ الجماعي، وانهارت الروح الوحدوية التي كانت سائدةً

أيام الكفاح ضد الاحتلال، وتمَّ استغلالُ هذه الظروف من لدنْ قُوى وأطماع خارجية فعملت على تغذية النَّعَرات العِرقية والطائفية والنزعات الانفصالية، والنفخ في القوميات والإثنيّات المُكوِّنة للشعوب العربية. أَضِف إلى هذا كلَّ ما تحدَّثنا عنه من المُتغيّرات والتحوُّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكبرى التي طرأت على الساحة العالَمية والعربية ابتداءً من العقود الأخيرة من القرن الماضي كما أشرنا آنِفاً، وأدّت في جملة ما أدّت إليه، إلى مراجعة كثيرٍ من الأفكار والرُّؤى والاعتقادات التي كانت تبدو في مرحلة سابقة بمثابة مبادئ ثابتة راسِخة. وفي جملة ما تمَّت مراجعتُه من أفكار وثوابت اقتِناعاً أو انجِراراً واضطراراً، مسألةُ اللغة التي انتقل النظرُ إليها من زاوية الوحدة والأُحادية التي كانت الشعارَ الذي لا شعارَ فوقه خلال المرحلة السابقة، إلى النظر إليها من زاوية التعددية والنزعة الانعزالية الاستقلالية التي يمكن أن نقول إنها أصبحت شِعارَ المرحلة التي نجتازُها. ومن باب المفارقة أن تتنامَى هذه النزعةُ الانعزاليةُ القُطرية في دول الجنوب (وهو العالَم الضعيفُ الذي كانوا يسمونه أيام الحرب الباردة بالعالَم الثالث) في الوقت الذي تشتدُّ فيه رياحُ العَولمة الآتية من ناحية الشمال القويّ المُتماسِك.

وإذا كانت هذه الأحداث التي مرَّ بها العالَمُ العربي قد انعكَسَت آثارُها على نظرة شعوبنا بمُكوِّناتها المختلفة، للمسألة اللغوية، فإن الدساتير والقوانين الأساسية التي ظهرت خلال هذه المراحل كلّها، قد عملت بدورها بشكل أو بآخر، على نقل صورة هذه النظرة الجديدة التي تعبّر عن طبيعة المرحلة وخصائصها.

وإجمالاً يمكن تقسيمُ هذه الدساتير العربية في صورتها الحالية وطريقةِ معالجَتِها للمُشكِل اللغوي، إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى من الدساتير العربية:

تتميَّز هذه المجموعة بكونها حافظت على موقفها من اعتبار العربية لغةً رسمية وحيدة لدُولها منذ أول تجربة دستورية عرفتها هذه الدولُ بعد استقلالها إلى اللحظات الحالية. وهي دساتير الدول التي تُشكِّلُ فِئةَ الأغلبية بين مجموعة الاثنتين وعشرين (وتضم هذه المجموعة: الأردن - اليمن - الكويت - السعودية -

الإمارات - سلطنة عُمان - البحرين - قطر - مصر -سوريا - ليبيا - تونس - لبنان - فلسطين). ويمكن إضافة دولة (اليمن الجنوبي) التي كانت تسمى: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، قبل أن تنصهر مع اليمن الشمالي وتكوِّن معها دولةً موحَّدة منذ 22 مايو 1990م. فقد نصَّ دستورها الصادر سنة 1978م في مادته الرابعة على **أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة**، مثلها في ذلك مثل بقية الدول السابقة.

وبعد ذلك يمكن أن نسجل الملاحظات الآتية:

الأولى: تتعلَّق بالدستور المصري. ذلك أن أول دستور صدر في مصر غداة الاستقلال عن الحكم البريطاني سنة 1923م، لم يرد فيه أيُّ نصٍّ على موضوع اللغة الرسمية للدولة، إذ كان ذلك يُعتبَر أمراً مفروغاً منه ومفهوماً ضمنياً من واقع الحال لا يحتاج إلى نص دستوري. فلا أحد في تلك الفترة من الحماس الوطني كان يفكر في لغة رسمية أخرى للدولة غير العربية. يضاف إلى هذا أن واضعي الدستور المصري حينذاك قد تأثّروا في الغالب ببعض الدول الأوروبية الكبرى - مثل بريطانيا وفرنسا - التي لم تكن دساتيرُها تنصُّ على اللغة الرسمية أو الوطنية. وفي مقابل هذا، نصَّ الدستور المصري الأول على حرية الأفراد في استعمال اللغات التي يريدون في مختلف معاملاتهم الخاصة والتجارية وغيرها، باعتبار ذلك يدخل في الحرية الشخصية للأفراد. وقد جاءت المادةُ السادسة عشرة منه على النحو الآتي:« **لا يَسُوغ تقييدُ حرية أحدٍ في استعماله أيةَ لغةٍ أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات أيًا كان نوعُها أو في الاجتماعات العامة**». ولعل هذه الفقرة جاءت مراعاةً لبعض الأقلّيات الصغيرة التي تستعمل لغتَها الأصلية إلى جانب العربية. ففي وادي النّيل بالصعيد كانت هنالك اللغةُ النُّوبية بلهجاتها المختلفة، وفي واحة سِيوة تُستعملُ لهجةٌ بربرية بجانب العربية. وهناك أعدادٌ قليلة من الناس تستعمل الأرمِنيةَ أو اليونانية. بالإضافة إلى شيوع الإنجليزية والفرنسية وخاصة في الأوساط المثقَّفة والمتعلِّمة والطبقة البورجوازية والمتوسّطة. وفي السنوات الأخيرة، ظهر نقاشٌ في الساحة القِبطية المصرية يدعو من خلاله بعضُ الأقباط إلى إعادة إحياء اللغة القِبطية وتعليمها في

الكنائس وبعض المعاهد الخاصة.

ثم جاء الدستورُ الدائم الذي وُضِع في عهد أنور السادات سنة 1971م، فعمل على تدارك مسألة اللغة الرسمية للدولة، ونصَّ في مادته الثانية على ما يلي: «**الإسلامُ دينُ الدولة، واللغةُ العربية لغتُها الرسمية، ومبادئُ الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع**». ثم أُقِرَّت هذه المادةُ نفسُها في دستور 2007م الذي استمرَّ العملُ به إلى حين قيام ثورة 25 يناير 2011م.

الثانية: تتعلق بالدستور السُّوري. فقد حرَص فيصلُ بن الشريف حسين غداةَ تمكُّنه من الوصول إلى سوريا وإعلانها دولةً مستقلةً عن الحكم العثماني، على إصدار أول دستور سوري (تموز/ يوليوز 1920م) نصَّ في مادته الثانية على أن « **اللغة الرسمية في جميع المملكة السورية هي اللغة العربية** ». ولكن الانتدابَ الفرنسي سرعان ما فُرِضَ على البلاد وتمَّ تقسيمُها وإعادة رسم خرائطها. وفي هذه الفترة من الحماية الفرنسية صدر دستور جديد سنة 1930م فأصبح ينصُّ في مادته الرابعة والعشرين على أن « **اللغة العربية هي اللغة الرسمية في كل المصالح الرسمية للدولة إلا في الحالات التي تتمُّ فيها إضافةُ لغات أخرى بهذه الصفة بواسطة قانون أو اتفاق دولي**»[1]. ولكن بمجرد تخلُّص الدولة السورية من الانتداب الأجنبي، بادَرَت إلى إصدار دستور الدولة المستقلة سنة 1946م الذي عمل على حذف ذلك الاستثناء المتعلّق بإمكانية إضافة لغات رسمية أخرى. فجاءت مادتُه الرابعة على النحو الآتي: «**اللغة العربية هي اللغة الرسمية**». وظلت هذه المادة ثابتةً على هذه الصيغة إلى اليوم، رغم أن البلاد السورية تعتبر من الدول التي تتوفَّر على طيفٍ متنوّع من الثقافات والعِرقيات واللغات واللهجات المتنوّعة كالأديغية (الشَّركَسية)، والأرمنية، والأشُورية الآرامية، والأذريبجانية الجنوبية (التُّركمانية)، والدَّومرية، والقَبردية، والكَرْمَنجية (لهجة كُردية)، واللُّومباردينية (لهجة أرمنية)، والطُّورية أو الطُّورانية، والآرامية الحديثة، وعدد آخر من اللهجات العربية.

---

(1) انظر نص هذا الدستور في: http://mjp.univ-perp.fr/constit/sy1930.htm

وقد حافظَ التعديلُ الدستوري الجديد (27 فبراير 2012م) الذي جاء على إثر الأحداث والانتفاضة التي عرفتها سوريا ابتداء من مارس 2011م، على المادة المتعلِّقة باللغة دون تغيير، لكنه أضاف مادة جديدة (المادة التاسعة) أشارت إلى التنوُّع الثقافي الذي تزخرُ به البلاد وتعهُّد الدولة بحمايته على النحو الآتي:« **يكفُلُ الدستورُ حماية التنوّع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوّناته وتعدُّد روافده، باعتباره تراثاً وطنياً يعزِّز الوحدة الوطنية في إطار وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية**».

الثالثة: تتعلّق بفلسطين المحتلَّة التي عملت فيها سلطاتُ الانتداب البريطاني مباشرةً بعد إخضاعها لهذا النفوذ الأجنبي بمقتضى معاهدة سايس بيكو، على إصدار نظام أساسي خاص سنة 1922م اعتُبِر بمثابة دستور للبلاد، فنصَّ في مادته الثانية والثمانين على ما يلي:« **تُنشَر باللغات الإنجليزية والعربية والعِبرية، كافةُ القوانين والإعلانات الرسمية والنماذج الرسمية التي تُصدرها الحكومةُ وجميعُ الإعلانات الرسمية التي تُصدرها السلطاتُ المحلّية والبَلَديات في المناطق التي يُعيّنها المندوب السامي بمرسوم. ويجوز استعمالُ اللغات الثلاث في المناقشات والمباحثات التي تدور في المجلس التشريعي، ويجوز استعمالُها أيضاً في دوائر الحكومة ومَحاكمها مع مراعاة الأنظمة التي تصدر بين الآونة والأخرى بهذا الصدد** ». وقد كان هذا أمراً يبدو طبيعياً في ظل تلك الظروف التي تحكَّمَ فيها الاحتلالُ ففرَضَ لغتَه الإنجليزية إلى جانب العِبرية لغةِ اليهود الذين تَبرَّعَ لهم بأرض فلسطين التي لا يملكُها. لكن السلطة الفلسطينية الحالية اجتهدت في إيجاد نص دستوري مؤقَت تُطبِّقُه على الجزء الواقِع تحت سلطتها في الضفة وغزّة، فأعدَّت مُسودّات لهذا الدستور، آخرُها المسوَّدة الثالثة التي وافق عليها المجلس الوطني التشريعي سنة 2003م. وينصُّ هذا المشروعُ المؤقَّت في مادته الثالثة على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة[1].

---

(1) انظر الرابط:
http://www.plc.gov.ps/menu_plc/arab/files/%D9%81%D9%84%D8%B3%

أو: http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=590

أو: http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=32509

الرابعة: تتعلّق بلبنان الذي كان في البداية جزءاً من المملكة العربية السورية الكبرى التي كوَّنها فيصل بن الشريف حسين غداة دخوله إلى الشام سنة 1918م بعد انسحاب العثمانيّين منها، ثم سرعان ما وقع تحت الانتداب الفرنسي منذ سنة 1920م وتمَّ فصلُه عن مملكة سوريا التي قُسِّمت بين فرنسا وإنجلترا بمقتضى معاهدة سايس بيكو. ولذلك لا عجبَ أن نرى فرنسا تُشرّع دستوراً خاصاً بلبنان على مَقاسِها سنة 1926م. وتُبادر إلى فرض لغتها على البلاد وتجعل منها لغةً رسمية إلى جانب العربية - تماماً كما فعلت بريطانيا في فلسطين - وتوثّقُ ذلك بنص الدستور الذي شَرَّعته. وهكذا وجدنا المادة الحادية عشرة منه تنصُ على أن « **العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في إدارات الدولة، والفرنسية هي أيضاً لغة رسمية، سيحدِّد قانونٌ خاص الحالةَ التي سوف تُستعمَل فيها**». ولكن اللبنانيّين سرعان ما تداركوا الأمر بمجرد حصولهم على استقلال بلادهم سنة 1943م، فأصدروا أولَ دستور في عهد الاستقلال (دستور 1946م) الذي أعاد للعربية اعتبارَها وأصبح ينصُ في المادة الحادية عشرة منه على ما يلي: « **اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فُتحدَّد الأحوالُ التي تستعملُ بها بمُوجب قانونٍ**». وبذلك لم تعد الفرنسية سوى لغة لها مجالاتُ استخدامٍ محدَّدة لا يطغى وجودُها على اللغة الأجنبية ولا يُزاحِمُها في مكانتها السيادية.

وبطبيعة الحال، لم يتحدث هذا الدستور اللبناني الجديد عن بقية اللغات واللهجات الأخرى المستعمَلة في لبنان، لأنها رغم وجودها فعددُ مستعمِليها قليلٌ ليس له كبيرُ تأثيرٍ (كالأرمنية، والكُردية بالشمال، والإنجليزية المستعملة لغةً ثالثةً في التعليم)[1]، وليس لها ثِقلُ العربية اللغةِ الوطنية المُجسِّدة لهوية الشعب، والفرنسية

---

(1) رغم أن اللغة السُّريانية لم تعد مستعملةً في الحديث اليومي بالشارع اللبناني، إلا أنها ما تزال مع اللاتينية تُستعملان في بعض الطقوس الكنَسية. وقد تأسّس (سنة 2005) في لبنان حزب الاتحاد السرياني وجعل من أهدافه: نشر التراث السرياني بالتعاون مع عدة مؤسسات بإقامة المحاضرات والندوات وطباعة المنشورات والكتب التي تتناول كل ما يخص التراث واللغة السريانيّين. (موسوعة ويكيبيديا، تحت عنوان: «لبنان» بتاريخ 31 يناير 2013، وعنوان «لغة =

التي أصبح استعمالُها يتضاعف يوماً عن يوم منذ أن فرَضَها الاستِعمار وغرَسَ جذورَها هناك كما في غيرها من البلاد الأخرى التي احتلَّها.

المجموعة الثانية من الدساتير العربية:

وهذه المجموعة تشمل دساتير كلٍّ من العراق والجزائر والمغرب. وتتميَّز بكونها بدأت مُتشَبّثة بوحدة اللغة، واعتبار العربية لغتَها الرسمية الأولى والوحيدة، وانتَهت إلى الاعتراف بلغات وأشكال تعبيرية أخرى إلى جانب العربية.

فقد ظلَّت أغلبيةُ دساتير العراق، منذ البداية، تنصُّ بصيغة أو بأخرى على أن اللغة العربية (دون غيرها) هي اللغة الرسمية للدولة. وهكذا جاءت صيغة الدستور الأول الذي كتب سنة 1925م عقبَ تكوين الدولة الجديدة التي انفصلت عن الحكم العثماني على يد الملك فيصل بن الشريف حسين، في مادته السابعة عشرة على النحو الآتي: « **العربية هي اللغة الرسمية سوى ما يُنَصُّ عليه بقانون خاص**». ثم استُئنِفَ تأكيدُ ذلك في دستورَي 1964 و1968م بصيغة: « **الإسلام دين الدولة والقاعدة الأساسية لدستورها واللغة العربية لغتها الرسمية**». لكن الدستور المؤقَّت الذي أصدره عبد الكريم قاسم سنة 1958م لم يرد فيه أيُّ نصٍّ على موضوع اللغة رغم أنه أكَّد في المادة الثانية منه على أن العراق جزءٌ من الأمة العربية. وفي سنة 1970م توصلت الحكومةُ العراقية إلى حلٍّ للأزمة المُزمِنة مع الأكراد بعقد اتفاقية بين الطرفين في 11 مارس 1970م تمَّ بموجبها منحُ المنطقة الكُردية حكماً ذاتياً داخل السيادة العراقية. وبمقتضى تلك الاتفاقية أُعطِيت للأكراد حقُوقُهم القومية وتمَّ الاعترافُ بلغتهم واعتبارها لغةً رسمية في المنطقة الكُردية. وهكذا وجدت الدولةُ المركزيةُ التي طالما تغنَّت بالوحدة العربية، نفسَها مضطرَّة للتنازل عن موقفها المتشبِّث بأُحادية اللغة

=

سريانية» في 17 فبراير 2013، وعنوان: «الاتحاد السرياني في لبنان» بتاريخ 4 / 12/ 2012م. وانظر حول اللغات في لبنان أيضاً:

http://www.ethnologue.com/show_country.asp?name=LB بتاريخ: 2009).

الرسمية والاعتراف بلغة رسمية ثانية، لكنها ظلت مقيَّدة الاستعمال بحدود إقليم كردستان. وبناءً على ذلك صدر عن مجلس قيادة الثورة في العراق بتاريخ 16/ 7/ 1970م، دستور جديد مؤقَّت ينص في مادته السابعة على ما يلي:

« **أ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية.**

ب - تكون اللغة الكُردية لغةً رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية». ثم تكرَّرت المادة في دستور 1990م المؤقت.

وقد مُهِّد لهذه الخطوة الجديدة التي كرَّست الاعترافَ باللغة الكُردية، بخطوة سابقة، وردت في دستور 1958م المؤقت الذي تضمَّن في مادته الثالثة اعترافاً بالمُكوّن الكُردي للدولة وبحقوق الأكراد القومية. وجاءت صيغةُ هذه المادة كما يلي:« **يقوم الكيانُ العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافةً باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم. ويعتبر العربُ والأكرادُ شركاءَ في هذا الوطن. ويُقِرُّ هذا الدستور حقوقَهم القومية ضمنَ الوحدة العراقية** ».

لكنه رغم الاعتراف باللغة الكُردية لغةً رسميةً إقليمية وبحقوق الأكراد القومية، ظلّ موقفُ الدولة من تعزيز مكانة العربية والعمل على ترقيتها والحفاظ على سلامتها، موقفاً ثابتاً. بل تعزَّز أكثر بصدور القانون المسمى" قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية" الصادر سنة 1977م والذي يُلزِم كافة الدوائر الحكومية والقطاع الخاص والحياة العامة باستعمال العربية ويفرض على المُخالفين عقوبات زَجرية[1].

وفي سنة 2005م، وعلى إثر الاحتلال الأمريكي للعراق الذي حاول من قبل تقسيم الدولة إلى ثلاث مناطق على أسس جغرافية وطائفية وعرقية، صدرَ دستورٌ جديد توسَّع في عرض المسألة اللغوية، إذ أضيفت عناصرُ جديدة تتضمن ما يلي:

- ترقية اللغة الكردية من لغة رسمية إقليمية إلى لغة رسمية وطنية في البلاد كلها.

(1) انظر نص هذا القانون في الملحق الثاني بهذا الفصل.

- إضافة لغتين رسميّتين جديدتين هما التُّركمانية والسُّريانية مع تقييد استعمالهما بتلك الصفة في مناطق وجودهما المُكثَّف.

- فتح الباب لإضافة لغات رسمية أخرى في مناطق محلّية إذا توفَّرت الشروطُ القانونية لذلك.

- إتاحة الفرصة للتعليم بلغات الأمِّ الثلاث وهي التُّركمانية والسُّريانية والأرمنية.

ومعلوم أن أرض العراق كانت منذ القِدَم مهدَ حضارات وثقافات عريقة، ويتكوّن من عِرقيات وقوميات ولغات ولهجات محلية كثيرة. فبالإضافة إلى اللغات التي وردت الإشارةُ إليها في دستور 2005م، بقيت هنالك لغاتٌ ولهجاتٌ لعدد آخر من الأقليّات لم تُذكر ولكن تُرِكَ البابُ أمامها مفتوحاً: ومنها الكلدانية - الآرامية الجديدة، والدُّومارية، والفارسية، والمَندائية، والسَّرلية، والشَّبَكية. فضلاً عن اللهجات العربية المختلفة، ولهجات متفرِّعة عن الكردية كالباجِلانية، والغُورانية، وكردية الشمال وكردية الوسط وكردية الجنوب، وأخيراً ما تبقّى من اللهجة اليهودية العراقية[1].

وهكذا صيغت المادة الرابعة من هذا الدستور مفصَّلة بشكل غير مسبوق على النحو الآتي:

«أولاً: اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويُضمَن حقُّ العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتُركمانية، والسُّريانية، والأرمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية، وفقاً للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

ثانياً - يحدَّد نطاقُ مصطلح "لغة رسمية"، وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانونٍ يشمل:

أ - إصدار الجريدة الرسمية باللغتين.

(1) راجع حول لغات العراق: موقع إثنولوج: Ethnologue language of the world سنة 2009م.

ب - التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية، بأيٍ من اللغتين.

ج - الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بهما.

د - فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية.

هـ - أية مجالات أخرى يحتّمها مبدأُ المساواة، مثل الأوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

ثالثا: تستعمل المؤسساتُ الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين العربية والكردية.

رابعاً: اللغة التركمانية واللغة السُريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكّلون فيها كثافةً سكانية.

خامساً: لكل إقليمٍ أو محافظةٍ اتخاذُ أية لغة محلّية أخرى، لغةً رسمية إضافية، إذا أقرّت غالبيةُ سكانها ذلك باستفتاء عام».

أما بالنسبة للجزائر، فقد ظلت كلُّ دساتيرها الأولى منذ الاستقلال إلى عام 2002م تنصُّ على أن العربية هي - وحدها - اللغة الوطنية والرسمية للدولة. وقد مهَّد الدستور الأول الصادر عام 1963، لمواده بمقدمة ضافية تَضَمَّنت روحَ شعارات الثورة وحماسَها الوطني الذي كان ما يزالُ مُتَّقِداً في نفوس جمهور المواطنين، نقتطفُ منها الفقرة الآتية:

« إن الإسلام واللغة العربية قد كانا ولا يزال كلٌّ منهما قوةً فعّالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري لتجريد الجزائريّين من شخصيتهم. فيتعيَّن على الجزائر التأكيد بأن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها، وأنها تستمدُّ طاقتَها الروحية الأساسية من دين الإسلام، بَيدَ أن الجمهورية تضمن حرية ممارسة الأديان لكل فرد واحترام آرائه ومعتقداته».

وبعد ذلك جاءت المادة الخامسة لتنصَّ على ما يلي: «اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة».

ثم عُدِّلت هذه المادة في دستور 1976 بمادة أخرى من فقرتين جاءت أوفى وأشدَّ تأكيداً (وهي المادة رقم 3)، لتصبح على النحو الآتي:

« - **اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.**

- **تعمل الدولةُ على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي**».

وقد حوفِظَ على نصِّ المادة الجديدة دون تغيير في دستور 1988م. ثم طرأ عليها اختصارٌ دالٌّ في دستورَي 1989م و1996م، إذ حُذِفت الفقرةُ الثانية التي تتعهَّد بمقتضاها الدولةُ بنشر العربية وتعميمها في كل المجالات الرسمية، فجاءت على النحو الآتي: « **اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية** ». ولا شكَّ في أن الضغوط الخارجية التي ما لبثَت فرنسا تُمارِسُها على الدولة الجزائرية بشكل مباشِر وغير مباشِر، إلى جانب ضغوط التيّارَين الفرانكفوني والأمازيغي بالداخل، قد عمِلت عملَها وأدّت في النهاية إلى هذا التراجع الدستوري، وإلى تجميد "قانون تعميم التعريب" الذي صدر فيما بعدُ عن المجلس الوطني الشعبي في دجنبر1990م ووقّعه رئيسُ الدولة في 16 يناير 1991م[1]. وخاصة أن التعريب أصبحت تُوجَّه إليه تُهَمٌ ثقيلةٌ ظالِمة تُحمِّله ما لا يُطيقُ من قِبَل التيارات الفرانكفونية والعَلمانية ومتطرِّفي الحركة الأمازيغية على السواء. فهو في نظر هؤلاء السبَبُ المباشِر في تنامي حركة العُنف والإرهاب من جهة، وفي تصاعد قوة الحركة الإسلامية التي كادت في بداية التسعينيات من القرن الماضي أن تستلم السلطةَ في البلاد، وأنه من ناحية ثالثة، خطرٌ ماحِق يهدِّد الأمازيغية بالزوال، وإليه يرجعُ السببُ مرة رابعة في تردّي حالة التعليم

---

(1) انظر نص هذا القانون في الملحق الأول بهذا الفصل. وقد سبق للدكتور عثمان سعدي رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية أن صرَّح لصحيفة الشرق الأوسط قائلاً: «اللوبي الفرانكفوني أنهى مهامَّ الرئيس الشاذلي بن جديد لأنه وقَّع قانون تعميم استعمال اللغة العربية، وأنهى مهامَّ الرئيس اليامين زروال لأنه ألغى تجميد القانون المذكور». وكان الرئيس السابق محمد بوضياف قد جَمَّد القرار الذي وقَّعه ابن جديد، فلما قُتِل بوضياف وجاء الأمين زروال ألغى ذلك التجميد. ثم جُمِّد القرار مرة أخرى فيما بعد. راجع: نص تصريح عثمان سعدي في الجريدة المذكورة بتاريخ 30 يناير 2009م على الرابط الإلكتروني:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=505012.USvZ_x1vqRk.

وتدنّي مستواه[1].

ثم جاء دستور 2002م فأضيفت إلى المادة الثالثة السابقة فقرة جديدة (وهي المادة 3 مكرَّرة) كما يلي:

« «**المادة 3 مكرر:**

تمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة لترقيّتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللسانية المستعمَلة عبر التراب الوطني».

وبذلك انتقلت الجزائر تحت تأثير الضغوط الداخلية والخارجية والمتغيِّرات الدولية والسياسية والثقافية، إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية المُكوَّنة من لهجات عدة[2]. وإن كان هذا الاعتراف بكون الأمازيغية لغةً وطنية لم يزد في الحقيقة على أن أقرَّ بواقِع قائمٍ منذ قرون طويلة.

أما عن المغرب، فإنه بعد أن هبَّت رياحُ انتفاضة الشارع العربي واجتاحت معها الشارع المغربي في فبراير 2011م، اتخذ النظامُ مبادرة استعجاليةً لاحتواء الموقف تحسُّباً لما يمكن أن تتطوَّر إليه الأمور بعد تصاعد حركات الاحتجاج التي أصبحت ترفع سقفَ مطالبها يوماً عن آخر، وجاء خطاب الملك في 9 مارس من تلك السنة ليرسُم الخطوط العريضة للتغييرات التي رأى ضرورةَ إدخالها على الدستور. وفي ظل هذا المناخ، وخلال مدة وجيزة (أقل من أربعة أشهر) عُرِضَ مشروعُ الدستور الجديد الذي كُلِّفَت به لجنةٌ ملكية معيَّنة على التصويت، وأصبح ساريَ المفعول منذ فاتح يوليوز 2011م. وخلاصةُ ما جاء به النصُّ الدستوري الجديد أنه عمل على تكريس التعدد اللغوي الذي أصبح معترَفاً به رسميًّا، بعد أن ظل المغرب عبر كل دساتيره السابقة ابتداء من دستور 1962 إلى عشية التصويت

(1) راجع على سبيل المثال لا الحصر مقال يحيى أبو زكريا بعنوان: **اغتيال اللغة العربية بالجزائر**:http://nashiri.net/articles/politics-and-events/1326-----v15-1326.html

(2) من اللهجات الأمازيغية في الجزائر:القبايلية، والشاوية، والمزابية، والطوارقية، والشنوية، والشلحية، والزناتية (في ڭورارة بولاية أدرار)، وتـڭرڭرينت (في ورغلة ونفوسة)، ولهجة الأطلس البليدي (وهي لهجة أمازيغية صنهاجية) في الشمال.

على الدستور الجديد، متشبِّثاً باعتبار اللغة العربية لغةَ البلاد الرسمية الوحيدة. وهذا ما سنتناوله بشيءٍ من التفصيل في المبحث التالي.

المجموعة الثالثة من الدساتير العربية:

وهي دساتير كلٍّ من جمهورية السودان وموريتانيا وجيبوتي وجزر القَمَر والصومال التي اختارت من البداية إلى النهاية طريق التعدد اللغوي، لأسباب أو أخرى لعل أهمّها آثارُ المرحلة السابقة من الاستعمار ورسوخ قدم لغة المحتلِّ في البلاد، وكثرة اللغات واللهجات الوطنية، وتعدد القوميات والعِرقيات والثقافات (ولا سيما أن كل هذه الدول تقع في القارة الإفريقية المعروفة بكثرة لغاتها ونزعاتها القبلية والقومية)، والاضطرابات العنيفة التي مرَّت بها بعضُ هذه الدول، إضافة إلى التغيُّرات التي طرأت على الساحة الدولية سياسياً وثقافياً واقتصادياً وما نتج عن ذلك كلّه مما ذكرناه سابقاً.

أما السودان، فرغم أن دستوره الأول الذي جاء بعد الاستقلال مباشرة، وهو دستور 1956م لم ترد فيه أيةُ مادة تحدد لغة الدولة رسميةً كانت أم وطنية، إلا أن المادة 53 منه نصَّت على استعمال اللغتين العربية والإنجليزية في مداولات البرلمان بغُرفتيه ومناقشاته، وجاءت صيغةُ هذه المادة كما يلي:

«**مع مراعاة أحكام اللوائح الداخلية الخاصة بكلٍّ من المَجلسين، تسيرُ الإجراءاتُ في كل مجلس باللغة العربية ولكن دون مساس باستعمال اللغة الإنجليزية متى كان ذلك مناسباً**».

وهذه الصيغة ليست سوى نسخة مكرَّرة من صيغة المادة 48 الواردة بنظام (دستور) الحكم الذاتي للسودان تحت إشراف بريطانيا ومصر الصادر سنة 1953م[1]. وهي الصيغةُ ذاتُها أيضاً التي نُقلت حرفياً في الدستور المؤقت لسنة 1964م. ولكن تغييراً جوهرياً حدث في دستور 1973م الصادر في عهد الرئيس جعفر النُّميري الذي أسّس الحزب الاشتراكي الحاكم. فقد نصَّت مادتُه العاشرة على أن « اللغة

---

(1) راجع نص هذا الدستور المكتوب في الأصل باللغة الإنجليزية في: http://esudany.com/constitution.html

العربية هي اللغة الرسمية لجمهورية السودان الديمقراطية». وظل الأمر على هذا النحو في الدستور التالي الصادر سنة 1988م مع إضافة ذاتِ دلالة حين أعاد فتح الباب للعناية ببقية اللغات المستعمَلة وطنيةً وأجنبية دون تحديد. فجاءت صياغة المادة على هذا النحو: «**اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جمهورية السودان، وتسمح الدولة بتطوير اللغات المحلية والعالمية الأخرى**».

وبعد سنوات طويلة من الصراع بين شمال السودان وجنوبه، قام التدخلُ الأجنبي والمؤامرات الدولية بدور كبير في إذكائه وتأجيج لهيبه وممارسة كل أشكال التهديد والابتزاز واستغلال الظَّرفية السودانية الصعبة للفوز بالمزيد من الامتيازات، انتهى الأمرُ بتوقيع اتفاقية بين الحكومة المركزية وحكومة الجنوب سنة 2005 (اتفاقية نيفاشا). وفي ظل هذا المناخ الذي كان يفرض إرضاء جميع الأطراف الداخلية والخارجية والنَّعرات القومية الداخلية ومحاولة احتواء ما أمكن احتواؤُه من المطالب التي فتحت شهية الأطماع الانفصالية التي كادت تعصف باستقرار السودان وتمزِّقه شَرَّ تمزيق، جاء الدستور الانتقالي لسنة 2005 ليطرح بعض الحلول لعدد من مشاكل الخلاف ومن ضمنها المُشكل اللغوي، وهكذا جاءت المادةُ الثامنة من الفصل الأول متضمِّنة لعدد من التفاصيل الآتية:

« **1 - جميع اللغات الأصلية السودانية لغاتٌ قوميةٌ يجب احترامُها وتطويرها وترقيتها.**

2 - العربية هي اللغة القومية الأوسعُ انتشاراً في السودان.

3 - تكون العربيةُ، باعتبارها لغُةً رئيسية على الصعيد القومي، والإنجليزيةُ، اللغَتين الرَّسميتين لأعمال الحكومة القومية ولغتَي التدريس في التعليم العالي.

4 - يجوز لأي هيئة تشريعية دون مستوى الحُكم القومي أن تجعل من أيِّ لغة قومية أخرى، لغةَ عملٍ رسمية في نطاقها، وذلك إلى جانب اللغتين العربية والإنجليزية.

5 - لا يجوز التمييزُ ضد استعمال أيٍّ من اللغتين العربية أو الإنجليزية في أي مستوى من مستويات الحُكم أو في أي مرحلة من مراحل التعليم».

والملاحظةُ الأساسية التي يمكن الخروجُ بها من قراءة هذه المادة، هي عودةُ اللغة الإنجليزية لتحتل مكانتَها السابقة إذ أصبحت لغةً رسمية بجانب العربية كما كان الحالُ قبل الاستقلال. ولم يكن هناك مناصٌ من ذلك لأن هذه النقطة بالذات الخاصة باللغة الإنجليزية بجانب الاعتراف بكل اللغات السودانية المحلّية، كانتا من النقط الأساسية في اتفاقية السلام التي وُقِّعت بين طَرَفَي الصراع في السودان، ومن المطالب المُلحّة لجبهة تحرير جنوب السودان[1] التي استطاعت تحقيق ما كانت تصبو إليه عبر مراحل طويلة من الصراع مع الحكومة المركزية في الشمال، بأن انتهت إلى الانفصال وتكوين دولة مستقلة لغتُها الرسميةُ هي الإنجليزية وأغلبيةُ سكانها من المسيحيّين وغيرِ المسلمين.

أما الاعترافُ بكون جميع اللغات السودانية لغاتٍ قوميةً (وطنية) يجب احترامُها وتطويرُها، فهو أمرٌ عاديٌّ وخُطوةٌ إيجابيةٌ لا نزاعَ فيها. ولكن الدستور فتح البابَ أيضاً أمام إمكانية ترسيم بعض اللغات المحلية في المناطق التي تسودُ فيها إن اقتضى الأمرُ ذلك. وإن كان هذا بدوره لن يكون فيه خطرٌ يهدِّدُ وجود اللغة الرسمية الأولى الأكثر انتشاراً وهي العربيةُ.

والآن بعد أن انتهى مشروع الوحدة بين شَطرَي السودان إلى الفشل الذَّريع بإعلان استقلال الجنوب سنة 2011م، أصبح التفكيرُ قائماً في إعادة صياغة دستورٍ جديد يُتوقَّع فيه أن تعود جمهوريةُ السودان العربية إلى اعتماد اللغة العربية لغةً رسمية وحيدة أو مركزية في البلاد، وتتخلَّص من مزاحمة الإنجليزية لها في مكانتها بأجهزة الدولة ومختلف مجالات الحياة الأخرى، مع إيلاء العناية والاهتمام اللازمَين للغات الوطنية الأخرى التي يصل عددُها في السودان إلى أكثر من مئةٍ وعشرين[2].

---

(1) نصَّت الاتفاقية في جملة بنودها على: **أولا**: أن تصبح الإنجليزية لغة رسمية بجانب العربية. **ثانياً**: أن يُعتَرَف بكل اللغات في السودان واعتبارها لغاتٍ وطنيةً يمكن استعمالها في المستقبل لغاتِ عملٍ في الأقاليم.

(2) ليس هناك تطابق بين المعطيات التي تقدمها جهاتٌ بحثية مختلفة حول عدد اللغات في =

أما موريتانيا التي أصبحت لأول مرةٍ دولة قائمةَ الذات سنة 1960م، فنجد دستورها الأول الذي وضِع بعد الاستقلال مباشرة (دستور 1961م) ينصُّ في مادته الثالثة على أنّ « **اللغة الوطنية هي العربية، واللغة الرسمية هي الفرنسية** »[1]. وهذا معناه أن لغة العمل والاستخدام في كافة أجهزة الدولية الرسمية ومختلف مصالحها وإداراتها ومرافقها هي الفرنسية وليست العربية التي هي لغةٌ وطنيةٌ تتكلَّمها الأغلبيةُ الساحقةُ من المواطنين بمستويَيها الفصيح والعامي. على أن مفهوم "اللغة الوطنية" في سياق هذا النص الدستوري لم يعد له أكثرَ من دلالة رمزيّةٍ والتفاتةٍ عاطفية حَنينيّة، تُحيلُ على شيءٍ من الماضي والتراث والتقاليد والثقافة الشعبية وبعض خصوصيات البيئة المحلّية والأهل والأسرة والعشيرة والوطن، أما المفعولُ الأقوى والتأثيرُ الأهم في الحياة العملية المعاصرة وكلُّ ما يرمزُ لقوة الدولة وهَيبَتها وإدارتها ومعاملاتها الرسمية في مجالات القانون والتشريع والتعليم والاقتصاد والحياة العملية، فإنها كلُّها أمورٌ أصبحت مركَّزةً في مفهوم "اللغة الرسمية " التي ترادفُ في معناها اللغةَ الفرنسية، هذه اللغة التي ظلّت مهيمِنةً بهذا الشكل منذ مرحلة الاستعمار إلى حين ظهور الدستور الثاني للبلاد سنة 1991م، إذ ذاك فقط أُعيدَ شيءٌ من الاعتبار للغة العربية، من الناحية القانونية على الأقل، بأن جعلها اللغةَ الرسمية الوحيدة للبلاد مع اعترافه بوضعية لغات محلّية أخرى أضفى عليها صفةَ اللغة

=

السودان. فقد أوردت الباحثة الفرنسية كاترين ميلر في مقال لها بعنوان: اللغات المحلية وإعداد اللغات في السودان (Langues vernaculaires et aménagement linguistique au Soudan) أن عدد هذه اللغات يصل إلى حوالي 120 لغة. لكن المعلومات التي قدمتها مؤسسة: Ethnologue languages of the world:

http://www.ethnologue.com/show_country.asp?name=SD سنة 2009، تبيّن أن عدد اللغات الموجودة في السودان تصل إلى 142 لغة منها 133 لغة حية. وفي طبعة 2013م ذكرت إحصائيات الموقع أنّ عدد اللغات في السودان 75 فقط (انظر: http://www.ethnologue.com/statistics/country)

(1) انظر النص الكامل لدستور موريتانيا لسنة 1961 وهو مكتوب بالفرنسية في: http://mjp.univ-perp.fr/constit/mr1961.htm

الوطنية. وهكذا صيغت المادةُ السادسة من هذا الدستور على الشكل الآتي:

« - اللغاتُ الوطنية هي العربية والبُلارية[1] والسُّونِنكية والوُلوُفية.

- اللغةُ الرسميةُ هي العربية».

ولم يشر الدستور مع ذلك إلى اللهجة الحَسّانية (وهي اللهجة العربية الصحراوية السائدة في المنطقة) كما سنرى في الدستور المغربي الجديد، ولا إلى اللهجتين البَربريَّتين المستعمَلَتَين بين عدد من الطوارق، وهما: الزناگية أو الصنهاجية القديمة، في أقصى غرب البلاد (يقدَّر عدد متكلميها ببضع مئاتٍ فقط)، وتماشيقت. كما لم يتطرَّق إلى اللغة البَمبارية الإفريقية التي يتكلَّمها عددٌ قليلٌ من سكان المنطقة المُحاذية لمالي وهم في الأصل من مُهاجري هذه الدولة الأخيرة.

أما دولة جيبوتي التي لم تنَل استقلالَها عن فرنسا إلا سنة 1977م، فقد سارعت بعد شهرين فقط من الاستقلال إلى الانضمام للجامعة العربية (في 9 أبريل من السنة نفسها). لكنها ظلت بدون دساتير رسمية، وإنما كانت هناك مجموعة قوانين تحكمُها تسمى قوانين دستورية أو قوانين أساسية، إلى غاية 1992م حين تمَّ وضع أول دستور للبلاد، فنصَّ في مادته الأولى على أن العربية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان في البلاد[2]. وقد أُدخلت على هذا الدستور ثلاثة تعديلات في 2006 و2008 و2010، لكنها تعديلاتٌ طفيفة لم تمسَّ موضوع اللغة. وبذلك يبقى دستور 1992م هو الدستور المعمول به حاليا.

أما جزر القَمَر الاتحادية (المكوَّنة في الأصل من أربعة جزُر كبرى[3] فقد حصلت على استقلالها من فرنسا سنة 1975م، لكنها لم تنضمَّ للجامعة العربية إلا سنة 1993م. ونظراً لعوامل كثيرة، منها استمرارُ الضغوط الفرنسية عليها ثقافياً

---

(1) وتعرف في الكتابات العربية بالفُلَّانية (peul, poulard)

(2) انظر نص الدستور: Constitution de Djibouti du 4 septembre 1992 (الرابط: http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/Djibouti.pdf)

(3) قررت جزيرة مايوط (إحدى أهم الجزر القمرية) في استفتاء أجري سنة 2009م الاحتفاظ بتبعيَّتها لفرنسا، وبالتالي فقد احتفظت باللغة الفرنسية وحدها لغةً رسمية.

وسياسياً واقتصادياً، فإننا نجد الدستور الذي صدر عام 2001م ينصُّ في مادته الأولى على أن اللغات الرسمية للبلاد هي على الترتيب: شِيقُمُر (الوطنية)، والفرنسية والعربية[1]. ولكن مع ذلك فإن الفرنسية تظل كما كانت قبل الاستقلال هي اللغة المُهيمِنة على أغلبية المجالات.

ونصل أخيراً إلى الصُومال التي ظلت تحت الاحتلال البريطاني والإيطالي إلى سنة 1960م فنالت استقلالَها، ثم أصبحت عضواً في الجامعة العربية منذ سنة 1974م. وفي سنة 1961م صدر أول دستور في تاريخ البلاد، ولم ترد فيه أيةُ إشارة إلى اللغة الرسمية أو الوطنية، لكن من المعروف أن الدولة جعلت - منذ البداية - من اللغة الصومالية واللغة العربية لغتَيها الرّسميتين معاً. كما أنه من المعروف أن الصُومالية تعدُّ من اللغات التي تأثّرت تأثُراً قويًا بالعربية بحكم اختلاط أهالي البلاد بالعرب المهاجرين إليها والمُتاجرين معها منذ قرون عديدة. هذا بالإضافة إلى تأثير التعليم الديني القويّ في البلاد[2]، وهو ما من شأنه أن يزيد مستقبلاً في تعزيز مكانة العربية. وهناك بالإضافة إلى العربية والصُومالية لغاتٌ أخرى وطنية مستعملة في البلاد وصل عددُها حسب بعض المصادر إلى عشر لغات ولهجات منها: السواحلية، والدَّبارية، والأويرية (aweer)، والجِيدُّو والأُورومو، والتُّونّي... الخ[3]، بالإضافة للغتين الموروثتين عن المرحلة الاستعمارية: وهما الإنجليزية والإيطالية،

---

(1) راجع نص دستور جزر القمر لسنة 2001م: Constitution de l'Union des Comores adoptée par référendum le 23 Décembre 2001. الرابط:

http://www.icrc.org/ihl-nat.nsf/162d151af444ded44125673e00508141/dc12c29c8e4d3595c12570a50044cda5/$FILE/Constitution%20Comoros%20-%20EN.pdf

(2) تنص المادة 35 من دستور 1961 على أن « تعليم الديانة الإسلامية إجباري للتلاميذ المسلمين في مدارس الدولة الابتدائية والثانوية وكذلك في المدارس التي لها نفس النظام. وتدريس القرآن الكريم مادة أساسية للمسلمين في مدارس الدولة الابتدائية والثانوية».

(3) حسب إحصائيات:

Ethnologue: Languages of the world (http://www.ethnologue.com/country/SO/languages)

فإن عدد اللغات المستعملة في الصومال يصل إلى 14 لغة بما فيها العربية والإنجليزية والإيطالية والصومالية. وانظر أيضا:

http://wiki.answers.com/Q/What_languages_are_spoken_in_Somalia

وإن كان وجود الإيطالية صائراً إلى شبه انقراض لأنه لم يعد يتكلمُها سوى فئة قليلة من المُسنّين.

وفي الفترة الأخيرة، انتهت الجمعية الوطنية التأسيسية في فاتح غشت 2012م من صياغة دستور جديد، لكن هذا الدستور ما زال ينتظر المصادقة النهائية عليه في استفتاء شعبي، ولذلك ما زال يسمى بالدستور المؤقَّت. وقد نصَّ في فصله الخامس على أن « **اللغة الرسمية لفيدرالية الجمهورية الصومالية هي الصوماليةُ، واللغة العربية هي اللغة الثانية** »[1].

---

(1) راجع نص هذا الدستور المؤقت في الرابط:
http://www.somaliweyn.com/pages/news/Aug_12/Somalia_Constitution_English_FOR_WEB.pdf

ملحق
نموذجان من التشريعات لحماية اللغة العربية

النموذج الأول

قانون تعميم استعمال اللغة العربية بالجزائر[1]

قانون رقم 91 - 05 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411هـ الموافق 16 يناير سنة 1991م.

أمرٌ رقم 96-30 مؤرخ في 10 شعبان عام 1417هـ الموافق 21 ديسمبر سنة 1996.

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة 1: يحدد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيَتها، وحمايتها.

المادة 2: اللغة العربية من مقوّمات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة. يجسّد العملُ بها مظهراً من مظاهر السيادة، واستعمالُها من النظام العام.

المادة 3: يجب على كل المؤسسات أن تعمل لترقيَة اللغة العربية، وحمايتها، والسهر على سلامتها، وحسن استعمالها.

- تُمنَع كتابة اللغة العربية بغير حروفها.

---

(1) هذا القانون تمَّ تعطيله كما وردت الإشارة سابقا.

الفصل الثاني
مجالات التطبيق

المادة 4: تُلزَم جميعُ الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللغة العربية وحدها في كل أعمالها من اتصال وتسيير إداري ومالي وتقني وفني.

المادة 5: تُحرَّر كلُّ الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية.

- يُمنَع في الاجتماعات الرسمية استعمالُ أية لغة أجنبية في المداولات والمناقشات.

المادة 6: تُحرَّر العقودُ باللغة العربية وحدها.

- يُمنَع تسجيلُها وإشهارُها إذا كانت بغير اللغة العربية.

المادة 7: تُحرَّر العرائضُ والاستشاراتُ وتجرى المُرافعات أمام الجهات القضائية باللغة العربية.

تَصدُر الأحكامُ والقرارات القضائية وآراءُ المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة وقراراتُهما باللغة العربية وحدها.

المادة 8: يجب أن تجرى باللغة العربية المسابقاتُ والامتحاناتُ الخاصة بالالتحاق بجميع الوظائف في الإدارات والمؤسسات.

المادة 9: تُنظَّمُ وتُجرى باللغة العربية الفتراتُ التدريبية والمُلتَقيات الوطنية والتربُّصات المِهنية والتكوينية والتظاهراتُ العامة.

- يمكن أن تُستعملَ استثناءً اللغاتُ الأجنبية إلى جانب اللغة العربية في الندوات والملتقيات والتظاهرات الدولية.

المادة 10: تكون الأختامُ الرسميةُ والدَّمغةُ، والعلاماتُ المُمَيِّزةُ للسلطات والإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات مهما تكن طبيعتُها باللغة العربية وحدها.

المادة 11: (معدَّلة بالأمر 96-30) تكون المعاملاتُ والمراسلات في جميع الإدارات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باللغة العربية.

غير أنَّ تَعامُلَ الإدارات والهيئات والجمعيات مع الخارج يكون وَفقاً لما يتطلَّبه التعاملُ الدولي.

المادة 12: (معدَّلة بالأمر 96-30) يكون تعاملُ جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات والجمعيات مع الخارج باللغة العربية.

- تُبرَمُ المعاهداتُ والاتفاقيات باللغة العربية، مع مراعاة ما يتطلَّبه التعاملُ الدولي.

المادة 13: تصدُر الجريدةُ الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باللغة العربية وحدها.

المادة 14: تصدر الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطنية باللغة العربية وحدها.

المادة 15: يكون التعليمُ والتربية والتكوين في كل القطاعات، وفي جميع المستَويات والتخصُّصات باللغة العربية، مع مراعاة كَيفيّات تدريس اللغات الأجنبية.

المادة 16: يجب أن يكون الإعلامُ المُوجَّه للمواطِن باللغة العربية مع مراعاة أحكام المادة 13 من قانون الإعلام.

- يمكن أن يكون الإعلامُ المتخصِّص أو الموجَّه إلى الخارج باللغات الأجنبية.

المادة 17: تُعرَض الأفلامُ السينمائية و/أو التّلفزيونية والحِصَصُ الثقافية والعلمية باللغة العربية أو تكون مُعرَّبة أو ثُنائية اللغة.

المادة 18: (معدَّلة بالأمر 96-30) تكون جميعُ التصريحات والتدخُّلات والندوات وكلُّ الحِصَص المُتَلفَزة باللغة العربية، وتُعرَّب إذا كانت بلغة أجنبية.

المادة 19: يتم الإشهارُ بجميع أنواعه باللغة العربية.

- يمكن استثناءً استعمالُ لغاتٍ أجنبية إلى جانب اللغة العربية عند الضرورة وبعد إذن الجهات المختصَّة.

المادة 20: تُكتَب باللغة العربية وحدها: العناوينُ، واللافِتات، والشِّعارات، والرُّموزُ، واللَّوحاتُ الإشهارية، وكلُّ الكتابات المَطليّة أو المُضيئة أو المُجَسَّمة أو المنقوشة التي تدلُّ على مؤسسة أو هيئة أو مَحَلٍ أو التي تُشير إلى نوعيةِ النشاط المُمارَس.

مع مراعاة جَودة الخط وسلامة المَبنى والمعنى.

- يمكن أن تُضاف لغاتٌ أجنبية إلى اللغة العربية في الأماكن السياحية المُصنَّفة.

المادة 21: تُطبَع باللغة العربية، وبعِدَّة لغاتٍ أجنبية: الوثائقُ والمطبوعاتُ والأكياس والعُلَبُ التي تتضمَّن البياناتِ التقنيةَ وطُرقَ الاستِخدام وعناصرَ التركيب وكيفيات الاستعمال التي تتعلَّق على وجه الخصوص بما يأتي:

- المُنتَجات الصَّيدلانية.

-المُنتجات الكيماوية.

-المُنتجات الخطيرة.

-أجهزة الإطفاء والإنقاذ ومُكافحة الجَوائح.

على أن تكون الكتابةُ باللغة العربية بارِزةً في جميع الحالات.

المادة 22: تكتَبُ باللغة العربية الأسماءُ والبياناتُ المتعلِّقة بالمُنتَجات والبضائع والخِدمات، وجميعُ الأشياء المصنوعة، أو المُستورَدة، أو المُسَوَّقة في الجزائر.

- يمكن استعمالُ لغاتٍ أجنبيةً استعمالاً تكميلياً.

- تُحدَّد كيفياتُ تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

هيئات التنفيذ والمُتابعة والدَّعم

المادة 23: (معدّلة بالأمر 96-30) يُنشَأُ مجلسٌ أعلى للغة العربية ويوضَع تحت إشراف رئيس الجمهورية.

يقومُ على الخصوص بما يأتي:

- متابعة تطبيق أحكام هذا القانون وكلِّ القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيَتها وتطويرها.

- التنسيق بين مختلف الهيئات المُشرِفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية وترقيَتها وتطويرها.

- تقييم أعمال الهيئات المكلَّفة بتعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها.

- صلاحية النظر في مُلاءمة الآجال المتعلِّقة ببعض التخصُّصات في التعليم العالي

المنصوص عليها في المادة 7 المعدَّلة والمُتمِّمة للفقرة الثانية من المادة 36.

- تقديم تقرير سنوي عن عملية تعميم استعمال اللغة العربية إلى رئيس الجمهورية.

- يمكن إضافةُ صَلاحيات أخرى بمُوجِب مرسومٍ رئاسي.

المادة 24: تقدِّم الحكومةُ أمام المجلس الشعبي الوطني ضمن بيانها السنوي عرضاً مفصَّلاً عن تعميم استعمال اللغة العربية وترقيّتها.

المادة 25: تسهر المجالسُ المنتخَبة والجمعيات في حدود صلاحياتها على متابعة سير عملية استعمال اللغة العربية وسلامتها.

المادة 26: يَسهَرُ المَجمَع الجزائريُّ للغة العربية، طبقا لأحكام القانون، على إثراء اللغة العربية، وترقيتها، وتطوير استعمالها لضمان إشعاعها.

المادة 27: يُنشَأُ مركزٌ وطني يَتكفَّل بما يأتي:

- تعميم استعمال اللغة العربية بكل الوسائل الحديثة المُمكِنة.

- ترجمة البحوث العلمية والتكنولوجية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ونشرها.

- ترجمة الوثائق الرسمية عند الطلب.

- مُزاوَجة لغةِ الأشرِطة العلمية، والثقافية والوثائقية.

- تجسيد البحوث النظرية للمجمع الجزائري للغة العربية والمجامع العربية الأخرى في واقع الحياة العملية.

المادة 28: تُخصِّص الدولةُ جوائزَ لأحسن البحوث العلمية المُنجَزة باللغة العربية. تُحدَّد كيفياتُ تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الرابع

أحكام جزائية

المادة 29: تُعدُّ الوثائقُ الرسمية المُحرَّرةُ بغير اللغة العربية باطِلةً.

- تتحمَّلُ الجهةُ التي أصدَرَتها أو صادقَت عليها مسؤوليةُ النتائج المترتِّبة عليها.

المادة 30: كلُّ إخلالٍ بأحكام هذا القانون يُعدُّ خطأً جسيما يَستوجِب جزاءً تأديبياً.

المادة 31: كلُّ مُخالَفة لأحكام المواد 17، 18، 19، 20، 21 و22 أعلاه، يُعاقَبُ عليها بغَرامة مالية تتراوحُ بين 5.000 دج و10.000 دج .المادة 32: (معدَّلة بالأمر 96 -30). - يُعاقَبُ بغرامة مالية من 1000 دج إلى 5000 دج كلُّ مَن وقَّع على وثيقة مُحرَّرة بغير اللغة العربية، أثناء مُمارسة مَهامِه الرسمية أو بمناسبتها، مع مراعاة أحكام المادتين 2 و3 المعدَّلَتين والمُتمِّمَتين للمادتين 11 و12 من هذا الأمر.

- تُضاعَف العقوبةُ في حالة العَودِ.

المادة 33: يتعرَّضُ مسؤولو المؤسَّسات الخاصة والتُّجارُ والحِرَفيّون الذين يخالفون أحكامَ هذا القانون لغرامة مالية تتراوحُ بين 1.000 دج و5.000 دج.

وفي حالة العَودِ تُغلَقُ المؤسسةُ أو المحلُّ مؤقَّتاً أو نهائياً.

المادة 34: تُعاقَب الجمعيةُ ذاتُ الطابع السياسي التي تُخالِف أحكامَ هذا القانون بغرامة مالية تتراوح بين 10.000 دج و100.000دج.

وفي حالة العَودِ تُطبَّق عليها أحكامُ المادة 33 من القانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 يوليو سنة 1989 والمتعلِّق بالجمعيات ذاتِ الطابع السياسي.

المادة 35: يحق لكلِّ ذي مصلحة مادية أو معنوية في تطبيق هذا القانون أن يَتظلَّم أمام الجهات الإدارية أو يَرفع دعوًى قضائية ضدَّ أيِّ تصرُّف مخالِف لأحكام هذا القانون.

الفصل الخامس

أحكام انتقالية

المادة 36: (معدَّلة بالأمر 96-30) تُطبَّق أحكامُ هذا الأمر فورَ صدوره. ويجب استكمالُ عملية تعميم استعمال اللغة العربية في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 1998. غير أنه يَتِمُّ التدريسُ باللغة العربية، بصفة شاملة ونهائية، في كل مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 2000 مع مراعاة أحكام المادة 23 أعلاه.

المادة 37: (مُلغاة بالأمر 96-30).

المادة 38: تُكتَب التقاريرُ والتحاليلُ والوَصْفاتُ الطبية باللغة العربية.

غير أنه يجوز استثناءً كتابتُها باللغة الأجنبية إلى أن يتمَّ التعريبُ النهائي للعلوم الطبّية والصَّيدلانية.

المادة 39: يُمنَع على الهيئات والمؤسسات استيرادُ أجهزةِ الإعلام الآلي والإبراقِ وكلِّ الأجهزة الخاصّة بالطَّبع، إذا لم تكن مُوظِّفةً للحرف العربي.

الفصل السادس

أحكام نهائية

المادة 40: تُلغَى أحكامُ الأمر رقم 68-92 المؤرَّخ في 23 محرم سنة 1388هـ الموافق 26 أبريل سنة 1968م والمُتضمِّن إجباريةَ معرفةَ اللغة الوطنية على الموظَّفين ومَن يُماثِلهم، وكذلك أحكامُ الأمر رقم 73-55 المؤرخ في 4 رمضان سنة 1393هـ الموافق 1 أكتوبر سنة 1973م والمُتضَمِّن تعريب الأختام الوطنية، المذكورين أعلاه، وكذا جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة 41: يُنشَر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حُرِّر بالجزائر في 30 جمادى الثانية عام 1411هـ الموافق 16 يناير سنة 1991[1].

(1) انظر موقع كلية الحقوق (المكتبة القانونية)على الرابط:
http://kenanaonline.com/users/HalimLoi/posts/213589

النموذج الثاني

قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية بالعراق

(القانون رقم 64 الصادر بتاريخ: 28 / 4/ 1977م)[1]

مادة:1

تَلتزم الوزاراتُ وما يتبَعُها من الدوائر الرسمية وشبهِ الرسمية والمؤسسات والمصالح والشركات العامة وكذلك الجمعيات والنِّقابات والمنظمات الشعبية، بالمحافظة على سلامة اللغة العربية واعتمادها في وثائقها ومُعامَلاتها، وذلك بجعل اللغة العربية مُوفِيةً بأغراضها القومية والحضارية.

مادة:2

على المؤسسات التعليمية في مراحل الدراسة كافةً اعتمادُ اللغة العربية لغةَ للتعليم، وعليها أن تَحرص على سلامتها لفظاً وكتابةً وتَنشِئةِ الطلاب على حسن التعبير والتفكير بها وإدراك مزاياها والاعتِزاز بها.

مادة: 3

تَلتزم مؤسساتُ النشر والإعلام التي تكون مطبوعاتُها ومناهجُها باللغة العربية بأن تُعنَى بسلامة اللغة العربية، ألفاظاً وتراكيبَ، نُطقاً وكتابةً، وتيسيرِها للجماهير وتَمكينِهم من فهمها. على أن لا يجوز لها استعمالُ العامّية إلا عند الضرورة القصوى، مع السَّعي إلى تقريبها من اللغة الفصيحة، والارتفاع بها وَفقَ خطة مقصودة.

مادة: 4

يجب أن يُحَرَّر باللغة العربية ما يأتي:

أولا: الوثائقُ والمذكِّرات والمُكاتَباتُ وغيرُها من المُحَرَّرات التي تُقدَّم إلى الدوائر الرسمية وشبهِ الرسمية، ومنها المصالحُ والمؤسسات والشركات العامة. وإذا

---

(1) انظر: http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/7916.html

كانت هذه المُحرَّراتُ بلغة أجنبية وجَبَ أن تُرفَق بها ترجمتُها العربية.

ثانيا: السِّجلاتُ والمحاضر وغيرُها من المُحَرَّرات التي يكون لمُمَثِّلي الحكومة والمؤسسات حقُّ الإطِّلاع عليها وتفتيشها بمقتضى القوانين والأنظمة.

ثالثا: العُقودُ والإيصالاتُ والمُكاتَبات المُتبادَلة بين المؤسسات أو الجمعيات أو الشركات العامة، أو بينَها وبين الأفراد. ويجوزُ أن تُرفَق بها ترجمتُها بلغة أجنبية عند الحاجة.

رابعا: اللافِتاتُ التي تضعها المؤسساتُ والمنظَّمات التجارية أو الصناعية على واجهات مَحالِّها. ويجوز كتابةُ ذلك عند الحاجة، بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية، بشرط أن تكون الكتابةُ باللغة العربية أكبر حجماً وأبرزَ مكاناً.

مادة: 5

تُكتَب باللغة العربية العلاماتُ والبيانات التجاريةُ وبَراءاتُ الاختراع والنماذجُ التي تَتّخذُ شكلاً مُمَيِّزاً لها، كالأسماء والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام وعناوين المَحالِّ والأختام والنُّقوش البارزة. ولا يجوز تسجيلُ علامةٍ تجارية تتَّخذ أحدَ هذه الأشكال إلا إذا كُتِبت باللغة العربية. على أن ذلك لا يَمنع من طَلَب تسجيل علامةٍ مكتوبة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغةُ العربية أكبرَ حجماً وأبرزَ مكاناً منها.

أما العلاماتُ التجارية التي تمَّ تسجيلُها قبل العمل بهذا القانون ولم تتوفَّر فيها شروطُ هذه المادة، فيجب على مالِكها أن يتقدَّم بطلبٍ جديد لتسجيلها بعد تعديلها وكتابتها باللغة العربية، وذلك خلال ستة شهور من تاريخ نَفاذ هذا القانون.

مادة: 6

تُكتَب باللغة العربية: البياناتُ التجارية المتعلقةُ بأيةِ سِلعة تمَّ إنتاجُها بالقُطر العراقي. كما تُلصَقُ بِطاقةٌ باللغة العربية على المُنتَجات والبضائع التي تُستورَد من الخارج تتضمَّن البياناتِ التجارية ذاتَ الصِّلة بتحديد قيمتها. ويجوز أن تُكتَب بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية فيما يتعلقُ بالبضائع الواردة من الخارج أو المُعدَّة للتصدير إلى خارج العراق.

مادة: 7

تشملُ العنايةُ باللغة العربية اعتمادَها في التعبير في جميع ما سبق ذكرُه، وتجنُّبَ استعمال المصطلحات الأجنبية إلا عند الضرورة وبصورة مؤقَّتة عند عدم توفُّر المصطلحات العربية.

مادة:8

على الوزارات أن تُنشِئ أجهزةً لها تُعنَى بسلامة اللغة العربية في وثائقها ومُعامَلاتها بما يَكفُل حسنَ تطبيق هذا القانون.

مادة: 9

يكون المَجمَع العلميُّ العراقي المَرجِعَ الوحيدَ في وضع المصطلحات العِلمية والفنّية، وعلى الأجهزة المَعنيّة الرجوعُ إليه بشأنها.

مادة: 10

يُراعَى في تطبيق هذا القانون أحكامُ القوانين والأنظمة الخاصة بمنطقة الحُكم الذاتي في كُردستان.

مادة:11

يُعاقَب المُخالِفُ لأحكام هذا القانون بالعُقوبات الانضِباطية بالنسبة لمُنتَسِبي الدولة، وبالعقوبات المنصوصِ عليها في القوانين المَرعيَّة الأخرى بالنسبة لسِواهم.

مادة:12

لا يُعمَل بأيِّ نصٍّ قانوني يَتعارضُ صراحةً أو ضِمناً مع أحكام هذا القانون.

مادة: 13

يُنَفَّذ هذا القانون بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نَشره في الجريدة الرسمية.

أحمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة

تعديل:

وقد صدرَ تعديلٌ على هذا القانون بتاريخ: 20/ 12/ 1979م يتعلق بالفقرة الأخيرة من المادة الخامسة: وهذا نصُّ التعديل:

« استِناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور

المؤقت.قرَّر مجلسُ قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 20 - 12 - 1979 ما يلي:

-1: تُحذَف عبارة (خلال ستة شهور) الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من **قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية** رقم (64) لسنة 1977، وتحلُّ مَحلَّها عبارةُ: (خلال سنتين).

-2: ينشَر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولَّى الوزراءُ المختصُّون تنفيذَه.

صدام حسين رئيس مجلس قيادة الثورة »[1]

(1) مصدر: http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/2227.html

الفصل الثالث
المُعالَجة الدستوريةُ للمشكل اللغوي في النَّموذَج المغربي

سبقَت الإشارةُ إلى أن الأحداث التي شهدها العالَم العربي في 2011م، وامتدّت شرارتُها للمغرب، هي التي أوحَت للسلطة المغربية باتخاذ جملة تدابير وإجراءات استِباقية وِقائية تحسُّباً لما يمكن أن تؤدي إليه أحداث الشارع من تصعيد خطير. وكان التعديلُ الدستوري واحداً من أهم تلك الإجراءات. وهكذا انبثَق عن لجنة ملكية معيَّنة، اشتغلت لمدة تقلُّ عن أربعة أشهر، نصُّ دستور جديد استُفتي عليه الشعبُ في فاتح يوليوز من تلك السنة. ولا شك في أن الدستور الجديد قد جعل من جملة مراميه تقديمَ مُعالجة من نوع خاصٍّ لحل مشكلةٍ لغوية معقَّدة، قديمةٍ ومُزمِنة. فما هو المشكلُ أو الخلَل في الوضع اللغوي الذي كان قائماً بالمغرب، وكيف حاول الدستورُ الجديد أن يعالجه؟

ويترتَّب على هذا السؤال المُزدوج سؤالٌ آخر أهمُّ وهو: هل كانت هذه المعالجةُ الدستورية الجديدة - حقاً - معالجةً ناجِعةً وحاسِمة، فوضَعَت حَدًّا للمُشكل اللغوي القائِم، أم كانت مجردَ معالجة ظَرفية، أملَتها الأحداثُ المُداهِمة التي أشرنا إليها قبل قليل، لمسألة جدِّ معقَّدة؟ ولكي يكون العلاجُ علاجاً ناجِعاً وصحيحاً ينبغي أن يكون تشخيصُ الداء قبل ذلك تشخيصاً سليماً ودقيقاً. فهل تمَّ تشخيصُ المشكل على النحو المطلوب حتى يمكننا أن نقول إن علاجَه كان أيضاً مُناسِباً ومُوفَّقاً، أم أن التشخيص لم يكن دقيقاً ولا شاملاً، وربما قيل: إن الضغوط الداخلية والخارجية التي أحاطت بميلاد الدستور الجديد لم تكن تسمَح بذلك، فتمَّ الاكتفاءُ بتقديم حلٍّ اقتضَته مُلابساتُ تلك الظروف المَرحَلية؟

سنحاول في هذا البحث إذن أن نُجيب عن هذين السؤالين الكبيرين وما يرتَبط بهما من أسئلة أخرى.

1 - ما طبيعةُ المُشكل اللغوي بالمغرب؟

يمكن أن نُلَخِّص الوضعَ اللغوي بالمغرب قبل صدور الدستور الجديد بأنه كان يتَّسِم بوجود العناصر الآتية:

1 - 1 - **ثُنائيةُ لغوية حادَّةٌ ومُتَوَتِّرةٌ**، لم تكن ناشِئةً عن وضعٍ طبيعيّ تِلقائيّ، ولا نابعةً عن رغبةٍ شعبية أو اختيارٍ وطنيّ، وإنما تكوَّنَت بين لغتين استمرَّتا في صراعٍ دائم منذ قرنٍ كامِلٍ، الأولى: وطنية مغلوبةٌ على أمرها في مغربٍ خاضعٍ للاحتلالِ، لكنها بحُكم تَشَبُّثِ المُجتَمَع بها وتعبيرها عن الهُوية العربية الإسلامية المُشترَكة، أَصبَحت تُمثّلُ مَطلَباً أَساسِياً من مطالِبِ الكفاح من أجل التحرير في أغلبية بلدان الشمال الإفريقي. ثم أصبحت بعد الاستقلال، تَحملُ قانونياً ودُستورياً صفةَ اللغة الرسمية الوحيدة، وإن لم تكن في الواقِع العمَلي تُمارِسُ هذه الوظيفةَ بشكلٍ سِيادِيّ كامِلٍ ومُستَقِلّ. والثانية: لغةٌ أجنبيةٌ مُتغلِّبةٌ ومُهَيمِنةٌ وغيرُ مُعتَرِفٍ بها في القوانين الرَّسمية المَكتوبة، لكنها في واقِع الحالِ تُعامَلُ مُعاملةَ اللغة الأولى أو الرَّسمية. وقد ورِثَها المغربُ فيما ورِثَه من مرحلة الاحتلال الفرنسي (وبعضُهُم يعتبرُها غنيمةَ حَربٍ) الذي عمِلَ بكل وسائله على تَثبيتها ونشرها وغَرس جُذورها في الأجيال الصاعدة، وإحلالِها مَحلَّ العربية التي حارَبَها وحاولَ اجتثاثَ أُصولها حتى أصبحت قوانينُ الاحتلال الفرنسي للجزائر تَصفُها بـ«اللغة الأجنبية»[1]، وأصبح فتحُ حانةٍ

---

(1) صدر عن رئيس الحكومة الفرنسية السيد كاميل شُوطان Camile Chautemps بتاريخ 8 مارس 1938م مرسومٌ يُعرَف باسم مرسوم شُوطان Décret Chautemps يصف اللغة العربية باللغة الأجنبية ويمنع استعمالَها. وكان شوطان قد أصدر قبل ذلك بأربع سنوات، أي سنة 1934م، بصفته وزيراً للداخلية الفرنسية آنذاك، دورية وصفَ فيها الصحافة الجزائرية المكتوبة بالعربية بالأجنبية. وقد كان لمرسوم 1938م وقعٌ مؤلِم على الطبقة الواعية والمتنوِّرة في الجزائر، فتحركت جمعيةُ العلماء المسلمين الجزائريّين التي تأسَّست سنة 1931م للتصدّي لهذا القرار الذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على مدارس التعليم الحُرّ الذي يهتم بتدريس اللغة العربية والثقافة الإسلامية ولا سيما وقد وصل عدد المسجَّلين في تلك المدارس سنة 1930 ثلاثين ألف تلميذ حسبما ورد في كتاب: L'empire coloniale sous Vichy الذي نشره Jacques Cantier وEric jennings ص 96. وهكذا عمل الشيخ =

أيسَرَ من فتح مدرسةٍ عربية كما قال الزعيمُ فرحات عباس في كتابه " **ليل الاستعمار**"[1]. وينظُر المحتلّون إليها في المغرب وتونس نظرةَ احتقارٍ وازدِراءٍ، عكسَ ما يقتضيه الوضعُ الصحيحُ والسليمُ. ثم تعاظَمت مكانةُ الفرنسية في البُلدان المغاربية الثلاثة وتفاقَمَ وضعُها بعد جَلاء الاحتلال، فأصبحت لغةً شبهَ رسميةٍ، بل أخذَت في واقع الحال، وفي كثيرٍ من الأحيان، وظائفَ اللغة الوطنية الرسمية واحتلَّت أهمَّ المواقع في التعليم والإدارة والاقتصاد والتجارة والمقاولات

=

ابن باديس رحمه الله - مؤسِّس جمعية العلماء ورئيسُها - على استنهاض الهِمَم لمقاومة السياسة اللغوية الفرنسية، وكتَب في هذا الشأن كتابات عدة بجريدة (البصائر) وغيرها. وقال في جملة ما قال:« لقد فَهمنا والله ما يُرادُ بنا. وإننا نعلنُ لخصوم الإسلام والعربية أننا عقدنا على المقاومة المشروعة عزمَنا، وسنمضي - بعون الله - في تعليم ديننا ولغتنا رغم كل ما يُصيبنا، ولن يصدَّنا عن ذلك شيءٌ » (انظر كتاب: **عبد الحميد بن باديس العالِم الرباني والزعيم السياسي**، لمؤلفه مازن صلاح مطبقاتي ص 100، وكتاب سعيد بوعمامة: L'Algérie: les racines de l'intégrisme ; p39). وقبل حركة ابن باديس وفي موازاتها، كانت هنالك مطالب مشابهة تقدمت بها حركات إصلاحية كما سنذكر في موضع آخر.

وحول موضوع محاربة اللغة العربية في الجزائر، نضيف ما كتبه الوزير السابق السيد أحمد طالب الإبراهيمي (ابن الشيخ البشير الإبراهيمي) في مذكراته التي طبعت بعنوان: (**مذكرات جزائري** ج1 ص 37) متحدثاً عن أيام دراسته في تلمسان عام 1943م:« ومنذ الأيام الأولى لارتيادي مدرسة دي سلان، استدعى المديرُ غالان Galand كلَّ التلاميذ المسجَّلين في السنة الأولى متوسط ليطرح عليهم السؤال الغريب: ما هي اللغةُ الأجنبيةُ الأولى التي تختارونها: هل هي العربيةُ أو الإنجليزية أو الألمانية؟».

ثم نضيف أيضاً أنه في سنة 1954 أصدرت لجنة التعليم الابتدائي التابعة لسلطة الاحتلال في الجزائر قراراً جاء فيه: «إن لهجة التعامل بين الأهالي هي اللغة العامية، والفصحى لغة ميّتة. وأما العربية الحديثة فهي لغة أجنبية..» (عن: محمد العربي ولد خليفة رئيس المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر سابقاً، في كلمته التقديمية لكتاب: اللغة العربية بين التهجين والتهذيب، الجزائر 2010).

أما حول عمل فرنسا ضد اللغة العربية في المغرب، فراجع: الودغيري: **الفرانكفونية والسياسة اللغوية الفرنسية بالمغرب** (1993م).

(1) انظر: بشير بلاح: **مواقف الحركة الإصلاحية من اللغة الفرنسية**، مجلة، **اللغة العربية**، الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، ع 25 / 2010.

والشَّركات والإعلام وكلِّ المجالات الحيوية بالقِطاعين الخاصِّ والعام.

2 - 1 - ثُنائية هادِئةٌ ومَرِنةٌ بين العربية والأمازيغية. وهي حالةٌ معروفةٌ في المغرب منذ القديم. ولكن وجود هذه الثُّنائية لم يكن أحدٌ من المغاربة ولا من المغاربيّين يعتبِرُه مُشكِلاً، لسبَبين على الأقل:

أولُهما: أنه كان هنالك توزيعٌ للوظائف بين اللغتين قائِمٌ بشكل تلقائيّ وتَوافُقٍ ضِمنيّ مفهومٍ ومُسلَّمٍ به دونَ أيّ نِزاعٍ أو اعتراضٍ من أيّ طَرفٍ. فالعربيةُ الفُصحى هي لغةُ العِلم والثقافة والتعليم والقضاء والتشريع ولغة الدولة الرسمية بلا مُنازِع. والأمازيغياتُ التي كانت عبارة عن لهجاتٍ تختلف من منطقةٍ إلى أخرى (في كل دول الشمال الإفريقي وبعض دول الساحل والصحراء) تقومُ بدور لغة التواصُل بين الأمازيغ، وكثيرٌ من أبناء المغرب كانوا يعرفون اللغتين معا ويستعملون كلَّ واحدةٍ منهما في مكانِها المُناسِب، لأن لكل منهما مجالاتِها الاستِعماليةَ المعروفة. أما العامياتُ المتفرِّعة عن العربية فتقومُ بدور التواصُل بين الفِئات الشعبية، وخاصةً في المُدن والحواضر الكبرى والبوادي المُعرَّبة.

وثانيهما: أن العلاقة بين اللغتين لم تكن كذلك علاقةَ صِراعٍ أو هَيمَنةٍ أو تَسلُّطٍ أو إكراهٍ من هذا الطرَف أو ذاكَ. بل إن التجربةَ الطويلة قد أَثبَتَت عكسَ هذا. والحقيقة أن ما كان بينهما من تعايُشٍ تامٍّ قد يَبعثُ في النفوس شيئاً من الدَّهشة والاستِغراب، ويُثيرُ فُضول الباحثين عن سِرّ نجاحه[1]. فالجميعُ كان يعتبرُ العربية لغةَ الدولة الإسلامية بمختلَف شُعوبها وأقطارها، ويضعُها في مكانةٍ خاصةٍ، ويُقبِلُ عليها بحُبٍّ وشَغَفٍ واعتِزازٍ، ولا ينظُرُ إليها البتَّةَ على أنها لغةُ احتلالٍ أو استِعمارٍ، أو

---

(1) يجب أن نستحضر، حين نريد البحث في الأسباب الكثيرة التي أدت إلى هذا التعايُش السلمي بين اللغتين طيلةَ قرون، ما يقوله كثيرٌ من المؤرخين القدامى والمُحدَثين عن الأصل المشترك للعرب والبربر، وعن موجة الهجرات العربية المتلاحقة إلى المغرب الكبير التي كانت سابقة للإسلام بفترة طويلة. راجع على سبيل المثال مقالة المرحوم عبد العزيز بن عبد الله: **الهجرات اليمنية إلى المغرب الكبير عرَّبته قبل الإسلام بسبعة عشر قرناً**، مجلة: **التاريخ العربي**، ع5 1998م.

جاءت لمُمارسة الاضطهاد ضد الأمازيغية أو أيةٍ لغةٍ أخرى من لغات الشعوب الإسلامية أو إعلانِ الحَرب عليها أو فتحِ أيةِ جبهة للصِّراع معها، كما فعَلت الفرنسيةُ مع العربية منذ الوهلة الأولى. ولا سيما أن الدول السابقة لم تكن لها ما يُعرَفُ اليوم بـ«التعليم الإجباريّ» أو سياسة «تعميم التعليم» أو «السياسة اللغوية». ونحن لا يمكن أن نجد في تاريخ الدولة الإسلامية كلِّها أيَّ أثَرٍ لتيّارٍ أو توجُّهٍ رسمي أو غيرِ رسميّ، يتبنَّى نَزعةً استِئصالية أو موقِفاً عَدائياً ضدَّ أيةِ لغةٍ من لغات الشـــعوب التي استظَلَّت بمظلة الإسلام. وإلى جانبِ ذلك وفي مُوازاتِه، كنا نجدُ نظرةَ الإكبار والإجلال سائدةً في كل الأوساط وفي كل البلاد الإسلامية، وبلاد المغرب على وجه الخُصوص، تُجاهَ العربية التي أطلَقوا عليها اسم (لغة القُرآن). وكنا نجدُ إجماعاً بين كلِّ الفِئات والعناصِر من جميع رجالات الدولة وعامَّة المثقَّفين وخاصَّتهم المُنتَمين لمختلف القوميات الإسلامية، على تنزيل العربية منزلةَ لغةِ **الأُمَّة**، فتحظَى، من أجل ذلك، بكلِّ احترامٍ وتقديرٍ. بل تجاوزَ الأمرُ مرتبةَ الاحترام ووصَلَ إلى حدِّ التَّقديس في كثيرٍ من الأحيان. وكما كانت العربيةُ تحظى بهذا الاحترام والتقدير، كان الجميعُ ينظر أيضاً إلى الأمازيغيات نظرةً خالية من أي أثرٍ للكراهية أو العُنصرية أو الاحتِقار أو الرغبة في الاستِئصال، فكلٌّ منهما له مكانتُه المُناسِبة ومنزِلتُه الخاصة.

لذلك، لا يُمكن أن نعتبر وجودَ ثُنائيةِ العربية / الأمازيغية، بَنداً من بُنود المُشكِل اللغوي الذي كان قائِماً في المغرب أو عُنصُراً من عناصره. وإنما كانت هنالك أهدافٌ كولوُنيالية واضِحةٌ عملت ما في مُستطاعِها على شَقِّ صَفِّ الوحدةِ بين المُسلِمين في أغلبية دول المغرب الكبير، بزَرع فكرة التفرقة العُنصُرية بين ما كان الاحتلالُ يُطلق عليه اسم «العُنصُر العربي» وما كان يطلق عليه اسم «العنصر البربري» أو «الكُتلة البربرية»[1]، وضَربِ بعضِهما ببعضٍ. وهكذا تمَّ استغلالُ العامِلِ اللغوي لتحقيق تلك الأهداف، وأُوهِمَ الناسُ بوجودِ صراعٍ بين العربية والأمازيغية،

---

(1) انظر على سبيل المثال حول هذا التقسيم كتاب:
Victor Piquet: Le peuple marocain: Le bloc berbère. Paris 1925.

وهو ما لم نكن نجد لذكره أَثَراً في تاريخ المغرب المعروفِ. ولا شكَّ في أن هذه السياسة التي تعودُ جُذُورها إلى البدايات الأولى لمرحلة الاحتلال، قد أصبحت تُعطي أُكلَها المُرَّ بعد حينٍ من فترة الاستقلال، ولا سيما بعد أن تَجَنَّدَت لخدمتها، مدةَ عُقودٍ طويلةٍ، جامعاتٌ ومراكزُ بحثٍ أجنبية، بدعمٍ وتشجيعٍ من أطرافٍ عديدةٍ كَنَسِيَّةٍ وغيرِها. ثم انضافَت إلى ذلك كلِّه حالةُ الإهمال واللامبالاة والتهاوُن في تدبير هذا المِلَفِّ، والطريقةُ التي تَعامَلَ بها المسؤولون والنُّخَبُ السياسية مع موضوع الأمازيغية، إلى أن حانَت اللحظةُ المُناسِبةُ التي استُغِلَّت فيها العوامِلُ السابقة، لتظهر مُشكلةُ الأمازيغية وكأنها نتيجةُ حربٍ ضَرُوسٍ مع العربية، وأن الصراع اللغوي في المغرب هو صراعٌ بين هاتين اللغتين الوطنيَّتين اللتين تعايَشَتا في وِئامٍ وسَلامٍ طيلةَ قرونٍ. وفي خِضَم هذا النِّزاعِ المُفتَعَل، صُرِفَت الأنظارُ عن الطَّرَفِ الثالثِ الذي أَشعلَ الفِتنةَ وظلَّ ينتظرُ فُرصة انشغال المتُنازعين بما هو قائِمٌ بينهما، لينقَضَّ على الغَنيمة وقد رسَم للوصول إليها خُطَّتَه الواضِحة منذ البداية. وهكذا تفاقَمَ الأمرُ واستطاعَ أن يخلق نوعاً من الاحتقان الذي كاد بدوره أن يصل إلى شَقِّ صَفِّ المجتمع وإحداثِ شَرخٍ كبير بين أهمِّ مُكوِّنين أساسيِّين من مكوّناته، ولا سيما في ظل عددٍ من المتغيّرات المحلّية والإقليمية والدولية، أهمُّها ارتفاعُ الحِسّ القومي عند عدد من الشعوب والأقلّيات في العالَم، وتنامي الوعي بأهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وضِمنها حقوقُه اللغوية، وإعادةُ الاعتبار للغات الأقلّيات واللغات الإقليمية، وضعف النظام العربي واهترائه وتراجُع الفكر الوحدوي عن المركز الأول في اهتمامات الساسة والقادة.

3 - 1- ازدِواجيَّة لغوية مُتفاقِمةٌ بين العربية الفُصحى والدّوارِج المُتفرّعة عنها. وهذه ظاهرةٌ مشترَكةٌ بين كلِّ الدول العربية. وأخطرُ ما فيها أن الهُوةَ بين المُستَويَين المُستعمَلين من العربية، تزدادُ اتِّساعاً كلَّ يومٍ بشكل مُخيفٍ قد يؤدي إلى استقلال كلِّ لهجة عامّيةٍ عن الفُصحى المُشترَكة إذا لم يُتَّخَذ أيُّ تخطيط جدّي لمواجهة المشكل. وقد أثبتَت كثيرٌ من الدراسات أن انتشار العامّية المغربية (المتفرّعة عن الفُصحى) التي يُطلَقُ عليها في العادة اسمُ (الدارِجة) قد شَهدت بعد

الاستقلال انتشاراً واسعاً لدرجة أنها أصبحت الشكلَ التعبيريَّ الذي يستعمله أكثرُ من 90% من السكان في التواصل اليومي بينهم.

وهذا الوضع الازدواجي الذي تُعاني منه العربيةُ، في المغرب وغيرِه من الدول الشقيقة الأخرى، وهذا الانتشارُ الواسِعُ للعامّيات، عادةً ما يستغلُّهُما دُعاة اللهجة الدارِجة (أو العامّية) فيما يُمارِسُونَه من ضُغوط للدَّفع في اتّجاهِ ترقيتها إلى لغة رسميةٍ وإحلالها محلَّ الفصحى في التعليم والإدارة ومختلف المجالات الحيوية، ويُضيفون إلى ذلك عناصِرَ أخرى منها: كونُ الدارِجة لغةً « ذاتَ حَيوية وحَرَكية » - كما يقولون - و« لغةً شعبيةً » تمثِّل كلَّ قطاعات المجتَمع وطبقاته. ومنها: بَساطتُها وسُهولتُها وتخلُّصُها من الإعراب وكثيرٍ من الظواهر النَّحوية والصرفية المُعقَّدة. ولكن كلُّ هذه المُسَوّغات ليست كافيةً للإقناعِ ببراءةِ هذه الدعوة إلى ترسيم العامّية وإحلالها محلَّ الفُصحى، فهذا « الحَقُّ » الظاهِرُ وراءَه ما وراءه من باطل كامِنٍ مُستَتر. ولا أحدَ من الدارِسين لتاريخ الدعوة للعامية في البلاد العربية والعارِفين بخَلفياتها وأَسباب نُزولِها والمُتَتبِّعين لشَأنها، يمكن أن تنطَليَ عليه الحيلةُ، أو يَخفَى عليه ما وراءَ الأَكَمَةِ مِن نوايا أخرى خبيثةٍ تهدفُ من جِهةٍ، إلى استخدام العامّية في القضاء على الفصحى التي هي من أَهَمّ أُسس الرابطة القائِمة بين جميع الشعوب العربية والإسلامية ومُستودَعُ ثقافتها وحضارتها ورمز هُويَّتها المشتركة، كما تَهدِفُ، من جهةٍ أُخرى، إلى التَّمكين للغات الأجنبية - ولا سيما لغات الاحتلال السابِقِ - التي يَستعصي عليها الفَتكُ بالفُصحى القوية، ولكن يَسهُلُ عليها الاستِفرادُ بالعامّيات الضعيفة[1].

2 - أخطاءٌ في تَشخيص الوضع اللغوي:

وقد يَجُورُ بعضُهُم على الحقيقة في تشخيص الوضع اللغوي بالمغرب حين يعتقد أن أساسَ المُشكل، هو في وجود تَيّار عُروبيّ مُتغلِّب، مُحافِظٍ ومتشدِّد، مُرتبطٍ بالقومية العربية، أو واقعٍ تحتَ تأثير التطرُّف الديني. وهذا التَّيار - في

(1) راجع الباب الثالث من هذا الكتاب.

زَعمهم - يرفُض وجودَ اللغة أو اللغات الأجنبية وأيّةَ صيغةٍ من صيغِ التعدُّد رفضاً تاماً وقاطِعاً، كما يرفُض أيَّ شكلٍ من أشكال التعايُش مع اللغة الأمازيغية. وبالتالي فهو أُحاديُّ النظرة يدعو للتعريب التام بشكل مُتعصِّبٍ ومُتَطرِّفٍ[1] ومُنغلِقٍ لا يرى في غير العربية بديلاً.

ويتفرَّع عن هذا النوع من التحليل الاختِزالي المُسَطَّحِ القولُ إن العربية قد تغلَّبَت - بفعل هذا التيار - على الأمازيغية في مرحلة الاستقلال، وعملت على تَهميشها وإبعادها، وأصبحت وحدَها لغةً رسميةً في كلّ الدساتير الخمسة السابقة (منذ 1962 إلى 1996م)[2]، فمارست بذلك إقصاءً ضد كل شكل من أشكال التعبيرات الثلاثة الأخرى المتمثِّلة في: 1) عدد من اللهجات الأمازيغية، من جهة أولى. 2) واللهجات العربية المُتفرّعة عنها رغم شَعبيتها وحَيَويتها وانتشارها، من جهة ثانية. 3) واللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية، من جهة ثالثة. وبذلك أصبحت الدعوةُ إلى التعريب مُرادِفةً في معناها لممارسة هذا الإقصاء في حق كل الأشكال التَّعبيرية الثلاثة، وبالتالي فهي دعوةٌ للانغلاق ومُمارسةِ الاضطهاد ضد كلِّ ما هو لغةٌ أجنبية أو وطنية غيرُ الفصحى.

وإن طرح المشكل اللغوي الذي كان المغربُ يُعانيه، على هذا النحو من السَّطحية والتَّحريفِ والاختِزال المُخِلِّ، لهو تضليلٌ واضحٌ وتشويهٌ للحقيقة، وتفسيرٌ إيديولوجي مُزَيَّفٌ لواقِع مختلف.

وبدايةً يجب تأكيدُ أمرٍ مهم، وهو أنه لا وجود في الحقيقة لـ« تيّار» فكريٍّ

(1) من السخافات التي أصبحنا نقرأها في السنوات الأخيرة أن يُقال مثلاً: إن سياسة التعريب التي نَهَجها المغرب خلال الثمانينات من القرن الماضي هي التي أدّت إلى ظهور حركات دينية إرهابية متطرِّفة في المغرب.

(2) وقبل ظهور أول دستور مغربي سنة 1962، كان هنالك قانون أساسي للمملكة صدر بتاريخ 2 يونيه 1961، يقوم على مجموعة من الأُسس الدستورية منها: اعتبار الدين الإسلامي دين الدولة الرسمي، واللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد. أما الدساتير السابقة لدستور 2011 فكلُّها استعملت فى تصديرها العبارة الآتية: « المملكة المغربية دولة إسلامية ذاتُ سيادة كاملة، لغتُها الرسمية هي اللغة العربية».

أو سياسي في المغرب يدعو لتعريبٍ مُنغَلِق يُريدُ فَرضَ العربية دون سواها ويَرفُض تعلُّمَ أيةِ لغةٍ أخرى وطنيةً كانت أو أجنبية. ولا يهمُّنا رأيٌ منفَردٌ إذا نُسِبَ لشخصٍ بعينه أو مجموعةِ أفرادٍ إذا هُم عَبَّروا عن آرائهم الفَرديةِ التي تخُصُّهم وحدَهُم دون سِواهُم. والذي أعرفُه شخصياً أن ليس هنالك مغربيٌّ واحدٌ يريد اليومَ أن يقتَصر في تعليم أبنائه على العربية وحدَها إلا إذا لم يجد الوسائلَ لذلك[1]. وكلُّ التّيارات المعروفة والأَصوات المسموعة التي دَأَبَت على الدعوة لتعريب التعليم والإدارة، كانت خلاصةُ ما تدعو إليه هي إعطاءُ السيادة والأولَوية للغة الوطنية والرسمية (وهي العربية) للأسباب نَفسِها التي تجعلُ كلَّ الدُّول الحُرَّة المُستقِلَّة تُعطيها للُغاتها الرسمية والوطنية، مع فتح الأبواب أمام تعلُّم اللُّغات الأكثرِ جَدوى ونَفعاً والتَّعمُّقِ في إتقانها دون التقيُّد باللغة الوحيدة الموروثة عن الاحتلال. وأما الإدارةُ فلا بدَّ لها من مُخاطبة المواطنين ومُعاملتهم بلغتهم الوطنية والرسمية لا بلغة أجنبية عنهم. وهذا أمرٌ يبدو بَدَهِيًّا جِداً في كلِّ الدول المُستَقلة غيرِ المَنقوصة السيادة. وهناك فرقٌ - كما سنرى - بين فتح جميع الأبواب أمامَ الأفراد لاكتِساب ما يَشاءُون من اللُّغات وتَحفيزهم وتَشجيعِهم على ذلك لما فيه مِن مَنفعةٍ لهُم ولبلَدهم، وأن تتحوَّل الدولةُ بكلِّ أجهزتها الإدارية إلى دولة مُتعدِّدةِ اللغاتِ، وتُعامِلُ اللغة الأجنبية مُعامَلة اللغة المُدَلَّلة التي تتمتَّع بامتيازاتٍ لا تحظى بها اللغةُ الوطنية، بل قد يَحدُثُ في كثيرٍ من الحالات أن تَتحوَّل اللغةُ الوطنية إلى مجرَّد لغةٍ مُساعِدة للغة الأجنبية. إنها عُقدةُ الأجنبيِّ، ومرضُ الاستِلاب والانبهار والشُّعور بالنَّقص، وكلّها من العاهاتِ النَّفسية الفَتّاكة التي عادةً ما تُعاني منها دولٌ ضعيفةٌ أو واقِعةٌ تحتَ طائلةِ الهَيمَنَة والتَّبعية.

---

(1) ولا أدلَّ على ما نقول من كون قيادات الحركة الوطنية السَّلفية التي قاومت الاحتلال الفرنسي والغزو الثقافي واللغوي الأجنبي في البلدان المغاربية، كانت سَبّاقةً إلى الدعوة لتعلُّم اللغة الأجنبية والتعمُّق فيها وجعلت الفرنسيةَ ضمن المواد الضرورية في مدارسِها الحُرة، وكان غرَضُها من ذلك أنه لا بد، في مقاومة الاحتلال ومقارعة حُجَجه وفضح أساليب ومُخطَّطاته، من تعلم لغته. وفي ذلك يقول أحمد طالب الإبراهيمي بمذكراته 1/ 30: « والشيخ ابن باديس هو الذي أقنع والدي بفوائد تعلُّم الفرنسية... وكان ابنُ باديس يرى أن اللغة الفرنسية ستساعدنا في كفاحنا».

ثم إن الواقع الذي يعرفه العامُّ والخاصُّ، هو أن المغرب كان دائماً عبرَ تاريخه الطويل، قبلَ الإسلام ومع الإسلام، بلداً مُتعدِّدَ الثقافات ومُلتقًى للحضارات واللغات، بحُكم عواملَ كثيرة أهمُّها مَوقعُهُ الاستراتيجيُّ الذي جعلَ منه هَمزة وصلٍ بين الشرق والغرب من جهة والشمال الأوروبي والجنوب الإفريقي من جهة ثانية. وشأنُه في ذلك شأن البلدان المُطلة على حوض المتوسّط التي كانت في أغلبيّتها متنوِّعة اللغات[1]. وقبل دخول الإسلام وانتشار العربية، كانت هنالك لغاتٌ أخرى - بجانب الأمازيغيات المتعدِّدة - جاءت إلى المغرب والشمال الإفريقي مع حَمَلات الغزو الأجنبية، كالفينيقية واللاتينية (وهذه الأخيرة ظلت تُستعمل في الشمال الإفريقي) إلى عهد مجيء الإسلام. ثم تمَدَّدَ النُّفوذُ المغربي شَمالاً خلال الحُكم الإسلامي، حتى شَملَ بلاد الأندلس بما فيها من لُغاتٍ وأجناسٍ، وجنوباً إلى حُدود السُّودان الغَربيّ، فتمَّ الاحتكاكُ بلغاتِ أُمَمٍ إفريقية بحُكمِ الجِوار والاختلاط. وحين استَقَرَّت العربيةُ في المنطقة، بفُصحاها ولَهَجاتها، منذ القرن الأول الهجري (السابع الميلادي)، تعايَشَت مع الأمازيغية بلهجاتها الباقية والمُنقَرِضة دون أيِّ صِراعٍ يُذكَر. وكانت العِبرية تُستعمَل بين يهود المغرب في مزاولة شعائرهم الدينية، لكنَّهم في حياتهم اليومية والعادية كانوا يَصطنعون اللهجة المحلّية (عربية كانت أو أمازيغية) للمنطقة التي يعيشون فيها. وذلك قبل أن يُضاف إلى هذا الرَّصيدِ القديم، عَددٌ من اللغات الأوروبية الحديثة التي دخلَ بعضُها في رِكابِ الاستعمار (كالإسبانية والفرنسية)، واستُعمِلَ بعضُها الآخرُ لأسبابٍ عِلمية وَمعرفية، كالإنجليزية التي أصبحَ نَصيبُها من حِصَص تعليم اللغات الأجنبية يزداد تدريجياً وخاصةً في العُقود الأخيرة. هذا دون أن نتحدث عن اللغات الأجنبية التي احتكَّ بها المغربُ نوعاً من الاحتكاك خلالَ فتَراتٍ سابقةٍ للفترة المعاصِرة، كالبُرتغالية والتُّركية. وحين أُسِّستِ الجامعةُ المغربية واتسَعت شُعبُها وتخصُّصاتُها، بادَرَ المغربُ - في إطار التفتُّح على

(1) يقول فرديناند دي سوسير: « يمكن أن نقول: إن الدول الأُحادية اللغة كانت تعتبر استثناءً بين مجموع دول حوض المتوسّط ». انظر: F. de Saussure: Cours de linguistique générale, p:267.

اللغات وإعدادِ ما يَلزمُه من أُطُرٍ لتعليمها وإتقانها - إلى فتح شُعَب علمية لعدد من اللغات الحيَّة كالفرنسية والإنجليزية والإسبانية والإيطالية والرُّوسية واليابانية والألمانية. كما أصبحت دراسةُ إحدى اللغتين الشَّرقيَّتين العِبرية والفارسية، إجبارية في كل شُعب اللغة العربية من كُلّيات الآداب بسائر الجامعات المغربية.

فالمغربُ، إذن - منذُ أن كانَ - بلَدُ التعدُّد الثقافي والانفتاح على اللغات المختلفة. ومسألةُ التعدُّد اللِّساني في حدِّ ذاتها لم تكن مُشكلةً من المُشكلات المَطروحة، ولم تكن من الناحية المَبدئية مسألةً مرفوضةً في يومٍ من الأيام. وإنما الذي كان مطروحاً ولا سيما في عهد الاستقلال، هو: كيف ينبغي تدبير هذا الاختلاف والتنوُّع الثقافي والتعدُّد اللغوي بحِكمة وبَصيرة دونَ انغلاقٍ مُفرِط على الذات ولا تفريطٍ في الهُوية التي لم يكن أحدٌ يُنازِعُ في مُكوِّناتها الأساسية ولا في مبدإ الدِّفاع عنها وضرورةِ المُحافظة عليها وتأكيد وجودها؟ وهل تقتضي مصلحةُ المغرب تحقيقَ المعنى الصَّحيحِ والعميقِ للاستقلال التامّ بالتخلُّص من هَيمنة اللغة الأجنبية وما تحمله معها من استِلابٍ لغويّ وثقافي يؤدي حَتماً إلى تبَعيّة اجتماعية واقتصادية وسياسية، أم الاستمرار في الخُضوع لهيمنة اللغة التي كانت تُمثِّل في ذاكِرةِ المغاربة جميعاً لغةَ الاحتلال بكلِّ ما تَعنيه هذه الكلمةُ من طَمْسٍ لهُويتهم ولغتهم وثقافتهم؟ وفي حال اختيار التحرُّر من التبَعية اللغوية وتحقيقِ الاستقلال في أبعاده الشُّمولية والتشبُّثِ باللغة الوطنية، هل كان أمامَ المغاربة - وسِواهُم من أبناء المغرب الكبير - من لغةٍ وطنيةٍ أو أداةٍ تعبيرية أخرى أقوى من العربية الفُصحى ليتَحَصَّنُوا بها في صِراعِهم مع ثقافة الاستعمار، وأصلحُ في الوقت ذاته لتعويض اللغة الفرنسية في التعليم والإدارة والتَّشريع والإعلام وكلِّ مَرافق الحياة الأخرى التي تَحتاجُ إلى لغةٍ مَكتوبةٍ عالِمةٍ وذاتِ تجربةٍ طويلةٍ ورصيدٍ تاريخي وحضاري ومقوِّماتٍ تضاهي في قُوَّتها ورَمزيَّتها الوطنية والرُّوحية اللغةَ الأجنبية؟

ثم لماذا يُفسَّرُ التعريبُ على أنه كان يُقصَد به مُحاربةُ الأمازيغياتِ والقضاءُ عليها، وهُم يعلَمون حقَّ العِلم، أنه كان مُوجَّها بالأساس ضدَّ الهيمنة الفرانكفونية؟ ولماذا كانت التُّهمةُ الرئيسيةُ في الموضوع - تُهمةُ القضاء على الأمازيغية - موجَّهةً

ضدَّ العربية وحدَها، وهي اللغةُ الوطنية التي لم يكن أحدٌ في المغرب يقبلُ التخلّي عنها أو التَّفريط فيها منذُ أكثر من أربعة عشرَ قرناً، ولا تُوجَّهُ إلى الفرانكفونية التي ازدادت رسُوخاً وطُغياناً بعد الاستقلال حتى أصبح الكثيرون يقولون: لقد فَرنَسْنا بعدَ الاستقلال أكثَر مما فَعَلته فرنسا أيامَ الاحتلال[1]، و« أن اللغة العربية كان لها من الوزن الاعتباريّ لدى كلِّ فئات مُجتمعاتنا أيامَ الاستعمار أضعافَ ما لها منه الآن بعد عُقود من الاستقلال »[2]؟

لقد كانت للعربية في مرحلة ما قبل الاحتلال، مكانةٌ خاصةٌ في المغرب سواءٌ على المستوى الرَّسمي أم الشَّعبي، بسبَب وضعها المَوروث عبرَ القرون والأجيال، وهو كونُها لغةَ الدين والثقافة والتعليم والقضاء والتشريع والإدارة والاقتصاد، ولغةَ الهُوية الحضارية العربية الإسلامية التي يَجتمعُ حولها المغاربةُ بمختلف عناصرهم العِرقية والثقافية[3]، كما تجتمع حولها كلُّ الشعوب العربية وغيرِ

---

(1) جاء في حوارٍ مع الدكتور أبو القاسم سعد الله المؤرخ الجزائري المعروف: «وقد فَرنَسنا أنفسَنا أكثر مما فَرنَسنا الفرنسيون وفي كل يوم نزداد ارتماء في أحضان فرنسا والفرانكفونية. وربما كنا أكثرَ اعتزازاً بالإسلام والعروبة والجزائر أيام الاستعمار منّا أيام الاستقلال». انظر كتاب: **حديث صريح مع الدكتور أبو القاسم سعد الله في الفكر والثقافة واللغة**، للسيد مراد وزناجي، ص 122. ومثل هذا الكلام ردَّده آخرون أيضاً من كبار المثقفين والعلماء في كل من المغرب والجزائر، بحكم الوضع اللغوي المُتشابه بين البلدين إلى حد كبير.
وكان المرحوم محمد المختار السوسي - وهو من رموز الحركة الوطنية التحريرية الكبار بالمغرب - يطرح على المسؤولين في مغرب الاستقلال هذا السؤال الكبير: « لماذا نعملُ في عهد الاستقلال ما لم تستطع فرنسا أن تقوم به في عهد الاستعمار؟ لماذا نقوم بنشر اللغة الأجنبية لأبنائنا في سُوس بعد أن كانت هذه اللغةُ متقلِّصة في عهد الاستعمار؟ ». انظر: عبد العلي الودغيري: **اللغة والدين والهوية** ص 133.

(2) عبد السلام المسدّي: **العرب والانتحار اللغوي** ص:21.

(3) يقول المُستعرِب الفرنسي غران غيوم في مقالة له بعنوان: **اللغة والهوية والثقافة الوطنية في المغرب**: « لما استعمَرت فرنسا بلدانَ المغرب العربي كانت الوضعيةُ اللغويةُ واضحة. فالفرنسية كانت لغةً للأجنبي، والعربيةُ لغةً للإسلام. وكان كلُّ فرد يتكلم بلهجة جماعته. وكان الإسلامُ، بالإضافة إلى تجسيده لمجموعة من التعاليم الأخلاقية، يجسّد أيضاً - من خلال اللغة العربية - قانوناً بكامله خاصاً بالمسلمين المتّقين (.....) وباختصار، فإننا نشاهد =

العربية التي تُوحِّدها هذه الحضارةُ بمفهومها الواسِع وتشترِكُ جميعُها في أهمّ خصائصها، رغمَ اختلاف ألسنتها وثقافاتها المَحلّية. فالعربيةُ في نظر هذه الشعوب جميعاً، كانت دائماً يُنظَرُ إليها على أنها لغةٌ فوقَ اللغات المَحلّية والإقليمية: لغةٌ جامِعةٌ ومُوحِّدة، تترفَّع بحِيادها عن مستوى الانتماء العِرقي والطائفيّ والقومي[1]، أي أنها لغةُ أمّة بكامِلها (بالمفهوم الإسلامي للأمة التي لا تجمعُها حدودُ دولة معيَّنة بقدر ما تجمعها الرابطةُ الرّوحية والحضارية والثقافية والدينية والهُويّة المشترَكة العابِرة للحدود) وليست لغة طائفةٍ أو فِرقة أو قبيلةٍ أو إثنيةٍ. ورغم كونها مُرتَبطةً أشدَّ ارتباطٍ بدين الإسلام، إلا أنها مع ذلك كانت اللغةَ التي استعملَها كلُّ مَن عاشَ في ظل الحُكم الإسلامي: المسلمون بكل مِلَلِهم ونِحَلهم وقَوميّاتهم وأَعراقِهم،

=

الجذور العميقة للغة العربية لغة القرآن ماثلة بين مسلمي المغرب العربي عرباً وبربراً على حدٍّ سواءٍ. يُضافُ إلى ذلك أن هذه اللغة كانت في فترة هيمنة "الكُفار" والاحتقار العِرقي تمثل بالنسبة لجميع المغاربيّين لغةً للاختلاف والمقاومة ورفض المستعمِر. كانت تشكل مَعْلَماً بارزا لهُوية خاصة. ثم لما جاء الاستقلالُ طُولِبَ بمَنح هذه اللغة وضعاً صحيحاً يُتيح لها أن تنشر نتائجَ تأكيد هذه الهوية وتُوسّعها، أي انتُظرَ منها أن تُعيد ترسيخَ الهوية وتأكيدَها في عالم مختلف».

(1) يتحدَّث د. إبراهيم أنيس في كتابه: **اللغة بين القومية والعالمية** ص: 104، عن اللغة المُشتركة فيقول: « وأهم صفات اللغة المشتركة أنها على حد تعبير هنري سويت " تلك اللغة التي لا يستطيع السامعُ أن يحملها على المنطقة المحلّية التي ينتمي إليها المتكلّم". أي أن اللغة المشتركة قد أصبح لها مع الزمن كيانٌ مستقلٌ فلا تذكّرنا في أثناء الحديث بها أو سماعها بمنطقة خاصة أو طبقة خاصة، بل يشعر كلٌّ من السامع والمتكلّم أنها ملكُ الجميع وأُمُّ الجميع، لا يدَّعيها لأنفسهم قومٌ بأعيُنهم، ولا تُنسَبُ إلى بيئة معيَّنة. وهي لذلك تكتَسِبُ الاحترامَ من الناس جميعاً، فلا يسخَر منها أحدٌ، ولا ينقُدها أحد، بل يلجأ إليها الكلُّ ليتَّخذوا منها العَصا السِّحرية التي تَقضي لهم مصالحَهم الدنيوية...». وهذا ما ينطبقُ تماماً على وضعية العربية الفُصحى التي تجعلُها كلُّ الشعوب العربية والإسلامية لغتَها المُشترَكةَ على اختلاف أجناسها ولغاتها المحلية ولهجاتها الخاصة وتنوُّعها العِرقي والطائفي، واختلافها الجغرافي وانتمائها الإقليمي.. ويقول الدكتور أبو القاسم سعد الله في الكتاب المشار إليه في هامش سابق، ص 152:« اللغةُ العربية ليست مصريةً ولا سُورية ولا يَمَنية، لأنها لغةُ القرآن، لغةُ الجزائري والتُّركي والأندونيسي..الخ».

واليَهودُ والنَّصارى والصابِئةُ والكُفارُ والمشرِكون والمُلحِدون والمُؤمنون على حدٍّ سواء. ولكن هذه المكانة التي كانت تَحظَى بها الفُصحى في ذلك الزّمان، قد تراجَعَت كثيراً في مرحلة الاستعمار، وتَضرَّرت جداً بمُزاحَمة اللغة الأجنبية لها - ليس في المغرب وحدَه ولكن في عدد آخر من الدول العربية التي عَرفَت الاحتلالَ الأجنبيَّ - وما تزالُ اليوم لم تَسترجِع الكثيرَ مما فقَدته بعد الاستقلال كما سنرى.

ورغم أنها قد أصبَحت اللغةَ الرسميةَ في الدستور بإجماع الشعب المغربي، إلا أن الفرنسية (التي كان يُنظَر إليها دائماً على أنها لغةُ المُحتلّ) ظلَّت عَملياً هي اللغة التي تحظى لدى أجهزة الدولة والطبقة الأورستقراطية من المجتمع بامتيازٍ خاص، وتحتلُّ أكبرَ مساحةٍ وأهمَّها نوعياً في الاستعمال الرّسمي وغيرِ الرسمي. فهي عَملياً لغةُ الإدارة في المَقام الأول والعربيةُ في المقام الثاني، وتكاد تكون اللغةَ الوحيدةَ المُستعملةَ في مجالات الاقتصاد الحديث والتجارة (ولا سيما قطاع التأمين والبُنوك والمعاملات التجارية وتوثيق العُقود العَصرية، وقطاع الخِدْمات بصفة عامة...)، وما تزالُ إلى اليوم تعتبر لغةَ التَّلقين الوحيدة بالمرحلة الجامعية لكل المواد الدراسية التِّقنية والعلوم العصرية الدقيقة بجميع فروعها، والرياضيات والاقتصاد، والهندسة بشَتَّى تخصُّصاتها وشُعَبها، والطبِّ، والصيدلة، والإحصاء[1]، والمَعلوميات، والفلاحة والبَيطرة، وتدبير المُقاولات وتسيير التِّجارة والأعمال... الخ) بالإضافة إلى مساحة كبيرة من فضاء الإعلام والإشهار بكلِّ أطيافهما وأصنافهما. هذا زيادةً على هَيمنَة اللغة الفرنسية على التعليم الخُصوصيّ بمختلف مراحله، وعلى مساحة واسعة من الحياة الاجتماعية والثقافية والفنية. وشيئاً فشيئاً أصبحت تَكتَسحُ الشوارعَ وواجهاتِ المتاجر والمَحلّات وكلَّ مظاهر الحياة الأخرى حتى البسيطة منها والعادية. وبصفة إجماليةٍ يمكن القولُ: إن اللغة الفرنسية لم تفقد شيئاً من مَكانتها التي فُرِضَت على المغاربة في المرحلة السابقة (مرحلةِ الاحتلال)، بل لقد ازدادت - كما قُلنا - انتشاراً وتوسُّعاً واكتَسَحت ميادينَ ومجالاتٍ لم تكن

---

(1) عُرِّبت مدرسةُ الإحصاء في المغرب لفترة قصيرة في عهد مديرها السابق المرحوم الدكتور مصطفى بن يخلف، ثم أعيدت فرنستُها بعد ذلك.

تحلُمُ بالوصول إليها على أيدي أصحابها الأصليّين. وهكذا أصبحت هذه اللغةُ الأجنبيةُ تحظَى في واقع الأمر بمَرتَبَةٍ تفُوقُ أهميةَ اللغة الرسمية الأولى، ولم تصبح العربيةُ إلا بمثابة مُساعدٍ ثانويّ لها، أو لغةً رسميةً من الدرجة الثانية. ولا سيما إذا رأينا أن مجالات انتشارِ العربية الفُصحى واستعمالِها تكادُ تكونُ محصورةً في حَيِّزٍ ضَئيلٍ جداً مقارنةً مع الفرنسية والدارِجة. ولا شك أن العامل الأكبر في ارتفاع أسهُم اللغة الفرنسية وسَيطرتها وهيَمنتها وتراجُعِ دَور العربية وانحِساره، هو أن هذه اللغة الأجنبية قد أصبَحت وحدَها لغةَ التَّرَقّي في السُّلَّم الوظيفيّ والاجتماعي، ولغةَ الخُبز والشُّغل وتحسين ظروف العَيش الذي هو عَصَبُ الحياة[1]. فكان من الطبيعي - والحالةُ هذه - أن يتخلَّى الناسُ عن لغتهم العربية لأنها لا تُؤمِّن لهم مَوردِاً كريماً للعيش ولا تُؤهِّلهم لنَيل المناصب الرفيعة والمكانة المُحتَرَمة في المجتمع. وهذا واحدٌ من أهم الأسبابِ المُؤدّية لانقراض اللغات ومَوتها وتراجُعها كما يقرّرُ علماءُ اللسانيات الاجتماعية. فحين تصبحُ اللغةُ غيرَ مُجدِيةٍ في الحياة العمَلية، فإن النتيجة الحَتميةَ هي تراجعُ الناس عن الاهتمام بها والتفكير في تَعلُّمها، وبالتالي يتَراجعُ الآباءُ عن تَوْريثها لأبنائهم وأحفادهم، فيزحَفُ التَّصَحُّرُ نحوَها ويَسلُبُ ما يَسلُبُه منها كلَّ حِينٍ. وهذا ما نَراهُ ونعيشُه يومياً في بلادنا وفي كثيرٍ من البلاد العربية الأخرى، بسبب إعطاء الأسبقية والأهمية والامتياز في التَّرقّي الاجتماعي للغة الأجنبية بدلَ اللغة الوطنية[2]. وإذا كان الناسُ في المغرب قد أصبحوا تدريجياً يتَخلَّون عن

---

(1) وهذا ما يشهد به غرانغيوم نفسُه حين يقول متحدثاً عن وضعية الفرنسية في مغرب ما بعد الاستقلال: إنها « لغة مُعترفٌ بها لأنها لغةُ الخبز، أي لغةُ الترقية الاجتماعية، بدونها يصعُب على المَرء أن يَشقَّ طريقَه في المجتمع. ومما له دلالةٌ في هذا الصدد التكوينُ الذي تختارُه النُّخبُ لأبنائها... ». غرانغيوم: **اللغة والهوية والثقافة**... مرجع سابق.

(2) يقول كلود حجاج: « اللغات ذاتُ الحُظوة الكبيرة هي التي يقع عليها الطلبُ أكثر من غيرها، فهي كالقيَم التي ترتفع أسهُمها في سوق الأموال. أما اللغاتُ الأقل حظوة فهي التي تبدو أقلَّ نفعاً ويكون الطلبُ عليها قليلاً. وهذا هو ما يجعل متكلِّميها يتخلَّون عنها ويرون أن نقلها إلى الأجيال اللاحقة أقلّ رِبحية. وهكذا يُصبح للحظوة - وهي عُملة التبادل في سوق القيَم اللغوية - دورٌ، فيما يبدو، في تقرير مصير اللغات». راجع:
Claude Hagège: Halte à la mort des langues, p:146.

العربية رغمَ مكانتها التاريخية والحضارية ورصيدِها الثقافي والعِلمي الكبير، فما بالُكَ بغيرها من اللغات واللهجات والتعبيرات الوطنية الأخرى؟

وإذا كان صحيحاً أن عدد المُستعمِلين للعربية في المغرب قد تجاوزَ في السنوات الأخيرة نسبةَ التِسعين في المِئَة بصفة عامة، فإن هذه العربية التي حقّقت تلك النسبةَ العالية من الانتشار في مغربِ اليوم كما في غيره من البلدان الأخرى، إنما هي العربيةُ الدارجة أو العامِّية على اختلاف مناطِقها وأشكالها، وليست العربيةَ الفُصحى المعيارية المشتركة التي اقتَصَر توظيفُها على مجالات محدودة كما سبَقَ[1]. وليس مردُّ هذا الارتفاع الكبير في انتشار الدَّوارِج والعامِّيات إلى سبب واحد - كما يزعُم بعضُهم - وهو سياسةُ التعريب التي نهَجَها المغرب وغيرُه من الدول المغاربية بعد الاستقلال، وإنما هنالك أسبابٌ أخرى كثيرةٌ، أهمُّها الهجرةُ المُكثَّفةُ نحو المدُن والحواضر الكبرى طَلَباً للشُّغل وتَحسين ظروف العيش التي أدَّت إلى ارتفاع نسبة الاختلاط بين العناصر المُكوِّنة للمجتمع المغربي، وفكِّ العُزلة عن كثير من المناطق التي كانت تَصطَنِعُ لهجاتٍ خاصةً عربية أو أمازيغية، واتساعِ نطاق المواصلات وانتشارِ وسائل الإعلام التي تستعملُ الدارجةَ في أغلب برامجها.

فعلاً لقد احتلَّت اللهجاتُ العربيةُ في المغرب، مساحةً كبيرة، ومنها اللهجةُ الحَسَّانية الصحراوية، ولكن الدارجة المغربية، كأكثر اللهجات المَحلّية في العالم، لها خاصِّيةٌ معروفةٌ وهي أنها شفَويةٌ وليست مكتوبة، ومجالاتُها الوظيفية محصورةٌ في تأمين التواصل اليومي بين مختلف الطبقات الاجتماعية في السُّوق والشارع والمَعمل والمدرسة وبين أفراد الأُسرة. وليس هنالك مَن يُنكِر الدورَ الحيويَّ التَّواصُليّ الذي تقومُ به اللهجاتُ العاميةُ، ولا سيما أن العربية معروفةٌ منذُ القِدَم بتعدُّد لهجاتها، وأن كلَّ لغة موجودةٍ على وجه الأرض إلا ولها لهجاتُها الخاصةُ أيضاً، ولكن فئةً من الناس ما تزال تعمل وتُلِحُّ منذ القرن التاسع عشر الميلادي

---

(1) انظر حول هذا الموضوع: الفصل الثاني من كتابنا: **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية.**

- بشيءٍ لا يخلو من المَكر والخُبْث أحياناً، ومن سَذاجة في التفكير أحياناً أخرى - على ترقية العامّيات المَحلّية في العالَم العربي (على ضَعفِها وهُزالِها) وتسعى جاهِدةً لتَرسيمها وإحلالها مَحلَّ الفُصحى المُشترَكة الجامِعة في التعليم والإدارة وكلِّ مجال. وهذا ما لم يَحظَ بالقَبول التام سواءٌ عند المغاربة أم عند غيرِهم من شعوب العالَم العربي التي تشعر بضرورة الإبقاء على الفُصحى أداةً أَساسيةً - بعد الدين الإسلامي - للربط بين هذه الشعوب التي تجمعُها الهُويةُ والثقافةُ والحضارةُ المُشترَكة.

إذن، لنكَرِّر القول: إن اللغةَ العربية حين احتَلَّت، بعد الاستقلال، مكانَها الرّسمي والطبيعي في بلدان الشمال الإفريقي كلِّه - وليس في المغرب الأقصى وحدَه - إنما عَمِلت بذلك على استعادة مكانَتَها السابِقة التي كانت لها في مرحلة ما قبل الاحتلال. أَضِف إلى ذلك أنها قد استَحَقَّت هذه المكانة عن جَدارةٍ، لأنها كانت اللغةَ الوطنيةَ الوحيدةَ المُهيَّأةَ لتَحلَّ مَحلَّ الفرنسية أو أيةِ لغةٍ أجنبية أخرى، في كلِّ المجالات، وذلك لاعتباراتٍ كثيرةٍ منها:

- كونُها تتوفَّر على كلِّ المُواصَفات المطلوبة للقيام بدور اللغة الرَّسمية التي تَتبنَّاها الدولةُ وتستعملُها في كلِّ أجهزتها ودَواليبها وأغراضها المُختلفة، كالإدارة والتَّعليم والتَّشريع والقضاء والخطاب الرسمي... فهي لغةٌ كتابيةٌ مُنمَّطة منذُ عشرات القُرون، ولغةٌ عالِمةٌ تجرُّ وراءَها تُراثاً علميًّا وثقافيًّا عالَمياً ضَخماً يفوقُ تُراثَ كلِّ لغةٍ من اللغاتِ الأورُوبية الحيَّة، وتتوفَّرُ على تجربةٍ طويلة في المجالات المذكورة بحُكم أن كلَّ الدول العربية والإسلامية السابقة، كانت - طيلةَ قرون عديدة - تستعملُها لغةً رسميةً دون بقية اللغات الأخرى.

- كونُها ذاتَ رَمزيةٍ وحُمُولةٍ حضارية خاصّة، لارتباطها التاريخيّ بالدِّين الإسلامي الذي هو الدِّينُ الرسميُّ لكل البلاد العربية والإسلامية، وما يتعلَّقُ بهذا الدِّين من ثقافةٍ وعلومٍ وتُراثٍ فكريّ وحضاري.

- كونُها الوعاءَ الذي أُفرِغَ فيه تاريخُ كلِّ هذه الشعوب الإسلامية وثقافتُها المُتنوِّعةُ، والرّابطَ الأساسيَّ - بعدَ الدِّين الإسلامي - الذي يجمَع بين تلك الشعوب

ويقومُ بدور التّواصل والتلاحُم بينها.

- كونُها لغةً مُحايِدةً غيرَ ذات انتماءٍ عِرقي أو قومي أو طائفي، فهي - كما سبَقَ القولُ - **لغةُ أمةٍ وليست لغةَ أُمّ**.

- كونُها اللغةَ الوحيدةَ القادِرة، برصيدها الكبير وتجربتها الطويلة ومُؤهّلاتها العالية، على مُواجهة لغاتِ الاحتلال ومُقاومتها والتَّصدّي لها.

فمثلُ هذه المزايا التي توفَّرَت للعربية الفُصحى، هي التي كانت وراءَ اختيارها لتكونَ اللغةَ الرسميةَ للدولة في بلدان الشمال الإفريقي، فضلاً عن غيرها من بلدان العالَم العربي، وكلُّها ذاقَ مرارةَ الاحتلال الغربي وعانَى من سياساته اللغوية التي كانت تعملُ على طَمس هُوية المنطقة وثقافة شُعوبها الأصيلة[1]. ولم يكن هنالك مَجالٌ لاختيار لغةٍ أخرى لتُستعمَلَ في نَشر التَّعليم وبَسطِ نُفُوذ الإدارة وفي التشريع والإعلام وغيرِ ذلك من المجالات الحيوية الأخرى. فهل كان يَصلُحُ مثلاً أن تُسنَد وظيفةُ اللغة الرَّسمية بالمغرب أو الجزائر أو تونس، بعد مرحلة الكفاح المَرير ضدَّ الاحتلال بوجْهَيه الاستيطانِيّ والثقافي واللغوي، للُغة الفرنسية كما حدثَ في عدد من المُستعمَرات الإفريقية السابقة التي لم تكُن تتوفَّر على لغة مُؤهَّلة لتحلَّ محلَّ الفرنسية أو الإنجليزية؟ ولقد حاولت بعضُ الدول الإفريقية القليلة أن تُعيدَ الاعتبار للُغاتها الوطنية بعد الاستقلال وتُحِلَّها مَحلَّ لغاتِ الاستعمار، ولكن محاولَتَها سُرعانَ ما انهارَت وباءَت بالفَشَل الذَّريع - كما رأينا في بعض الأمثلة السابقة - لأن هذه اللغات الوطنية الإفريقية، بحُكم ضَعفها وهُزالها وعَجزها، لم

(1) يقول غرانغيوم الذي درَس عن قرب معركة التعريب في البلدان المغاربية الثلاثة بعد الاستقلال وحاول استقصاء مختلف الآراء في الموضوع: « كان التعريب مطلوباً في المغرب العربي لأنه كان وسيلةً لاسترجاع الشخصية الوطنية، باعتبار أن اللغة العربية هي الضامِن الأساس للهوية، وهي الوحيدة التي تستطيع مَنع حدوث الانصهار والذوبان في الثقافة الأجنبية التي جاءت مع الاستعمار وظلت حاضرة [بعد الاستقلال] من خلال كل أشكال التبادل الاقتصادي والثقافي مع العالم الخارجي، وهي الشيء الوحيد الذي يُحافَظُ به على الأصالة الحَقيقية ». ص 40 من كتابه:
Arabisation et politique linguistique au Maghreb.

تستطع الوقوفَ في وجه لغاتِ الاحتلال، ولم يكُن أَمامَها إلا الخُضوع لها والرُّضوخ لهَيمَنتها وسَيطَرتها المُحكمَة.

وهل كان يُنتظَر أن تُسنَدَ هذه الوظيفةُ لواحدةٍ من اللهجات العربية الكثيرة المُنتَشِرة شَفوياً في المنطقة على فَقرها وضَعفها؟ وعلى أيّ أساسٍ أو مِعيار علمي أو مَنطقي أو تاريخيّ كان سيتمُّ تفضيلُ إحداهُنَّ على الأُخرَيات؟ أم هل كان مُمكِناً إضفاءُ هذه الصِّفة على جميع اللهجات بلا استثناء؟ وما فائدةُ ذلك عَملياً؟ إنه ضربٌ من العَبَث. أما اللهجات الأمازيغية وما أكثرها في منطقة المغرب الكبير وبعضِ بلدان الساحِل والصحراء والغرب الإفريقي، فلم تكن أحسنَ حالاً من اللهجات العربية. فهي إلى سنواتٍ قليلة جداً لم تكن قد انتقلَت من الطَّور الشفَوي إلى الطور الكتابي[1]. وهي إلى اليوم لم تخرُج بعدُ من مرحلة كونها مجموعةَ لهجاتٍ مُتفرِّقة ومتنوِّعة، وما تزال تخطو خُطوتَها الأولى نحو التَّهيِئة والإعدادِ لتصبح قادِرةً عَملياً على القيام بمثل هذه الوظيفة. فأمام الأمازيغيّات المختلفة مراحلُ طويلةٌ لتتحوَّل إلى لغة مِعيارية مُوحَّدة بين كل المُستعمِلين لها داخلَ المغرب وخارجه، وصالحةٍ للتداول في كل المناطق التي تنتَشر بها. فضلاً عما يتطلَّبُه الأمرُ من تراكُمٍ في مجال التأليف والإنتاج المَكتوب الذي يَسدُّ كلَّ نواحي الحياة العِلمية والأدبية والفكرية لمَن يريد استخدامَ هذه اللغة استخداماً نافِعاً ومُجدِياً في التعليم والتَّثقيف والبحث وما سوى ذلك. وهذا ما لم يُشرَع فيه إلا خلالَ العَشْرية الأخيرة في المغرب، مباشرةً بعد خطاب أجدير المشهور سنة 2001م، وإنشاءِ المعهد المَلَكي للثقافة الأمازيغية الذي عُهِد إليه بمهمة تَنمية هذه اللغة وتطويرها والمُحافظة عليها.

أما لماذا لم تَنَل الأمازيغيةُ، قبلَ هذه المرحلة الجديدة التي لم تتجاوز العشرين سنةَ الماضية، حظَّها الكافيَ والجِدِّيَّ من العناية والاهتمام باعتبارها لغةً وطنية؟ فهذا في الحقيقة سؤالٌ مشروعٌ، ولكن مسؤوليتَه تقعُ على كلّ الأطراف من

(1) ما وُجد مكتوباً باللهجات الأمازيغية قبل هذه المرحلة، كان قليلاً جداً ومحصوراً في مجالات بعينها، وكل ما كُتِبَ منها، حتى في بعض البلدان الإفريقية مثل النيجر ومالي، كان بالحرف العربي وحده.

أفراد ومُنظّمات وأحزاب وأجهزةٍ حكومية في المغرب الأقصى والمغرب الكبير وكلّ المناطِقِ الأُخرى التي تنتشِرُ فيها هذه اللغةُ، وليس على فريقٍ دون آخر. ومهما يكن الأمرُ، فإنه لا ينبغي أن نُحَمِّل المسؤوليةَ للغة العربية أو لعملية التَّعريب[1] الذي من المعروف أنه قد استُعمِلَت كلُّ العراقيل والضُّغوطُ الداخلية والخارجية، لإفشاله ومحاربته في الدول المَغاربية الثلاث (المغرب والجزائر وتونس). والنتيجةُ هي ما نراهُ بعد أكثر من نصفِ قرنٍ مَضت على استقلال هذه البلدان، دون أن يستطيع أيُّ بلدٍ منها أن يتغلَّب على هيمنة اللغة الأجنبية في أهمّ القطاعات الحَيوية كالإدارة والاقتصاد وأكثرِ التَّخصّصات العلمية والتِّقنية في التعليم العالي. ولكن لماذا يُطرَحُ السؤالُ على مغرب الاستقلال ولا يُطرَح أيضاً على مَغربِ الاحتلال؟ فما الذي قدَّمه الاحتلالُ للغة الأمازيغية في المغرب وغيرِها من لغات الشعوب والقَوميات والأَقلّيات في العالَم العربي والبلدان الإفريقية وغيرها من المُستعمَرات السابقة؟ ولماذا لا يُطرَحُ السؤالُ أيضاً بصيغةٍ أوسَعَ فيُقالُ مثلاً: لماذا لم يَهتمَّ المغاربةُ جميعاً طيلةَ القرون الماضية، والأمازيغيّون على رأسهم، بهذه اللغة قدرَ اهتمامهم بالعربية، ولم يعملوا شيئاً من أجل تطويرها إلى لغة عالِمةٍ، رغم أن أغلبية الأُسَر التي تَرَبَّعَت على قمة الحُكم أو التي تحكَّمَت في مَفاصله بالمغرب الإسلامي كانت أسَراً أمازيغية؟ فمِما لا شكَّ فيه أن الأمازيغ هم الذين عَملوا فِعلاً على تَعريب المغرب والمِنطقةِ المغاربية كُلّها. أَليسوا هم الذين نَشروا العربيةَ والثَّقافةَ الإسلامية في هذه الرُّبُوع، وهم الذين حَمَوْها ووطَّدوا أركانَها وحَملُوها إلى أن اجتازوا بها بَحرَ الزُّقاقِ

---

(1) هناك من أضافَ إلى هذا السبب وهو التعريب، سَببين آخرين لإهمال الأمازيغية بعد الاستقلال، أولهما: أنها ذهبت ضحية التحديث الذي شهدته مرحلة الاستقلال (الهجرة وانتشار التعليم وفتح الطرق ووسائل الاتصال.. الخ) مما جعل هذه اللغة القائمة على التقليد الشفوي غيرَ قادرة على مواجهة الوضع الجديد. والثاني: الدعاية السلبية لظهير 16 مايو 1930 (المعروف باسم: الظهير البربري. وهو في الحقيقة ظهير فرنسي) التي نتج عنها اعتبار الاهتمام بالأمازيغية شيئاً مشبوهاً كاد يقارب الخيانة الوطنية (انظر: مقالة الحسين وعزي - مجلة (آفاق) المغربية سنة 2006 ع 70 - 71، بعنوان: **مكانة الأمازيغية في السياسة اللغوية لمغرب اليوم**).

نحوَ الأندلس والبُرتُغال وغيرِهما من البلاد في جنوب القارة الأوروبيّة وجزر البحر المتوسط كمالطا وصقلية وجزر الكناري، وزَحَفُوا بها إلى ما وراءَ الصحراءِ، وبَنَوا لها صُروحاً وعُرُوشاً في إفريقيا السوداء، وأسَّسُوا المدارسَ والرِّباطات، وأقاموا المَحاظِرَ والجامعات، وعملوا على توطيد أركانها وغَرس جُذورها في تلك الآفاق[1]؟ بَلَى. لأن المسلمين جميعاً - وقتَها - لم تكن تتحكَّمُ فيهم النزعةُ الإقليميةُ أو العِرقية الضيّقة، لذلك اعتبروها لغةَ أُمَّتِهم التي تسمُو على لغةِ أُمِّهِم.

والحقيقةُ أنه لا يمكن أن تُلامَ العربيةُ لكون الشعوب المغاربية، بكل مُكوِّناتها وعناصرها السُّكانية، قد طالَبَت في كفاحها ضدَّ الاحتلال أن تَستَرجِعَ مَكانتَها التي سُلِبَت منها خلالَ المرحلة الاستعمارية[2]. ولا يمكن أن تُلامُ هذه

---

(1) راجع في الموضوع: الودغيري: **اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الإفريقي: ملامح من التأثير المغربي.**

(2) صار العملُ من أجل استرجاع مكانة اللغة العربية في التعليم والإدارة وغيرهما وجعلها لغة رسمية، بنداً أساسياً في كل المطالب التي تقدَّمت بها الحركاتُ الوطنية المُناهِضة للاحتلال وسياسته اللغوية بكل البلدان المغاربية الثلاثة (المغرب والجزائر وتونس). بل كان هذا المطلب موجوداً عند النخبة المتنوِّرة في المغرب الأقصى حتى قبل فرض الحماية بقليل، عندما أحسَّت تلك النُّخبة بما يتربَّص بالبلاد من مخاطر. ولذلك وجدنا الجمعية التي أعدَّت مشروع دستور 2008م (وهي **جمعية الاتحاد والترقّي** المغربية) تضع ضمن الشروط المطلوبة في كل عضو من أعضاء البرلمان المقترَح « أن يكون عارِفاً اللغةَ العربية قراءةً وكتابةً حقَ المعرفة» (المادة الرابعة والأربعون من مشروع الدستور المذكور). أما المطالب التي تقدمت بها الحركةُ الوطنية المغربيةُ متضمِّنة النَّص على إعادة الاعتبار للغة العربية في الإدارة والتعليم، فنذكر من أهم وثائقها: **دفتر مطالب المغرب** المقدمة سنة 1934م، ومطالب جمعية طلبة القرويين سنة 1946م، والمطالب التي قدَّمها قدماءُ تلاميذ ثانوية المولى إدريس بفاس، وثانوية المولى يوسف بالرباط، وأولياء التلاميذ في عدد من أنحاء المغرب، ولا سيما أولياء تلاميذ مدرسة أزرو، والتقرير الذي رفعه محمد اليزيدي سنة 1950 إلى إدارة التعليم العمومي، والتقرير الذي رفعه الوفدُ المغربي المشارِك في المؤتمر الثقافي العربي الأول ببيروت عام 1947، ومطالب مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا العديدة التي انعقدت بالتناوب في كل من الجزائر والمغرب وتونس في الثلاثينيات من القرن الماضي، ونُشِرت عنها تقاريرُ كثيرة في مجلة Maghreb التي كانت تصدر بباريس، وغيرها من الصُّحُف في ذلك الوقت.

=

الشعوبُ على تشبُّثها بالعربية وحِرصها على جَعلها لغتَها الرَّسميةَ بعد الاستقلال، لأن هذا الوضعَ هو الوضعُ الطبيعي الذي كانت عليه تلك اللغةُ قبل الاحتلال، ولأن الاستقلال الحقيقي في نظر النخبة المثقَّفة والسياسية على الأقل، سيظلُّ منقوصاً إذا لم يُستكمَل باستقلال لغوي وثقافي تقودُه اللغةُ الوطنيةُ الأولى المعترَف لها من جميع الأطراف بالكفاءة والأحقّية والأهلية[1]. ولا يمكن أن تُلامَ أيضاً لأنها كانت

= وأما في الجزائر، فمن أهم وثائق الحركات الوطنية التحرُّرية والإصلاحية، تلك المطالب التي قدَّمها مصالي الحاج إلى المؤتمر المنعقد في بروكسيل سنة 1927م باسم حزبه (نجم الشمال الإفريقي) الذي أُنشِئَ بفرنسا عام 1926م، وكان يضمُّ عناصر من البلدان المغربية الثلاثة (الجزائر والمغرب وتونس). وقد تضمَّنت تلك المطالب، في جملة بنودها، مطلباً بـ«إنشاء المدارس باللغة العربية ». وأما البرنامج الجديد لهذا الحزب حين أُعيد تشكيله سنة 1934م بالجزائر، فقد ورد فيه النَّصُ على ما يلي: «المادة الثامنة: تعليم اللغة العربية تعليماً إجبارياً ». وجاء في مادة أخرى:« اللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية »، وفي مادة ثالثة: «التعليمُ سيكون مجّانياً وإلزامياً في جميع مراحله، وسيكون باللغة العربية». وحين أُنشئ حزبُ الشعب الجزائري على أنقاض (نجم الشمال الإفريقي) سنة 1937م، طالبَ في جملة ما طالبَ به: إصدار مرسوم يجعل تعليم العربية إجبارياً في جميع مُستويات التعليم (راجع حول هذا الموضوع: مقال الدكتور أبو القاسم سعد الله المنشور بمجلة: **الكلمة**، الجزائر، ع 4 س 1993م بعنوان: **اللغة العربية في مواثيق الحركة الوطنية**). ومن المطالب الخاصة بالموضوع أيضاً، تلك التي قدَّمها الشيخُ البشير الإبراهيمي في الجزائر باسم جمعية العلماء سنة 1943 إلى الحكومة الفرنسية. وقد جاء في مادتها الرابعة ما يلي: «اعتبار اللغة العربية لغةً رسميةً في المعارف والإدارات بجانب اللغة الفرنسية» (انظر: **مذكرات أحمد طالب الإبراهيمي** ص 38 مرجع سابق).

(1) من المعلوم أن جمعية علماء سُوس قامت في الجنوب المغربي ومناطقه الأمازيغية على الخصوص، بأعمال جليلة لحفظ اللغة العربية والدفاع عنها والعمل على نشرها وإنشاء المدارس والمعاهد التعليمية العديدة لأجل ذلك، كان من بينها المعهدُ الإسلامي في تارودانت (تأسَّس سنة 1956م) الذي خَرَّج المئات من العلماء والمثقّفين بعد الاستقلال. وقد جاء واضحاً في محاضر تأسيس هذه الجمعية أن من أهدافها الأولى استرجاع مكانة اللغة العربية التي حاول الاستعمار نَسفَها ومحوَ آثارها « فقد كان من برامج الاستعمار الفرنسي في المغرب أن يحوّل هؤلاء الشلوح الجَبَليّين إلى أتباع لفرنسا »، كما جاء في محاضر تأسيس الجمعية. ثم قدَّمت الجمعية إلى الملك محمد الخامس مطالبَها مباشرة بعد =

- غداةَ استقلالِ بلدانِ المنطقة - اللغةَ الوطنيةَ الوحيدةَ المُهيَّأةَ والمؤهَّلة لتقوم بدور اللغة الرسمية الأولى وقيادة مسيرة الاستقلال اللغوي وما يتبَعُه من استقلال ثقافي في هذه البلدان كلِّها وليس في المغرب وحده. أما التعريبُ الذي صنَعوا منه ظُلماً العدوَّ اللَّدودَ والخَصمَ الأول للأمازيغية، فلم يكن يُرادُ به سوى تَثبيتِ أمرٍ واقِعٍ، ومحاولة تنفيذِ إرادةٍ شعبية صَمَّمت على أن تُعيد الاعتبارَ غداةَ الاستقلال للغتها الوطنية التي كانت، من جهة أولى، اللغةَ المهيَّأة أكثرَ من غيرها لتحلَّ محلَّ لغة الاحتلال، كما قلنا، ولأنها، من جهة أخرى، كانت وحدَها اللغةَ التي استَهدَفَتها سِهامُ المُحتَلّين، وما تزال مُستهدَفةً إلى اليوم. وأما الأمازيغيةُ فلم تكن قطُّ - والحقُّ يقالُ - هَدَفاً من أهدافِ الاحتلال رغم أنه لم يُقدِّم لها أيةَ خدمةٍ حقيقية تُذكَر سوى مُحاولتِه خلقَ صراعٍ بينها وبين العربية وضرب بعضِها ببعضٍ، وإنما ركَّز كلَّ عَدائه وحِقده ومَكره على العربية لاعتباراتٍ أهمُّها أنها كانت اللغةَ القويةَ في المنطقة بل في كل العالَم العربي والإسلامي التي يُحسَبُ لها حسابٌ، بحُكم ارتباطِها بالدّين وما لها من مُؤهّلاتٍ أخرى عديدة، وكونِها القادرةَ موضوعياً على الوقوف في وجه الغزو الثقافي واللغوي الأجنَبي، ولا سيما أن المسلمين جميعاً في كل مناطق العالَم العربي، جعلوا منها - إلى جانب الدِّين الإسلامي - سِلاحاً لمقاومة الاستعمار[1].

=

الاستقلال، وقد جاء فيها:« إن جلالتكم - يا مولانا - أعرقُ الناس في العروبة، وإن من دواعي الغبطة والسُّرور أن تكون أنظارُ العالَم العربي والإسلامي متَّجِهةً إلى جلالتكم في هذا الشأن. ولذلك ترجو جمعيَّتُنا المتكوِّنة من علماء هذه الناحية، من إيالتكم السعيدة، تعميمَ اللغة العربية في هذه القبائل السُّوسية التي لا تتمنَّى إلا أن تَعمَّها العربيةُ توحيداً للأمة في لسانها كما توحَّدت حول جلالتكم بقلوبها.كما ترجو من سعادتكم التّمادي فيما سَنَنتُموه لشعبكم من تعريب التعليم والإدارة في جميع الميادين ». راجع: محمد العمري: **أنشودة** درعية، إفريقيا الشرق 2003 ص 210 - 211، وهو ينقل مباشرة من وثائق وردت بكتاب: **منجزات جمعية علماء سوس في عهد محمد الخامس.**

(1) ينقل رجاء النقاش في كتابه "**هل تنتحر اللغة العربية** " ص: 101 عن الكاتب أحمد بهاء الدين هذه القصة الطريفة التي يقول فيها: « عندما زرتُ تونس لأول مرة بعد استقلالها مباشرةً، أذكرُ أنني زرتُ منطقة السوق القديمة، وهي القصَبة المُغطّاة الموجودة في كل بلد

=

ثم إن التفافَ دُول الشمال الإفريقي حولَ هذه اللغة، لم يكن إلا جُزءاً من التِفافِ العالَم العربيّ والإسلاميّ قاطبةً حولَها، باعتبارها لغتَهُ الحضاريةَ المشترَكةَ التي تَجمَعُه وتُوحِّده. وكان ذلك أمراً طبيعياً جداً بل ضرورياً، ولا سيما في الظروف الأولى من مرحلة الاستقلال. فلقد كافَحَت هذه الدولُ، ومنها دولُ الشمال الإفريقي، من أجل استقلالها، في ظروفٍ كانت تطغَى عليها روحُ الوحدة والرغبةُ في التكتُّل، لا من أجل مُغالَبة الاستعمار والتَّوحُّد ضدَّه فقط، ولكن أيضاً من أجل الخُروج من مرحلة التبَعية الثقافية واللغوية والتَّخلُّف الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشَته شعوبُنا طيلةَ قرون سابقة. فكان هذا الأمرُ يقتضي التعاونَ والتآزر والتكافلَ بقَدر المُستطاع.

كانت المرحلةُ التي واكَبَت فترةَ حصول الدول العربية على استقلالها، مرحلةَ الطُّموح إلى الوحدة والتكتُّل والتجمُّع، وكانت اللغةُ عُنصُراً من عناصِر هذه الوحدة التي تَحلُم بها شُعُوبُنا، ولم تكن الشعوبُ التي علَّقَت طموحَها على هذه الوحدة مُخطِئةً في أحلامها وفي التعبير عن أحاسيسها وهَواجسها. ولئِن كانت تلك المرحلةُ - مرحلةُ الطُّموح نحو الوحدة واستعادة الوعي والهُوية - قد ولَّت للأسَف، وأَعقبَتها مرحلةُ التفكُّك والتمزُّق واليأسِ والإحباط، فلا عجَبَ إذن، أن يتحوَّل التَّمزُّقُ السياسيُّ إلى تمزُّق ثقافي ولغوي، وينقلِبَ كفاحُ الشعوب ضدَّ الاحتلال إلى صراع يُفجّرها من الداخل ويُحوّلها إلى كِيانات بعضُها ينهَشُ لحمَ الآخر، ويفتِّتُ الهُويةَ الكبرى المشترَكة إلى هُوِيّاتٍ، واللغةَ الجامِعة المُوحِّدة إلى لهَجاتٍ ولُغَيّاتٍ.

=

عربي قديم. وهناك دخلتُ مبانيَ قديمة جداً، وأنزَلوني سَراديبَ تحتَ الأرض كان يتمُّ فيها تخزينُ الكتب العربية القديمة سِراً عن المحتلّين وكأنها قنابلُ. ويتمُّ في هذه السّراديب أيضاً إعطاءُ دروسٍ في اللغة وكأنها عَملياتٌ انقلابيةٌ، إذ لم يكن ممكناً أن يَستخدم الشعبُ لغتَه العربية، وأن يعلِّمها لأبنائه تحت سمع وبصر المحتلّين...)).

والخلاصة:

يقول أحدُ علماء اللسانيات الاجتماعية المُعاصِرين:« إن المشكلة اللغوية لا تُطرَح في فترة الهُدوء بل تَبرُز إمّا في وقت تَكوّنِ الدولةِ وإما في وقت مُقاومة السُّلطة الأجنبية »[1]. ويُمكننا القول: إن أهم العَقَبات التي مَرَّت بها المشكلةُ اللغوية بالمغرب، هي تلك التي عُرِفَت خلالَ المَرحلتين مَعاً: مرحلةِ مقاومةِ الاحتلال، ومرحلةِ إعادةِ تكوينِ الدولة الحديثة وبناءِ الاستقلال. ففي المرحلة الأولى كانت عُقدةُ المُشكِل تتلخصُ في وجود صراعٍ حادٍّ بين اللغة الوطنية الأولى التي جعلَ منها الشعبُ المغربيُّ واجهةً كبرى من واجهات الكفاح ضدَّ المُحتَلِّ بما تمثِّله من رمزيةٍ ثقافية ورُوحية وارتباطها بالدِّين وتعبيرِها عن الهُوية العربية الإسلامية المشترَكة، وبقدر ما كان تمسُّكُ المغاربة بكلّ فئاتهم بالعربية يزدادُ قوةً وتصاعُداً، سواءٌ من خلال المَطالب الإصلاحية الكثيرة التي رَفعوها في مُناسباتٍ عديدةٍ، أم من خلال التسابُق نحوَ فتحِ مدارسَ حُرةٍ لتعليم العربية والثقافة الإسلامية، وإنشاءِ صُحُفٍ ومَجلّات باللغة العربية، كان الاحتلالُ في الجانب الآخر يزيد من إصراره على تَوطيد دِعاماتِ الفرنسية ودَقِّ أَوتادِها في الإدارة والاقتصاد، ومُحاربةِ العربية الفُصحى ومَنعِ استعمالها ولا سيما في المناطق التي تُوجَد بها كثافةٌ سُكّانية أمازيغيةٌ.

أما في المرحلة الثانية، مرحلةِ الاستقلال، فإن المشكلة اللغوية قد تحوَّلَت إلى صِراع حادٍّ أيضاً بين العربية من جِهة، باعتبارِها اللغةَ التي أصبحت رسميةً، والفرانكفونية من جهة ثانيةٍ، باعتبارها إيديولوجيةً لا تكتفي فقط بالتَّمكين للفرنسية وتقويَتها على حساب اللغة الوطنية، ولكنها تحاول أن تجعل من هذه اللغة أداةً للهَيمنة والتبَعية الثقافية والاقتصادية والسياسية، مما يُفقِد استقلالَ الدول التي تحسَب أنها تخلَّصَت من نَيرِ الاحتلال، معناهُ الحقيقيَّ ويُفرِغُه من مَدلوله الصَّحيح. وبما أن اللغة الفرنسية قد نجَحَت بفضل عواملَ كثيرةٍ، في أن تتحوَّل إلى لغةٍ شبهِ

---

(1) القول للغوي الفرنسي لوي جان كالفي في كتابه: **حرب اللغات**.

رسمية، بهَيمَنَتها على الإدارة والاقتصاد والتعليم النافِع وغيرِ ذلك من المجالات الحيوية الأخرى، وأن يكون لها الامتيازُ وحدَها في ضَمان النَّفع والمَردوديّة العالية والتَّرقِّي الاجتماعي والوظيفي لمُستَعمِليها دون سِواهُم، فإن العربية الفُصحى - بحُكمِ أنها لم تُمَكَّن من ممارسة وظيفتها الرَّسمية على الوجه المطلوب وإنما تُركت على الهامِش في غالبية الأحوال، ولم تتمتَّع بذلك الامتياز الخطير الذي يجعلُ منها وسيلةً للحصول على الشُّغل وتحسين الوضعية الاجتماعية والوظيفية، كما تمتَّعَت به اللغةُ الأجنبيةُ - قد أصبح محكوماً عليها بالسَّير إلى الوراء، وحثِّ الخُطَى نحو التَّدَهور والتَّهميش والإهمال. بل كثيراً ما أصبح استعمالُها سبباً في جلب المتاعب وجرّ البلاء على أصحابها. وهكذا صِرنا في نهاية المَطافِ، أمامَ مَشهد مُركَّب تتكوَّن صورتُه من العناصر الآتية:

- لغةٌ أجنبيةٌ تَصُول وتَجولُ، وتسُودُ وتتغلَّب وتستأسِدُ، وتحُول دون لغة البلاد من جهة، وتُغلِق النوافذ في وجه اللغات العالمية الأخرى، من جهة أخرى (ولا سيما بعد أن عملت الدولة المغربية الحديثة على تقليص استعمال الإسبانية بشكل حاد، بعد أن كانت منتشرة بقوة في شمال المغرب وجنوبه قُبيل الاستقلال، وتعويضها بالفرنسية)، رغم أنها ليست اللغةَ الرَّسمية ولا الوطنية ولا حتى العالَمية الأكثرَ تداولاً إذا قُورِنَت بغيرها من لغات العالَم الكبرى.

- ولغةٌ رسميةٌ تَفقِدُ أهميَّتَها ومكانتَها ويتآكلُ رصيدُها القديمُ شيئاً فشيئاً.

- ولغة وطنية أخرى (وهي الأمازيغية)، ما تزالُ في مرحلةِ اللغات الشفوية الضعيفة.

- وعامّيَّةٌ محلّية تزداد انتشاراً في وسائل الإعلام والإشهار، وتحاول كثيرٌ من الأيدي أن تدفَعَ بها إلى الواجهة، وتُقحِمَها إقحاماً في التعليم والإدارة، ليس حُبًّا في هذه العامّية بالتأكيد، ولكن لضربِ عُصفورَين معاً: إضعافِ الفُصحى وتقويةِ الفرانكفونية.

أما المُشكِلُ بين العربية والأمازيغية فلم يكن له وجودٌ قبل أن تظهر

مصالحُ خاصةٌ للفرانكفونية في البحث عن حُلفاء تَنتصِر بهم على العربية[1]، فظَهرت أصواتٌ مُتطرِّفةٌ حاولَت بَذلَ كلِّ جُهودها لخَلق هذا الصِّراع من عدَمٍ، لا يكون الرابحُ فيه - كما كَرَّرتُ القولَ - إلا اللغة الأجنبية. فالمُشكل، إذن، مُشكلٌ مُفتَعَلٌ لم يُعرَف له أثرٌ من قبلُ. وإنما المعروف في التاريخ المغربيّ الحقيقيّ لا المُزَيَّف، أن العربية والأمازِيغيات قد تعايَشت جميعُها في وئامٍ وتبادُلٍ للأدوار والوظائف على الدَّوام.

ويمكن أن نستخلص من كلِّ ما سبَق:

- أولاً: أن التعدّدية اللسانية، من حيثُ المبدأ، لم تكن هي لبُّ المُشكِل في الوضع اللغوي بالمغرب كما قد يتصوَّر البعضُ.

ثانيا: أن المشكل الحقيقي كان متمثِّلاً في سُوءِ تدبيرِ الاختلاف اللغويّ، وغيابِ سياسة لغوية واضِحة قائِمة على أُسُس واعتبارات ومبادئ ثابتة في ظل دولة

---

(1) ينقل لوي كالفي عن باحث جزائري (وهو رابح كحلوش) قام بدراسة نشرت سنة1997م عن اللافتات المكتوبة في مدينة تيزي وزو، قولَه: « في هذه الحرب اللسانية التي تجعل من كتابة اللافتات واليافطات مسرحاً لها في مدينة تيزي وزو، تبدو المازيغية والفرنسية متحالفتين بشكل كبير. وفي هذا الحلف لا يبدو الطرفُ المازيغيُّ مطموساً بالكامل، لكن الفرنسية تسير في طريق الحُلول محلَّ العربية ولا تترك للمازيغية إلا مكانا تافهاً ». ويعلق كالفي على هذا الكلام بالقول: « فِعلاً، إن النقاشات التي جَرت حول التعريب في الجزائر بعد الاستقلال، لم تكن تطرح خياراً آخر. فإما العربية وحدها وإما الازدواجية العربية الفرنسية. وفي خِضمّ ذلك تمَّ إهمال اللغة والثقافة المازيغيتين، فلم يكن أمامهما من مخرج سوى معارضة استعمال العربية وحدها، وفي هذا الوقت اغتنمت الفرنسيةُ بمنطقة القبائل هذا الوضع، فأصبح حضورُها قوياً هنا كما في بقية أنحاء الجزائر. وإذا كانت الثنائيةُ « المنطقية » بين العربية والمازيغية، تُنافِسها في منطقة القبائل ثُنائيةٌ مازيغية فرنسية، فلأن هنالك بين اللغتين البربرية والفرنسية علاقة متبادلة من الارتباط تجمَع بينهما.إن المازيغية والفرنسية كلٌّ منهما يحتاج إلى الآخر. فكما أن الدَّبْق (أو الهُدال) [نوعٌ من النباتات الطُّفيلية التي تعيش على أغصان الشجَر وخاصة شجَر التُّفاح] في حاجة إلى عصافير تأكلُه وتُبعثر بذورَه، فإن الدَّبْق يُغذِّي العصافيرَ، والعصافيرُ تضمن إعادةَ إنتاج الدَّبْق ». وهذا المثال يأخذه المؤلف من شارل داروين. راجع:
Calvet (Louis Jean): Pour une écologie des langues du monde, pp: 52-53.

تتمتّع بسيادتها واستقلالها الكاملَين، وتُراعي المَصلحةَ العليا للدولة، وخُصوصيات المجتمع المغربي ومكوّنات هويته العربية الإسلامية، إلى جانِب المصالح الأخرى التي يقتضيها التطلُّعُ لمستقبَل أفضل، وتعمل على توزيع الوظائفِ بين كافة الأشكال التعبيرية المُستعمَلة بما يتناسَبَ مع وضعية كلٍ منها وأهمِّيتها وحالتها وكفاءتها وغيرِ ذلك من المعايير الموضوعية.

ثالثاً: غيابُ هذه السياسة المُتَبَصِّرةِ مع سوءِ تدبير التعدُّد اللغوي والاختلاف الثقافي، هما اللذان أدَّيا إلى الخَلَلِ وسيادةِ الفوضَى في استعمال اللغات وانعدامِ التوازُنِ الضروري في العلاقات القائِمةِ بينَها. وأكثرُ ما كان يتجلَّى فيه سوءُ التدبير الذي ذكرنا، هو الخلطُ، من جهةٍ أولى، بين وظيفتَي كلٍّ من اللغة الوطنية الرَّسمية واللغة الأجنبية، وإسنادِ دورِ الأولى إلى الثانية، والخلطُ من جهةٍ ثانية، بين دور اللغة المِعيارية، (الفصحى)، ودور اللهجات العامّية. وحين تمَّ تثبيتُ وضع الثُّنائية اللغوية غيرِ المُتوازِنة بين اللغة الأجنبية واللغة الوطنية الرَّسمية وأُعطِيَت الأولى دوراً أكثرَ من حَجمها ووظيفةً ليسَت لها، وامتيازاً خاصاً جعلَ منها لغةَ التَّرقّي والحُصول على الشُّغل وتحسينِ الوضعية الاجتماعية للناس، أدَّى ذلك إلى افتِراسِ اللغة الوطنية وإضعافها وتَدهوُر مَكانتها، ولا سيما أن الصِّراع بين اللغتين لم يكن مُتكافِئاً، بحُكم السُّلطة والنُّفُوذ اللَّذين أصبَحت اللغةُ الأجنبيةُ تتمتَّع بهما في بلادنا، والإمكانياتِ الكبيرة التي وُفِّرَت لها، فضلاً عن الضغوط التي كانت فرنسا تُمارسُها وما تزالُ، على الدولة المغربية باعتبارها الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، وإضافة إلى الدور الخطير لمُنظّمة الفرانكفونية العالمية التي تُمِدُّ هذه اللغة بكلِّ أشكال الدَّعم المادي والمعنوي والإيديولوجيّ واللُّوجيستيكيّ. كما أدى من جهةٍ أخرى، إلى إحداث شَرخ هائلٍ داخلَ المجتمع بين تيارَين أو طَبقتين مُختلفتين في مَرجعيَّتهما الثقافية والفكرية: تيارِ ينهَلُ من مَعين الثقافة الوطنية الأصيلة العربية الإسلامية ويعتَزُّ بها أيَّما اعتزازٍ، وتيارٍ يَنهَلُ من مَعينٍ آخر يَستمدُّ مَرجِعيَّتَه من ثقافة لغةٍ أجنبية مُتحكِّمة في سُلوكِه وتفكيره ونمَطِ عَيشه. وأما التيارُ الوسَطُ بينهما فهو ضائِعٌ حائِرٌ بين الطرَفين.

رابعاً: إهدارُ كرامةِ اللغة الوطنية الرَّسمية التي ظلت طيلةَ مرحلةِ الاستقلال مُبعَدةً عن كثير من المجالات الحيوية التي إذا لم تُستعمَل فيها فلن تستطيعَ التَّطورَ والنُّموَّ ولا البقاءَ والاستمرارَ. وهذا الإهمالُ والإبعادُ جَعَلا الناسَ مع مُرور الوقت يَفقِدون الثقةَ في لغتهم الوطنية ويتخلَّون عن الرَّغبة في تَوريثها للأجيال القادِمة، بدليل أن أُسَراً كثيرةً أصبحت تنأى بأبنائها عن المدرسة العُمومية حتى تُوفِّر عليهم ضياعَ الوقت والجُهد والمال في تعلُّم لغةٍ لن تُفيدهم شيئاً في حياتهم العمَلية والوظيفية. وكان من بين النتائج السَّلبية لذلك - في جملة عواملَ أخرى - إضعافُ هذه المدرسة العمومية وتقوية المدارس الخُصوصية التي تُولي عنايَةً فائقةً لتعليم اللغات الأجنبية وإهمال اللغة الوطنية. وهذا من سُوء التخطيط اللغوي أو غيابه التّامّ. ثم إن إهدارَ كرامة اللغة الوطنية الرسمية بإهانَتِها وتَهميشِها وتشجيع الناس على الاستخفافِ بها، قد جَرَّأَ عليها كثيراً من الفئات الحاقِدة التي استَغلَّت فرصةَ التفريط فيها لشَنّ الهَجَمات الشَّرِسة والحَملات الضالّة عليها، حتى بَدأنا نسمَعُ مَن يقولُ عنها إنها «لغةُ استعمارٍ»[1] أو لغة التطرُّف والإرهاب. كما أدى إلى فتح جبهة من الصّراع المُفتعَل بين العربية والأمازيغية أشعلَ فتيلَها كلُّ مَن له رغبةٌ دفينةٌ في تَمزيق وحدة هذا البلَد وتقطيع أوصاله، وتحقيقِ الأُمنية الغالية التي لم يستطِعِ الاحتلالُ نفسُه أن يُحقِّقها مُباشَرةً على يَدِه وخلال حُكمه.

خامساً: ضَعفٌ شديدٌ في القُدرة على استعمال اللغات سَواءٌ في ذلك الوطنيةُ والأجنبية، وصلَ حَدًّا من الهُزالِ لا يُحتَملُ ولا يُطاقُ. تَعرفُ ذلك على وجه الخُصوص، من مستوى الطلبة المتخرّجين من شُعب اللغة العربية والفرنسية وغيرِهما من شُعَب اللغات. وهذا ما لَمسَناهُ بوضُوح تامّ خلال مُزاولتنا للتدريس الجامعي فترةً طويلة، لاحظنا فيها كيف أن إتقانَ اللغة سار في انحدارٍ شديدِ السرعة ولا سيما خلال العَشريَّتين الماضيَّتين، كما يتبيَّن الأمرُ بجَلاءٍ لكلّ مُتابعٍ لما يُطبَع ويُنشَر في وسائل الإعلام ولا سيما الرَّقمية منها.

---

(1) انظر حول هذا الموضوع: الودغيري: **هل العربيةُ لغةُ استعمار؟** مقالة نُشرت بعدد من الصحف الرَّقمية.

سادساً: تمزُّقٌ وتشرذُمٌ لغويّ عجيبٌ غريب، أدى إلى خلق لغةٍ هجينةٍ مكوَّنةٍ من مَزيج من هذه اللغة وتلك، فمَا يَلبَث الشخصُ أن يبدأ حديثَه بالعربية حتى ينتقلَ إلى الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية، ثم يعود إلى العربية الفصيحة تارةً والعامية تارةً أخرى. وهذا ليس أمراً راجعاً فقط إلى ضعف التكوين اللغوي في لغةٍ من اللغات التي تُلفِّقُ كلماتُها ويُمزَجُ بينها في الاستعمال، ولكنه راجعٌ أيضاً إلى الاحترام الذي فَقَدته اللغةُ الوطنيةُ الرسمية واستهانةِ الناس بها، وانعدامِ أيّ توجيهٍ تقوم به الدولةُ وأجهزتُها المسؤولةُ للمحافظة على حُسن استعمالها، ولا سيما في مجالات الإعلام السَّمعي البَصَري، كما هو راجِعٌ بلا شك إلى الخلَل الموجود في المِنهاج التعليمي الذي يتعجَّل في الانتقال إلى تدريس عدد من اللغات الأجنبية في وقتٍ مُبكِّرٍ من سِنّ الأطفال قبل أن تنغَرِس اللغةُ الوطنية في عُقولهم ويتعمَّقَ حبُّها في وجدانهم.

سابعاً: سوءُ تقديرٍ وتدبيرٍ لملفِّ الأمازيغية في الوقت المُناسِب وبالشكل المُناسِب، باعتبارها من مكوّنات الهوية المغربية، أدَّى إلى عدد من التراكُمات السلبية، وتحوُّلِ المُشكِلِ من قضيةٍ لغويّةٍ وثقافيّةٍ إلى قضية اجتماعية وسياسية تُنذِرُ بالخُطورة. وكانت فرصةً مواتيةً لكل مَن له مصالحُ إيديولوجية وأغراضٌ خاصةٌ، لاستعمال هذه الورقة في مُمارسة الضُّغوط والمُناوَرات الخارجية والداخلية. ورغمَ أن إحداثَ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مع بداية القرن الحالي، قد عَمِلَ على امتصاص قَدرٍ من حِدَّة المُشكِل، واعتُبِر خُطوةً نحوَ تصحيح الأخطاء السابِقة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً بعد أن تجاوَزَت القضيةُ حُدودَها اللغويةَ والثقافيةَ وباتَت في حاجةٍ إلى حلٍّ سياسي.

ومن الطبيعي أن يكون لهذا الخَلَل اللغوي المتشَعِّب انعكاساتٌ سلبيةٌ على كثير من الأوضاع الأخرى الخاصة بالبلاد. فالصِّراعُ بين اللغتين الأجنبية والوطنية - مثلاً - عَمِلَ على:

- إحداثِ شُروخ ونُدوبٍ في لُحمة المُجتمع، أَفضَت إلى حالةٍ من التمزُّق وعدمِ الانسجام بين مُكوِّناته وفِئاته، وإلى اتِّساعِ الهُوَّة بين أَنماطٍ مختلفة ومُتباعِدةٍ

في السُّلوك والتَّفكير والنَّظرة إلى مُختلَفِ الأمور. وفي ذلك خطرٌ لا يَخفى على الأمن المُجتَمعي بكلِّ نواحيه، لأن آثارَه السَّلبية تنعِكسُ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن أن تتحقَّق عملياً وعلى الوجه الأكمَل والأَمثَل إلا بتوفُّر عُنصر التلاحُم الذي تقومُ فيه اللغةُ بدورٍ عظيمٍ، كما وضَّحنا ذلك في الباب الأول.

- تراجُع على مستوى التعليم والتكوين. فقد لاحظَ جميعُ الباحثين للوضع التعليمي في المغرب، كيف كانت نتائجُ التردُّد في اتخاذ القرار السياسي الواضح والنهائي حول لغةِ التدريس في مختلف المستوَيات التعليمية، سلبيةً بل كارِثية، أدَّت - في جملة عوامل أخرى - إلى عَجزٍ في القَضاء على الأُمِّية، وتأخُّرٍ في تَعميمِ التعليم، وضَعفٍ في مَردوديَّته وجَدواه وفاعليَّته، وتَدهوُرٍ في مُستواه، وانخفاضِ نسبة التَّمَدرس وارتفاع نسبة الهَدر والمغادرة، وإضاعة فُرصة النُّهوض بالمدرسة العمومية وتحقيق مَشروعِ توحيد التعليم في مدرسةٍ وطنية ذاتِ تَوَجُّهاتٍ مُنسَجِمةٍ في برامِجها وأهدافها.

- هذا فضلاً عن الآثار السَّلبية للخَلَل الناتِج عن تثبيتِ الثُّنائية غيرِ المُتوازِنة، التي أدَّت إلى إضعاف اللغة الوطنية الرسمية لفائدة لغة أجنبيةٍ احتَكَرَت سُوقَ اللغات، وأصبَحَت لها الهَيمنةُ المُطلقةُ واليَدُ الطُّولَى في كل المجالات الحَيَوية، وحالَت دون الانتفاع بلغاتٍ أُخرى أكثرَ جدوى ومَردودية على مستقبَل المُتعلِّم. وهذا الاحتكارُ عادةً ما يُترجَمُ إلى نوع من التَّبعية الثقافية والإعلامية التي تجرُّ وراءها تبعيةً اقتصادية وسياسيةً، وزعزعةً للاستقرار الثقافي والاجتماعي.

3 - المُعالجَة الدُّستورية الجديدة للمُشكل اللغوي:

بعد تشخيص الوضع على النحو الذي ذَكرناه، يبقى أن نطرح السؤالَ الضروريَّ: ما هي طبيعةُ المُقارَبة التي جاء بها الدستورُ الجديدُ لمعالجة ما كان مطروحاً من مشاكل؟ وإلى أيِّ حدٍّ استطاعَ أن يُقدِّم حُلولاً تُصلِحُ شأنَ هذا الوضع اللغوي بثغَراته وخَلَله واضطرابه، وكلِّ ما ترتَّب عنه من نتائج سَلبية؟ وإلى أيِّ حد كانت المعالجةُ الدستوريةُ الجديدة حاسِمةً وموفَّقة؟

تتلخَّص المعالجةُ الدستورية الجديدة للمشكل اللغوي بالمغرب، في ما

تضمَّنه الفصل الخامس من دستور2011م، ونصُّه كما يلي:

« الفصل 5:

- تظلُّ العربيةُ اللغةَ الرسمية للدولة.

وتعمل الدولةُ على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها.

- تُعَدُّ الأمازيغيةُ أيضاً لغةً رسمية للدولة باعتبارها رصيداً مشترَكاً لجميع المغاربة بدون استثناء.

- يُحدِّد قانونٌ تنظيميٌّ مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكَّن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغةً رسمية.

- تعملُ الدولة على صيانة الحَسّانية باعتبارها جزءاً لا يتجزَّأ من الهُوية الثقافية المغربية الموحَّدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعمَلة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلُّم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداوُلاً في العالَم باعتبارها وسائل للتواصُل والانخراط والتفاعُل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارة العصر.

- يُحدَثُ مجلسٌ وطني للغات والثقافة المغربية، مهمَّتُه على وجه الخصوص حمايةُ وتنميةُ اللغتين العربية والأمازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تُراثاً أصيلاً وإبداعاً معاصِراً، ويضمُّ كلَّ المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدّد قانونٌ تنظيميٌّ صلاحياته وتركيبَتَه وكيفياتِ سيره ».

ويمكن حصرُ النُّقط الأساسية الجديدة المُتَضَمَّنة في هذا النص في العناوين الخمسة الآتية:

- ترسيمُ الأمازيغية، أي اعتبارها لغةً رسمية بجانب العربية التي كانت الدساتير السابقة تعتبرها اللغةَ الرسمية الوحيدة في البلاد.

- صيانةُ اللهجات على اختلافها والمحافظة عليها وخاصة اللهجة

الحسّانية.

- الحِرصُ على تعلُم اللغات الأجنبية الأكثر تداوُلاً.

- التزام الدولة بالمحافظة على اللغة العربية وتطويرها وتنميَّة استعمالها بجانب الأمازيغية.

- إحداثُ مجلس وطني للغات والثقافة المغربية والمهام الأساسية التي سيقوم بها.

وما نستخلصُه من حضور كل هذه العناصر الخمسة في المعالجة الدستورية للوضع اللغوي، هو حرصُ المُشرِّع على ترسيم التعدّد اللغوي بالمغرب. وقبل أن نرجع إلى تحليل تلك العناصر الخمسة، نتوقَّف في البداية عند موضوع ترسيم التعدّد اللغوي وأبعاده.

3 - 1: تَرسيمُ التعدُّدية اللغوية:

من أهم خصائص الدستور الجديد في موضوع اللغة، أنه قامَ بتَثبيتِ مَبدإِ التعدُّدية التي كانت قائمةً من قبل (العربية - الأمازيغية - اللهجات - اللغات الأجنبية)، وإضفاءِ الطابَعِ الرّسمي والقانوني عليها من خلال إجراءات مُعيَّنة وَردَت في الفصل المُشار إليه من الدستور، بل والعمَلِ على زيادة تعميقها.

ولقد سبَقَ للدولة أن خَطَت خُطُواتٍ رسمية من قبل، في طريق الاعتراف بواقع التعدُّدية اللغوية، واتخَذت إجراءاتٍ في هذا الاتجاه سنواتٍ قبل ظهور الدستور الجديد، أهمُّها ما جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي دخل حيّز التطبيق منذ 2001م. إذ خُصِّصَت دِعامتُه التاسعةُ للحديث عن « تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالِها وإتقانِ اللغات الأجنبية والتفتُّح على الأمازيغية». ومن الفِقَر التي ورَدَت في هذه الدِّعامة التاسِعة، تلك التي تنُصُّ على أنه «يمكن للسُّلطات التربوية الجِهَوية اختيارُ استعمال الأمازيغية أو أيةِ لهجةٍ مَحلِّية للاستئناس وتسهيلِ الشُّروع في تعلُّم اللغة الرسمية في التعليم الأوَّلي وفي السلك الأول من التعليم الابتدائي». أما تقويةُ تعليم اللغات الأجنبية فقد خَصَّص لها الميثاقُ فِقَراً عدةً، وجعلَ تعليمَ اللغةِ الأجنبية الأولى ابتداءً من السنة الثانية من السلك الأول

للمدرسة الابتدائية، وتعليمَ اللغةِ الأجنبية الثانية (إنجليزية أو إسبانية) ابتداءً من السنة الخامسة من المدرسة الابتدائية.

وفي هذا السياق من اهتمام الدولة بالأمازيغية، كان الخطابُ الملكي بأجدير (17 أكتوبر 2001م) قد اعتُبِرَ حدثاً تاريخياً في إعادة الاعتبار للأمازيغية، وفيه أُعلنَ رسمياً عن إنشاء المعهد المَلكيّ للثقافة الأمازيغية الذي عُهِد إليه بمهمة النهوض بهذه اللغة. وبناءً على ذلك دخلَ تدريسُ الأمازيغية عَملياً في المراحل الأولى من التعليم منذ السنة الدراسية 2003 - 2004م، كما أُحدِثت قناةٌ تَلفزيةٌ خاصةٌ بالأمازيغية، إضافةً إلى نشَرات اللهجات الأمازيغية التي تُبَثُّ يومياً على شاشَة القناة الأولى الرَّسمية منذ سنواتٍ عِدة. هذا فضلاً عن تطوير الإذاعة الأمازيغية التي كانت قد ظَهَرت إلى الوجود منذ فترة مُبَكِّرة من مرحلة الاستقلال. وإلى جانب هذا ظهَر الإعلامُ المكتوبُ في شكل عدد من الصُّحف والجرائد التي تُعالِجُ قضايا اللغة الأمازيغية، وبدأ معهدُ الأمازيغية في محاولةِ إيجاد لغة مِعيارية مُنَمَّطَة (مُشتركَة)، وإصدار الكتُب المدرسية بها، وتأليفِ مُعجمها، وتحويلِها بشكل رسمي من الطَّور الشفَوي إلى الطّور الكتابي واختيارِ حرف (تِيفيناغ) لكتابَتِها بدلَ الحرف العربي الذي كان يُستعمَل منذ القديم فيما وُجِدَ مكتوباً بهذه اللغة ولهجاتها رغم قلَّته.

ولا بد للباحث - بالإضافة إلى هذا - أن يَستحضِر الإطارَ العام الذي جاء في سياقه الفصلُ الخامس المُتعلِّقُ بمعالجة المشكلة اللغوية. إذ لا بد من ربط هذا الفصل بالمقدّمة التَّصديرية التي حَدَّدت عدداً من المبادئ التي أصبحت تتحكَّمُ في السياسة العامة للدولة، والتي هي في عُمومها موضِعَ تَوافُقٍ بين المغاربة، منها:

- الاعتراف بكل مُكوّنات الهُوية المغربية المُتلاحِمة (الإسلامية - العربية - الأمازيغية - الصَّحراوية)، وروافدها المُغَذِّية (الإفريقية - الأندلُسية - العِبرية - المُتوسِّطية)، و« تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية وتوطيد وشائج الأخُوَّة مع شعوبها الشقيقة».

- « توطيدُ وتقويةُ مؤسّسات دولةٍ حديثة مُرتَكزاتُها: المُشارَكةُ والتعدُّديةُ

والحَكامةُ الجيّدة، وإرساءُ دعائم مُجتمَع متضامِن يتمتَّع فيه الجميعُ بالأمن والحرية والكرامة والمُساواة وتكافؤِ الفُرَص والعدالة الاجتماعية ».

- الاحتكامُ إلى « قيَم الانفتاح والاعتدال والتَّسامُح والحِوار والتفاهم المُتَبادَل بين الثقافات والحضارات الإنسانية ».

- الالتزامُ بالمواثيق الدولية وما تنصُّ عليه من مبادئ وحقوق وواجبات، ومُلاءمة التشريعات الوطنية مع التشريعات الدَّولية ولا سيما في كل ما يتعلَّق بحقوق الإنسان والاحتكام إلى القانون و« مكافَحة كل أشكال التمييز بسبب الجِنس أو اللون أو المُعتَقَد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجِهَوي أو اللغة ».

فهذه المجموعةُ من المبادئ والقيَم العامة (المُشارَكة، والتعدُّدية، والحُرية، والمساواةُ في كل الحقوق، ومُكافحة كلِّ أشكال التَّمييز بما فيها التمييزُ اللغوي) هي التي كَوَّنت في الإطارَ العامَ لكل ما جاء في الدستور الجديد من إجراءات رأى المُشرِّعُ أنها قد تُترجِمُ عملياً ما يسمَّى باحترام الحقوق اللغوية والثقافية لكل المُكوِّنات السُّكانية للمغرب والتكفُّل برعايتها وحمايتها، دونَما إقصاءٍ أو حِرمان.

لكن التعدُّدية اللسانية لم تكن في حد ذاتها - كما كرَّرتُ القولَ - أمراً جديداً على المغرب، ولا في غيره من أغلبية بلدان العالَم. بل هي ظاهرةٌ معروفةٌ ومألوفة منذ القِدَم. وقد أشَرنا إلى وجودها في المغرب، كباقي أشكال التعدُّدية الثقافية والاجتماعية الأخرى، قبل الإسلام وفي ظل الإسلام، وفي مرحلة الاحتلال وما بعد الاحتلال. واتُّخِذَت إجراءاتٌ لتقويَتها ودَعمها خلال العَشْرية السابقة من القرن الحالي. وأخيراً جاءَ الدستورُ الجديدُ لتثبيتها وإقرارها بشكلٍ أقوى. والجديدُ في الأمر الآن هو الاعترافُ بها رسمياً وقانونياً في الدستور لأول مرةٍ في تاريخ المغرب المُستَقِلّ في ظل ظروف ومُستَجدّات يشهَدها المغربُ والعالَمُ كلُّه منذ انهيار المُعسكَر الشُّيوعي ونِهاية الحرب البارِدة، وآخِرُها حالةُ ما سُمِّيَ بـ«الرَّبيع العربي». وهي ظروفٌ جَعلَت شعوبَ العالَم كلَّها تَنتفضُ من أجل الحصول على مزيدٍ من حقوقها الاجتماعية والثقافية والسياسية والمُساواة بين مختلف فِئاتها ومُكوِّناتها، ودَفَعَت المجتمَعَ الدَّولي نحو الاهتمامِ بكل الأشكال التَّعبيرية والثقافية

الإنسانية، بحكم أن الحقوق اللغوية جزءٌ أساسيٌّ من الحقوق الإنسانية العامة والمحافظةِ على اللغات المَحلِّية والإقليمية ولغاتِ القوميات والأقليات الصغيرة المُهدَّدة بالاندثار والانقراض وإعادة الاعتبار للغة الأمّ في ظلّ تيّارٍ عَوْلَمِيٍّ كاسِحٍ يسيرُ في اتجاه التَّقليص من عدد اللغات ومحاولة فرضِ لغةٍ عالَمية مشترَكةٍ.

ولقد سبَقَ أن كرَّرنا أيضاً أن التَّعدد اللساني في حدِّ ذاته ليس هو المشكلة اللغوية التي كان يُعاني منها المغربُ في فترة ما بعد الاستقلال، وإنما عُقدةُ المُشكلِ كلِّه هي في سُوء تدبير هذا التعدُّد، بخَلط وظائف اللغات واللهجات وسُوءِ استعمالها وغيابِ أيِّ تنظيمٍ للعلاقة بينها ورسمِ الحُدود والمجالات المُخصَّصة لكلٍّ منها، مما أدى إلى إنتاجِ جملةٍ من مظاهر الاختلال التي أشَرنا لبعضها من قبل.

3 - 2: ترسيم الأمازيغية:

أضاف الدستورُ الجديدُ إلى مسألة التعدّدية، التي قُلنا إنها من الناحية المبدئية والعملية أمرٌ معتادٌ ومألوفٌ عند المغاربة، ومعمولٌ به في عدد من الدول الحديثة، عُنصراً جديداً أثارَ قبلَ إقراره عاصفةً من الخلافات والنِّقاشات الحادّة، ألا وهو إضفاءُ صفةِ اللغة الرَّسمية على الأمازيغية، لتصبح بذلك اللغةَ الرسميةَ الثانيةَ التي يُقرُّها الدستورُ المغربيُّ بجانب العربية. فالعربيةُ، حسب التعبير الذي استعملَهُ الدُّستورُ الجديدُ « تظلُّ اللغةَ الرسميةَ للدولة، وتعملُ الدولةُ على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها». والأمازيغيةُ، حسب عبارة الدستور « تُعَدُّ أيضاً لغةً رسميةً للدولة باعتبارها رصيداً مُشترَكاً لجميع المغاربة بدون استثناء »، على أن « يُحَدِّد قانونٌ تنظيميٌّ مراحلَ تفعيلِ الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيّات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذاتِ الأولوية، وذلك لكي تتمكَّنَ من القيام مستقبلاً بوظيفتها بصفتها لغةً رسميةً ».

ولا شك في أن النِّقاشات التي عرَفتها الساحةُ الثقافيةُ والإعلامية على الخصوص حول دَسْتَرة الأمازيغية قبل التَّصويت على الدستور، لم يكن أيُّ طرَفٍ فيها يُقلِّل من أهمية اللغة الأمازيغية أو يَرفُضُ الاهتمامَ بها والمحافظةَ عليها، ولا سيما أن حقَّ استعمالها مَكفولٌ لا يُنازعُ فيه أحدٌ. ولكن مِحور الخلاف كان حول

الصفة التي ينبغي أن تُعطَى لها في الدستور الحالي، هل هي صفة (لغة وطنية) أم صفةُ (لغةٍ رسمية). وكانت جملةُ التحفُّظات التي عبَّرَت عنها الفئةُ المعارِضةُ لفكرة التَّرسيم، تتلخَّص في النقط الآتية:

أ - التشكيكُ في أهليَّة هذه اللغة في المرحلة الراهِنة لتكون لغةً رسميةً بجانب العربية، باعتبارِ أنها ما تزالُ لغةً شَفويةً في عمومها، ولم يَمضِ على دخولها إلى الطور الكتابي الرسمي إلا سنواتٌ قليلة، بالإضافة إلى توزّعها إلى لهجاتٍ كثيرةٍ عبرَ المناطق العديدة التي تُستعمَلُ فيها داخلَ المغرب الكبير وبعضِ دُول الساحل وجنوب الصحراء، ولم يُشرَع في محاولة توحيدها وتَنميطها من خلال الأعمال المَخبَرية التي يقوم بها المعهدُ الملكي للأمازيغية، إلا بعد إحداثِ هذا المعهد. ولذلك كان التساؤُل المطروحُ هو: كيف للغةٍ ما تزالُ في هذه المرحلة الأولى من التَّهيئة أن تُصبح لغةً رسميةً للدولة، علماً بأن ترسيم لغةٍ من اللغات يَعني استعمالَها في التعليم وتلقين العلوم والمعارف المختلفة في كل المراحل، وفي الإدارة والإعلام المكتوب وغير المكتوب، وكلِّ المجالات الحَيوية الأخرى؟ وإذا كان من المفروض في المعهد الملكي المغربيّ للأمازيغية، أن يقتصر على الاشتغال بالأمازيغيات المغربية، فإن هناك أَمازيغياتٍ أُخرى منتشِرةً في بلدان مُجاوِرةٍ وغيرِ مُجاوِرةٍ، تحتاجُ بدورها إلى جهود مُضنية لجَمعها ثمَّ توحيدِها مع اللهجات المغربية، والانتهاء من ذلك كلِّه باستنباط لغةٍ مِعيارية مُشترَكة منها جميعاً، ليمكن التفاهُم بها بين كلِّ الأمازيغ.

ب - التخوُّف مما قد يترتَّب عن ترسيم لغتين اثنتَينِ في آن واحد، من مشاكل لا حصرَ لها، ولا سيما إذا تمَّ وضعُهما معاً على قدَمٍ واحدةٍ من المُساواة في مجالات الاستِخدام رغمَ عدمِ تكافؤهما عَملياً وواقِعياً، ولم يكن هنالك ما يُنظِّمُ العلاقةَ بين هاتين اللغتين ويُحدِّد وظيفةَ كلٍّ منهما بشكل مَعقولٍ، أو أدَّى الأمرُ إلى سَحبِ صِفةِ (اللغة المشترَكة الجامعة واللاحِمة) من العربية الفُصحى بدعوى الديمقراطية والمُساواة بين اللغات. فضلاً عما قد يَنشأُ من بَلبَلةٍ وردودِ أفعالٍ قويةٍ عند فئاتٍ عريضةٍ من المجتمع حولَ كيفية التعامُل مع لغتين رسميَّتين إذا أصبحَ

استعمالُهما معاً أمراً مُلزِماً في المدرسة والإدارة والحياة العامة لكلِّ المغاربة على حدٍّ سواء، بالإضافة إلى اللغات الأخرى الأجنبية المطلوب إتقانُها. ومما زادَ من حِدَّة التخوُّف والبَلبلة، لجوءُ المعهد الملكي للأمازيغية في فترةٍ سابِقةٍ إلى استعمال حروفٍ(تيفيناغ) في كتابة الأمازيغية، الشيءُ الذي يجعل المُتعلِّم في حَيرةٍ من أمرِه أمام اكتظاظٍ لغويٍّ من جهة، و« تُخمة» في أشكال الحُروف والخطوط المطلوب منه إتقانُها، بين خطٍّ عربي، وخط لاتيني لكتابة اللغات الأوربية، وخطٍّ تيفيناغ لكتابة الأمازيغية، من جهة أخرى. ولا شكَّ في أَنَّ إقامةَ تعدُّدية لسانية رسمية بهذا الشَّكل الذي لا تَهضِمُه أغلبيةُ المواطنين، سيكون من نتائجه السَّريعة والخطيرة، زيادة نسبة الهروب بكثافة عالية من المدرسة العُمومية واللجوء - بكثافة أيضاً - إلى المدارس الخاصة والأجنبية. وسيكون هذا كارثةً حقيقيةً على مُستقبَل الوضع التعليمي للبلاد، وعلى مُستقبَل اللغتين الوطنيتين أيضاً، بل على مُستقبَل الهُوية الثقافية المغربية كلِّها.

ج - الخَشيةُ من أن يتحوَّل ترسيمُ الأمازيغية إلى عامِلِ صِراعٍ لغويٍّ جديدٍ بين لغتين وطنيتين، يُضافُ إلى الصراع القائم بين العربية والفرنسية. وأخطرُ ما في هذا الصراع المُزدَوِج المَحظور: أمران أساسيان:

أولهما: أن يتحوَّل ما هو لغويٌّ إلى ما هو عِرقي وطائفي وسياسي ومُجتَمعي، يؤدي إلى نتائجَ وخيمةٍ لا حدودَ لها ولا حلولَ. ولا سيما أن هنالك مؤشِّراتٍ سلبيةً إيديولوجيةً وسياسية وطائفية قد صاحَبَت بالفعل عمليةَ المُطالبة بترسيم الأمازيغية، وتجلَّت في مظاهر كثيرةٍ كرَفع علَمٍ خاص بالقومية الأمازيغية غيرِ العلَم الوطني، وترديدِ شعاراتٍ مُعاديةٍ للوحدة الوطنية والهُوية العربية الإسلامية، ومُعاديةٍ أحياناً للإسلام أيضاً ولعدد من المُقدَّسات الدينية، وخلطِ ما هو لغويٌّ وثقافي بما هو إيديولوجي وسياسي واجتماعي واقتصادي، واتِّهامِ بعض الفِئات المَحسوبة على التيار الأمازيغي المُتطرِّف بالتعاوُن مع أطرافٍ أجنبية والتحالُف معها [1].

---

(1) راجع بحث فؤاد بوعلي بعنوان: **النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012. وبحث محمد مصباح بعنوان:

=

ثانيهما: أن يُصبح الرابحُ الكبيرُ والوحيدُ في هذه المعركة بين اللغتين الوطنيتين هو اللغة الأجنبية (الفرنسية)، وتصبح اللغتان الوطنيتان العربية والأمازيغية معاً هما الخاسر الأكبر.

وبذلك سيكون الدستورُ قد أضافَ مشكلةً جديدةً عوضَ أن يحلَّ المشاكلَ القديمة أو يحدَّ منها. إذا لم تُوضَع قوانينُ تنظيمية تُحدِّد بوضُوح العلاقةَ بين اللغتين وترسُمُ حدودَ كلٍ منهما والوظائفَ المُوكّلة إليهما دون تفريطٍ في الوضع الخاص باللغة العربية.

د - أن ترسيم أكثر من لغة في مجموع التُّراب الواحد وفي كل المُستَويات، مع مَنحها جميعاً كلَّ الوظائف التي تقومُ بها الأخرى على وجه المُساواة التامّة بينها، لن يكون وراءَه مَنفعةٌ حقيقيةٌ للمجتمع ولن يُحقِّق له الوئامَ والانسجامَ ويُجنِّبه شرَّ التجاذُب والصّراع. علماً بأن مثل هذا النوع من التعدُّد لا يكون ناجِحاً - كما رأينا في عدد من النماذج السابقة للدول التي سارَعت إلى ترسيم عددٍ من لغاتها الوطنية أو كلِّها - إلا في بلد قائمٍ على حُكم فيدرالي مكوَّن من عدة أقاليم أو مُقاطعات أو جهاتٍ تتمتَّع باستقلال ذاتيّ كما في كَندا وسويسرا والهند، أو على أساس وجود حدودٍ تُرابية تَفصِلُ بين المساحة التي تنتشرُ فيها هذه اللغةُ أو تلك. وفي حالة عدم وجود حُدود فاصِلة بين الخريطة اللغوية والخريطة الجغرافية والسياسية، فلا بُدَّ - لنجاح التعدّد - من أن يُوكَّل إلى لغةٍ من اللغات الوطنية

=

الأمازيغية: جدل الداخل والخارج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011. وراجع: نص (نداء تيموزغا من أجل الديمقراطية) المنشور بجريدة: **الأحداث المغربية** بتاريخ 16 ماي 2011م، وقد جاءت فيه المطالبة بأمور لا علاقة باللغة والثقافة الأمازيغيتين، كالمطالبة بـ« تحرير وسائل الإعلام العمومية من وصاية السلطة التنفيذية وتوجيهاتها ورقابتها... الخ »، والمطالبة بـ« التوزيع العادل للثروات الوطنية وتمكين الجهات من الاستفادة من خيراتها.... والكفّ عن الترامي على أراضي القبائل والسكان في العالَم القروي.. »، ودعوة « الأحزاب السياسية المغربية إلى القيام بثورة داخلية لتجديد شرعيتها ».

الأساسية التي تتوفَّر على مجموعة شُروط معيَّنة، القيامُ بدور الرابِط والجامِع بين اللغات المُستعمَلة داخلَ الدولة الواحدة، وقيادةِ هذا التعدُّد ونَظم خُيوطه حِفاظاً على الانسجام ووحدةِ المجتمع. أما ترسيمُ أكثر من لغة على وجه المُساواة في الوظائف والاستعمال، من غير قَيدٍ ولا شَرطٍ، في مجتمعٍ واحدٍ ليس بين مكوّناته المجتمَعية فواصلُ ولا حدودٌ لسانيةٌ مُتطابِقةٌ مع الحدود الجغرافية، لتقوم بالوظائف نفسِها التي تقوم بها الأخرى، فلا شك أنه عملٌ لن يؤدي سوى إلى تَكرار الوظائف المُسنَدة لكلّ لغة من اللغات الرسمية على حد سواء من جهة أولى، كما لن يؤدي إلى استقرارٍ مجتمعيّ وأمنٍ لغوي، من جهة ثانية. وإنما يؤدي - في الغالب - إلى تغلُّب اللغة الأجنبية وهَيمَنتها كما رأينا في حالات غينيا وبوركينافاصُو وجنوب أفريقيا ونيجريا وبُوليفيا ومَدغشقَر، وفي الهند نفسها، وغيرِها من البلدان.

ولعل هذا ما حاول المُشَرّعُ المغربيُّ تفاديَه حين قَيَّدَ ترسيمَ الأمازيغية بشَرط صدور قانونٍ تنظيمي: يُحَدِّدُ « مراحلَ تفعيلِ الطابَع الرَّسمي للأمازيغية وكَيفياتِ إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكَّن من القيام مُستقبَلاً بوظيفتها، بصفتها لغةً رسميةً».

هـ - أن المسألة الأهمَّ بالنسبة لأيةِ لغةٍ من اللغات، لا تكمُن في ترسيمها أو عدمِ تَرسيمها، بقدر ما تكمُن في مدى الاهتمام بها واستعمالها والاحتياج إليها والدَّور أو الوظيفة الخاصة التي يُمكن أن تقوم بها في المجتمع، وفي المَنفعة التي يمكن أن يَجنيها المرءُ من وراء تعلُّمها واستعمالها. فاللغةُ إذا لم تكن مُرتبطةً بمصلحة نَفعية وترقيةٍ اجتماعية ووسيلةً للحصول على عَمَل، فإن أهلها أنفسَهم سوف يَنصَرفون عنها إلى لغات تجلُبُ لهم هذه المنافع. وهذا ما نلاحظُه في عدد من الدول التي يرفُضُ فيها الآباءُ تعليمَ أبنائهم لغاتِ أُمَّهاتِهم وأُسَرِهم لأنهم لا يَرون في ذلك جدوًى أو مصلحةً لمستقبلهم[1]. ولذلك كان السؤالُ الذي يُطرَح

(1) في هونغ كونغ مثلاً «خرجَ الناسُ إلى الشارع حينما أرادت الحكومةُ أن تقوم بإحلال اللغة القومية محلَّ الإنجليزية في التعليم الذي تشرف عليه الحكومة، وطالبوا الحكومةَ بالإبقاء على الإنجليزية في تعليم أبنائهم، وذلك للسبب المذكور آنفاً، وهو أن الإنجليزية أصبحت =

بإلحاح: هل ترسيمُ اللغة الأمازيغية هو الذي سوف يُحوِّلها إلى لغة يستطيعُ مُستعمِلُها أن يحصل على وظيفٍ أو شُغلٍ أو ترقية اجتماعية أو جدوى اقتصادية؟ والدليلُ على أن الترسيم ليس هو الذي يؤدي حَتماً إلى تحسين وضع لغة وطنية، هو ما تُعانيه اللغةُ العربية الفُصحى نفسُها التي كافَح المغاربةُ جميعاً من أجل استعادتها إلى سابق العهد بها قبلَ الاحتلال، وأَلحَّت كلُّ الدساتير السابقة على ترسيمها. ورغم ذلك، فها هي ذي اليوم، لغةٌ تعاني صُنوفاً من التَّهميش والإهمال، ويكادُ يَستَحيي أهلُها من استعمالها وربَّما تفاخَر بعضٌ منهم بجَهلها. لذلك نقول: إن اللغة لا تعيش بالدُّستور ولكن بالاستعمال في المجالات النافِعة، ولا تَحميها القوانينُ بل يَحميها أهلُها بالاعتزاز بها وفَرضِ وجودها.

والدليلُ أيضاً على أن النَّصَّ الدستوري على ترسيم لغةٍ وطنية ليس هو المهمُّ دائماً، وإنما الاعتبارُ الذي يُعطَى لها عملياً، هو أن الكثير من الدول لا تَنُصُّ بَتاتاً في دساتيرها على رسمية لغاتها القومية أو حتى على وطنيّتها، منها اليابان والولاياتُ المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا، ومنها فرنسا نفسِها التي لم يَرد في أيِّ دستور من دساتيرها السابقة النَّصُّ على أن لغتَها الفرنسية لغةٌ رسمية. إنما اقتُصِر في التعديل الدستوري لسنة 1992م على إضافة فقرة صغيرة لأول مرة إلى البند الثاني من الدستور تقول إن: « لغة الجمهورية هي الفرنسية».

لكنَّنا من جهة أخرى، نتفهَّم جيّداً، أن القصد من المُطالبة بدَسترة اللغة الأمازيغية، كان بالدرجة الأولى هو حمايتُها من الاندثار الذي أصبح يُهدِّدُها كما يهدّد كثيراً غيرَها من لغات الأقلّيات والقَوميات كما أشَرنا سابقاً. كما نتفهَّم من ناحية أخرى أن أهميةَ اللغة بالنسبة لأصحاب كلِّ لغةٍ ليس دائماً مَحصوراً فيما تجلبُه من منافِعَ ماديّة أو ترقيةٍ اجتماعية، ولكن أهميتَها الأولى والأساسية عندَهُم هي في كونها تُعبِّر عن هوية الجماعة التي تستعملها، وفيما تختزنُه من ثقافة قومها

=

أكثر نفعاً من الصينية في تلك المنطقة التي احتلَّها الإنجليزُ لمدة طويلة». راجع: جون جوزيف: اللغة والهوية: ص 170 و173.

وتاريخهم وتُراثهم وقِيَمِهم الإنسانية والحضارية، وما لها من رَمزية خاصةٍ في نُفُوسِهم لا تعوّضُها ولا تنوبُ عنها أيةُ لغةٍ أخرى حتى ولو كان فيها خسارةٌ مادية ومَنفَعيةٌ لهم ولأبنائهم. فالمسألةُ الرَّمزيةُ والرُّوحيةُ هنا تُصبحُ أَهمَّ من المسألة الماديّة.

و - التخوف مما يترتَّب عن إضافة لغةٍ رسمية ثانيةٍ من أعباءٍ مالية وتكلفة باهظة، ولا سيما إذا استُعمِلت هذه اللغةُ الرسميةُ الجديدةُ في كلِّ مراحل التعليم وكل المرافق الإدارية والحياة العامة.

لكل هذه الاعتبارات، ومن أجل تبديد كلِّ هذه التَّخوُّفات، أصبح من الضروري، والحالُ هذه، تدبيرُ هذا النوع من التعدُّد بإعمال سياسةٍ لغوية ناجعةٍ ومُتوازِنةٍ، تضَع المصلحةَ العليا للبلاد فوقَ كلِّ شيءٍ، بعيداً عن المُزايَدات والاعتبارات الإيديولوجية، ومن دون إلحاقِ الضَّرَر أو الغَبَنّ بأيِّ طَرَفٍ كان.

3 - 3: حماية اللهجات وإضفاءُ الشرعية عليها:

أضافَ الدستورُ إلى موضوعِ الاعتراف بالتعدُّدية اللغوية عنصراً يستحقُّ التوقّفَ عنده أيضاً، حين دعا إلى العمَل على « حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعمَلة في المغرب» و« صيانة الحَسَّانية باعتبارها جُزءاً من الهُوية الثقافية المغربية المُوَحَّدة». ورغم أن الحَسّانية ليست سوى لهجةٍ من اللهجات العربية المُستعمَلة في المناطق الصّحراوية[1]، كما نعلَم، فلعل تَخصيصها بالذِّكر في الدستور دون بقية اللهجات العربية والأمازيغية الأخرى، فيه ما يُشيرُ إلى ما قد يكونُ لها من اعتباراتٍ سياسية خاصة في هذه المرحلة. وفي هذا الالتزام بحماية اللهجات ومختلف التعبيرات - بصفة عامة - وصيانتها، ما يدلُّ على اعتراف الدولة بها وبدورها ووظيفتها في المجتمع. وقد كانت مسألةُ اللهجة الدارِجة من

---

(1) الحَسّانية هي في الأصل لهجة قبيلة ذوي حَسان أو بَني حَسّان من فروع قبيلة المَعقِل اليَمَنية الأصل التي هاجَرَت إلى المغرب مع عرب بني هلال وبني سليم في القرن الخامس الهجري، وقد استقَرَّت فروعُ هذه القبيلة في مناطق درعة والساورة وتيدكلت والسوس الأقصى، ومناطق الصحراء وموريطانيا.

الموضوعات الساخِنة في النِّقاشات التي شَغَلت المهتمّين بالمُشكل اللغوي طيلةَ المراحل السابقة سواء داخلَ المغرب أم خارجَه.

ورغم أن وجود اللهجات في حياة اللغات أمرٌ طبيعي ومألوفٌ، كما قُلنا من قبلُ، لكن التخوُّف الذي عندنا هو أن يُفهَم من نَصِّ الدستور على ضرورة الاهتمام بها والمحافظة عليها، ما يُريدُه البعضُ ويسعى إليه بطُرُق مباشِرة أحياناً ومُلتَوية أحياناً أخرى، وهو القضاءُ على الفُصحى المِعيارية المشترَكة بين الشّعب المغربي وبقية الشعوب العربية الأخرى، والمؤهَّلة وحدَها لتقوم بدور اللغة الجامِعة أو الجاسِرة بين مختلف فِئات هذه الشُّعوب على تعدُّد لهجاتها ولغاتها المَحلّية، وإحلال اللهجات والدَّوارِجِ الإقليمية مَحلَّها كما كان يرغبُ في ذلك الاحتلالُ الأجنَبِيُّ ويعملُ له. نقول هذا ونحن نعلم شَراسةَ الحمَلات التي تُشَنُّ باستمرار على العربية الفصحى، والدَّعَواتِ التي تَرتَفع في كلِّ مكانٍ لدفع العامّية في العالم العربي والمغرب بصفة خاصة، لكي تحتلَّ مكانَ الفصحى وتُرَسَّم في الدساتير وتُستعملَ في التعليم بدلَ الفُصحى. ومَدى الدَّعم الماديّ والمعنوي الذي يَحشدُه خصومُ الفصحى لأجل قضيَّتهم هذه، وتدخّلِ جهاتٍ خارجية لمُمارسة ضُغوطها للسَّير في هذا الاتجاه، وتجنيدِ خُبراء مُزَيَّفين لتقديم « النُّصح والمَشُورة » ونشرِ ما لهم من مغالَطاتٍ ودراسات مُضَلِّلة حول الموضوع. فنرجو أن لا نسقُطَ في هذا الفَخّ إذن.

وأما المفهومُ الصحيح الذي ينبغي أن يُعطى لكلمَتَي « صيانة » و« محافظة» الوارِدتين بالدستور في الفقرة الخاصة التي تتحدث عن الحَسَّانية وبقية اللهجات العربية وكلِّ الأشكال التعبيرية الأخرى، فهو الانكِبابُ على دراسة هذه اللَّهَجات دراسةً أكاديميةً بَحْثية تستقصي تاريخَها وتطورَها وأصواتَها وتراكيبَها وبِنياتها الصَّرفية وتغيُّراتِها وأصولَ كلماتها الاشتقاقية والتأثيلية ودلالاتِها المعجمية وعلاقَتها بالعربية الفصحى وغيرِها من اللغات، ووضعِ قواميسَ خاصةٍ بها، ومقارنةِ بعضِها ببعضٍ وبغيرها من اللهجات واللغات الأجنبية، ودراسةِ تُراثها وأدبها المتمثِّل في الأمثال والقَصَص والأساطير الشعبية، وما تَختَزنه من ذاكرة تاريخية وثقافة خاصة، وما تتميَّز به أساليبُها من خصائص... ونحوِ ذلك مما هو معروفٌ في علم دراسة

اللهَجات كما حدَّده وفَرَّعه علماؤُها المتخصِّصون. مع العمل على حِفظ ما يُمكنُ جمعُه وتَسجيلُه في كتُب وأقراصٍ مُدمَجة وأشرطةٍ وأفلام تَوثيقية وغيرِها من حامِلاتِ المعلومات ووسائل حِفظ التُّراث المعروفة والمتطوِّرة.

ثم إن المفروض في السياسة اللغوية التي يجب أن يُخَطِّط لها مُستقبَلاً في ضوء ما جاء به الدستورُ، هو العملُ بجانب الدول العربية الأخرى على توحيد اللهجات وتقريب بعضِها من بعضٍ من ناحيةٍ، وتقريبها في جملتها إلى الفُصحى، من أجل الوصول في النهاية إلى القضاء على مُعضِلة الازدواجية اللغوية التي تُعاني منها العربيةُ في المشرق والمغرب.

هذا هو التوجُّه الصحيحُ الذي نتوقَّعه من القوانين التنظيمية التي ستعملُ على تنزيل مَضامين الدستور في هذه النقطة المتعلِّقة بحماية اللهجات، وهذا ما ننتظرُ من المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية أن ينكَبَّ عليه ويستخلصَه من الفقرة الدستورية المتعلِّقة بالموضوع.

3 - 4: العناية باللغات الأجنبية الأكثر تداوُلاً:

لعلَّ الشيء المُثيرَ للاهتمام في الفقرة الدستورية التي دعَت إلى « تعلُّم وإتقانِ اللغات الأجنبية الأكثرِ تَداولاً في العالَم، باعتبارها وسائلَ للتَّواصل، والانخراطِ والتفاعُل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مُختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر ». هو جملة: « الأكثر تداولاً في العالَم». فهل معنى ذلك أن السياسة اللغوية في المغرب، بخصوص اللغات الأجنبية، سوف تتَّجهُ فعلاً نحو انفتاحٍ حقيقيٍّ على اللغات الأكثر نَفعاً للمُتَعلِّم في عصر العولمة، وعدمِ الانغلاق والانحباسِ في سِجن الفرنسية التي فقَدت كثيراً من رصيدها العِلمي والتكنولوجي والثقافي والإشعاعي في العالَم؟ وهل معناهُ أيضاً أن احتكارَ الفرنسية لسُوق اللغات الأجنبية بالمغرب وهيمنَتَها الطويلة عليها، سوف يَزولان أو يَتراجَعان على الأقل؟ ذلك هو مَنطوقُ الدستور على الأقلّ. ولقد كنتُ في كثير من بُحُوثي وكتاباتي السابقة قد تحدّثتُ بإلحاحٍ عن ضرورة انفِتاح المغرب - من خلال تعليمه ووسائلِ إعلامه وتعامُله الرَّسمي والإداري والاقتصادي - على اللغات الأخرى غيرِ

الفرنسية، بإتاحة فُرَصٍ مُتساوية وعادِلةٍ أمامَ المُواطنين والمُتعلِّمين من أبنائنا لكي يختاروا من بين اللغات الأجنبية ما يُناسِبُهم ويُحقّق رغبَتَهم وطموحَهم الذي يحلُمون به ويَرغَبون فيه وليسَ الذي يُفرَضُ عليهم، وأنه لا معنى لأن تَفرِضَ عليهم الدولةُ لغةً أجنبيةً في كلِّ مراحل حياتهم الدراسية والوظيفية والإدارية ومجالاتِ عَمَلِهم، مع ما صارت عليه هذه اللغةُ من تراجُع على المستوى العِلمي والمكانة العالَمية. وما زلتُ أرى أن فَرضَ احتكارٍ لسُوق اللغات مِن قِبَل الفرنسية (في منطقة المغرب) والإنجليزية (في منطقة المشرق)، ما هو إلا نوعٌ قاسٍ من الانغلاق الثقافي، من جهة، وتهديدٌ مستمرٌّ للغة الوطنية والحَضارية المشترَكة، من جهةٍ ثانية. لأنه لا يمكن لهذه الأخيرة أن تَسُود وتَتعزَّز مكانتُها ويتقَوّى وجودُها في ظل ثُنائية لغوية مُتَحكِّمةٍ فَرَضَتها لغةٌ أجنبيةٌ وحيدةٌ، ولا سيما إذا كانت هذه اللغةُ الأجنبيةُ هي لغةُ الاحتلال السابِق.

3 - 5: حمايةُ العربية وتطويرُها:

حين تحدَّث الدستورُ عن اللغة العربية باعتبارها لغةً رسميةً، أضافَ عبارةً لم يَسبِق أن ورَدت في الدساتير الخمسة من قبلُ، وهي عبارة: « وتَعملُ الدولةُ على حمايتها وتطويرها وتنميَة استعمالها ».

وهذا في نظري اعترافٌ من المُشرِّع بالوضعية المُزرِية التي أصبحت عليها اللغةُ العربيةُ الفُصحى في كل المجالات التي تُستخدَمُ فيها، كالإعلام المَرئِيّ والمسموعِ والصحافة الوَرَقية والرَّقمية، وكذا في الإدارة والتعليم. فضلاً عما يُوضَع لمُحاصرتها من مُخَطَّطات مدروسة، كمحاولةِ تعويضها بالدارجة العامّية تارةً وباللغات الأجنبية تارةً أخرى، وما تتعرَّضُ له من هَجَماتٍ وحَملاتٍ، ومَسخٍ وتشويهٍ وتهميشٍ وتَهجينٍ. ولعل أكبر الأخطار التي أصبحت تُهدِّد وجودَ الفصحى في المرحلة الراهنة، هو أن الكثير من الأُسَر المغربية أصبحت، بطريقة شُعورية أو غير شُعورية، تُسهِم بدورٍ خطيرٍ في القضاء عليها وانحِسارها وتراجُعها، وذلك بالتخلّي تدريجياً عن تعليمها وتَوريثها لأبنائها، مما يُهدِّدُها بالانقراض إن ظلَّ الحالُ على ما هو عليه. وعلى العكس من ذلك تَماماً، فإنَّ أهم شيءٍ يُفيدُ تطويرَ العربية

وتنميتها هو الحِرصُ على استعمالها في كافة المجالات. وما دامت الفصحى لا تُستعمَلُ في تلقين العلوم والتِّقنيات وكلِّ الفنون والمعارف الأخرى عبرَ مراحل التعليم وفي مقدِّمتها المرحلةُ الجامعية، وما دامت لا تُعمَّمُ في الإدارة والتِّجارة والاقتصاد والحياة العامة، فلا تنتظِر منها أن تنمو أو تتطوَّر، مهما عمِلَ العاملون من تربويّين ومُنظِّرين ولغويّين متخصّصين.

وإنه لمن المؤسِف أن تكون بعضُ الإجراءات التي أُعلِنَ عنها في مرحلةٍ سابِقةٍ للنهوض باللغة العربية وتنميتِها وتطويرها قد توقَّفت أو جُمِّدت. نذكرُ منها على سبيل المثال لا الحصر: ما أَعلَنَه الميثاقُ الوطنيُّ للتربية والتكوين الذي أُنجِزَ سنة 1999م وأصبح قانوناً مُلزِماً بعد مصادقة البرلمان عليه سنة 2000م، حين نَصَّ على إمكانية الشُّروع في استعمال العربية بالشُّعَب العِلمية من التعليم العالي بشكل مُتدرِّج ابتداءً من عام 2001م. وقد جاء في الفقرة 114 من الدِّعامة التاسعة للميثاق ما يلي: « يتمُّ تدريجياً خلال العَشْرية الوطنية للتربية والتكوين فتحُ شُعَبٍ اختياريةٍ للتعليم العِلمي والتِّقني والبيداغوجي على مستوى الجامعات باللغة العربية مُوازاةً مع توافُر المَرجِعيّات البيداغوجية الجيّدة والمُكوِّنين الكُفاة ». إلا أن هذا القرار ظلَّ - شأنَ غيرِه من القوانين والقرارات التي تخُصُّ العربيةَ، حِبراً على ورَق.

كما أن الميثاق المذكور قد نَصَّ في فِقرته 113 على إحداث أكاديمية للغة العربية ابتداءً من سنة 2000 - 2001 لتقوم بدورها في تقوية استخدام اللغة العربية وإنجازِ كلِّ ما يلزَمُ من الناحية الأكاديمية استعداداً « لفتح شعَب البحث العِلمي المُتطوِّر والتعليم العالي باللغة العربية »، و«إدراج هذا المجهود في إطار مشروعٍ مستقبَليّ طَموحٍ ذي أبعادٍ ثقافية وعِلمية مُعاصِرة يرتَكزُ على التنمية المُتواصِلة للنسَق اللساني العربي على مُستوَيات التّركيب والتّوليد والمعجم»، و«تشجيع حركةٍ رفيعةِ المستوى للإنتاج والتّرجمة بهدَف استيعابِ مُكتَسبات التطوُّر العلمي والتكنولوجي والثقافي بلغة عربيةٍ واضِحة مع تشجيع التأليف والترجمة والنشر وتصدير الإنتاج الوطني الجيّد ». إلى غير ذلك من الأمور التي تعمل على تنمية

العربية وتدعيم أوجُه استعمالها وتقوية مكانتها. وقد صدرَ الظهيرُ (المرسومُ الملَكي) المُحدِث لهذه الأكاديمية التي أُطلِقَ عليها اسمُ (أكاديمية محمد السادس للغة العربية) منذ 2003م[1]، ولكنه لم يتمَّ تفعيلُه وإخراجُ هذه الأكاديمية إلى الوجود لحد الآن.

وإضافةً إلى ذلك، نذكُر أنه سبَقَ لعدد من الوزراء الأوَّلين أن عمَّمُوا على كلِّ الإدارات التابعة لهم مُذكّرات تأمرُ كافةَ الموظَّفين السّامين وكلَّ الأجهزة التابعة للدولة باستعمال العربية في المُراسلات الإدارية وكلِّ الأمور الرَّسمية تطبيقاً لمحتوى الدساتير السابِقة التي تنُصُّ على أن العربية هي اللغة الرسمية للدولة، ولكن هذه المذكِّرات والدَّوريات بدورها ظلَّت للأسف تفتَقر لإجراءات إلزامية وقوانين زَجرية، ولذلك لا يَعملُ على تنفيذها إلا القلةُ القليلةُ من المسؤولين.

إذن، نحن ننتَظر من الدولة في ظلِّ الدستور الجديد، ومن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، أن يَعمَلا على تفعيل مضمون هذه الفِقرة التي تتحدَّث عن ضرورة حماية اللغة العربية، وإصدارِ القوانين التَّنظيمية المُرفَقة بعُقوبات زَجرية تَفرِضُ احترامَ مُقتَضَياتِ الدستور. ولا يمكن أن يكون للمحافظة على العربية من معنًى إلا إذا اتُّخِذَت إجراءاتٌ فعّالةٌ وإلزاميةٌ لاستعمالها في كل الدوائر الحكومية وغيرِ الحكومية من جهة وكل أطوار التعليم وأنواعه، وأصبحَ إتقانُها شَرطاً ضرورياً للحصول على مناصب الشُّغل مهما كانت درَجتُها وطبيعتُها والترقّي في الوظائف، وأُعيدَ الاعتبارُ لها في كافة وسائل الإعلام والحياة العامة.

ومن أجل إنصافِ هذه اللغة والمحافظة عليها وترقيَتها وتحسينِ وضعيتها، وتطبيقِ الفقرة الخاصة بها في نصِّ الدستور على الوجه الأمثل، يجب اتخاذُ عدد من الإجراءات والأخذُ بالمُقتَرحات المتعلِّقة بهذا الموضوع الواردة في الفِقرة (3 - 6 - 4) الآتية.

---

(1) صدر هذا الظهير بالجريدة الرسمية في عددها رقم 5126 بتاريخ: 16 جمادى الأولى 1424هـ الموافق 17 يوليوز 2003م.

3 - 6: تدبير الشّأن اللغوي والتعدُّدية اللسانية:

لقد نصَّ الدستورُ لأول مرة في تاريخ الدساتير المغربية، على إحداث جهازٍ عُهِدَ إليه بتنفيذ مضامين الدستور المتعلِّقة بالموضوع اللغوي ووضع الخُطط والسياسة المُناسِبة التي تؤدي إلى تنزيل تلك المضامين تنزيلاً صحيحاً وسليماً، وهو «المجلس الوطني للُّغات والثقافة المغربية » الذي حُدِّدت مهمتُه الأساسية في «حِمايةِ وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية (...) ويضمُّ كلَّ المؤسسات المَعنيّة بهذه المجالات».

ونحن بالفعل ننتظر من هذه المؤسسة الدستورية الجديدة أن تَنكَبَّ على وضع تخطيطٍ مُتوافَقٍ عليه للسياسة اللغوية التي تنهَجُها الدولةُ، من أجل ترشيد الاستعمال اللغوي وتدبير أشكاله التعدُّدية بما يخدُم المصلحة العليا للوطن، ويَضَع حدًّا نهائياً لكل مظاهر الخلَل والتسيُّب التي تميَّزت بها الفترةُ السابقة. على أن لا يُبادِر المجلسُ إلى اتخاذِ أيةِ قرارات أو اقتراح أيةِ قوانين تنظيمية إلا بعد تنظيم سلسلة من المُناظرات الوطنية وعَقد ندواتٍ كُبرى يُشارِكُ فيها خبراءُ مغاربةٌ وكلُّ الأطراف الوطنية المَعنية، ويتمُّ خلالها بَلورةُ الأفكارِ التي يُمكن صياغتُها في قوانين تنظيمية لتنزيل مضامين الدستور بعد أن يتِمَّ التوافُقُ عليها على أوسَع قاعِدة من الحِوار والنِّقاش العميقَين. ذلك أنه بدون هذا الحوار الواسِع المُعمَّقِ الذي يُفضي إلى التَّوافُق حول عدد من النُّقَط الخِلافية، لا يُمكِن أن تَلقى القوانينُ التنظيميةُ أيَّ تَجاوُبٍ مُثمِرٍ مع كافة مُكوِّنات المجتمع التي يَعنيها أَمرُ هذه القوانين.

ونحن لا يُمكن في هذه العُجالة أن ندخلَ في عَرض كثيرٍ من التفاصيل التي على المجلس أن ينظُرَ فيها. ولكن يَكفينا الآن أن نتطرَّق لأهمِّ الأُسُس والتوجُّهات الكبرى التي ينبغي من وِجهة نَظرنا أن تُراعَى في القوانين التَّنظيمية المنتَظَرِ صدورُها، إعمالاً للنَّصِ الدستوري، ونرى ضَرورةَ أخذِها في الاعتبار من أجل مُعالَجة الوَضْع اللغوي وإصلاحِه في ضوءِ ما سَبَقَ عَرضُه من أفكارٍ في ثَنايا هذا البحث.

وإذا كان التعددُ اللغويُّ في المغرب قد أصبح أمراً واقعاً ورسمياً بحُكم

الدستور (ليس بالنسبة للأفراد فحَسْب وإنما بالنسبة للدولة أيضاً التي أصبح لها لغتان رَسميَّتان)، وأن جزءاً من هذا التعدُّد كان نابِعاً من طبيعة التنَوُّع الطبيعي للعناصر المُكوِّنة للمجتمع المغربي وما يقتضيه ذلك من احترامٍ لحقوق كافَّة الفِئات، وجزءاً آخر أصبح مفروضاً بحُكم الواقع الذي يقتضي ضرورةَ فتحِ آفاق التعليم والمعرفة وتطوير العلاقات مع المجتمع الدَّولي والحاجة إلى الاستفادة من خِبرات العالَم، فإن ضرورةَ التَّعايُش السِّلمي، في ظلِّ الوِفاقِ والوِئام، تقتضي بدورها أن يُحوِّلَ هذا التَّعددُ إلى رأسِ مالٍ يَستثمِرُه المُجتمعُ لا إلى أسلحةٍ تُدمِّرُه.

وفي اعتقادي أن أهمَّ الأُسُس التي ينبغي أن تقوم عليها سياسةُ تدبير الشأن اللغوي والتخطيط له، سواءٌ من خلال المجلس المذكور أم من خلال أيِّ جهازٍ آخر من أجهزة الدولة التي يُوكَل إليها وضعُ القوانين التنظيمية والتطبيقية، هي التي يمكن تلخيصُ خُطوطها العريضة في النقط الآتية:

3 - 6 - 1: تنظيمُ العلاقة بين اللغتين الوطنيَّتين الرَّسميتين وتحديدُ وظيفةِ كلِّ واحدةٍ منهما بناءً على مجموعة معايير موضوعية (درجة الانتشار والاستِعمال بين فئات المجتمع - مستوى النُّضج والتَّهيئةِ على مستوى الكتابة والتَّنميط والتَّقعيد - الإنتاجية العِلمية والفِكرية والثقافية المَكتوبة والمُدوَّنة - الرصيد التاريخي والحضاري - التجربة العَمَلية في مجالات الاستخدام من تعليم وإدارة وتشريع واقتصادٍ وغير ذلك...)، وذلك تجنُّباً للتَّكرار غير الضروريّ في إسناد الوظائف من جهة، وتَلافِياً لأيِّ نوعٍ من الصِّراع أو تنازُعِ النُّفوذ بين اللغتين مما قد ينعكِسُ سَلباً على التعايُش بين كل مُكوِّنات المجتمع ويُهدِّد وحدَتَه وتلاحُمَه، ويُتيح الفُرصةَ أمامَ اللغة الأجنبية لاستغلال هذا الصِّراع لمصلحتها.

3 - 6 - 2: اتِّباعُ مَنهجيةِ التَّدرُّج في إدماج الأمازيغية بعدد من المجالات للاعتبارات المعروفة، ومنها: الحاجةُ إلى مزيدٍ من الوقت والجُهد والعَمَل الدَّؤوب لتَهيئةِ هذه اللغة وتنميةِ قُدراتها وإنتاجها المَعرفيّ والمُصطلحي والأدبي وحُصولِها على تَراكُمٍ عِلمي ضروري، وتوحيدِ مُعجَمها وتَنميطِ قواعدها النحوية والصَّرفية والصوتية، وجَمعِ شَتاتِ لهجاتها المتفرِّقة بين عدد من المناطق في المغرب الكبير

ودول جنوب الصحراء. وتكوين الأُطُر التعليمية والتَّربوية الكافية والمُؤَهّلة. وهذا أمرٌ يُعتَقَدُ أنه أصبح مفهوماً لدى الحركة الأمازيغية نفسِها أو طائفةٍ منها على الأقلّ، على حدِّ ما جاء في بعض التصريحات والبيانات وردودِ الأفعال المُعلَنة[1]، كما أن الواقِع الحالي للأمازيغيات المتعدِّدة هو الذي دفعَ المُشَرّع إلى إضافة فِقرة إلى الفصل الخامس من الدستور تتحدَّث عن سَنّ قوانين تُنظِّمُ كيفيةَ تَرسيمها وتَهيئَتِها للاستعمال في المجالات المختلفة، كما سبَقَ القولُ. وفي انتظار ذلك لا بُدَّ أن تظلَّ العربيةُ الفُصحى هي اللغةُ القائمة بأغلبية الوظائفِ التي تُسنَدُ عادةً إلى كلِّ لغةٍ رَسميةٍ في بلدٍ حُرٍّ مُستقِلٍّ.

3 - 6 - 3: إعادةُ الاعتبار للغة العربية الفُصحى ووضعُها في المكانة الرَّفيعة التي تَستَحقُّها، ومَنحُها - عَملياً - صِفةَ اللغةِ الرسمية الأُولى، تَميزاً لها عن غيرِها من اللُّغات واللَّهجات الوطنية، وتعبيراً عما يشعُر به المغاربةُ جميعاً نحوَها من اعتزازٍ واحترامٍ، باعتبار دورها الثقافي والحضاري والتاريخي ورَمزيَّتها الرُّوحية والدينية، وكونِها« لغةَ الأمة الجامِعةَ واللاحِمة والمُوحِّدة والمشترَكة »، ولا سيما أنها تتمتَّعُ بهذه الصِّفة منذ قرون خلَت، ليس عند الشعب المغربي وحدَه، ولكن عند كافة الشعوب العربية والإسلامية على اختلاف ألسِنَتها وقَوميّاتها ولَهَجاتها ومُكوِّناتها المُجتَمعية. فإذا كانت اللغاتُ واللَّهجاتُ الوطنيةُ الأخرى هي لغاتُ الأُمّ للناطقين بها من أبناء الشعوب الإسلامية والعربية، فإن العربية الفُصحى هي لغةُ هذه الأُمة الإسلامية العربية التي تنتمي إليها شُعوبُنا ودُولُنا على اختلاف لغاتها ولهجاتها، وهي الرابطُ القَويُّ الذي يَجمعُ بينها في الحضارة والثقافة والتاريخ

(1) من ذلك على سبيل المثال، هذه الفقرة الواردة في نداء (تَمُوزغا) المُشار إليه في هامش سابق، وقد وقَّعه عدد من مناضلي الحركة الأمازيغية:« ولا يعني الاعترافُ بلغتين رسميتين خلقَ مُنازعةٍ بينهما أو تقسيم البلد إلى أمتين كما يزعم بعضُ أتباع الإيديولوجيات الإقصائية... كما أن الاعتراف بالأمازيغية لغةً رسميةً لا يعني أن تقوم على الفور بكل وظائف اللغة العربية. إذ من المعلوم أن دساتير الدول الديمقراطية تنصُ على إضافة تفاصيل تحدِّد وظائف اللغات المعترَف بها حديثاً ومجالاتِ استعمالها.. ».

والجغرافيا والدِّين والهُوية. ودورُ اللغة العربية الفُصحى في تَمتينِ هذه العُروة الوُثقَى، والحِفاظ على هذه اللُّحْمة ووَشيجَة القُربَى، لا يُنازِعُ فيه إلا مُعانِدٌ أو مُكابِرٌ أو عدوٌّ كائِدٌ لهذه الأمة.

ولا شكَّ في أن مَنحَ امتيازاتٍ خاصةٍ لأكبر اللغات الوطنية المُرَسَّمة قيمةً وأَهميةً، في حال تَعدُّدها، أمرٌ معمولٌ به في كثيرٍ من الدُّوَل، وهو ما يَقتضيه أيضاً الواقِعُ العَمليُّ للحالة التي تُوجَد عليها لغاتُها الوطنية والرَّسمية، لأنه في أغلب الأحيان تكونُ هذه اللغاتُ غيرَ مُتساوية من حيثُ درجةُ النُّضْج والكَفاءة والأهليَّة والتجربة والمُمارسة، للقيام بكل الوظائف التي تُوكَل عادةً للغة الرَّسمية. علماً بأن تَرسيم إحدى اللغات، قد لا يكون الغرضُ منه سوى ردِّ الاعتبار لتلك اللغة والمحافظة عليها، كما سبق القولُ. أي أن أهميته الأولى تكمُنُ في الجانِب المعنوي والرَّمزيِّ أكثرَ من أَهميَّته في الناحية العَملية أو الوظيفية. وقد رأينا فيما سبَقَ كيف أن ضَعفَ اللغات الوطنية في بعض الدول الإفريقية وسِواها، هو الذي أدَّى بها إلى اعتمادِ لغةٍ أجنبية وتَرسِيمِها بَدَلاً منها. وفي أحيانٍ كثيرةٍ يتمُّ قانُونياً ترسيمُ عدد من اللغات الوطنية حِمايةً لها ومُراعاةً لقيمتها الاعتبارية، ولكنه من الناحية العملية تُختارُ واحدةٌ من بينها لتقوم بدور اللغة الرسمية الأولى، وعادةً ما تكون هي الأقوى أو الأجدر أو الأكثر انتشاراً، وتُسنَدُ إلى بقية اللغات المعتَرَف بها وظائفُ أخرى مُناسِبة لحَجمها. أما حين تُسنَدُ وظيفةُ اللغة الرسمية إلى لغتين إحداهما وطنية وأخرى أجنبية، فعادةً ما تكون اللغةُ الأجنبيةُ هي المُسيطِرة ويكون دورُ اللغة الوطنية ضعيفاً أو رَمزياً فقط.

ولا يُمكن للمغرب الذي يتوفَّر على لغةٍ وطنية عالِمة ذاتِ تاريخ عريقٍ وكفاءةٍ عالية وتُراثٍ عِلمي وثقافي وحضاريّ يفُوق تُراثَ أيةِ لغةٍ من اللغات الأوروبيّة الحَيَّة، وتمتازُ فوق هذا وذاك بكونها لغةً مُحايِدةً ليس لها انتماءٌ عِرقيٌّ أو إقليمي، أن يُفَرِّط في لغته التي هي بهذا الغِنَى والثَّراء والتجربة الطويلة وكلِّ المُمَيِّزاتِ الأخرى، ويُفضِّلَ عليها - للقيام بوظيفة اللغة الرَّسمية الأولى - أيةَ لغةٍ أجنبيةٍ مهما كان شَأنُها. وسيَكون من السُّخف والعَبَث كذلك، أن يُعوِّضَها بلَهجةٍ أو

لغةٍ وطنية أخرى غيرِ مُهَيَّأةٍ للقيام بهذه المسؤولية الصَّعبة، في ضوء ما قُلناه مُكرَّراً من قبلُ، وهو عدمُ تكافُؤ اللغات من وجوهٍ متعدّدة، ولا سيما من حيثُ القُدرة على القيام بجميع الوظائف.

3 - 6 - 4: ومن الإجراءات الواجبِ اتخاذُها للمحافظة على اللغة العربية وتطويرِها وتنميَتِها، تطبيقاً لما ورَدَ في الفصل الخامس من الدستور، نقترح ما يلي:

- سَنُّ عدد من القوانين الحِمائية والزَّجْرية لتعزيز مكانة العربية الفُصحى الاعتبارية والدستورية، واتخاذُ إجراءاتٍ أخرى تشجيعية وتَحفيزية وتَحسِيسية.

- تقويةُ تعليمها في كل مراحل التعليم، وجعلُها لغةَ تلقين كافة العلوم والفنون والتِّقنيات بما في ذلك المرحلة الجامعية، عن طريق التدرُّج المرحَلي المُواكَب بتَهيئ الوسائل وتوفير المَراجع وإعادة تكوين الأساتذة، ومُراجعة مناهج التعليم وطُرُق التدريس.

- تحسينُ طُرُقِ تدريسها وتحديثُ مُعجمها باستمرار، ومُراجعة القواعِد الواصِفَة لها، وزيادةُ الحِصَص المُخَصَّصة لها في المُقَرَّرات الدراسية ورفع مُعامِلاتها في الامتحانات.

- جعلُ إتقانها شَرطاً ضرورياً لوُلوج وظائف الدولة والقطاعِ الخاص، وفي كل الترقيات للعاملين بالقِطاعَين العامّ والخاصِّ.

- فرضُ تعليمها منذُ السنة الأولى من سَنوات التَّمَدرس وما قبل التَّمَدرُس، في كل المؤسسات التعليمية العمومية والخُصوصية على حدٍّ سواء. وفرضُ رقابةٍ صارمة على المدارس الخصوصية لحَملها على تطبيق مُقتَضيات الدستور في هذا الشأن وتطبيقُ مُقرَّرات الدولة الخاصة باللغة العربية.

- تعزيزُ مكانتها في الإعلام والإشهار وإلزاميةُ كتابتِها في المُلصَقات واللافتات، وفرضُ رقابة لغوية لضمان حُسن استعمالها في الوسائل الإعلامية والإشهارية بكل أشكالها المكتوبة والمسموعة والمَرئية والرقمية.

- وضعُ الآليات والأجهزة المُتخَصِّصة التي تنكَبُّ على تنميَتها وتطويرها. وإخراج أكاديمية اللغة العربية إلى حيّز الوجود وتمكينِها من الوسائل المادية

والطاقات البشرية للقيام بواجبها.

3 - 6 - 5: تطبيقُ مبدإ سيادة اللغة الوطنية الرسمية في بلادِها، وإعادةُ كلِّ لغةٍ أجنبيةٍ مُستعمَلة في البِلاد إلى حَجمِها الطبيعي، بأن لا يكون لها أيُّ حَقٍّ في مُزاحمة اللغة الوطنية الرَّسمية أو مُضايَقتها أو تَهميشِها أو الحُلُول مَحلَّها في الإدارة والتعليم والإعلام والاقتصاد والتِّجارة وغيرها من المجالات. وذلك بتَقييدِ وظيفتها وحَصر استعمالِها فيما تُستعمَلُ له اللغاتُ الأجنبيةُ عادةً، من تَرجمةٍ وبَحثٍ وإشباعِ رغبةٍ عِلميةٍ، وتَفَتُّحٍ ثَقافِيٍّ، وتَواصُلٍ خارِجيٍّ، وتعاونٍ دَوليٍّ، وسياحةٍ، وتبادُل تِجاريٍّ، وكلِّ غايةٍ مُفيدةٍ. وهذا يقتضي أن يكون تَدريسُها في جميع المراحل التَّعليمية قائِماً على هذا الأَساس ومُراعِياً لهذا الهَدَف. إذ المفروضُ في اللغات الأجنبية أن تُعلَّمُ لذاتها باعتبارها مادةً من المواد الدراسية (تسمى: مادة اللغات الأجنبية)، ولا تُستعمَلُ في تلقين العلوم والمواد الدراسية، إلا في ظروفٍ خاصةٍ تقتضيها تخصُّصاتٌ معيَّنةٌ نادِرةٌ. وفي مثل هذه الحالات الاضطرارية لتلقين بعضِ المواد الدراسية بلغةٍ أجنبيةٍ، ينبغي استعمالُ اللغة الأكثر نفعاً للطالب حسَب الوزن العالَمي والعِلمي للغات الحَيّة.

3 - 6 - 6: مُراقبةُ استِعمال اللغات في كافة الأجهزة التابعة للدولة من إدارةٍ وإعلام وغيرِهما، ومدى التِزامِها بتطبيق مُقتَضَيات الدُّستور، وإلزامُ هذه الأجهزة بعدم استعمالِ أية لغة أجنبية في معاملاتها الرَّسمية، باستِثناءِ بعضِ الحالاتِ الخاصة التي تقتضيها الضرورةُ والتي يُمكن حصرُ قائمتها بشكل رسميّ وبصفةٍ دورية. أما الثُّنائية التي تتعاملُ بها أجهزةُ الدولة حالياً في أغلبية دول المنطقة المغاربية، فهي حالةٌ شاذةٌ ووضعية خاطئةٌ يجب تصحيحُها. ولا سيما حين تُقلَبُ الآيةُ فيُغَلَّبُ استعمالُ اللغة الأجنبية (وهي غيرُ دستورية ولا قانونية) على استعمال اللغة الوطنية ذات الحق الطبيعي الذي تكفُلُه القوانينُ والأعرافُ.

3 - 6 - 7: تنويعُ تعلُّم اللغات الأجنبية، وفتحُ المجال أمام اللغات ذات المَردودية العِلمية العالية، والتشجيعُ على إتقانها، والمُساواةُ بينَها في الدَّرجة والأَهمية، ومنعُ أية لغةٍ أجنبية من احتكارِ سُوق اللغات، وخاصةً في مجال التعليم.

إذ لا معنى لتَمتيع لغةٍ بصفة (اللغة الأجنبية الأولى) ووضع أخرى في مرتبة ثانية أو ثالثة، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى احتكار هذه (اللغة الأولى) لمجالات الاستعمال، كما يؤدّي إلى تغليبها وتقويَتها وارتفاعِ حُظوَتها على حسابِ اللغة الوطنية الرَّسمية. وإنما ينبغي العملُ على توسيع فُرَصِ الاختيار بين أكثر من لغة أجنبية حسبَ طلَب الأفراد ورغبتهم.

3 - 6 - 8: مَنعُ تعليم اللغات الأجنبية للأطفال في مرحلتَي الحضانة والرَّوض والسنوات الأولى من التعليم الابتدائي، لأنها مرحلةٌ يجب أن تُخصَّص لغَرس اللغة الوطنية حتى ترسُخ جُذورُها في نفسية الأطفال، وتُزرَع مَحَبَّتُها في قُلوبِهم.

3 - 6 - 9: تَقنينُ استعمالِ اللغات الأجنبية في وسائل الإعلام والإشهار وواجِهات المَحلّات التِّجارية وعناوينها واللافِتات بالضرورة المُلِحَّة، من جهة، وفرضِ كتابَتِها - عندما تقتضي الضرورةُ ذلك - بحَجم أصغرَ وفي مَوقعٍ أسفلَ من اللغة الوطنية الرسمية.

3 - 6 - 10: تقييدُ استعمالِ اللَّهَجات العامّية وحَصرُها في وظيفة التواصل اليومي العاديّ بين الأفراد. وتعملُ الدولة - في تعاونٍ وتنسيقٍ مع الدول العربية الأخرى - عن طريق وسائل الإعلام والأجهزة البَحثية والأكاديمية المُختصَّة، على توحيدها وتقريبها من الفُصحى للخروج من وضعية الازدواجية بين الفصحى والعامّية التي تُعاني منها العربيةُ. وذلك في مُوازاةٍ مع عمل مراكز البَحث والمَخابِر الجامعية على دراسة اللهجات دراسة أكاديميةً عِلمية للاستفادة منها ومن تُراثها الأدبي واللغوي والثقافي.

3 - 6 - 11: مُواصلةُ تعليم اللغة الأمازيغية في المرحلة الابتدائية باعتبارها لغةَ الأمّ في المناطق التي توجَد بها كثافةٌ سُكانيةٌ أمازيغية بناءً على طلَبات الآباء، وجعلُ تعليمها بالمرحلة الثانوية اختيارياً في المناطق الأخرى، وفتحُ شُعَبٍ ومُختَبرات لتدريسها بالجامعة. ويمكن الاستفادةُ من تطبيق مشروع الجِهوية الإدارية في وضع خريطة مدرسيةٍ لتعليم الأمازيغية حسَب الجهات.

3 - 6 - 12: فتحُ تَخصُّصات للبحث العلمي الأكاديمي الخاص باللهجات الأمازيغية المغربية وغيرِ المغربية لدراسة تُراث هذه اللغة وثقافتِها وآدابها بشكلٍ علمي بعيدٍ عن النّزوات والإيديولوجيات، وتخليص دراسة الثقافة الأمازيغية عُموماً من شوائِب الدراسات الفولكلورية والاستشراقية والنّزعات الاستعمارية.

4 - هل حُسِمَ المُشكِلُ اللغوي؟

لا أعتقدُ أن المسألة اللغوية في المغرب، بمثل ما هي عليه من تعقيدٍ، يُمكِن حَسمُها وإنهاؤُها بشكل تامٍّ بمجرد صُدور نصٍّ دُستوري يُحدِّدُ بعضَ المبادئ والأفكارَ العامة. ولا سيما أن هذا النَّص جاءت صياغتُه في ظل ظُروفٍ سياسية داخلية وإقليمية خاصة، أقلُّ ما يُقال عنها أنها كانت ظروفاً مَشحونةً بضغوطٍ استثنائية غيرِ مُتوازِنة، وأجواءٍ متَوتِّرة وغيرِ عادية. ولذلك فإن كثيراً من الأُمور كان يمكن لها أن تأخذ وقتَها الكافي من النِّقاش الأكاديمي والسياسي المُتَّزِن حتى تبلُغَ مُنتهاها من النُّضج والتَّوافُق، ويتمَّ التشخيصُ على أُسُس موضوعية سَليمة، لو كانت الظروفُ غيرَ تلك التي أَشَرنا إليها من قبلُ.

ثم إنه لا يُمكننا الآن أن نتحدَّث عن حَسمٍ حقيقي أو غيرِ حقيقي، إلا بعد أن نرى الطريقةَ التي سوف يتمُّ بها قراءةُ هذا النصّ الدستوري وتأويلُه وتفسيرُه ثم تَنزيلُه عبرَ مجموعةٍ من القوانين التَّنظيمية والتطبيقية، وما سيُرافِقُ ذلك ويَكتَنِفُه من نقاشٍ عامٍّ، وبعد أن يُؤَسَّس المجلسُ الوطنيُّ للغات والثقافة المغربية على النحو الذي سوف يُؤَسَّس عليه، واتضاحِ الخُطوط العريضة للطريقة التي سوف يَشتغلُ بها، والمهامِّ التي سوف يُكلَّفُ بها أو يعملُ على إنجازها. وعلى كل حال، أَتمنَّى أن تكون الإجراءاتُ والاقتراحاتُ التي سُقتُها في هذا البحث، قد أسهَمَت في رَسم كثيرٍ من معالِم الطريق الصحيح الذي ينبغي السيرُ عليه لتَجنُّب الكثير من الأخطاء والمَزالِق التي لا تُحمَدُ عُقباها.

الباب الثالث

العربية وسؤال الهُويّة: بين نزعة الانقسام والرغبة في الالتحام

(أو: العربية في سياق الازدواجية والدعوة للدارجة)

الفصل الأول
الازدواجية في العربية وغيرها من اللغات

الازدواجية ليست ظاهرة خاصة بالعربية:

من الملاحَظ عند تتبُّع المراحل التي مرّت بها قضيةُ الدعوة للعامّية منذ بداية ظهورها في القرن التاسع عشر إلى اليوم، أن موجاتها تعلو وهديرَها يشتد كلما كانت حالُ العربية في ضَعف وهَوان. ثم تخبو قليلاً حتى لا يكاد يُسمع لها صوتٌ كلما بدا على سُحنة العربية شيءٌ من الصحة والعافية. فمع دخول الاستعمار وفرض سيطرته البغيضة كانت العربية بوجه عام، والفصحى بوجه خاصٍ، في أسوإ أحوالها من الضَّعف والتخلُّف، ولهذا وجد دعاةُ الدارجة فُرصَتَهم المواتية ليجأَروا بأعلى أصواتهم. لكن العربية بعد ذلك شهدت انتعاشاً وانبعاثاً وبداية نهضة جاءت نتيجة ازدهار التعليم والصحافة وغير ذلك من العوامل المعروفة. وحينها أيضاً كان المدُّ العروبيُّ الوحدوي باهراً تنقطع أمامه الأنفاسُ. فخفَتَت أصوات الدعوة الدارجية لفترة ولكنها لم تخمد نهائياً. واليوم تعود بأقوى ما تكون، بعد أن تراجع استعمالُ العربية بطغيان اللغات الأجنبية والهُجنة والثُّنائية غير المُتوازِنة. وليس من الصُّدفة أيضاً أن يتزامَن ذلك مع تراجُع المدّ العروبي الوحدوي، وتمدُّد القوميات المحلّية وتنامي روح الإقليمية الضيّقة والشعوبية الجديدة.

ومهما يكن، فبإمكان كل مُتَتبّع للوضع اللغوي بعدد من البلاد العربية، أن يلاحظ بوضوح تام خلال الفترة الأخيرة، تناميَ ظاهرةِ الإلحاح على الدعوة لاستعمال اللهجات الدَّوارِج (أو العامّيّات) العربية، بشكل لافتٍ ومُثيرٍ جداً. نلاحظُ ذلك أولاً على المستوى النَّظَري: فيما نسمَع ونقرأ ونرى، يوماً بعد آخر، من تزايُد عدد الأصوات والمنابر والكتابات والندوات واللقاءات التي تدعو إلى هذه الدارِجة أو تلك. تُغازِلُها وتُمَجّدُها وتَتَنافسُ في اكتشافِ مَحاسِنها وتَعداد مزاياها وفوائدِها،

وتدعو لتَرسيمها أحياناً واعتبارها اللغةَ الوطنية التي يمكن أن يجتمع حولها الناسُ بدَلَ الفصحى، ويمكن أن تصلُح للاستخدام في التعليم والإدارة وكلِّ المجالات. ونلاحظُه ثانياً على المستوى الممارسة العملية: فيما هو حاصِلٌ بالفعل من اكتِساح الدارجة لكل الفضاءات، وتعمُّد إقحامها في كل المجالات بلا استثناء. أما مجال الإعلام، فبعد أن كان رافعةً لدعم الفصحى ونشرها وتنميتها وتطويرها في المراحل السابقة ولا سيما الصحافة المكتوبة، أصبح اليوم يشهد تحوّلاً في اتجاه عكسي، أي نحو تقليص حضور الفُصحى وتغليب الاستعمال الدارج. وقد تعزَّز هذا الدورُ الإعلامي الخطير بظهور محطات إذاعية وقنَوات فضائية خاصة تتعمَّد ترويج اللهجات وتعميمها[1]، وتحويل وجهة القنوات الفضائية والمَحَطّات الإذاعية

---

(1) يتحدث مصطفى الطالب الباحث في الإعلام والنقد السينمائي في مقاله عن (**اللغة في الإعلام والسينما**) المنشور ضمن كتاب: **الدارجة والسياسة اللغوية بالمغرب**، عن التحول الذي طرأ على لغة الإعلام في المغرب خلال الفترات الأخيرة، فيقول ص 87: «تفرض الدارجة والدارنسية (دارجة ممزوجة بالفرنسية) كبديل للغة العربية خلافاً لما كان عليه المغربُ في السابق خاصة بعد الاستقلال وإلى غاية أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، حيث كانت اللغة العربية والدارجة الراقية التي تنهل من العربية هما السائدتان في الإعلام المكتوب والمرئي والسمعي. وذلك أن جل البرامج كانت باللغة العربية الفصحى أو بالدارجة الممزوجة بالفصحى، وكان الإقبالُ عليها متزايداً. وعلى المستوى الفني أيضا خاصة مع الأغنية المغربية العصرية [... وهنا يقدم بعض الأمثلة]. لكن اليوم نعيش تحوُّلاً جذرياً على جميع هذه الأصعدة، بحيث إن الدارجة هي المهيمنة وخاصة الدارجة المبتذلة والساقطة أحياناً..». ثم يتحدث عن التحول الخطير في المسلسلات المدبلجة ولغة الإشهار والبرامج الاجتماعية والصحافة المكتوبة وغيرها، ويتوقف عند ظاهرة الإذاعات الخاصة فيقول: « مع تحرير القطاع السمعي البصري ببلادنا ظهرت إلى الوجود العديد من الإذاعات الخاصة. وقد كان من المتوقَّع أن ترقى هذه الإذاعات في مجملها إلى مستوى تطلعات المتلقي المغربي... غير أن هذه الإذاعات اتجهت إلى السهولة في استقطاب الجمهور، وذلك من خلال الاستعمال المفرط للدارجة لدرجة أن بعض الإذاعات تقدم نشرة الأخبار بالدارجة..».

وهذه الملاحظة الخاصة التي سجَّلها مصطفى الطالب بالمغرب عن ظاهرة المحطات الإذاعية التي أصبحت تغلّب نسبة استعمال الدارجة في برامجها، هي نفسُها التي سجَّلها رياض زكي قاسم من لبنان في بحث له عن (**اللغة والإعلام: بحث في العلاقات التبادلية**) =

الرسمية بصفة ملموسة نحو استِعمال الدارجة بشكل مُكثَّف وبحِصَّة زمنية مُضاعفة، مما أدى إلى طُغيان استعمال الدارِجة (والدارجة السُّوقية على وجه الخصوص)[1] على أغلبية البرامج اليومية بمختلف أنواعها. هذا دون الحديث عن الفضاءات المخصصة للإشهار والإعلان المنطوق والمسموع والمكتوب والأفلام وترجمة المُسلسَلات الأجنبية التي أصبحت في أغلبها تستعيض عن الفصحى بلهجاتها. وإحداث مواقع الكترونية مخصَّصة للدارجة والدفاع عنها وترويجها بكل الوسائل.

ولقد خصَّص الباحث نسيم الخوري لموضوع الإعلام وأثره في التحوّلات اللغوية الخطيرة بدول المشرق العربي بصفة عامة وفي لبنان بصفة خاصة، أطروحة كبيرة الحجم نشرها تحت عنوان: **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**[2]. وبعد دراسة مستفيضة وميدانية لوضع العربية في مختلف المحطات الإذاعية والقنوات الفضائية والصحف المكتوبة والمرئية وأجهزة الإعلام والمواقع التواصلية الحديثة وفي الحياة العامة، انتهى إلى رسم لوحة قاتمة تصوّر الحضيض الذي وصل إليه

=

المنشور ضمن كتاب: **اللسان العربي وإشكالية التلقي**، عن الإذاعات المحلية التي تبث على الموجات القصيرة المنتشرة بالمئات في المدن العربية «فمعظم هذه المحطات - كما يقول - تعتمد العامية، كما تتميّز بمعجم مفرداتها وتراكيبها المحدود» ص 136. لكن رياض قاسم لفتَ الأنظار إلى مفارقة طريفة وهي أن معظم الإذاعات التي تبثُّ من خارج الوطن العربي، العدوّة والصديقة « تعتمد الفصحى ولا مكان للهجات المحلية في ما تبثّه من برامج..» ص137.

(1) يقول محمد العربي المساري، وهو إعلامي مشهور ووزير سابق للاتصال بالمغرب: « إننا نرى من الآن أن اللغة المستعملة في برامج الإذاعات الخاصة قد اصطبغت نهائياً بصبغة سُوقية اضطرت المجلس الأعلى للسمعي البصري [المغربي] إلى أن يتدخل لحماية الذوق العام. وفي موازاة ذلك، تفاحشت في العَشْرية الماضية الاستهانةُ باللغة العربية إلى درجة أمكنَ معها القولُ إن المغرب أخذ في الانتقال من بلد ثنائي اللغة (فرنسية وعربية) إلى بلد سيستغني شيئاً فشيئاً عن العربية ليُفسح المجال إلى الفرنسية وحدها». انظر بحثه ضمن كتاب: **اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب**، وهو موضوع ندوة علمية نظمتها أكاديمية المملكة المغربية ونشرتها بالرباط سنة 2012م.

(2) راجع بيان المصادر والمراجع.

مستوى استعمال الفصحى في ظل السيطرة التامة للعامية على كل المجالات. وهذه ثلاث فقرات من كلامه يمكن اعتبارُها خلاصةَ الخلاصات التي انتهى إليها الباحث المذكور في دراسته لمجمل التحولات التي أوصلت العربية إلى الانهيار:

- «تتجلى هذه التحوّلات في تكريس العامية أو اللبنانية أو المحكية في وسائل الإعلام، بحيث فرَضت وجودها وكادت تُخرج المسألة من موروثات الصراعات الأدبية بين الفصحى والعامية. لقد أشرَكت العاميةُ في حضورها مختلفَ اللبنانيّين، وتملَّكت بألسنة رموز السلطة الدينية أو السياسية أو التربوية على مختلف مَنازعهم ومواقفهم ومدارسهم من المسألة، فبات الفصيح ثقيلاً "متخلّفا"، وبدا "النصرُ" واضحاً في تدمير البنيان الفصيح وإشاعة العاميات. ويمكن القول إن دعاة العامية من اللبنانيّين القدامى والمحدثين قد باتوا وكأنهم خارج الصراع القديم، أو إنهم صمتوا عن الدعوة إلى "اللبنانية" في السنوات العشر الأخيرة ليقينهم أنها دعوة قد "ربحت" الصراعَ التاريخي الطويل تحت لواء الإعلام ووسائله الكثيرة» ص 356.

- « تبدو العربية في لبنان من دون أب أو أي سلطة تحميها أو تعتبر نفسها مسؤولة عن مستقبلها والحفاظ عليها عن طريق الاستعمال أو إيجاد الأدوات والطرائق الضرورية لحيويتها ونموها أو بقائها. تخلّى عنها أهلُ السلطة والسياسة على مختلف مستوياتهم ومِهَنهم التي كانت ملازِمة للفصحى، كما تخلَّت عنها النخبةُ المثقفة إلى حد كبير من دون إدراك الوهَن اللغوي الحاصل، واختلط هذا التخلّي بالانصراف عن التعليم بها، والتصريح باللهجات المَحكية والنطق بالأجنبية إلى درجة يَخجَل معها متكلمٌ لبناني من الخطإ أو التعثّر في اللغات اللاتينية، ولا يأبه لذلك الخطإ في اللغة العربية الأم لفظا وكتابة » ص306.

- «لقد تغيّرت اللغة العربية فانحدرت بشكل ملحوظ نحو العامية قراءةً وكتابة في الصحافة المكتوبة وخصوصاً في الإذاعات والتلفزيونات في لبنان، وباتت سلطاتُها التقليدية التي حَمَتها طيلة العصور مثل السياسة والدين والمؤسسات التربوية في انهيار مثلها، فانحدر مستوى التعليم اللغوي في المدارس والجامعات

وتراجَعت الفصحى إلى حد كبير في المواعظ الدينية والخطب السياسية» ص 307.

وهذه الحالة اللبنانية التي أفرغَ الباحثُ جهده في دراستها دراسة ميدانية وتطبيقية ونظرية معزَّزة بالجداول والإحصاءات والأرقام، لا تنطبق على لبنان وحده، وإنما هي نموذج أو عيِّنة صالحة ليقاس عليها ما يجري بصدق في أغلبية البلاد العربية. فهي لا تختلف كثيراً عما يجري في مصر وبلاد الشام وأغلب دول الخليج ودول المغرب الكبير.

وغيرُ خافٍ على أحد أن تَفاقُم حجم هذه الظاهرة، وبهذا الشكل المُثير والزَّخْم الكبير الذي لم يسبق أن عرفته بُلداننا بعد استقلالها، جاء مقتَرِناً بتفاقم ظاهرة أخرى سارت معها جنباً إلى جنب، وبوَتيرة واحدة، وهي ظاهرةُ توسيع استعمال اللغة الأجنبية (الفرنسية في المغارب والإنجليزية في المشارق) وفتح كلِّ المجالات أمامَها وتقويَتها على حساب اللغة الوطنية المشترَكة.

وقبل أن نتحدّث عن الأسباب المؤدّية إلى تفاقُم هذه الظاهرة التي أصبحت اليوم تدعو لكثير من القلَق وتُثير مزيداً من الانزعاج، وما تنطوي عليه من مخاطر عميقة الآثار على مستقبل العربية، ينبغي أن نؤكِّد في البداية أن استعمال الدارجة (أو العامِّية)[1] بجانب الفُصحى (وهو ما يسمى بالازدواجية) [2]، ليس في حد ذاته

---

(1) هناك من يعترض على استعمال كلمة (العامّية) أو (العامّي) في وصف المستوى اللغوي المقابِل للفصيح، لما قد يكون فيه من إيحاء بنوع من القدح أو الذمّ أو الطبَقية، ويفضِّل بدلَ ذلك استعمالَ لفظ (الدارجة) أو (الدارج). ورغم أنّي كثيراً ما أستعمل لفظ (الدارجة أو الدارج) في كتاباتي وأفضِّله على غيره لكونه أكثرَ حياداً من غيره، ولكونه أيضاً يعبِّر عن وصفٍ مُطابِقٍ للمستوى اللغوي الذي يَدرُجُ على ألسنة العامة وغيرِ العامة من الناس. فحتى المثقَّفُ والعالِمُ والأديبُ والمفكِّرُ والمُتخَصِّصُ في النحو واللغة العربيّين يُضطَرُّ لاستعماله في المقامات والسياقات التي لا يَحسُنُ فيها غيرُه، كالحديث العائلي وبين الأصدقاء وفي الأسواق والشوارع والمقاهي.. وغيرها. إلا أني مع ذلك لا أرى في استعمال لفظ (العامّية أو العامّي) ما يقدح أو يُشعِر بالذمّ. فالعامّية نسبة إلى عامة الناس الذين هم السوادُ الأعظمُ من المجتمع، بينما الفُصحى ما تزالُ لغةَ الخاصة من المتعلِّمين. وليس في هذا النعت ما يَقدَح أو يَجرَح.

(2) أغلبُ اللسانيين اليوم يستعمل مصطلح **ازدواجية** (diglossie / diglossia) بمعنى وجود =

أمراً جديداً على العربية ولا على غيرها من اللغات الطبيعية. وإنما هو في الأصل ومن حيثُ المبدأ ظاهرةٌ عاديةٌ جداً، لا تكاد تخلو منها لغةٌ إنسانية. وقد عرفتها اللغةُ العربية منذ عهدٍ قديمٍ، إذ كان لها دائماً مُستوَيان اعتياديّان معروفان من

=

شكلين من الاستعمال داخل اللغة الواحدة، أحدهما أعلى والآخر أدنى (فصحى / دارجة)، أو وجود لغتين تكون إحداهما بمثابة الشكل الأعلى (اللغة) والثانية بمثابة الشكل الأدنى أو اللهجة. ومصطلح **ثُنائية** (bilinguisme) بمعنى استعمال لغتين اثنتين مختلفتين. وأما فيشمان Fishman فيخصِّص المصطلح الأول لوصف الحالة الاجتماعية لاستعمال اللغة، والثاني لوصف الحالة الفردية لاستعمالها، وذلك بسبب أنه يعتبر أن الظاهرتين في اللغة إنما هما وجهان لعملة واحدة. وفي العربية يُستعمَل مصطلحا **الازدواجية والثنائية** في كثير من الأحيان، وخاصة في الكتابات غير المتخصّصة، بمعنى مترادف، مما يؤدي إلى خلط بين المفهومين المختلفين. وأما اللسانيون المتخصّصون العرب فهم على قسمين متناقِضين: بعضُهم يُترجِم - بشكل اعتباطي - المصطلح الأول (diglossie / diglossia) بـ(الثنائية)، والمصطلح الثاني (bilinguisme) بـ(الازدواجية) كما في **المعجم الموحَّد للمصطلحات اللسانية** الصادر سنة 1989م عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، وبعضهم الآخر يَعكِسُ الوضع، فيترجم الأول بالازدواجية، والثاني بالثُّنائية. وقد تبنَّينا نحن في بحوثنا الأخيرة هذا الرأي الثاني اقتناعاً منّا بكونه على الأقل يستند على منطق مقبول يُبرِّرُه ويُسوّغُه. فلفظ (ازدواجية) له علاقة بطبيعة مفهومه الدال على وجود زَوجين متلازمين من استِعمالٍ لغة واحدة (لغة / لهجة - مستوى أعلى / مستوى أدنى)، وهو ما يتفق مع مصطلح (diglossie) في علم اللغة الاجتماعي. أما لفظ (ثنائية) الدالّ على وجود لغتين متمايزتين وليس على مستويين من لغة واحدة، ففي اختياره مراعاةٌ لمنطق التسلسل العَدَدي بين ما قبله وما بعده المُراعَى أصلاً في المصطلح الأوروبي:

:(unilinguisme, bilinguisme, trilinguisme, quadrilinguisme … plurilinguisme) (=أحادية لسانية، ثنائية، ثلاثية، رباعية... تعددية).

أما اللفظان الأجنبيان (diglossia / diglossie) و(bilingualism / bilinguisme)، فهما في الأصل الاشتقاقي يدلان على معنى واحد. فأما الأول فهو مكوّن من شِقّيين يونانيّين (di= اثنان) و (glossia = لغة). وأما الثاني فنجده مكوَّناً من شِقّين لاتينيَّين هما: (bi = اثنان) و(lingua = لغة). ولذلك فإن الترجمة الحرفية للمصطلحين تفيد معنىً واحداً. وهذا ما أوقع في الالتباس عند مستعمِليهما (انظر: **قاموس اللسانيات** لديبوا). وأما اليوم فالعبرةُ بما وقع عليه الاصطلاح بين أهل الصنعة في علم اللغة الاجتماعي.

الاستعمال: مستوى أدبيٌّ وعلميٌّ أكاديميٌّ، ووظيفتُه أن يُستخدَمُ في التعليم والإدارة والثقافة العالِمة والمجالات العلمية والأدبية والدينية، وكلِّ ما هو مُوَثَّقٌ مَكتوبٌ. ويُطلَقُ عليه اسمُ العربية الفصحى التي من خصائصها أنها مُشترَكَةٌ بين كل الناطقين بالعربية من عربٍ وعجَم ومسلمين وغيرِهم. وهناك مستوى آخر، تمثِّله لغةُ التعبير البسيط الدارجِ بين الناس في البيت والشارع والسُّوق والمَعمل، وتقتصرُ وظيفتُه على تأمين التواصُل العادي بين مختلف طبقات المجتمع وفِئاته من المتعلِّمين وغيرهم، بين من يُتقِنُ الفصحى ومن لا يُتقنُها. وإذا كانت الفصحى لغةً موحَّدةَ القواعدِ والاستعمال بين سائر الأقطار العربية وكلِّ الناطقين بها، فإن الدارِجة من خصائصها أنها مُتبايِنةٌ ومختلفةُ الاستعمال من قُطر إلى آخر، بحُكم اتساع الرُّقعة الجغرافية لانتشار العربية من المحيط إلى الخليج. وحتى داخلَ البلد الواحد، تختلفُ الدارِجةُ من منطقةٍ إلى أخرى، بسبب العُزلة التي كانت مضروبةً على كلِّ واحدة منها، حين لم تكن وسائلُ التنقُّل والاتِّصال متوفِّرة بشكل سريع وفَعّالٍ كما في وقتنا الحاضر، وبحُكم الانتشار الواسِع للأمّية أيضاً. ولا شكَّ في أن اتِّساع مجال التعليم في هذا العصر وامتدادَ شبكة الطُّرق وتعميمَ الإذاعة والتَّلفزة والصحافة المكتوبة ووسائل النقل السريع والمتنوِّع، كلُّها عواملُ كان لها أثرُها الكبيرُ في التقريب بين اللهجات داخلَ القُطر العربي الواحد، وبين لهجات سائر الأقطار العربية بعضِها إلى بعض. وظاهرة الازدواجية اللغوية بهذا الشكل الذي عرفتَه العربيةُ، ليست خاصّيةً تنفردُ بها هذه اللغةُ كما أشرتُ آنفاً، وإنما هي حالةٌ عامّة لا تكادُ تخلو منها لغةٌ من اللغات البشرية وإن بدرجاتٍ مُتفاوِتة، ولا سيما تلك التي عُمِّرت طويلاً، واستعمَلها خلال الحِقَب الطويلة ملايين المتكلِّمين المُنتَمين لمختلف الطبقات الاجتماعية، وامتدَّت مساحتُها الجغرافيةُ امتداداً كبيراً، وعرفَت مراحلَ من التطوُّر شبيهةً بمراحل تطوُّر العربية أو قريبةً منها. يقول كلود حجاج: «الاختلاف بين اللغة المعيارية المكتوبة والاستعمالات المَنطوقة خاصيَّةٌ من الخاصّيات التي تشترك فيها أغلبيةُ اللغات ذاتِ التراث الأدبي العريق. وهذا الاختلافُ بين المستوِيَين لا يختفي أو يَتلاشَى إلا عندما يقترب من الاستعمال

المنطوق لبعض المتكلِّمين من النمُوذج المكتوب، وهذا لا يحصل في كل اللغات المَعنية إلا في أوساط المتعلّمين»[1].

ثم إن توزيع الوظائف بين الفصحى (أو اللغة المشترَكة المعيارية) والدارِجة (أو العامّية/ اللهجة الشعبية) الذي يحصلُ في العربية، لا يختلف عمّا هو مألوفٌ في سائر اللغات الأخرى. ولقد سجَّلَ اللغوي الاجتماعي الأمريكي فِرجسون أن الازدواجية المُكوَّنة من مُستَوَيَين اثنَين للغة واحدة (لغة / لهجة) كما وجدها مطبَّقةً في الدول العربية وفي منطقة سويسرا الناطقةِ بالألمانية، وهايْتي، واليونان وغيرها من الدول والمناطق، هي ازدواجيةٌ مستقرَّةٌ ومقبولةٌ قَبولاً تاماً من المجتمع الذي يتعايشُ فيه هذان المستوَيان المختلفان في تكامُلٍ وتوزيعٍ للوظائف، رغم أن أحدهما يُنزَّلُ في منزلةٍ رفيعة ويُستعمَلُ في الكتابة والأدب وتُضفَى عليه قيمةٌ عالية، والثاني يُستعمَلُ في الخطاب العادي والتفاهُم بين مختلف الطبقات والشّرائح الاجتماعية، ويُنزَّلُ في مرتبةٍ أدنى من الآخر. ثم يأتي بعدَه اللغويُّ الأمريكي ج. فِيشْمان، ليقول إن الحالة التي تكونُ فيها لغةٌ من اللغات خاليةً من ظاهرة الازدواجية والثُّنائية معاً، هي حالةٌ استثنائية تكاد تكون نظريةً فقط ولا تظهر عملياً إلا في بعض المجتمعات الصغيرة المعزولة جداً[2]. وأما القاعدةُ العامة فهي أن كل المجتمعات تتَّجه نحو تنويع مُستوَيات الاستعمال اللغوي.

وحين عرَّف لسانيٌّ أمريكيٌّ آخر، وهو فاسُولد، مجتمعَ الازدواجية اللغوية قال: « إنه الوحدةُ الاجتماعية التي تشترَك في الشكل اللغوي الأعلى والشكل

---

(1) Claude hagège: Combat pour le français, p 161.

(2) ذكر جُوشوا فيشمان هذا بعد أن قسَّمَ الجماعاتِ اللغويةَ إلى أربعة أنواعٍ: نوعٌ تنتشِرُ فيه الثُّنائيةُ (bilinguisme) والازدواجيةُ (diglossie) معاً، ونوعٌ تنتشِرُ فيه الثُّنائيةُ دون ازدواجية، ونوعٌ ثالثٌ تنتشِرُ فيه الازدواجيةُ دون الثُّنائيةُ، والنوعُ الرابعُ هو الذي لا تكونُ فيه ازدواجيةٌ ولا ثُنائية، وهو نادِرُ الوجود أو يكاد يكونُ مُستَحيلاً. انظر: Fishman: Sociolinguistique, p 102. وراجع:

Henri Boyer: Introduction à la sociolinguistique (2001).

اللغوي الأدنَى»[1]. وحسب فاسُولد أيضاً فإن الازدواجية قد تكون بين لغة وأخرى (ولا سيما إذا كانت إحداهما مفروضةً) كما تكون بين لغة ولهجة، وقد تكون بين أساليبِ لغةٍ أو لهجة. المهمُّ أن يكون هنالك شكلٌ أعلى وآخر أدنى[2] تحدِّدُهما وظيفةُ كلٍّ منهما (الوظيفة الرسمية للشكل الأعلى والوظيفة الشعبية للشكل الآخر)، وبذلك قد تُصبح الثُّنائية أحياناً شكلاً من أشكال الازدواجية[3].

أمثلةٌ من لغاتٍ كبرى:

وعلى رغم شُيوع ظاهرة الازدواجية بين سائر اللغات، وعدم وجود لغةٍ خاليةٍ من هذه الظاهرة، واعتبارها من المُسَلَّمات لدى العلماء المُختَصِّين، فلا تحتاجُ منّا إلى حُجَجٍ وحِجاجٍ أو أدلةٍ وشواهد للإثبات، إلا أنه لا بأس من تقديم نماذجَ قليلة وموجَزة من بعض اللغات الكبرى، ولا سيما تلك التي غالباً ما يعتقد بعضُ الناس أنها بلغت من الكمال والسُّموّ ما يجعلها تتفوّق على العربية بانسِجامها ووحدتِها وتَطابُق مَنطُوقها مع مَكتوبها وخُلُوِّها من الازدواجية وتعدد اللهجات.

ولنبدأ بأشهر لغة في العالَم وهي الإنجليزيةُ. فهذه اللغةُ التي أصبحت لغةَ العولمة والتواصُل العالَمي والهَيمَنةِ على أَهمّ المجالات الحَيوية في الكوكب الأرضي كالاقتصاد والتجارة والعلم والتّكنولوجيا والإعلام والمَعلوميّات، وبلغ عددُ مُستعمِليها المُنتَشِرين في القارّات الخمس حوالي 700 مليون شخصٍ، ليست لغةً مُنسَجِمة تمامَ الانسجام، ولا شَكلاً مُوَحَّداً كما قد يُظَنُّ، وإن لم تكن عند غالبيَّة مُستعمِليها باللغة الأولى أو الرَّسمية. فهي بصفة عامة تُقسَّمُ من حيثُ تطوُّرها التاريخي إلى إنجليزية قديمة[4]، وإنجليزية وسيطة، وثالثة حديثة، ورابعة معاصرة. وكلٌّ منها تتفرَّع إلى فروعٍ ومستوَيات، وكلُّ مستوىً يبعُدُ عن الآخر بمسافة تظلُّ

---

(1) **ازدواجية اللغة**، مرجع سابق، ص 104.

(2) تستعمل للتعبير عن ذلك العبارتان الإنجليزيتان: (High variety) و(Low variety).

(3) المرجع السابق، ص: 120.

(4) يمتد عصر الإنجليزية القديمة من 450 إلى 1150م، والمتوسطة من 1150 إلى حوالي 1500م، والحديثة من بداية ق16م. ويبدأ عصر الإنجليزية المعاصرة مع القرن العشرين.

معها صلةُ الفهم والتواصُل قائمة، لكن التباعُدُ بين الإنجليزيَّتَين القديمة والمعاصرة وصلَ حدًّا كبيراً لدرجة أن الأولى لم تعد مفهومةً لإنسان القرن العشرين. بل حتى لغةُ الشاعر الانجليزي الكبير شوسَر (أبِ اللغة الإنجليزية كما يسمُّونه) الذي عاشَ في القرن الرابع عشر الميلادي (1343 - 1400م)، غالبا ما تُدرَسُ عن طريق الترجمة إلى الانجليزية المعاصرة[1]، رغم أنها تنتَمي إلى عصر الإنجليزية المتوسِّطة.

ولو أخذنا الإنجليزية المعاصِرة مثلاً لوجدناها تتكوَّن من إنجليزية معيارية مشتركة[2]، وإلى جانبها يوجد عددٌ كبيرٌ من اللَهَجات والمُستَويات وأشكالٍ من التَّغيُّرات المختلفة والمُتباينة من منطقة إلى أخرى ومن فئة اجتماعيةٍ ثقافيةٍ إلى فئة ثانية. ومن ثَمَّ فإن الناطقين بهذه الإنجليزية المعاصرة « يتكلَّمونها بأشكالٍ مختلفة، إذ تتكيَّف وتتأقلَمُ وتأخذ ألواناً مَحلّية تُميّز بعضَها عن بعض، وعن تلك التي يتكلَّمها البريطانيون أو الأمريكان (الإنجليزية المعيارية). وفي النهاية، نجد أن هذه الانجليزيّات المختلفة ليست دائماً مفهومةً بين جميع مُستعمِليها، تماماً كما هو حالُ الأشكال المختلفة للغة الصينية. لقد اندمَجت (على سبيل المثال) إنجليزيَّتا نيجيريا والهند في الثقافة المُستقبِلة (المحلّية)، ورغم التقارُب الموجود بينهما اليوم، فإنهما بلا شكّ ستتباعدان تدريجياً في المستقبل. تقريباً كما حدثَ للُغات الرُّومانية المُنحدِرة كلِّها من اللاتينية »[3].

وقد أحصَت الدراساتُ الحديثة عشراتِ اللهجات والمُتَغيّرات المُتفرّعة عن الإنجليزية المعيارية (البريطانية والأمريكية) والموَزَّعة عبرَ بلدان العالَم التي تتَّخِذُها لغةً أولى أو رسميةً، رغم أن انتشارها في البلدان المختلفة خارجَ بريطانيا لم يبدأ إلا في عصر متأخِّر قياساً إلى العربية التي غادرَت مهدَها الأول منذ منتصف القرن الأول الهجري (السابع الميلادي). فأولُ محطَّةٍ انتقَلت إليها الإنجليزيةُ خارجَ

(1) François Chevillet: Les variétés de l’anglais,p 60.

(2) وهي التي يُطلق عليها اسم: standard english.

(3) Samuel Huntington: Le choc des civilisations, p78.

أرضها الأصلية (إنجلترا)، كانت هي أرض العالَم الجديد (أمريكا) سنة 1584م عندما وضَعت أولُ حملة عسكرية بريطانية أقدامَ جيوشها على تلك البلاد. ثم توالت فتوحاتُ بريطانياً شرقاً وغرباً، وتوالَى معها انتشارُ الإنجليزية في العالَم الحديث.

وبصفة مُجمَلةٍ نجد أن الإنجليزية التي تُستعمَلُ في المملكة المتّحدة (بريطانيا) هي غير تلك التي تُستَعملُ في الولايات المُتَّحدة الأمريكية أو كندا أو أستُراليا أو جنوب أفريقيا أو نيجيريا أو سواها من البلاد التي تتخِذها لغةً أولى ورسميةً. بل نجدُها حتى داخلَ البلد الواحدِ تتعدَّدُ تغيُّراتُها ولَهجاتُها وأشكالُها ومستوَياتُ استِعمالها. فالإنجليزيةُ في بريطانيا مثلاً لها مستوى معياريٌّ مشتَرَك، وحوله كوكبةٌ من اللهجات والمُتغيّرات التي تختلف عن اللغة المعيارية المشتركة[1]، نطقاً ومعجماً وتركيباً وصرفاً، وتختلفُ فيما بينها باختلاف البلدان الأربعة التي تتكوَّن منها المملكةُ المتّحدة. فنجد انجليزية إنجلترا، وإنجليزية إيرلندا الشمالية، وإنجليزية ويلز، وإنجليزية اسكوتلاندا (بالإضافة إلى إنجليزية جبل طارق)، وكلّها متأثِّرة باللغات المحلّية الأصلية ولغات الوافدين على أرض المملكة المتّحدة من كل أنحاء العالم. ثم إن كلَّ إنجليزيةٍ من هذه الإنجليزيات الأربع المستعمَلة في بريطانيا تتفرَّعُ هي الأخرى إلى فروع صغيرة. ففي منطقة إنجلترا وحدها نجد عدة لهجات تختلف من الشرق إلى الغرب والوسط، ومن الشمال إلى الجنوب. وفي الشمال وحده نجد حوالي عشر لُهَيْجات صغيرة. ومن المستويات المعروفة في لهجة الجنوب تلك الإنجليزية التي تشتهرُ بخاصّيات صوتية ذاتِ نَبر متميّز[2]. وهو النَّبرُ الذي يعرِّفُه قاموس أكسفورد بـ« النُّطق المِعياريّ للغة الإنجليزية المتكلّمة في جنوب إنجلترا». وتتمتَّع هذه اللهجةُ التي هي لهجةُ لُندن منذ العصر الحديث،

---

(1) لم تظهر اللغةُ المعيارية في بريطانيا إلا في نهاية العصر الوسيط، ويعتقد اللغوي البريطاني المتخصّص في علم اللهجات بيتر طروجيل P.Trudgill، أن لكل من الإنجليزيتين البريطانية والأمريكية لغةً معيارية خاصة (انظر: François Chevillet: Les variétés de l'anglais, p 72).

(2) وهي التي يُطلق عليها اسم: (Received Pronunciation).

بحُظوةٍ خاصة عند المثقَّفين والطبقة العليا من المجتمع، وتُعتبَر بمثابة المرجع في نطق الإنجليزية بكلِّ ألوانها ومتغيّراتها أو المعيار الذي يُقاس عليه، وغالباً ما تكون هي المستعمَلة في تعليم الانجليزية بالخارج، رغم أنها إحصائياً ليست منتشِرةً في بريطانيا إلا بنسبة تتراوح ما بين 3 إلى 9% من المتكلِّمين. ومن أشهر اللهجات الجنوبية أيضاً تلك الإنجليزيةُ المحلّية التي تستخدمها الطبقةُ العاملة في العاصمة لندن وتسمى الكُوكْني (cockney).

وقد كانت ظاهرةُ اختلاف اللهجات في بريطانيا - من جهة أخرى - محلَّ اهتمامٍ كثير من الباحثين المتخصّصين منذ فترة طويلة، مثل ألِكْسَندر جيل الذي كان من رُوَّاد الدراسات اللّهْجية البريطانيّة في ق17م. ثم ظهرت بعده أسماءٌ كثيرة ابتداءً من ق19م أمثال ويليام سْكيت مؤسّس الجمعية الإنجليزية للهجات، وجُوزيف رايْت صاحب القاموس الكبير في اللهجات[1]، وصاحب أول كتاب في نحو اللهجات الإنجليزية[2]، وهارولد أورطون صاحب مشروع " الدراسة المَسْحية للهجات الإنجليزية" و"الأطلس اللغوي لبريطانيا" الذي يحتوي على 474 خريطة ويُعَدُّ معلَمةً من المعالم البارزة للدراسة اللهْجية التقليدية في بريطانيا. ومنهم أيضاً بيتر طروجيل، وك. م. بيتيت. وكلُّ هؤلاء وغيرُهم قد بذلوا جهوداً متنوِّعة في دراسة اللهجات البريطانية نظرياً وتطبيقياً وتركوا عدداً من البحوث والخرائط والقواميس المتعلِّقة بالموضوع.

وفي الولايات المتحدة تتنوَّع الإنجليزيةُ بتنوُّع الحواضر والولايات والمناطق (إنجليزية المنطقة الغربية، إنجليزية نيويورك، إنجليزية فلوريدا، إنجليزية الجنوب، إنجليزية تِكساس، إنجليزية السُود...)[3]. ويتحدث فرانسوا شُوفيي عن ثلاثة فروع

---

(1) Joseph Wright: English Dialect Dictionary.

(2) وهو المسمى: English Dialect Grammar

(3) أوردت موسوعة ويكيبيديا تحت عنوان: لائحة التغيّرات الإقليمية للإنجليزية (Liste des variations régionales de l'anglais) بتاريخ 2012/12/11م، اثنين وعشرين شكلاً من أشكال استعمال الإنجليزية في الولايات المتحدة.

متميّزة من اللهجات في أمريكا الشمالية: هي اللهجة الأمريكية العامة، وتسمى لهجة التلفزيون أو "شبكة الإنجليزية" (Network English)، وهي الأكثر انتشاراً واستعمالاً، ولهجة الشمال الشرقي للولايات المتحدة (وتسمى: "لهجة إنجلترا الجديدة") المستعمَلة في منطقة بُوسطُن، وتمتاز بحُظوة ومكانة خاصة. ولهجة جنوب الولايات المتحدة وخاصة في فِرجينيا ولويزيانا وكارولينا وجورجيا، وإنجليزية السُّود الأمريكان أو "الإنجليزية السوداء" المتأثّرة بإنجليزية بريطانيا والإنجليزية الإفريقية. وهناك لهجاتٌ واختلافاتٌ لَهْجيةٌ أخرى غيرُ ذلك[1].

وبنفس الطريقة أيضاً تتفرَّع اللغةُ الإنجليزيةُ إلى لهجات وألوانٍ من المُتَغيِّرات في كلٍّ من كندا، وجزُر الكرايبي، وبلدان أفريقيا(نيجيريا، الكاميرون، ليبيريا، كينيا، أوغندا، جنوب إفريقيا... الخ)، وآسيا (هونغ باكستان، الهند، ماليزيا، الفيليبين، سَنغفورة... الخ)، ونيوزيلندا، وأستراليا التي توجد بها وحدها ثلاثُ لهجات إنجليزية مُتمايِزة. ويُضافُ إلى كلٍّ هذا عددٌ من أشكال الإنجليزية الهَجينة أو الكَريولية، منها الهَجينُ الذي يُطلقُ عليه الألسُنيّون اسمَ (WAP)[2]، والإنجليزية الإسبانية[3] المستعمَلة في بعض مناطق الولايات المتحدة، والإنجليزية المالطية[4]. والإنجليزية البنغالية[5]، والهندية الإنجليزية[6]. هذا، فضلاً عن الإنجليزية المسماة "دولية"، والإنجليزية المُسمّاة:"عالمية"[7]، وهي مُبسّطة لا تُستعمَل فيها إلا التراكيبُ العامة المشتركة بين أصحاب اللغات الأخرى عندما يريدون التكلُّم بالإنجليزية.

---

(1) François Chevillet: Les variétés de l'anglais.

(2) وهو اسمٌ مختصَر من عبارة: western african pidjin english أي: اللغة الإنجليزية الركيكة التي نشأت في بعض بلدان غرب إفريقيا. وانظر حول بعض الاختلافات بين الإنجليزية الإفريقية وغيرها: بيار أشار: **سوسيولوجية اللغة**، ص 18 و58.

(3) وتسمى:spanglish

(4) وتسمى: maltenglish

(5) وتسمى:benglish

(6) وتسمى: hinglish

(7) وهي المسماة: globish

وقد يُطلق عليها اسمُ "**إنجليزية المطارات**". إنها شكلٌ من الإنجليزية المُبَسَّطة والمحدودة في معجمها وتراكيبها.

وقد أُنجِزت في موضوع اللهجات والمتغيّرات أو البدائل الإنجليزية في مختلف مناطق أمريكا الشمالية، دراساتٌ وبحوثٌ وقواميس وخرائط ومؤلفات. واشتهَر اللغويُّ الأمريكيُّ ويليام لابُوف مع الفريق العلمي الذي اشتغلَ بجانبه وتحت إشرافه منذ سنوات طويلة في مُختَبَر اللسانيات الذي يُديرُه في جامعة بنسيلفانيا ومشروعِ تِيلسُور(Telsur) التابع لهذه المُختَبَر، بإنجاز عدد من الدراسات الميدانية والخرائط التي ترصُدُ التحوُّلات والاختلافات التي تَطرأُ على الإنجليزية المستعمَلة في أمريكا الشمالية بكل مناطقها وحواضرِها الكبرى. ومن الأعمال التي أنجَزها المشروعُ تحت إشراف لابُوف وبمشاركته نذكر على سبيل المثال: "الخريطة الوطنية للهجات الإقليمية في أمريكا الشمالية"[1] التي رَسَمت الحدودَ الجُغرافية بين كلِّ لهجةٍ وأخرى من لهجات الإنجليزية الأمريكية. ثم أعقَبَها ظُهورُ ما سُمّيَ بـ"أطلس إنجليزية أمريكا الشمالية"[2] سنة 2006م. وقد خَلَصَ لابُوف (وهو من أعمدة الدراسات اللهجات المختصَّة بالحواضر في مقابل الدراسات اللهجية الكلاسيكية التي كانت تهتم بلهجات القُرى والبوادي) في مقالة له حول تنظيم التنوُّع اللَهَجي في أمريكا الشمالية[3]، إلى نتيجة مهمة وهي أنه بعد دراسة مختلف استِعمالات الإنجليزية في كُبرَيات المُدن والحواضر الأمريكية مثل نيويورك ولُوس أنجلوس وفيلاديلفيا وشيكاغُو ودالاس، أن التغيُّرات اللَّهَجية في أمريكا، وخاصةً في المجال الصوتي، تسيرُ بسرعةٍ عما كانت عليه من قبلُ، وأن لهجات الحواضر أصبحت أشَدَّ تباعُداً مما كانت عليه منذ خمسين أو مِئةِ عام. وهنالك أعمالٌ كثيرةٌ أخرى كَرَّس لها لابُوف جزءاً كبيراً من حياته، وخَصَّصها لدراسة الفوارِق

(1) A national map of the regional dialects of american english.

(2) Atlas of North American English.

(3) William Labov: The Organization of Dialect Diversity in North America، منشور في موقع: http://www.ling.upenn.edu/phono_atlas/ICSLP4.html

والاختلافات بين أشكال الإنجليزية الأمريكية. ولكنَّه لم يكن الوحيدَ الذي اهتمَّ بهذا الموضوع، وإنما هنالك باحثون وعلماء كثيرون سابقون له ومعاصرون[1].

أما الإنجليزياتُ الأخرى المستعملةُ في مناطق مختلفة من العالم، فقد نالت بدورها حظًّا وافِراً من الدراسة والاهتمام، وصدرت في شأنها كتاباتٌ وبحوثٌ وقواميس لا يتَّسعُ المجالُ لتتبُّعِها أو مجرد تلخيص الحديث عنها. ويَكفينا في ختام هذه النقطة أن نشير إلى إنجليزية هونغ كونغ التي خصَّص لها جون جوزيف فصلاً كاملاً في كتابه:" اللغة والهوية"، وفيه يقول: « إنجليزيةُ هونغ كونغ هي أحدُ أشكال الإنجليزية ضمن المشروع الدولي الهائل لرابطة الإنجليزية (...) إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ظهور إنجليزياتٍ أخرى - بما في ذلك الإنجليزية الأمريكية، والإنجليزية الأستُرالية، والإنجليزية الكَندية، والإنجليزية الهندية، والإنجليزية النيوزيلندية، والإنجليزية السّنغافورية، إلى جانب الفرنسية الكيبيكية، والإسبانية الفِنزويلية، والبرتغالية البرازيلية، وما شابَه ذلك - كان دائماً يُمثِّل ظواهرَ ما بعد استعماريةٍ بالمعنى الحَرفي للكلمة (..) وقد يتطلَّب هذا الظهورُ في بعض الأحيان، أعواماً قليلة من الوقت، وأحيانا يتطلب الأمرُ عقوداً بأكملها بعد انسحاب القوة الاستعمارية (...) وأظنُّ أن أفضل شيء يمكن التنبؤُ به، هو أن إنجليزية هونغ كونغ، ستشهد تطوُّراً مستقبلياً، أي أنها من ناحية الشكل اللغوي تسير نحو انتزاع اعترافٍ مهم » ص190 - 191.

أما الإنجليزية الهندية، فهي بدورها قد « أصبحت تكتَسب خصائصَ تُمَيّزها عن غيرها من الإنجليزيات. فهي ماضيةٌ في التحوُّل إلى إنجليزية هِندية مُصطبِغةٍ بصِبغة إقليمية محَلّية في مُوازاةٍ مع تطور الاختلافات بين مُستعمِليها الذين لهم لغةُ أُمٍّ مُغايِرةٌ. لقد تمَّ امتِصاصُ الإنجليزية في الثقافة الهندية تماماً كما حصلَ قديماً مع السّنسكريتية والفارسية »[2].

---

(1) من أقدمهم وأشهرهم كريج كَرفر(Craig Carver) الذي أصدر سنة 1887م قاموساً للإنجليزية الأمريكية الإقليمية: Dictionary of American Regional English.

(2) Huntington: Le choc des civilisations, p78.

ولو تركنا الإنجليزية الآن وانتقلنا إلى اللغة الفرنسية لوجدنا أن التمييز بين مستويات استِعمالها(ولا سيما بين الاستعمال الأعلى الذي كان يُطلق عليه اسم: " **الاستعمال الجيّد** "، ويُقصَد به لغة الأدباء والفُصحاء والمثقَّفين، و"**الاستعمال الرديء**"، ويُقصَد به اللغةُ الشعبية أو العامّية، كان أمراً معروفاً ومشهوراً في تاريخها منذ ظهور ما يسمى بالفرنسية الأدبية أو المعيارية الفصيحة. وكانت هناك، على امتداد العصور وابتداءً من القرن السابع عشر، مدرسةٌ صَفائية قويةٌ تدافع عن الاستعمال الأول وتُصحِّح أخطاءَ العامة وما تتعرَّضُ له اللغةُ من تحريفٍ وتغيير على ألسنتهم. وكان كلود دي فوجلا واحداً من أكبر رموز هذه المدرسة الصَّفائية، وهو مؤلِّف الكتاب المشهور باسم: "**ملاحظات على اللغة الفرنسية**" [1] الذي ظهر سنة 1647م.

أما حديثاً، فإن تنوّعات اللغة الفرنسية المُستعمَلة في أنحاء العالم، قد وصلت حسب بعض الدراسات إلى ما يقاربُ ثلاثين شكلاً. منها فرنسية بلجيكا وكندا (الكيبيك) وسويسرا وأفريقيا والأوقيانوس وغيرها. فضلاً عن الهجين المكوَّن من الإنجليزية والفرنسية الذي يُطلق عليه اسم: الفَرَنجية[2]. وداخل حدود فرنسا ذاتها هناك أشكالٌ عديدةٌ للفرنسية المستعمَلة كالفرنسية العامة المشترَكة، وفرنسية الألزاس، والفرنسية الجنوبية، ولهجة ليون، ولهجة السّافْوا، ولهجة افْرانش كُونطي، والفرنسية الكورسيكية، واللهجة المعروفة بالفيرلان verlan المنتشِرة بين سكان الضواحي وخاصة في أوساط الشباب وفي الموسيقى الشبابية المعروفة بالهيب هوب، واللهجة الخاصة المُسمّاة (أرغُو argot). أما الفرنسيةُ المستعمَلة في الكيبيك بكندا والمسماةُ بالفرنسية الكِيبيكية، فقد وصلت تنوُّعاتُها وحدها إلى أكثر من عشرة أشكال حسب بعض المصادر. ومعلومٌ أن هذه الفرنسية الكيبيكية إنما هي في

---

(1) العنوان الكامل لكتاب كلود دي فوجلا Claude de Vaugelas هو: Remarques sur la langue française, utiles à ceux qui veulent bien parler et bien écrire, (ملاحظات على اللغة الفرنسية مفيدةٌ لمن يريدون أن يتكلموا ويكتبوا بشكل جيّد).

(2) **الفرنجية** هي ترجمة منا لما يسمونه: le franglais أو frenglish

الأصل، بكل تغيُّراتها وأشكالها المتنوِّعة، فرعٌ من لهجات الفرنسيةِ الشمالية (langue d'oïl)، في مقابِل لهجاتِ الفرنسيةِ الجنوبية التي يجمعُها اسم (langue d'oc). ذلك أن الفرنسيّين الأوائل الذين استعمَروا الكيبيك (فرنسا الجديدة) منذ القرن السادس عشر الميلادي، جاء أغلبُهم من تلك المنطقة الشمالية والغربية لفرنسا، فاحتفظوا بلهجتهم التي تختلف عن لهجات الأُوك الجنوبية بكل ما تحمله من خصائص مُميَّزة. هذا بجانب تأثُّرها بلغة السكان الأصليّين (الهنود الحُمر)، وبالإنجليزية التي سَيطَرت على أمريكا الشمالية بعد الاحتلال البريطاني. ومنذُ هذه المرحلة من السّيطرة البريطانية سياسياً ولغوياً، انعزَلَت فرنسيةُ الكيبيك نهائياً عن فرنسية فرنسا المشتركة، وظلت محتفظةً بخصائص الفرنسية القديمة التي كانت مستعمَلةً في شمال فرنسا وغربها، مع تأثُّرها الكبير بالإنجليزية واللغات الأصلية المحلِّية.

ومعلومٌ أن اللغة الفرنسية قد انتَشَرت خارجياً بانتشار الاحتلال الفرنسي لأنحاء مختلفة من العالَم، وسارَت في رِكابه أينما حلَّ وارتحَلَ. وبعد هذا الانتشار، أصبح كلُّ بلد من البلدان الناطقة بالفرنسية كلّياً أو جزئياً، يستعملُ هذه اللغةَ بطريقته الخاصة، مما أدى إلى نشأة ألوانٍ وأصنافٍ ومستوياتٍ متعدِّدة من الاستعمال اللغوي. فقد أصبح هنالك « في كلّ بلد وكلّ منطقة، اتجاهٌ لإيجاد نَمَطٍ من التعبير خاصٍ، أي صيغةٍ من صيَغ استعمال الفرنسية تختلفُ عن الصيغ الأخرى، بما تَحتويه من خصائص مَحلّية أو إقليمية»[1] على كافّة المستويات المعجمية والتركيبية والصوتية، كما هو واضح من استعمالات الفرنسية في كل من إفريقيا وكندا وبلجيكا وسويسرا وكليدونيا الجديدة... وغيرِها. ويقول جاك شُوران الذي تناول الظاهرةَ أيضاً في مواضع من كتابه عن تاريخ اللغة الفرنسية:« هناك اختلافٌ واضحٌ يتجلّى بين الفرنسية الأدبية المكتوبة (سواءً كانت لغةَ الأدب الرفيع، أم لغةَ الأدب العاديّ، أم لغة الجرائد) واللغةِ التي يتكلَّمها أيُّ شخص من

(1) Jacques Leclerc: Histoire de la langue française, chapitre:9.

الأشخاص.. ». وساقَ على ذلك أمثلة عديدة[1]. كما عقَّبَ كلود حجاج على عدد آخر من أمثلة الاختلاف بين المستوى المعياري والمستوى الجاري على ألسنة المستعمِلين للغة الفرنسية بالقول: « هناك عدد كبير من التراكيب والأساليب الفرنسية التي تستعملها اليوم في فرنسا أغلبيةُ الناطقين بالفرنسية، لا تُعتبرُ من التراكيب والأساليب السليمة في نظر الصَّفائيّين »[2] أي المُلتَزمين بقواعد الفرنسية المعيارية. كما أعطى بيار أشار في كتابه عن سوسيولوجية اللغة، طائفة جديدة من أمثلة التغيّرات التي تحصل عادةً بين شَكلَي الفرنسية المكتوب والمنطوق[3].

ومن المعلوم كذلك، أن عدداً من اللغويّين الفرنسيّين قد عَمَدوا منذ بداية القرن العشرين إلى وضع خرائط وأطالس لغوية تحدِّد الاختلافات اللهجية واللغوية الموجودة في استعمال الفرنسية داخل حدود فرنسا ذاتِها. وكان ألبير دُوزا واحداً ممن اشتَغلوا بوضع هذه الخرائط. كما أن هنالك عشرات البحوث والدراسات العلمية التي خُصِّصت لوصف استعمال الفرنسية في بيئاتِها المختلفة داخلَ فرنسا ذاتِها، وتناولت، من كلِّ النواحي، ظاهرةَ الاختلاف بين الفرنسية الأدبية أو المعيارية ومستواها اللَّهَجيّ المحكيّ الذي يختلف من منطقة إلى أخرى، كما يختلف بين المدن والأرياف، وأحياناً بين مراكز المُدن الكبرى وضواحيها[4]. وهناك دراسات

---

(1) انظر: Jacques Chaurand: Histoire de la langue française, p 106. ومن الملاحظات التي سجَّلها المؤلف عن المسافات التي أصبحت تتَّسع بين اللغة الأدبية المكتوبة عن المنطوقة المحكية، احتفاظ الأولى بالماضي البسيط واختفاؤُه من الثانية (ص: 120).

(2) Claude Hagège: Halte à la mort des langues, p 162.

(3) من الأمثلة التي ذكرها بيار أشار مسألة الرَّبط أو الوصل (la liaison) الذي لا يُنجِزه كلُّ الناطقين بالفرنسية إنجازاً تامًّا في كل الحالات (مثل قولنا: ils sont à Paris) فبعضُهم يُحقِّق الرَّبط فيقول: (ils son-ta Paris) وبعضُهم لا يُحقِّقه فيقول: (ils son-à- Paris). ومن الأمثلة التي ذكرها أيضاً مسألة نُطق حرف (e) أو حذفها في نُطق كثير من العبارات مثل (je me le demande) التي لها عدّةُ صور في النُّطق منها هاتان الصورتان: (j'me l'demande / je m'le d'mande).

(4) لمزيد من الاطلاع على المستويات واللهجات المختلفة للفرنسية، انظر على سبيل المثال:
- Bachemann (C.). et Basier (L.), (1984), Le verlan: argot d'école ou langue des Keums ? », Mots, n° 8.

=

ميدانيةٌ أخرى ركَّزَت بحوثَها على تلك الأشكال الجديدة من اللغة الفرنسية المستعملة في البلدان التي انتشَرت فيها بعد احتكاكِها باللغات المَحلّية ولاكَتها ألسِنةٌ غيرُ ألسِنة أصحابها الفرنسيّين من أفارقة وأسيويّين وغيرهم.

أما تنوُّعات الفرنسية المستعمَلة في إفريقيا فقد تصدَّى لها كثير من الباحثين، ومنهم جان لوي كالفي الذي يقول في كتابه "سوق اللغات" ص 167: «نحن نتحدث منذ عشرين عاماً عما يسمى:" فرنسية أفريقيا"، التي يعمل اللِّسانيون على دراستها ووصفها، لكننا يمكن أن نتحدَّث عما قريب عن "فرنسياتِ أفريقيا" وليس عن فرنسية واحدة. أي عن الفرنسية الغابُونية أو السِّنغالية أو العاجية، ثم فيما بعد عن (الغابُونية)، و(السِّنغالية) أو(العاجية). فالتكيُّف[1] (أو التحوُّل) الذي سيطر على الفرنسية (أو الإنجليزية أو البرتغالية) سيؤدي بها في النهاية إلى ظهور لغاتٍ جديدة ينطبقُ عليها ما انطبقَ على اللغات الرُّومانية الحالية التي تفرَّعت من اللاتينية».

وهنالك أمثلةٌ كثيرةٌ أيضاً ذكرها كالفي، في بعض ما كتَب[2] عن اللغة الفرنسية المستعملة في ضواحي باريس[3] والأخرى المُستعملة في ساحل

=

- Bauche (H.) 1920, Le Langage populaire, Paris, Payot.
- Bernstein(B.),. (1975), Langage et classes sociales, Paris, Minuit.
- Blanche-Benveniste (C.) ; (1990), Le Français parlé, études grammaticales, Paris, CNRS.
- Blanche-Benveniste (C.) et Jeanjean (C), (1987), Le Français parlé, transcription et édition, Paris, Didier.
- Boutet (J.), (1995), Paroles au travail, Paris, L'Harmattan.
- Cadet (F.):(1989), Le Français ordinaire, Paris, Colin.
- Cadet (F.) ; (1992), Le Français populaire, Paris, PUF, coll. Que sais-je ?
- Guiraud (P.): (1965), Le Français populaire, Paris, PUF, coll. Que sais-je ?

(1) يستعمل المؤلف مصطلح: appropriation ويقصد به ما يعرض للغة من تكيُّف أو تأقلم مع بيئة جديدة يفضي بها إلى التحول والتغير شيئاً فشيئاً إلى أن تصبح بعيدة عن الأصل.

(2) راجع: Calvet: Pour une écologie des langues du monde

(3) منها هذا المثال الذي نقله في كتابه (ص41) عن جريدة (Libération) الفرنسية:(Dans la pigeot, rigole Farid, ça sentait les pieds de Malik. C'est un gros hallouf, çui-là. La vie d'ma mère, j'repars pas avec lui).

ومنها هذا المثال أيضاً: (Téma les seins de la meuf, là, derrière La grosse. Sur la tête

=

العاج[1]. ومما ذكره بخصوص التحوُّلات المعجمية للغة الفرنسية المستعمَلة في عدد من الدول الإفريقية، أنه ابتداءً من سنة 1983م التي ظهر فيها كتابٌ بعنوان: "**قائمةُ الخُصوصيات المعجمية للفرنسية في إفريقيا السوداء**"[2] توالَت المؤلفاتُ التي تدرس المعجم الفرنسي في عدد من الدول الإفريقية مثل بوركينا فاصو وأفريقيا الوسطى والكونغو وغيرها. وقد تبيَّن من كلِّ هذه القواميس والدراسات المعجمية للغة الفرنسية المستعمَلة في أفريقيا، أن هناك عدداً من الألفاظ تمَّ اشتقاقُه من جذور فرنسية وفقاً لقواعد التوليد الصحيحة في الفرنسية الفصيحة، وعدداً آخر تمَّ اشتقاقُه وتوليدُه من جذور لغاتٍ أفريقية. وهناك نوعٌ ثالث من الألفاظ طَرأت على معانيه تغيُّراتٌ وتحوُّلات دلالية خاصة. ومجموعُ هذه المعطيات يُعطينا نوعاً من الفرنسية الخاص بالمنطقة الأفريقية[3].

=

de ma mère, jamais ma meuf elle montrera ses ins comme ça). وترجمته إلى الفرنسية العامة: (Mate les seins de la femme, là, derrière la grosse. Sur la fête de ma mère, jamais ma femme elle montrera ses seins comme ça).

وفي هاتين الفقرتين الصغيرتين المكوَّنتين من جمل قليلة، يلاحظ العارف باللغة الفرنسية المعيارية، مدى التغيرات التي طرأت على هذه اللهجة المستعملة في ضواحي باريس، في كل المستويات الصوتية والتركيبية والمعجمية، مع نقل ألفاظ وتعبيرات مغاربية عربية (La vie d'ma mère - la tête de ma mère - hallouf).

(1) ومن الأمثلة على ذلك هذه الفقرة من كلام أحد اللصوص أمام القاضي بعد أن قُبِضَ عليه: (Draman! En façon que depuis deux jours nous on a pas badou, on est là se promener, voilà gawa qui est courbé, son bé est sorti. En façon que moi j'ai gnou le bé et j'ai donné ça à Périco. On est là fagne, po baabié là est venu djo les gens. C'est ça on est là). وهذه الفقرة لا يستطيع متكلِّم الفرنسية المعيارية أن يفهم منها إلا بضع كلمات، لكنه لا يستطيع فهم معناها الإجمالي كما يقول كالفي الذي أعاد كتابتها على النحو الآتي لكي نتمكن من فهم معناها:

> Juge! Nous n'avions pas mangé depuis deux jours. En nous promenant, nous avons vu un paysan penché, et son portefeuille sortait de sa poche. J'ai volé le portefeuille et je l'ai donné à Perico. Nous prenons la fuite, mais l'enculé de sa mère de policier qui est là, venu nous attraper. Et voilà pourquoi nous sommes là.

(2) Inventaires des particularités lexicales du français en Afrique noire.

(3) Calvet: Pour une écologie des langues du monde, pp 129 - 130.

ومن الفَرنسيّات الهَجينة التي نشأت في المُستَعمرات الإفريقية، تلك اللهجةُ المُسمّاةُ: "لهجة القدَم السَّوداء" (Le parler pied - noir) أو "فرنسية باب الواد" (Le français de pataouète) نسبةً إلى الحيّ الشعبي المشهور بهذا الاسم في عاصمة الجزائر. أما (القدَمُ السوداء) فهو في الأصل اسمٌ كان يُطلَقُ في الشمال الإفريقي والجزائر خصوصاً، على أبناء المستعمِرين الذين وُلدوا في الجزائر قبل الاستقلال سواءٌ كانوا من الفرنسيّين أم غيرهم من القادمين من بلدان أوروبية أخرى كإسبانيا وإيطاليا ومالطا، ثم أُطلقَ على اللهجة الفرنسية التي يتداولُها هؤلاء. وهي لهجةٌ مختلفة عن الفرنسية المعيارية، ومتأثِّرة معجماً ودلالةً باللغة المحلّية العربية الدارجة والأمازيغية ولهجة اليهود، وفيها كثيرٌ من الألفاظ والتراكيب المأخوذة من الإسبانية والإيطالية والمالطية[1]، وكانت تُستعملُ للتعبير عن شؤون الحياة العادية، ثم انتشَرت حتى دخلَت إلى مجال التداوُل في الصحافة الفرانكفونية المكتوبة الصادرة بالجزائر. وبعد فترةٍ من الزمن انتقل تأثيرُ هذه اللهجة الفرنسية المحلّية من شمال إفريقيا - حيثُ نشأت - إلى الأرض الفرنسية نفسها مع الفرنسيين العائدين من جنود وتُجّار وعُمال وغيرِهم، وكذلك الجزائريّين المهاجرين إلى فرنسا وقد استقرَّ أغلبُهم في ضواحي المدن الكبرى. بل لقد أدخل بعضُ الكتّاب المشهورين عدداً من ألفاظها وتراكيبها في نصوصهم الأدبية كما فَعَلَ بودلير وألبير كامو الذي يعد واحداً من أبناء هذا الجيل من الفرنسيين. ومع الزمن أصبح لهذه اللهجة تأثيرٌ وحضورٌ في المعجم الفرنسي العام الذي تبنَّى عدداً من ألفاظ هذه اللهجة ودلالاتها وتراكيبها[2].

ونختم هذه الفقرة عن اللغة الفرنسية، بما كتبه أحدُ مؤرِّخيها المعاصرين،

---

(1) وهذا مثال من تراكيبها: (Pépico, ne va pas te baigner trop loin que si tu te noies, ta mère elle te tue). راجع:

Le Parler Pied-Noir, mots et expressions de là-bas :Léon Mazzella .

(2) من الألفاظ التي دخلت المعجم الفرنسي عن طريق هذه اللهجة: kif - bled - guitoune - clebs - balek - baraka - baroud - caïd - caoua - chaouch - chéchia - fantasia - fatma - fellagha - gourbi - kabyle - maboul - macache - méchoui - mektoub - nouba .....

وهو بصدد الحديث عن وضعها الحالي داخل فرنسا نفسها حين قال: « ليست اللغة الفرنسية لغةً متجانِسةً خلافاً للوهم الذي قد تنشره المدرسة أو الوسائط الإعلامية بفرنسا حين تبثُّ نوعاً من الفرنسية الجيدة المعيارية المنمَّطة التي أرسَخَت وجودَها الأكاديميةُ وكتُبُ النحو والقواميسُ المعبّرة كلُّها عن الفرنسية الباريسية المكتوبة. والحقيقة أنها تتسم بتنوع سِجلاتها إلى أقصى حد ممكن. وما بين اللغة المُتقَنة (أو المُعتَنَى بها) والفرنسية الشعبية هناك عدد غير متناهٍ من المستويات»[1]. ثم تحدث عن مستقبل هذه اللغة عموماً ووضعها في مستعمَراتها القديمة والبلدان المسماة بالفرانكفونية خصوصاً، فقال:« الفرنسية ماضيةٌ في اختلافها، وما سوف يُكتَبُ عنها في هذه الألفية الجديدة هو تاريخُ لهجاتها المختلفة. أما فرنسية القرون السابقة فيظهر أنها أصبحت بمثابة اللغة الأمِّ لهذه اللهجات»[2]. وهذا معناه بعبارة أوضح أن الحديث في المستقبل سيكون عن فرنسيات متعددة متفرّعة عن الفرنسية الأُمِّ وليس عن فرنسية واحدة.

وإذا تركنا هذا، وانتقلنا إلى اللغة الإسبانية ولهجاتها، سنجد ابتداءً أن تأسيس الأكاديمية الملكية للغة الإسبانية منذ سنة 1713م، كان بغاية جمع شَتاتِ اللغة الإسبانية ولهجاتها، وتقديم الصيغة الموحَّدة لهذه اللغة التي على كل الدول الناطقة بها أن تَتَّبعها وتطبّقها.

وبغضِّ النظر عن اللغات المحلّية والإقليمية الوطنية المُعتَرَف بها (القطلانية، والباسكية، والغاليشية، والأَرانية، والأراغُونية، والأستورية) وغيرِ المُعتَرَف بها، وعن الاختلاف الموجود بين الاستعمالات المتعدّدة للإسبانية المنتشِرة في عدد من البلدان خارجَ إسبانيا، ومنها بلدانُ أمريكا الجنوبية، فإن الإسبانية الرسمية المشترَكة المستعمَلة داخلَ إسبانيا نفسِها، وهي المعروفة بالقشتالية castillan، تنقسمُ في الجملة إلى مجموعتين: شمالية وجنوبية. والجنوبيةُ بدورها تشتمل على عدة لهجات منها: الأندلسية، والمُرسية (المتأثِّرة بالعربية

(1) Mireille Huchon: Histoire de la langue française, p14.

(2) نفسه، ص: 13.

القديمة واللغة الأراغونية والقطلانية)، والكَنارية، واللهجة المتكلَّمة في الإستريمادور (castuo)، بالإضافة إلى لهجات أخرى متأثِّرة بالبرتغالية أو القطلانية أو الكَنارية.

أما اللغة الألمانية التي تستعملُها الأغلبيةُ الساحقة من سكان ألمانيا (92%)، باعتبارها اللغةَ الرسمية في كل المرافق الأساسية كالتعليم والإدارة والإعلام والتشريع إلى جانب خمس لغاتٍ تستعملها الأقليّاتُ[1] وعددٍ من اللغات التي يستعملها المهاجرون، فإنها في الحقيقة ليست لغةً متجانسة تماماً وخاليةً من اللهجات كما قد يُظَنّ. ولكنها مكوَّنة من لهجات ومُتغيّرات ومستويات استِعمالية عدة، رغم أن الدولة تتصرَّف وكأنها دولةٌ وحيدةُ اللغة. فبالإضافة إلى اللغة الألمانية المعيارية أو المشتركة التي قد يستعملها بعضُ الألمان بلُكنة محلّية، هناك اللهجات التي تُعتبَر لغةَ الأمِّ للكثيرين. وفي الجملة، تُقسَّم اللغةُ الألمانية إلى لهجتين كبيرتين، وكلٌّ منهما يتفرَّعُ أيضاً إلى عدد من اللهجات الصغرى. فأما اللهجتان الكُبرَيان فهما:

1 - **الألمانية السفلى**: وتُستعمل في السهول الألمانية الموجودة في شمال البلاد، وتُقسَّم بدورها إلى شرقية وغربية. وكلٌّ من الشرقية والغربية يتفرَّع إلى فروع عدة ولهجات صغرى.

2 - **والألمانية العليا**، وتستعمل في المناطق الجنوبية من البلاد. وهي بدورها تُقسَّم إلى متوسِّطة (تُستعمَل في منطقة وسطى بين الشمال والجنوب)، وعُليا (تُستعمَل في المناطق الجبلية. ويتفرَّع كلٌّ منها أيضاً إلى لهجات كثيرة)[2].

---

(1) وهي: الدانمركية والبولونية والفريزون (لهجتان)، والصُّورابية (لهجتان) والتسيغانية tsigane. أما لُغات المهاجرين فمنها: العربية والتركية والإيطالية واليونانية.

(2) راجع:
Jacques Leclerc: L'aménagement linguistique dans le monde, Situation géopolitique (Allemagne / Deutschland). Dernière mise à jour: 19 juin 2011.
.(http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/europe/allemagne_demo.htm)

وانظر أيضا:
Jacques Leclerc: la politique linguistique fédérale. République fédérale d'Allemagne.
=

أما اللغة الصينية التي تتكلَّمُها الأغلبيةُ الساحقةُ من السُّكان، فهي فضلاً عن عدد آخر من لغات الأقلِّيّات غيرِ الصينية الأصل (كالمَنغولية واللغات المتفرّعة عن التركية)، مكوَّنة بدورها من مجموعة لهجات كبرى[1] ذاتِ أصل واحدٍ وإن تباعَدت فيما بينها حتى أصبحت في اعتبار الكثيرين تبدو في شكل لغاتٍ مستَقلّة. وقد اختيرَت من أكبرهِنَّ انتشاراً (وهي الصينيةُ الشمالية التي تتكلَّمُها الأغلبيةُ الساحِقةُ من السُّكان) اللهجةُ المَندَرينيةُ (لهجة بيكين وما حولها) لتصبح لغةً معياريةً رسميةً مشتركةً. يقول جون جوزيف: « على الرغم من وجود لغة صينية مكتوبة موحَّدة نسبياً، يشترك بها المثقفون في كل مكان من العالم الناطق باللغة الصينية، فإن اللهجات المنطوقة تختلف بقدر كبير جداً بعضها عن بعض (....) إن فَهماً قليلاً متبادَلاً بين البوتونغوا (Putonghua) اللغةِ الرسمية المنطوقة التي تقوم على اللهجة الشمالية (مَندَرين) واللهجات الجنوبية كالهاكا والهوكين أو اللهجة الكانتونية التي تعدُّ لغةَ الأُمِّ لأكثر من تسعين في المئة من سكان هونكونغ. وقد قورِنَ التباعدُ اللغوي بين البوتونغوا والكانتونية بالتباعد اللغوي الموجود بين الإنجليزية والسويدية »[2]. وقد لخَّص أحد الباحثين أيضاً وضع الصينية ولهجاتها بطريقة أخرى، فقال:« يستخدمون في جمهورية الصين الشعبية ما يقرب من خمسين لغةً مختلفة يمكن لنا من أجل التوضيح أن نقسِّمها إلى قسمين: لهجات (هان) ولغات

=

Dernière mise à jour: 20 juin 2011.
http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/europe/allemagne_pol-lng.htm

(1) أهم هذه المجموعات اللغوية المتفرّعة عن عائلة اللغة الصينية الكبرى هي بالإضافة إلى اللغة الرسمية المعيارية المسماة بالمَندَرينية: الصينيةُ الشمالية (وهي الأكبر والأكثر انتشاراً، إذ يتكلمها حوالي 850 مليون نسمة)،الوُو (Wu) أو الوُويُوWuyu، الكانتونية، الهاكا، الغانيو ganyu، المينيُو minyu، الغزيانغيو xiangyu. وكل مجموعة من هذه المجموعات تتفرَّع بدورها إلى لهجاتٍ صغيرة، فالمندرينية مثلاً تتفرّع إلى أكثر من خمسين لهجة صُغرى تختلف في أشكالها من منطقة إلى أخرى، والكانتونية تتفرَّع بدورها إلى حوالي 30 لهجة صغرى (انظر: **حرب اللغات** لكالفي، وموسوعة ويكيبيديا بتاريخ 10 أكتوبر 2012م تحت عنوان: Listes des langues chinoises)..

(2) جون جوزيف: **اللغة والهوية**، ص: ص:169.

الأقلّية (...) وتضمُّ مجموعة (هان) مختلف اللغات الصينية المستخدَمة في الصين التي يَعتبر الخطابُ الرسميُّ أنها في الواقع لغةٌ واحدةٌ ومجموعة لهجات». وعدد هذه اللغات ثمانٌ أهمُّها لغة الشمال التي يتكلمها 70% من السكان وتسمى غالباً في الغرب لغة المَندرين، والمندرين نفسها تقسَّم إلى ثلاث لهجات متفرِّعة عنها، أما اللغات السبعُ الأخرى فيُقسَّم كلٌّ منها إلى لهجات أيضاً، وبعضُهم قسَّمها إلى منطقتين. ولا يوجد أي تفاهُم بين مجموعة المنطقة الأولى ومجموعة المنطقة الثانية إلا كما يوجد ما بين الفرنسية والإسبانية[1].

خاصّيّات المُستوَيَين:

لقد أردنا بهذه الأمثلة التي ذكرناها عن بعض اللغات الكبرى، أن نؤكِّد مسألتين اثنتين. الأولى: وجودُ مستوَياتٍ للاستعمال متعدِّدة ومتفاوِتة في كل لغةٍ حيَّة إلا ما شَذَّ. وما العربيةُ إلا واحدةً من مئات اللغات التي عرفَت المزاوَجة بين المستوى المِعياري والمستوى اللَّهَجي، وليست من اللغات التي شَذَّت عن القاعدة. والثانية: أن عدد اللهجات والمستَويات والمُتغيِّرات يزدادُ في كلِّ لغة بزيادة انتشارها في البلدان واحتكاكها باللغات المَحلّية، وتوسُّعِ المجالات والحُقول المفهومية التي تُستَعملُ فيها، وكذلك بطُول أعمارها وتعاقُب الأجيال عليها.

ثم إن الذي يُحدِّد الفرق بين الشَّكلين الأعلى والأدنى في كلّ لغةٍ، عند فِرجسون وغيرِه من المتخصّصين في اللسانيات الاجتماعية، هو مجموعةُ خاصِّيّات، أهمُّها خاصّية الوظيفة التي يؤدّيها كلّ واحدٍ منهما ولا يمكن أن يؤديها الشكلُ الآخر. وهذه الخاصّيةُ هي الوحيدة التي اتفقَ عليها جميعُ علماء اللغة، « فاللغة أو اللهجة أو الأسلوبُ الأعلى يُستخدَم للوظائف الرسمية في المجتمع، وهو الشكلُ المستخدَمُ لإلقاء المحاضرات الرسمية والتعليم في المدارس... أما اللغةُ أو اللهجةُ أو الأسلوبُ الأدنى فإنه مخصَّصٌ للاستخدامات غير الرسمية في المجتمع كالتحدُّث مع الأصدقاء أو أفراد الأسرة أو الأقارب. وهو أيضاً الشكلُ الذي يتعلّمه

---

(1) **حرب اللغات**، ص: 231.

الطفلُ في المَنزل..»[1].

ومن الخاصيّات الأخرى التي حدَّدها فِرجسون للازدواجية اللغوية، خاصيةُ الاكتِساب والتعلُّم التي بمقتضاها قرَّر أن الشكل الأعلى في الازدواجية اللغوية، لا يكون لغةَ أُمٍّ لأحدٍ وإنما يُكتَسَب دائماً بالتعلُّم. ومنها خاصّيّةُ الاختلاف في التركيب التي يُقرَّر بمقتضاها أن الشكل الأدنى يكون أبسطَ في تراكيبه من الشكل الأعلى تطبيقاً لقانون بَذل الجهد الأدنى (كاختصار الضمائر والجنس والعدد وتركيب الجُمل والنَّحت وإدغام الأصوات أو إبدالها بتعويض الأصعب أو الأَثقل منها بالأسهل والأَيسر على الناطِقِ.. الخ). ومنها خاصيةُ الحُظوة أو الامتياز، وهي أن يكون أحدُ شَكلَي الازدواجية اللغوية في منزلةٍ أكثرَ تقديراً واحتراماً من الآخر (وهو الشكل الأعلى في الغالب أو لهجة العاصمة بالقياس إلى بقية اللهجات المستعمَلة في بلد مُعيَّن). ومنها خاصيّةُ الثَّبات، أي أن الازدواجية اللغوية ليست محدودةً بزمان أو مكان، ولكنها تحدُثُ في أية لغةٍ وفي أي مجتمع. ومنها خاصيةُ التراث الأدبي التي تُبيِّن أن الشكل الأعلى من اللغة عادةً ما يتمتَّع بتراثٍ أدبي أكبرَ وأكثر تقديراً. ومنها خاصيةُ المَعيَرة أو التَّنميط، وهي أن الشكل الأعلى عادةً ما تكون قواعدُه النحوية والصرفية والصوتية والإملائية قد ضُبِطَت ونُمِّطَت، وأصبح متوفِّراً على كُتُب خاصة بكل هذه القواعد بالإضافة إلى القواميس الضرورية، فيُطلَق عليه اسمُ اللغة المعيارية، بينما يكون الشكلُ الأدنى في مرحلة متأخِّرة من هذه الناحية.

لماذا هذه الضَّجّة إذن؟

حين كان الوضعُ في العربية مستقِرًّا على هذا النحو الطبيعي طيلةَ القرون الماضية - وقد رأينا أنه لم يكن وضعاً شاذًّا بين اللغات الكبرى - لم يكن أمرُ

---

(1) **ازدواجية اللغة**: 118. ويعتبر فرجسون أن تحديد وظيفة كل شكل من الشكلين يكون أحياناً ضرورياً، واستعمال أحدهما مكانَ الآخر قد يعتبر في بعض الحالات خطأً جسيماً، فإلقاءُ خطبة الجمعة أو محاضرةٍ جامعية مثلاً لا تُتقبَّل عادة بالعامية الدارجة وإلا أثار ذلك استغراباً واستهجاناً، ولو تحدَّث شخصٌ ما إلى خَضّار أو بقّال بلغة فُصحى مُعرَبةً لأثار الضحكَ والاستغرابَ أيضاً.

الدارجة يُثير دهشةً أو انزِعاجاً من أحدٍ، كما أشرتُ من قبل، وإنما كان أمراً يبدو طبيعيًّا ومعتاداً. فليس منّا شخصٌ إلا وهو يستعملُ العامّيةَ أو الدارجة ويتواصلُ بها في حدود الوظيفة الموكُولةِ لها بشكل تِلقائي منذ قرون. إلى درجة أنها أصبحت لها بدورها مستوياتٌ أو سِجِلاتٌ من الاستِخدام متعدِّدةٌ ومتفاوتةٌ[1]. والحديثُ عن المُزاوَجة بين الفصحى واللهجات في اللغة العربية، خاضَ فيه أسلافُنا منذ قرونٍ، وتناولَه بالدرس والتحليل لغويّون ودارسون كثيرون عربٌ ومُستعرِبون، وكُتِبَ فيه من البحوث والدراسات الحديثة والمعاصرة ما يكفي ويزيدُ عن الحاجة. ولا يمكن لمتحدِّثٍ في الموضوع أن يَغفل عن تلك السلسلة الطويلة من كُتُب التراث المعروفة بكتب لحن العامَّة، أو عن تلك الحركة اللغوية التي تسمى حركةَ التَّصويب اللغوي، وقد امتدّت عبر تاريخنا الإسلامي من القرن الثاني الهجري (التاسع الميلادي) إلى يومنا هذا.

ونحن هنا لا ندافع عن ظاهرة الازدواجية في العربية، كما قد يتوهَّم من كلامنا السابق، ولسنا راضين بكل حال عن الفجوة التي تتسع باستمرار بين الفصحى ولهجاتها كما وضَّحنا ذلك في مناسبات عدة، بل نعتبر هذا التباعد بين المستوَيَين خطراً مستقبلياً على لغتنا ووحدة الشعوب العربية ووحدة الأمة كلها، ولكننا أردنا فقط أن نبيّن كيف أن هذه الظاهرة ليست من حيث المبدأ العام خاصةً بلغتنا العربية كما قد يوحي به كلامُ بعض الناس الذين من عادتهم التشنيع والتهويل،

---

(1) يمكن أن نذكر من هذه المستويات على سبيل المثال:1) عامّية راقية قريبة من الفصحى، ويستخدمُها عادةً طبقةُ المتعلمين الآخذين بنصيب وافر من العربية الفصحى، وبها يُنظَم شعرُ الملحون والزَّجَل، وتُفسَّرُ بعضُ الدروس الدينية وتقدَّمُ بعضُ البرامج الترفيهية الجيدة المستوى في الفضائيات والإذاعات. 2) عامية وُسطى يستعملها عامةُ الناس في الشوارع والأسواق والبيوت ومختلف طبقات المجتمع: من متعلِّمين وغير متعلِّمين، ويكثُرُ فيها الخليطُ من العربي واللغات الوطنية المحلية والدخيلِ الأجنبي. 3) عامية ساقطة مبْتذلة، تستعملُها فئةٌ خاصة من أدنى طبقات المجتمع تعلُّماً، ولها معجمٌ أو معاجم خاصة. 4) مستوى يستعمله المتأثِّرون بالثقافة الأجنبية عموماً، وهو لغةٌ هجينة مُرقَّعةٌ لا هي بالعربية ولا بالأجنبية، وإنما كلمةٌ من هنا وأخرى من هناك.

وإنما هي عامة ومألوفةٌ في كل اللغات بنِسَبٍ متفاوتة، وأن وجودها في لغتنا طيلة القرون الماضية لم يكن ليثير ضجةً عليها، كما لم يكن عائقاً كبيراً يَحُول دون تطوُّر الفصحى ونموُّها وانتشارها، أو يقفُ في طريق التطوُّر الثقافي والعلمي والحضاري والاقتصادي للبلاد العربية التي عاشَت مع هذه الظاهرة منذ القديم. كلُّ ما هنالك أن العربية الفُصحى مرَّت عبرَ تاريخها الطويل بمراحل مَدٍّ وجَزرٍ، فازدَهَرت تارةً عندما ازدهرت حضارةُ مُستعمِليها، وأصبحت - طيلة قرون - اللغَةَ الحامِلةَ للعلوم الدقيقة والآداب الرفيعة والفكر والفلسفة والثقافة. ثم عرفت بعد ذلك ما عرفته من تراجع في مراحلَ تَراجَع فيها أهلُها ثقافياً وحضارياً وسياسياً واقتصادياً، وأصابَ دُولَهم ما أصابَها من الضَّعف والانقسام والوَهَن، فسيطرت اللهجاتُ والعاميّات المحلّية، وانقسَمت العربيةُ إلى شِبهِ جُزُرٍ مُنعَزلةٍ. ثم دار التاريخُ دورَتَه، وجاء عصرُ النهضة الحديثة، فبدأت العربيةُ الفصيحةُ الجامِعةُ تنتَعشُ وتدخلُ مرحلةً جديدةً من الصُعود والارتقاء. وفي جميع التقلُّبات والأحوال التي مرَّت بها العربيةُ، قوةَ وضَعفاً، صُعوداً ونزولاً، لم يَنفَكَّ استعمالُها يُزاوِجُ بين الفُصحى واللهجات حسب المجالات والسياقات. حدثَ ذلك حتى حين كانت اللهجاتُ تتغلَّبُ وتتسعُ دوائرُها، أو حين يحدثُ العكسُ، فتزدهرُ الفُصحى وتنتعشُ آدابُها وتتمَدَّدُ حُدودُ انتشارها وتأثيرها، وتتقلّصُ حدودُ اللهجات وتقتربُ بدورها من الفُصحى.

هكذا كان الأمرُ إذن. لكن الذين يدافعون عن الدارجة هذه الأيام، أصبحوا يتحدثون عنها وكأنها العَصا السِحريةُ التي سوف تُنقِذُنا من التخلُّف الاجتماعي والاقتصادي والتنموي وترَدِّي المستوى التعليمي، وهي التي تنقُلنا بقُدرة قادرٍ إلى عصر الحداثة والتقدُّمية والديمقراطية، وأن كلَّ المشاكل التي نعاني منها هي بسبب التشبُّث بالفصحى هذه اللغة المَيّتة في نظرهم. وما يَزيد الطينَ بَلةً هو أن الحديث عن اللهجات العامية، واللغة بصفة عامة، لم يعد حديثاً عادياً لغوياً يعالجُه وينشغلُ به المؤهَّلون لذلك من الباحثين المختصّين والمُلمّين بدقائقِ الموضوع، وإنما أصبح مسألةً لها أبعادٌ خطيرة، كما أشرتُ من قبل، وشأناً يُفتي فيه العارِفُ والجاهِلُ على السواء، وموجةً يركبُها أصحابُ الأهواء من كلِّ القبائل السياسية والتيّارات

الإيديولوجية.

لقد أصبحت الدعوة إلى اللهجة الدارجة، وهي تُطرَح اليوم بمثل هذه الجِدّة والقُوة غير المسبوقتين من خلال ما نراه في كثير من الأفعال والأقوال والندوات واللقاءات والجمعيات التي أُنشِئَ بعضُها خِصّيصاً لهذه الغاية، مَثارَ دَهشةٍ واستغرابٍ، ومحلَّ أسئلةٍ كثيرة، لا يمكن لمواطنٍ عادي، فأحرى أن يكون باحثاً متأمّلاً، أن يتجاوزَها أو يصرفَ النظرَ عنها دون التوقُّف ومحاولة ما يجري حولَها. بل كلُّ الدلائل تُشيرُ إلى أنها لم تعد ظاهرةً تِلقائية عفوية، ناتجة عن تدافُعٍ عادي وطبيعي بين الأشكال الرَّمزية للتعبير التي نستعملها. فهل يُصدِّقُ أحدٌ أن كُلَّ هذه الضَّجّةُ الكبرى التي تُقامُ في كلِّ مكان من بلادنا العربية والمنطقة المغاربية على الخصوص، وفي هذا الوقت بالذات، إنما تُقامُ حُبًّا خالصاً في اللهجات لذاتها ولا تُخطَبُ هذه «الحَسناءُ» إلا لجمالها؟ أم يُصدِّقُ عاقِلٌ ما أصبح يُقالُ من أن كلَّ مشاكِل التعليم وكلَّ مظاهر التخلُّف عندنا سَبَبُها وجودُ الفُصحى التي بلغت، في نظر أعدائها، من العجز والضَّعف درجةً جعلتها غيرَ صالحةٍ لمُواكبة الحَداثة ولا حتى لمَحو الأُمّية وتعليم الصِغار، وأن كلّ الحلول السِحرية في يد الدارجة التي بإمكانها أن تطيرَ بنا في غَمضَة عَينٍ إلى عالَم التقدُّم وعصر العَولمة؟ ألا إنَّ وراءَ الأَكَمَة ما وراءَها. وإن الذي يقرأُ تفاصيلَ ما يدورُ أمامنا، قراءةً مُتَمَعِّنة ومُتفحِّصة، ويتأمّل في ملامح الأشخاص والجهات التي تُحرِّك الموضوع، سيضَع يدَه بلا شكٍّ على خُيوط اللعبة المرسومة لزيادة إرباك المشهد اللغوي ومُضاعفةِ حجم مشكلاتنا الداخلية. وإذا كان الأمرُ كذلك، فما هو الباعثُ على هذه الضجّة التي تُقامُ اليوم حول ظاهرة الازدواجية في العربية؟ وما هي الأهدافُ والدوافعُ الحقيقيةُ وراء استفحال أمر الدعوة للدارجة بشكل غير مسبوق؟ وما الذي تُخفيه وراءها؟ وما هي مَحاذيرُ هذه الأطروحة والأخطارُ التي تنطوي عليها والمقولات المغلوطةُ التي تُروّجها؟

ولمحاولة الإجابة عن بعض هذه الأسئلة وفهم الكثير مما يجري اليوم حول هذه المسألة بالذات، وكيف تحوَّلت إلى ما تحوَّلت إليه، لا بدَّ من الرجوع

قليلاً إلى الوراء للبحث في جذور القضية، والقيام بقراءة سريعة في تاريخ المشكلة اللغوية بالعالم العربي عموماً والجزء الغربي منه على الخصوص.

جُذورُ المشكلة وأصولها:

إن خلاصة ما يريده أصحابُ الدعوة اللَّهْجية الدارجية اليوم وما يسعَون إليه، من خلال تصريحاتهم وأقوالهم التي لا يُقصِّرون في حَشد التأييد لها، ويَعقدون الملتقَيات والندوات لترويجها، هي: إحلالُ الدارِجة محلَّ العربية الفصحى بمبرّرات ومسوِّغات تافهة أو مقولات مغلوطة ومتناقِضة سنعود لتفنيدها. ورغم أن جذور الدعوة إلى محاربة الفصحى وإحلالِ اللّهَجات محلَّها معروفة ومقولاتِ أصحابِها مبسوطةٌ في كثير من الأدبيّات المتداولة، وتعودُ أصولُها إلى مرحلة زحف جيوش الاحتلال على أرض المسلمين بَدءاً من المشرق وانتهاءً بالمغرب، فإن المقام يَستدعي، بالضرورة أن نذكِّر بأهم مَحطّاتها في كلماتٍ مختصرة.

فالبدايةُ كانت من مصر والمشرق العربي عموماً قبل أن تنتقل عَدواها إلى المنطقة المغاربية. وقد تجنَّد لهذه الدعوة عددٌ من المستشرقين وكبار الموظَّفين الأورُوبيّين العاملين هناك، وجلُّهم كان مُتعاوِناً مع إدارة الاحتلال الإنجليزي بكل معاني هذا الاحتلال (الاستيطاني والثقافي والروحي والديني). ومن السابقين الأوائل (منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين) للدعوة لاستعمال اللهجات الدارِجة عوضَ الفصحى في مصر والعالم العربي، نجدُ من الألمانيّين الدكتور ويلهيلم سبيتا Wilhelm Spita مدير دار الكتب المصرية الذي يعتبره بعضُهم «الرائد» الأول لكل من كتَب من الأجانب والمستشرقين في العامية المصرية[1]،

(1) ألف كتابا بالألمانية في موضوع: **قواعد العربية العامية في مصر** سنة 1881م. وتقول الدكتورة نفوسة زكريا في كتابها: **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**: « ومن هذا الكتاب انبثقت الشكوى من صعوبة العربية الفصحى. وفي هذا الكتاب أيضاً وضع أول اقتراح لاتخاذ الحروف اللاتينية لكتابة العامية » وتقول: « فهذا الكتاب... هو الذي خلق في الحقيقة معظم مشاكلنا الأدبية واللغوية التي استنفذت جهدنا ووقتنا في هذا العصر » ص18.

=

وكارل فولرس Karl Vollers الذي أصدر كتابه عن العامية المصرية سنة 1890م، ومن الإنجليز: ويليام ويلكوكس W.Willcocks، وهو مهندس في الرّي جاء لمصر سنة 1883م ولكنه شغل وقتَه بالدعوة للعامية ومحاربة الفصحى[1] أكثر مما شغلَه بالمهمة التي جاء من أجلها. وسلدن ويلمور J.Seldon Willmore[2] القاضي في محاكم القاهرة. وباول A.Powell القاضي بالمحاكم الأهلية بالقاهرة أيضاً. وويليام تميل جَردنر W.T.Gardner، وغيرهم من رجالات الاستعمار. ومن المستشرقين الفرنسيين المرموقين الذين انضَمُّوا إلى هذه الحركة، لوي ماسينيون في محاضرة شهيرة له في بيروت سنة 1931م، وكان قبل ذلك قد ألقاها في باريس سنة 1929م، ودعا فيها أيضاً إلى كتابة العامّية بالحروف اللاتينية[3]. ومن المعلوم أن الدعوة إلى استِعمال اللهجات في الشرق كانت قد ارتبطت منذ المرحلة الأولى بالدعوة إلى كتابتها بهذه الحروف.

=

ورغم أن الكتاب ألف في الأصل لوضع قواعد لكيفية تعلم اللهجة المصرية واستعمالها إلا أنه مهد لها بمقدمة بثَّ فيها أفكاره التي يشكو فيها من صعوبة الفصحى وتعقيدها ونخبويتها واختلافها الواسع عن العامية. بل إنه ألف كتابه هذا من أجل أن يثبت أن العامية لها قواعدها ونظامها الخاص خلافاً لمن يدعي أنها بلا قواعد.

ولقد سبق لبعض المصريين والسوريّين أن ألفوا كتباً مدرسية في اللهجات العربية قبل سبيتا. فقد ألف حسن المصري الذي كان يُدرِّس اللهجة المصرية في مدرسة القناصل في فيينا كتابا في هذه اللهجة سنة 1869م. وألف ميخائيل الصباغ السوري الذي كان يُدرِّس اللهجات في مَدرسة اللغات الشرقية بباريس كتابا في اللهجتين المصرية والشامية سماه: **الرسالة التامة في كلام العامة والمناهج في أحوال الكلام الدارج)** 1886م. وألف محمد عياد الطنطاوي مدرِّس اللغات الشرقية بموسكو كتابا أيضا في اللهجة المصرية سنة 1848م. ولكن مثل هذه المؤلفات كانت مجرد كتب مدرسية تعليمية عادية. لا تتدخل في الدعوة ضد الفصحى أو لصالح العامية. انظر كتاب نفوسة زكريا: **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر.**

(1) من الأعمال التي نشرها: ترجمة الإنجيل إلى العامية المصرية، وترجمة إحدى مسرحيات شكسبير. وانظر نماذج من ترجمتيه هاتين في كتاب: نفوسة زكريا: **تاريخ الدعوة للعامية...**

(2) انظر نص كلام ويلمور في كتاب أنور الجندي: **الفصحى لغة القرآن.**ص: 131.

(3) نفسه: ص: 136 - 138.

وكانت دعواتُ هؤلاء وأمثالِهم ممن أرادوا أن يَرسُموا للأمة العربية سياسَتها اللغوية، غالباً ما تَستَند في الظاهر إلى مُبرّرات مغلوطة وواهية تتلخّص في المقولات المشهورة الآتية:

- الفصحى لغةٌ قديمة وجامدة ومحصورةٌ في طبقة معيَّنة من نخبة خاصة، ولا تُستعملُ إلا في الكتابة وفي حدود ضيّقة. إذن فهي مَيّتة. بينما اللهجة الدارجة لغةٌ حيةٌ وتتطوَّر باستمرار، وتستعملها كلُّ الطبقات الاجتماعية.

- الفصحى لغةٌ صعبة والدارجةُ لغة سَهلةٌ مُيسَّرة.

- الازدواجيةُ مشكلةٌ كبيرة تَعُوقُ تطوُّر اللغة العربية مما يُحتِّمُ عليها أن تنحو نحوَ اللغات الأوروبية التي تخلَّصت من اللاتينية واستعمَلت لغاتِها الخاصة فتمكَّنت من تحقيق ما تصبُو إليه من تقدُّمٍ. وكأن العربية هي الوحيدة التي تعرفُ هذا النوع من الاستعمال المزدوِج دون سائر اللغات الأخرى.

وخلاصةُ كلِّ ما أرادوا الوصول إليه من خلال هذه الأقاويل والمزاعم التي ردَّ عليها وفنَّدها الكثيرون، هي أن العربية الفصحى عائقٌ كبيرٌ أمام تطوُّر العرب أنفُسِهم وتقدُّمهم وانتِقالِهم إلى عالم الحضارة الحديثة. وهذا ما أعربَ عنه وليام ويلكوكس بكامل الوضوح والصراحة الوَقِحة في خُطبةٍ شهيرةٍ له سنة 1893م جعل عنوانها " **لماذا لا توجد قوة الاختراع عند المصريين؟**". وفيها أجاب عن سؤاله هذا بالقول: « إن من جملة العوامل في فَقد قوةِ الاختِراع عند المصريّين استبقاءَهم اللغةَ العربيةَ الفصحى. لذلك لا بد من إغفالها واستبدالِها باللغة العامّية اقتداءً بالأُمم الأخرى وخاصةً الأمة الإنجليزية التي استفادت استفادةً كبيرة بإغفال اللغة اللاتينية التي كانت لغةَ الكتابة عندها واستبدالِها باللغة الإنجليزية المعاصرة..»[1].

ولكن مثل هذه المُسوّغات والمُبرّرات لم تكن لتصمد أمام البحث والنظرة الفاحِصة لعُمقِ المسألة ودوافِعها الحقيقية. كما سنرى.

وقد كان واضحاً أن الذي يَقفُ وراء هذه الدعوة في المشرق ليس مجرد

---

(1) نفسه. ص127 وما بعدها.

أشخاص بصفاتهم الفردية، وإنما الإدارةُ الاستعمارية بكامل ثقلها وكافة مكوِّناتها وعناصرها، فهي التي تحرِّكُ مثل هؤلاء الأشخاص. ومن الأمثلة التي تدل على ذلك - وإن كان الأمر لا يحتاج إلى دليل واستدلال - أن وزير خارجية بريطانيا (اللورد دوفرين) نفسه رفع سنة 1883م تقريراً إلى حكومته بعد عودته من زيارة مصر، دعا فيه إلى معارضة اللغة الفصحى، وتشجيعِ لهجةِ مصر العامّية لتكون حَجرَ الزاوية لبناء منهج الثقافة والتعليم في مصر[1]. وتطبيقاً لهذه السياسة، عملت حكوماتُ الاحتلال على إنشاء جرائد باللغة الدارجة صدر منها عام 1900م وحدَه سبعَ عشرةَ جريدة[2]. كما أغدقت الأموال والمساعدات على المستشرقين ومراكز البحث التابعة لدوائرها بشكل مُباشِر أو غير مباشِر، لإصدار عدد من الدراسات الخاصة باللهجات وما يرتبط بها في مصر وغيرها من بلدان العالم العربي.

ثم تلقَّف هذه الدعوةَ من أفواه المستشرقين وموظَّفي الإدارة الاستعمارية في الشرق والغرب، ثُلةٌ من العرب، مسيحيّين ومسلمين، تخصَّصوا في دراسة اللهجات في الجامعات الغربية وعادوا يُبشّرون بها في بلدانهم، فصاروا بدورهم يروِّجون لها ويُعيدون نَسجَها وحِياكَتَها وتَسويقَها بألوانٍ وحُلَلٍ مُختلِفة. ومن هؤلاء الدعاة العرب للهجات في المشرق العربي، نذكر على سبيل المثال: يعقوب صروف صاحب مجلة (المقتطف) المصرية، وسلامة موسى، وعبد العزيز فهمي صاحب مشروع كتابة العربية بالحروف اللاتينية، والأب الخوري مارون غُصن من سوريا الذي كان يدعو للعامّية منذ سنة 1926م. ولويس عوض[3] الذي سارع، بمجرد عودته من بِعثته في إنجلترا، إلى حَمل مشعل الدعوة للعامية وكتابتها بالحروف اللاتينية، وإصدار مُذكِّراته الأولى بالعامية في كتاب سماه: "مذكّرات طالبِ بِعثة". ثم بعد ذلك أصدر ديوانَ شعر بالعامّية سماه: "بلوتولاند" المطبوع

---

(1) نفسه ص: 127.

(2) نفسه.

(3) انظر على الخصوص حول دعوة لويس عوض للعامية وتفنيد أقواله، ما كتبه المرحوم محمود محمد شاكر في: **أباطيل وأسمار**، ص 176 وما بعدها.

سنة 1947م. ومن هذه الجماعة أيضاً سعيد عقل الذي كان شديدَ التحمُّس لما سماه: « اللغة اللبنانية» والدعوة لكتابتها باللاتينية[1]. ومنهم الشاعر يوسف الخال، والباحث اللغوي أنيس الخُوري فريحة الذي كتبَ عام 1955م مقالاً بعنوان: " **هذا الصرفُ وهذا النحو... أما لهذا الليل من آخر؟**" وفيه « تمنَّى أن يرى حاكِماً عسكرياً يَفرضُ العاميةَ على العرب..»[2]. ومن الذين وقَعوا في فخِّ التعَصُّب للهجة المصرية المحلّية أحمد لطفي السيّد[3]، وهو من الشخصيات الثقافية والسياسية المشهورة في مصر، ولكنه كان من زعماء الدعوة للقومية المصرية أو « التَّمصير» بشكل قوي، كما كان غيرُه يتعصَّب" للَّبنَنَة" أو " اللبنانية" أي إلى القومية اللبنانية واستعمالِ اللهجة المحلِّية. ولم تكن دعوتُه تقف عند تمصير اللغة بل تتجاوزها إلى تمصير القانون والأدب. إلا أنه كان يقدّم دعوتَه للعامية المصرية على أساس أنها داخلة في باب إصلاح العربية وإحيائها وتوحيدها، وذلك في رأيه لا يتمّ إلا بالاعتراف بالعامية وكتابتها ورفعها إلى صفّ الفصحى وإقحامها فيها، ولذلك كان لدعوته معارضون[4] وأنصار.

وقد تصدَّى لهذه الموجات الأولى من الدعوات التي ظهَرت وانتشَرت بالمشرق منذ الثمانينيّات من القرن التاسع عشر، عددٌ كبير من العلماء والمفكّرين الصادقين الأوفياء لأمَّتهم كالرافعي وساطع الحصري وأحمد زكي ومحمود العقاد ومحمود شاكر وعمر فرّوخ وأنور الجندي وآخرين، وأبانُوا عمّا فيها من مغالطات وما تُخفيه وتتستَّر عليه من أهداف ونوايا مُبيَّتة. إلا أن تلك البِذرة التي غرَسَها الجيلُ الأول من دعاة العامّية، وإن بدا أنها تراجَعت لفترة معيّنة، فإنها ما لبثَت أن عادت

(1) وقد أصدر أول كتاب لبناني بالحرف اللاتيني عام 1961 سماه (ياره). نفسه، ص: 202.

(2) نفسه ص: 206.

(3) له في هذه القضية سبع مقالات نشرت في صحيفته (الجريدة) سنة 1913م.

(4) كان مصطفى صادق الرافعي من أشد معارضيه في هذه القضية واعتبر دعوته لتمصير اللغة داخلة في العصبية الوطنية المقيتة التي محاها الإسلام، واعتبر أن الوسيلة الصحيحة لإحياء العربية وتقويتها هي نشر التعليم واستعمال الفصيح خالصا مأنوساً (راجع: نفوسة زكريا: **تاريخ الدعوة للعامية..** ص138).

مؤخَّراً على يد جيلٍ جديد من الدعاة، أمثالِ شريف الشُّوباشي ومصطفى صفوان وآخرين. وظهرت نتائجُ الموجة الجديدة واضحةً في توجُّهات وسائل الإعلام المَرئية والمسموعة عموماً، وفي القنوات التّلفزية الفضائية على الخصوص، والشبكةِ العَنكبوتية والمواقع التواصُلية الاجتماعية. بل لقد انطلقت بعضُ الموسوعات الإلكترونية في إصدار مقالاتها باللهجة المصرية، مثل موسوعة ويكيبيديا الحرة التي بدأت في إصدار نسختها الخاصة باللهجة المصرية منذ 24 نوفمبر 2008م[1]، وقاموس "ويكشيناري مصري" (Wiktionary Masry) المفتوح على الشابِكة أمام إسهام القراء والمتطوِّعين لكتابة مواده باللهجة المصرية[2].

الدعوة للدارِجة في المغرب والشمال الإفريقي:

أما في منطقة الشمال الإفريقي عُموماً، فقد سلَكَ الاستعمارُ الفرنسيُّ هذا المسلكَ نفسَه، وهو بثُّ الدعوة إلى العامِّية بقصد محاربة الفصحى ومحاربة الإسلام. وهناك عشراتُ النصوص التي تشهد بالسياسة التي طبّقَها لمحاربة اللغة العربية وتعليم القرآن الكريم وإغلاق المدارس والكتاتيب القرآنية أو تقييد فتحها بشروط تعجيزية[3]، لأنه بتعليم العربية ينتشر الإسلامُ في المنطقة، ونشرُ الإسلامِ

(1) بلغ عدد المقالات التي نشرت في هذه الموسوعة بالمصرية 9369 مقالة إلى غاية 20 مايو 2012م.

(2) وصل عدد كلماته 195 كلمة بتاريخ 18/12/ 2012م.

(3) من هذه الشروط مثلاً: ضرورة الحصول على ترخيص من إدارة الاحتلال المدنية والعسكرية. وهذا الترخيص لا يحصل عليه شخص ما إلا إذا اطمأنت إليه هذه الإدارة ونادراً ما يحدثُ ذلك. ولقد صدرت عدة قوانين ودوريات بمنع الكتاتيب في كل البلاد التي احتلتها فرنسا، منها مثلاً القانون الذي أصدرته سلطاتُ الاحتلال بالجزائر بتاريخ 24 دجنبر 1904م، وهو ينصُّ على ما يلي:« يُمنَعُ على كلِّ مُعلِّمٍ مسلِمٍ أن يتولّى إدارة أيَّة مدرسة من هذه المدارس [القرآنية] دون ترخيصٍ من الحاكِم أو جنرال المنطقة. إن القيام بفتح مدرسة دون ترخيصٍ يعتبر خَرقاً للقانون الخاص بالأهالي ».
ومن الشروط أيضاً أن يكون معلِّمُ القرآن الذي يريد فتح مدرسة مُتقِناً للفرنسية أو عارفاً لها. وبما أن كلَّ معلمي القرآن لا يعرفون الفرنسية، فإن هذا الشرط قد أدى إلى إغلاق الكثير من =

يسيرُ في رِكابه نشرُ الثقافة العربية. والأمران معاً كانا ضدَّ سياسة فرنسا ومصالحها، فكانت تنظُر لمَن يرغبُ في امتلاكهما نظرتَها لمَن يرغبُ في امتلاكِ سلاحٍ فَتّاك يُستعمَل ضدَّها[1]. ويكفينا هنا أن نُذكِّر بما جاء على لسان جُوذْفرُوي ديمُونْبين في كتابه: الذي طبع في باريس سنة 1828م بعنوان: " العملُ الفرنسي في مجال التعليم"، وفيه يقول متحدِّثاً عن السياسة اللغوية التي رسَمَتها فرنسا للتعليم بالمغرب:« على أن برامج سنة 1920م قد أبعَدَت من جميع المدارس القَروية دراسةَ العربية الفصحى، وأوصَت بعدم فتح كُتّاب جديد في الأرض التي لا يكون موجوداً بها من قبلُ ». ويقول أيضاً في موضع آخر متحدِّثاً عن السياسة التعليمية الفرنسية بالمغرب: « وترتكز [هذه السياسة] على عدم إقامة كُتّابٍ قرآني في المدرسة حين لا يكون له وجودٌ بالمنطقة، وعلى عدم تعليم العربية الفصحى للأطفال»[2]. ولم تكن هذه السياسة اللغوية الفرنسية - سياسةُ منع استعمال العربية الفُصحى وإغلاقِ المدارس الدينية التي تُعلِّمُها - خاصةً بالمغرب أو الجزائر، بل لقد طبَّقتها بحذافيرها أيضاً في كل بلدان الشمال الإفريقي وغرب إفريقيا التي احتلَّتها. ولقد

=

المدارس الموجودة ومنع أية مدرسة جديدة. ولقد صدرت في هذا الشأن أيضاً قوانينُ وقرارات رسمية، منها القرارُ الصادر بالجزائر بتاريخ 12 يوليوز 1945م والمنشور بالجريدة الرسمية، وهو بفرض على معلِّمي المدارس العربية المعرفةَ الضرورية باللغة الفرنسية. راجع نص الحوار الذي أجراه بالفرنسية المرحوم مسعود بوقدُّوم أحد الشخصيات الوطنية ورجالات المقاومة بالجزائر مع بعض الفرنسيين، ضمن كتاب:

Djamel Eddine Derdour, De l'Étoile Nord-Africaine à l'indépendance، ونقله يوسف جيرار Youssef Girard في مقال له بعنوان:

Messaoud Boukadoum: La colonisation s'est attaquée «au patrimoine moral et intellectuel de notre peuple »

انظر الرابط:

http://www.ism-france.org/analyses/Messaoud-Boukadoum-la-colonisation-s-est-attaquee-au-patrimoine-moral-et-intellectuel-de-notre-peuple-article-16360

(1) انظر نماذج كثيرة من هذه النصوص في كتابنا: **الفرانكفونية والسياسة اللغوية الفرنسية بالمغرب.**

(2) نفسه. ص: 168 و166 على التوالي.

أَشرنا في الباب الثاني من هذا الكتاب إلى القانون المعروف بقانون شُوطان الذي أصدرته الحكومة الفرنسية سنة 1938م، وفيه تعتبر العربيةُ الفصحى لغةً أجنبية بالجزائر وتحذِّرُ من استعمالها في الجرائد وغيرها.

إن سياسة فرنسا تُجاهَ اللغة العربية الفصحى كانت واضحةً لا لُبسَ فيها، وهي محاربةُ هذه اللغة بكل وسيلة ممكنةٍ وقطعُ الصِّلة بكل ما يؤدّي إلى نشرها وتعلُّمها، لأن الهدف الذي كان مرسوماً بوضوحٍ تامٍّ هو تطويرُ المغاربة والبربر منهم بصفة خاصة خارجَ إطار هذه اللغة وخارج إطار الحضارة العربية الإسلامية عموماً. وقد عَمَدَت من أجل ذلك إلى إغلاق كتاتيب القرآن ومُحاربة مُعلِّميه ومُتَعلِّميه، والتقليص من حصص تعليم العربية في المدارس الرسمية المُستعمِلة للغتين العربية والفرنسية، وإحداث مدارس فرنسية خالصةٍ تابعة للبعثة التعليمية الفرنسية وخاضعة لوزارة التعليم الفرنسية مباشرة، أو مدارس دينية مسيحية تحت مُسمَّيات واضحة أو مُتستِّرة لا تستعمل إلا الفرنسية وحدها وقد تلجأ لاستعمال اللهجات لتبليغ رسالتها بشكل أسهل، ومدارس أخرى فرنسية بربرية. كما عَمِلَت على إحداث معهد عالٍ لتعليم الدارجة المغربية لتخريج الأطر والمساعدين القادرين على مخاطبة المواطنين بالعربية الدارجة عوضَ الفصحى. وأصدر المستشرقون وأعوانُ إدارة الحماية عدداً كبيراً من كتُب تعليم الدارجة ومحاولة وضع قواعد لها، كما عمل آخرون على تأليف قواميس تختصُّ بجَمع ألفاظ اللهجات المُنتشِرة في المغرب العربي بالمدن والقرى، وجَمع الخُرافات والحكايات الشّعبية وكتابتها في نصوص دارجية. وكلُّ ذلك من أجل الوصول إلى الإقناع بأن الدارجة لها تُراثٌ مهمٌّ وغزيرٌ وليست فقيرةً كما يُقال عنها، وأن مجال استخدام الفُصحى محدودٌ للغاية. ونحن هنا لا نستَهجنُ عمليةَ وصف اللهجات - في حد ذاتها - ودراستها من كل جوانبها لغايات عِلمية خالصة، لأن فوائد مثل هذه الدراسات كبيرةٌ وجليلة ومتعدِّدة، ولا سيما إذا قامت بها جهةٌ علمية مُحايِدة بغاية الوصف المُجرَّد عن كل الأهواء، ولكننا نتحدث عن دراسة اللهجات لأهداف سياسية واضحة تخدُم الهيمنةَ الاستعمارية

ومُخطّطاتها وتَصُبُّ في النهاية في صالح السياسة اللغوية الفرنسية التي كانت تعمل - وما تزال - على افتِراس لغاتِ المُستعمَرات القديمة وتَفتيتها والقضاءِ عليها بضَرب بعضِها ببعضٍ لتسودُ الفرنسيةُ وتتغلَّبُ[1].

ومن أهم ما أنجَزَته سياسةُ فرنسا التعليمية واللغوية الرامية إلى تقوية الاهتمام باللهجات على حساب العربية الفصحى، هو أنها حرصت على فتح شُعَب ومعاهد ومراكز خاصة بدراسة اللهجات المغربية والشرقية أيضا في أكبر جامعاتها وخاصة في إيكس آن بروفانص وباريس، وإحداث شعبة خاصة بها في مدرسة اللغات الشرقية بباريس وبمعهد الدراسات العليا داخل الصُّوربون. وكان من الأساتذة الذين يؤطّرون الطلاب في هذه الشعب والمراكز والمعاهد عددٌ كبير من اليهود الذين ينحدرون من أصول مغاربية وأصبحوا متخصّصين في لهجات هذه المنطقة من الشمال الإفريقي، ومنهم عائلة كُوهين الشهيرة.

وكان لهذه الجامعات والمعاهد والمراكز والشُّعَب دورٌ كبير في توجيه الباحثين المغاربيّين نحو دراسة اللهجات والاهتمام بها، ومَنحِهم الشهادات الجامعية العليا في هذا التخصُّص، مع تسهيل فُرَص الحصول على مِنَح دراسية فرنسية لمَن يرغبُ في ذلك. فلم تمضِ إلا فترةٌ قصيرة حتى عاد هؤلاء الطلابُ مُحَمَّلين بشهادات الدكتوراه، ليتَمركزوا في الجامعات المغاربية الفتيَّة، وأصبحت دراسةُ اللسانيات في جامعاتنا غالباً ما يكونُ معناها مُرادِفاً لدراسة اللهَجات. ومَن لم يدرس اللهجات في أوروبّا ويتخصَّص فيها أو يشتغل بتطبيق النظريات الحديثة عليها، لا يكاد يسمى لسانيا. وهؤلاء الشُّبان المغاربيون هم الذين أصبحوا في غالبيتهم من حاملي مِشعل الدعوة للدارجة المغربية وغيرها من اللهجات.

---

(1) انظر حول السياسة اللغوية الفرنسية كتابات لوي جان كالفي وخاصة منها: كتبه الثلاثة: **(لسانيات واستعمار** linguistique et colonialisme (1974)، و**(حرب اللغات والسياسات اللغوية)** الذي صدر سنة 1987م ونقله إلى العربية حسن حمزة سنة 2008م، وكتاب: **السياسات اللغوية** الذي ترجمه إلى العربية محمد يحياتن(2009).

من هؤلاء إذن تكوَّنت الفئةٌ الأولى من دعاة الدارجة المغربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهم في الوقت ذاته دعاةٌ إلى كل اللهجات الأخرى وكلِّ ما يُعادي العربيةَ الفُصحى. فهذا هو ما تعلَّموه وتخصَّصوا فيه.

ثم انضافَت إليهم فئةٌ أخرى من حامِلي مشعل الدعوة إلى الدارجة في المنطقة المغاربية، وهي فئةُ خِرّيجي مدارس البعثة الفرنسية والمدارس المُتَبنّية لمناهجها التي تناسَلت وتكاثَرت في البلاد. فهؤلاء الخِرّيجون لم يتلقَّوا في مدارسهم تلك شيئاً ذا بال من العربية الفصحى، وما يعرفونه عن العربية هو الشِّقُّ الدارجيُّ اللَّهْجِيُّ وحدَه. وقد أصبح الكثيرون منهم لا يُحسِنُون الدارجةَ نفسَها إلا إذا مَزَجُوها بجُمَل وألفاظ وتعبيراتٍ من الفرنسية. ولذلك فإن دفاعهم عن الدارجة المغربية، إنما هو من هذه الناحية دفاعٌ عن الوجه الذي يعرفونه من لغة بلادهم. وهو الوجهُ الممسوخُ المُنحَرِف من عربية الشارع والبيت والمقهى، وليس عربيةَ الثقافة والفكر والأدب الرفيع والعلم الرَّصين. وإلى هذه الفئة ينتسِبُ عددٌ من الإعلاميّين وأصحابُ مُقاولاتٍ إعلامية ضخمة تعملُ على إصدار صُحُفٍ ومَجلاتٍ فرنسية وباللهجة الدارِجة المحلِّية، بدعمٍ سَخيٍّ ماديٍّ ومعنويٍّ من المؤسسات الفرانكفونية ووكالة التعاون الفرنسي، ووظيفتُها الأساسية هي الدفاعُ عن الفرنسية والهجومُ على العربية الفصحى.

وهناك فئةٌ ثالثة من حاملي مِشعلِ الدعوة للدارجة في المنطقة المغاربية وفي المغرب والجزائر بصفة خاصة، هي فئةُ أولئك الذين يعتقدون خطأً أن انتشار العربية الفصحى سيكون على حساب الأمازيغية. وهذا وهمٌ وسَذاجة في التفكير وخطأٌ في التدبير. لأن صراع العربية - كما قلناه وكرَّرناه - هو مع الفرانكفونية وليس مع الأمازيغية ولا مع الفرنسية ذاتها باعتبارها قيمةً حضاريةً إنسانية، ولا مع أية لغةٍ أخرى من لغات الشعوب الإسلامية أو الشعوب العالمية. ولأن المنتصِر في المعركة التي يخوضُها بعضُ الناس ضدَّ الفصحى في المنطقة المغاربية، هو اللغة الفرنسية والسياسةُ الفرانكفونية وليس غيرهما.

وإذا أردتَ أن تُضيف لهذه الفئات الثلاث فئةً رابعة من دعاة العامّية، فأَضِفْ فئةَ أولئك الذين جرَفَتهم التبَعيةُ الفكرية في زحفها القوي المتواصِل، فأوكَلوا مهمةَ التفكير في أحوالهم والتَّدبير لسياستهم اللغوية، إلى آخرين، يرسُمون خرائطَها بألوانهم كما يَشتهون، ويخطِّطونَ ويُحدِّدون أهدافَها كما يشاءون.

الفصل الثاني
الدعوة للدارجة: أهدافُها ومُسوّغاتُها

اجتمعَت مصلحةُ الاستعمار الإنجليزي والفرنسي بالمشرق والمغرب، على القضاء على العربية الفصحى لأسباب فصَّلناها في بحث سابقٍ[1] ونذكر أهمَّها كما يلي:

- كون اللغة العربية الفُصحى المشتركة هي الأداة التواصُلية القوية التي تربط الشعوب العربية بعضها ببعض، من ناحية، وتربطُها بالشعوب الإسلامية من ناحية ثانية، وتربط بلدان المشرق بالمغرب من ناحية ثالثة. وقد تنبّه الاستعمار لضرورة قطع هذه الأداة التواصُلية، منذ المرحلة التي بدأت فيها بعضُ بوادر النهضة واليقظة تلُوح في الأفق وتنتشر أفكارٌ تحرّرية إصلاحية انطلاقاً من أفكار الأفغاني والكواكبي وتلاميذِهما، وتعملُ عملَها في الإحياء والبَعث ونشر الوعي بالوحدة والتحرُّر في نفوس أبناء الأمة. فمُحاربةُ العربية إذن، كان من أهمّ أهدافها محاولةُ القضاء على هذه الأداة التواصُلية التي يمكن أن تزيد في تأجيج المقاومة ومَدِّها بالأفكار وتقويةِ روحِها المَعنَوية، وتؤدي إلى التنسيق بين حَركتَي التحرُّر في المشرق والمغرب. وكان الاستعمار الفرنسي على الخصوص يفكّر في عَزل المغرب عن المشرق لغةً وثقافةً وحضارةً وانتماءً بعد أن تمَّ فصلُه عنه جغرافياً وسياسياً، وإلحاقُه بالغرب لغةً وثقافةً لتكون تبعيَّتُه له تبعيّةً مُحكَمةً. وقد سُخِّرت من أجل هذه الغاية كلُّ الإمكانيات المادية والبشرية وطاقاتُ المستشرقين وخبراءُ التاريخ واللغات والديانات والأنتروبولوجية والإثنوغرافيا والحَفريات، وقام بعضُ الغلاة من رجال الكنيسة بدورهم الكامِل على يد الأب شارل دو فوكو وتلاميذه في مساعدة الاستعمار على بلوغ هذا الهدف.

---

(1) انظر الفصل الأول من كتابنا: **اللغة العربية في مراحل الضَّعف والتبعية**.

- ارتباطُ الفصحى بالإسلام الذي كان معروفاً أنه ينتَشر بواسطة القرآن. والقرآن مرتبطٌ باللغة العربية الفصحى، وهو مصدرُ قُوَّة المسلمين وجَمعِ شَملهم وتوحيدِ كلمتهم، ومبادئُه كانت مصدر إلهام للحركة الإصلاحية التجديدية وزعمائها المعروفين، وهو المدخلُ للمقاومة والتصدي ومكافحة الاحتلال والجهاد الذي نَهَضَ به عبر التاريخ أبطالٌ من أمثال: صلاح الدين الأيوبي وعمر المختار والأمير عبد القادر ومحمد بن عبد الكريم الخطابي وعبد الحميد بن باديس. ولذلك لا غرابةَ أن نجد الماريشال لُيوطي الحاكم الفرنسي في المغرب، يُلخِّصُ الخطةَ الواضحة للاستعمار في هذه العبارة التي أصبحت شعاراً معروفاً، وهي قولُه: «العربية عاملٌ من عوامل نشر الإسلام،لأن هذه العربية يَتمُّ تعلُّمُها بواسطة القرآن، بينما تقتضي مصلحتُنا أن نُطوِّر البربرَ خارجَ الإسلام». ولا غرابة أيضاً أن يقول ويليام جيفورد بلجراف باسم الاستعمار الإنجليزي: « متى توارَى القرآنُ ومدينةُ مكة عن بلاد العرب يمكننا حينئذ أن نرى العربي يتدرَّج في سبيل الحضارة التي لم يُبعدها عنه إلا محمدٌ وكتابُه. ولا يمكن أن يتوارَى القرآنُ حتى تتوارى لغتُه»[1]. ولقد روى التاريخُ أيضاً أن رئيس وزراء بريطانيا (غلادسون) حملَ المصحفَ ذاتَ يومٍ في مجلس العموم البريطاني، وأشارَ بأن الإنجليز لا يَستطيعون البقاءَ في الأرض طالما ظلَّ هذا الكتابُ موجوداً. أما اللُّورد كْرومر المشهورُ، فكان يقول: إن الارتقاء في مصر والعالم الإسلامي يبدأ من اختفاء القرآن والكَعبة[2]. وهذا الموقفُ نفسُه هو الذي يتمُّ اليوم إحياؤه والعودةُ إليه ويتكرَّر نسخُه طبقَ الأصل في السنوات الأخيرة. فقد أعدَّ الكُونغريسُ الأمريكيُّ تقريراً بمناسبة أحداث11سبتمبر2001م، وقدَّمه في سبتمبر 2003م مُتَضَمِّناً في نسخته الأصلية توصيةً للإدارة الأمريكية بأن تطلب من المملكة العربية السعودية الكفَّ عن طبع المُصحف وتوزيعه[3]. وكم مرةٍ

(1) أنور الجندي: مرجع مذكور،ص: 166. ومحمود شاكر: **أباطيل وأسمار**، ص: 158.

(2) أنور الجندي، نفسه، ص:169.

(3) عبد السلام المسدي، مرجع مذكور، ص 89. وقد علَّق المسدّي على هذه المعلومة بالقول: « فما عسى أن يعني التفكيرُ في طلب الكَفِ عن طبع المُصحف وتوزيعه إن لم يكن يعني =

تدخّلت الإدارةُ الأمريكية (بعد11 سبتمبر2011م)، لتمارس ضغوطَها القوية على عدد من البلدان العربية والإسلامية بغاية إغلاق المدارس القرآنية ومراجعة كلِّ ما في المناهج التعليمية مما تراهُ مُعادياً لسياسة الهيمنة التي تُمارِسُها.

- كون الفصحى أهمَّ وسيلة تعتمدها الأمةُ العربية الإسلامية لربط حاضرِها بماضيها المُشرق الذي تستمدُّ منه مصادرَ القوة المعنوية وتستلهم فخرَها واعتزازَها. وهذا عاملٌ نفسيٌّ قويٌّ يُعطيها طاقة لا تُحدُّ في الصمود والمقاومة والتصدِّي لكل احتلالٍ مهما كانت قُوَّتُه، ولا سيما إذا استهدف هويَّتها ومقوّمات شخصيتها الروحية والثقافية وحضارَتَها وسيرةَ بطولاتها وملاحمها. والقضاءُ على هذه الوسيلة كان في نظر الاستعمار ضرورياً لقطع صلة الأمة بماضيها وتاريخها وتُراثها الحضاري الذي يقوّي معنويّاتها ويعزّز ثقتَها بالنفس.

- كون العربية اللغةَ الفصحى الوحيدة في العالم العربي التي تَمتلك مقوّماتٍ فكريةً وثقافية وعلمية وحضارية تستطيعُ بها مواجهةَ الفرنسية والإنجليزية وأيةَ لغةٍ أوروبية أخرى، والقضاءُ عليها يُسهِّل مأموريةَ اللغات الأجنبية لتَسود وتُسيطر بعد أن يُزاحَ من طريقها مُنافسُها القويُّ المتمثِّل في الفصحى القادرةِ وحدَها على مُقارَعتها وإلحاق الهزيمة بها، بما لها من تُراث فكري وعلمي وحضاري كبير. أما اللهجاتُ الدارِجةُ فضَعفُها في انقسامها وكثرتها وتطوّرها السريع الذي يُبعِدُ بعضَها عن بعضٍ ويعمل على زوالها إن اقتضى الحال، بالإضافة إلى خلوّها من أي وزن فكري وعلمي ذي شأن كبير، أو حُمولة دينيةٍ ذاتِ مرجعية صحيحة ومُوثَّقة. ولقد استطاعت الفرنسية والإنجليزية أن تنتصرا على اللغات واللهجات المحلّية في إفريقيا السوداء وغيرها من المستعمَرات لأنهما لم تجدا أمامهما لغةً قويةً تعترض طريقَهما. وهذا ما حاوَلته الفرنسيةُ في منطقة المغرب العربي، ولكنها وجدت أمامها لغةً مُتَجذِّرة لقرون مَضَت وهي العربية، فلم تستطع إسقاطَها « بالضَّربة القاضية

=

في نفس الوقت تجفيفَ منابع الاستِلهام الروحي وتجفيفَ منابع اللغة التي جاء بها النصُّ القرآني؟».

الأولى » كما فَعَلت مع لغات إفريقيا السوداء، وكما فعلت الإسبانيةُ بلغة السكان الأصليّين في أمريكا الجنوبية، والإنجليزيةُ باللغات الأصلية لأمريكا الشمالية وأستُراليا وعددٍ من البلدان الإفريقية والأسيوية، لكنها مع الأسف استطاعت - بتوالي الضَرَبات - إنهاكَ قُواها وتشكيك أهلها فيها وإبعادَها عن أهم المجالات الحيوية الفاعلة.

- أن العربية بما هي أهمُّ مُقوّمات الهُوية الثقافية للشعوب العربية - والمغربُ واحدٌ منها - بعدَ الدين الإسلامي، يكون القضاءُ عليها قضاءً على هذه الهوية. والقضاءُ على هُوية شعب أو أُمّةٍ معناهُ تجريدُهما من شخصيَّتهما وسهولةُ فرض التَّبَعية عليهما. فمَن لا هُوية له لا شكَّ أنه مضطرٌّ لتبنِّي شخصية الآخر والذَّوَبان فيها، أو على الأقل تقمُّصِها والتشبُّه بها. فهو ذَيلٌ من ذُيُولها وتابعٌ من توابعها.

هذه هي الأهداف الحقيقية التي كانت وراء محاربة الاستعمار وأتباعه من كل لون للعربية الفصحى وما هيّأوه وجيَّشُوه وسخَّروه من إمكانيات ووسائل في تلك الحرب الضَّروس. وكلُّ ما عدا ذلك من مُبرّرات يقدِّمونها، إنما هي أَقنِعةٌ لإخفاء النوايا والتستُّر على المقاصد. يقولون مثلاً إنَّ العامية هي سبيلُ التطور والتقدم وليس الفصحى، وأن سببَ تخلُّف الشعوب العربية - كما قال ويلكوكس عن الشعب المصري - هو تشبُّثه بعربيته الفُصحى، وأن المزاوَجة بين استعمال اللغة المعيارية الفصحى وبعضِ لهجاتها المُتَفرّعةِ عنها، هي سببُ الجَهل وعدم انتشار التعليم. يقولون هذا عن العربية وكأنها اللغة الوحيدة التي تعرف ظاهرة الازدواجية عكس ما رأيناه سابقا. ويقولون: إن العربية الفصحى لغة ميّتة. وكيف تكون ميّتة وهي واحدة من اللغات السِتّ الكبرى التي تعتمدها الأممُ المتحدة وكلُّ المنظَّمات المتفرّعة عنها، فضلاً عن المنظمات الدولية الجِهوية كالاتحاد الإفريقي وغيره؟ وكيف تكون ميّتةً وهي اللغةُ الرسميةُ في كل دساتير العالَم العربي، ولغةُ المدارس والجامعات ولغةُ التشريع والإدارة والعِلم والثقافة والأدب والإعلام والسياسة، واللغةُ الحامِلة لأغزر تُراثٍ فكريّ إنساني وأضخمِه وأهمِّه ومن أكثره تنوُّعاً وغنىً

في العالم؟ وكيف تكون كذلك وهي لغةٌ يعتمدها ويرجع إليها، فضلاً عن العرب (وعددُهم يقرُب من 300 مليون نسمة)، خُمُس سُكان العالم وهم المسلمون جميعاً؟ وإذا كان المقصودُ بكونها مَيّتةً أننا لا نستخدمُها إلا في حدود مُعيَّنة، وأننا نكتُبُها أكثرَ مما نتكلَّمُها، فهذا راجعٌ إلى عوامل ظرفية طارِئة، في مقدمتها استفحالُ الأمية وانخفاض نسبة التعليم بصفة عامة، وعدم استعمال العربية الفصحى في تلقين سائر العلوم والفنون وإبعادها عن كثير من المجالات الحيوية، فضلاً عن الآثار السلبية لمرحلة الاستعمار ومخلَّفاتها التي لم نتخلَّص من عواقبها وشُرورها بعدُ، وخاصة منها ما تركته في عُقول طائفة من أبناء الأمة من رواسِب الاستلاب والتبعية الفكرية، وما جَنَاه الغزوُ اللغويُّ على لغتنا الوطنية المشترَكة، وما عانَته العربيةُ، وما تزالُ تعانيه، في صراعها الطويل وغير المُتكافِئِ مع لغات الاحتلال التي فُرِضَت وما تزالُ تُفرَض على بلدانِنا من غير تسليح ولا حمايةٍ. وهؤلاء الذين يتَّهمون الفُصحى بالقُصور هم الذين يُصرّون اليوم على إزاحتها عن كثير من المجالات التي من شأنها أن تزيد من قوّتها ووزنها في المجتمع كالتعليم التِّقني والعلمي في الجامعة والاقتصاد والتجارة، وهم الذين يمارسون الضغوط لإقصائها نهائياً من الإعلام والإدارة وكلِّ المجالات الأخرى.

هذا عن المرحلة الاستعمارية في الشرق والغرب معاً. أما الخطابُ الذي يُروَّجُ له اليوم حول اللهجات الدارجة، فما هو في نهاية الأمر إلا إعادةَ إنتاج واستِنساخٍ للخطاب الذي أسَّسته مرحلةُ الاستعمار حول الموضوع ذاتِه كما سبَقَ القولُ. علماً بأن دعاة هذا الخطاب المُتحمِّسين داخل بلدانِنا العربية ليسوا اليوم - كما الأمسِ - في جزءٍ كبيرٍ منهم على الأقل، بعيدين ولا مُستقلِّين عن مُخطَّطات المصالح الخارجية والخيوط التي تحرِّك المؤامرةَ من الخارج. ولقد أصبحت حتى وجوهُ هؤلاء المخطِّطين والمُستشارين والمُفتين في شأننا اللغوي الداخلي، مكشوفةً لا قِناع عليها، من أمثال دومنيك كُوبي[1]،

---

(1) دومينيك كوبي Dominique Caubet ، فرنسية الجنسية« معروفة بانتمائها النضالي العتيد إلى اللوبي الصهيوني» (راجع: المسدي: مرجع مذكور: ص: 105)، متخصِّصة في الدراسات =

وبنطُوليلة[1]،

=

اللهجية المغاربية، وتعتبر امتداداً لمدرسة وليام مارسي وج. كولان ومارسيل كوهين ودافيد كوهن. نشرت أطروحتها للدكتوراه عن العربية المغربية، ولها عدد من الدراسات الأخرى المهتمة باللهجة المغربية. ومن العلامات البارزة في «نضال» هذه السيدة التي ترفع علَم الدارجة وتلوّحُ به في كل مكان، أنها كانت وراء الحملة الكبيرة من أجل تعليم اللهجات لأبناء الجاليات العربية في فرنسا بديلاً عن الفصحى، إذ أصبحت العاميةُ مادة اختيارية في قسم البكالوريا، وكان الامتحانُ فيها شفويا ثم أصبح كتابياً منذ 1995. وقد آل إليها كرسيُّ اللغة العربية في المعهد الوطني للغات الشرقية بباريس، فعملت على تقسيم هذه اللغة إلى أربعة فروع هي: العربية الفصحى، والعربية المصرية، والعربية المغربية، والعربية الشرقية. ومن المعروف عن هذه السيدة مشاركاتُها المتحمِّسة في أهم الأنشطة التي تُنظَّم داخل المغرب وفرنسا للدعوة للدارجة ومهاجمة الفصحى.

(1) آلان بنطوليلة Alain Bentolila فرنسي من أصل يهودي جزائري، معروفٌ بعدائه الكبير للفصحى وحماسه الشديد لاستعمال الدارجة في التعليم بالمغرب، وقد نشر سلسلة من المقالات الافتتاحية في صحيفة (ليكونوميست L'économiste) المغربية الفرانكفونية وغيرها، كلّها تسير في هذا الاتجاه. وأصبح بصفته المتحمِّسة للتخلي عن الفصحى واستبدالها بالدارجة من أجل إصلاح نظام التعليم بالمغرب، متعاوناً مع عدد من الجمعيات المغربية الداعمة لهذا التوجُّه، مثل مؤسسة زاكورة، ومستشاراً لبعض المؤسسات البنكية التي قامت بالإسهام في تمويل مشاريع في مجال التعليم ومحو الأمية، وتولَّى الإدارة العلمية لمشروع (ألف مدرسة ومدرسة قروية) الذي أطلقه البنك المغربي للتجارة الخارجية. وفي هذا المشروع عمل على تطبيق منهجه الداعي إلى تعليم الأطفال بلغتهم الأم (العامية).

ومن مواعظه ونصائحه وفتاواه التي ما فتئ يقدّمها للجهات المعنية في المغرب من خلال كتاباته ومحاضراته:

- « أول عائق يقف في طريق التلميذ المغربي الصغير، ويَحُول دون تمكّنه من اللغة هو المسافة الموجودة بين العربية التي تسمى عامية والعربية الكلاسيكية ».

- «المدرسة المغربية ملغومة بمشكل أساسي، وهذا المشكل يتلخص في وجود هُوة بين لغة الأم التي يتكلمها الطفلُ المغربي عند مجيئه للمدرسة واللغة التي سوف يتعلم قراءتها وكتابتَها. هذه الهوة تحكم على قسم كبير من التلاميذ بأن لا يكون لهم أمنٌ لغوي لا في الشفوي ولا في الكتابي في أية لغة من اللغات. وهذا ما نسمِّيه بوضعية "انعدام الأمن **اللغوي المُعمَّم**". وأهمية هذا الفشل المُمنهَج وطبيعتُه، تختلفان بحسب اختلاف الأوضاع الاجتماعية اللغوية التي يعرفها المغربُ».

=

ورُوط جروريشار[1]، ومَن على شاكلتهم[2]. ويكفي للاستدلال على ما نقول أيضاً أن يتصفَّح المرءُ عناوينَ الموضوعات المعروضة للمناقشة والقراءة على الشَّابكة (من خلال أحد مُحركاتها مثل غُوغل) ليضع يدَه على أسماء بعض هذه الجهات المهتمَّة جداً بالموضوع والمتدخِّلة في الشأن اللغوي الداخلي الذي هو جزءٌ لا يتجزأ من سيادة الدول المستقلة، ومن ثمَّ يمكن الوصولُ بسرعة إلى اكتشاف الأهداف والدوافع الحقيقية - لا المزيَّفة - التي تكمُن وراءها. فأنتَ تستطيع ببساطة أن تعثر على الأيادي الواضحة لمنظمة الفرانكفونية العالمية التي تُنفق الأموالَ الطائلة لدعم الفرنسية وكلِّ المشاريع والمُخطَّطات التي تخدُمها بطريقة أو أخرى تحت غطاء التعاون الثقافي والتِّقني وتبادل الخِبرات... وهلمَّ جراً، فضلاً عن الدعم المقدَّم بسخاء لوسائل الإعلام والصحافة الفرانكفونية بكل أنواعها المكتوبة والمسموعة والمَرئية، ضداً ونِكايةً في كل ما يكتب وينشر بالعربية الفصحى. وهناك من الصحافة الفرانكفونية المدعومة ما يخصِّص حيّزاً من صفحاته باستمرار لمحاربة

=

- «أما إدخال التعريب القَسري والتحكُّمي لفائدة لغة كلاسيكية لا تستعملها إلا أقلية معطوبة في الجزائر والمغرب فهو إخفاق مُرعِبٌ».

(انظر مقالته المنشورة بصحيفة ليكونوميست بتاريخ 29 / 12/ 2004م، تحت عنوان: Arabe classique, arabe dialectal, amazigh ... Quand l'insécurité linguistique obscurcit l'avenir du Maroc. (العربية الكلاسيكية، العربية الدارجة، الأمازيغية...عندما يُعَتِّم انعدامُ الأمن اللغوي مستقبلَ المغرب). ومقالته بعنوان: Inégalité linguistique (اللامُساواة اللغوية) المنشورة بمجلة: constructif.fr الإلكترونية عدد 12 / 2005 الرباط: http://www.constructif.fr/Article_27_42_292/Inegalites_linguistiques.html

(1) روط جروريشار Ruth Grosrichard، فرنسية تنحدر من أصل مغربي يهودي (من مدينة الصويرة)، كانت تشرف في سفارة فرنسا بالرباط على مركز تعليم العربية «الحيَّة» أي الدارجة، وتصدر منه مجلة لتعليم الصغار بعنوان (مطيشة) (= طماطم)، وأخرى بعنوان:(طربوش). ثم انتقلت لتدريس العربية والحضارة الإسلامية بمعهد العلوم السياسية في باريس، وتعاونت مع مجلة (Tel Quel) المعروفة بموقفها العدائي من الفصحى، في كتابة عدد من المقالات حول الإسلام واليهود المغاربة وقضايا اللغة.

(2) كون عدد من هؤلاء من أصل مغاربي أو مشرقي، لا ينزع عنهم الانتماءَ الفرنسي جنسيةً وثقافةً.

الفُصحى والدعوة للدارجة. وأنت أيضاً تستطيع أن تجد أسماء بعض السِّفارات المعتمَدة في بلداننا وما يُلحَقُ بها من مراكز ثقافية، وما تقوم به من أنشطة خاصة لتشجيع استعمال اللهجات الدارجة (معارض، ندوات، مسرح، موائد مستديرة، مناقشات، جوائز...)[1]. وتجد آثار بعض التيارات التنصيرية وأنشطتها في الجزائر والمغرب وغيرهما واضحةً لا غبار عليها[2]. وتجد أسماء بعينها لعدد من الناشطين الأجانب العاملين في هذا المجال بشكل متعمَّدٍ مقصودٍ[3]. وتجد أيضاً، ذلك الاهتمام المبالَغ فيه لعدد من المواقع الإلكترونية المخصَّصة للخوض في هذا الموضوع[4]، والتقاط كلِّ شاذَّة وفَاذَّة عما يُكتَب ويقال ويدور حول الدارجة بما في ذلك برامج تعليم السِّياقة بالدارجة، والرسوم المتحرِّكة بالدارجة، وتعليم أسماء الأعشاب بالدارِجة... والدعاية المُفرطة التي أصبحت تُعطَى لدَبلَجة الأفلام المكسيكية والهندية والتُّركية باللهجات المحلّية في كل بلد عربي. وكلُّ ذلك عبارة عن خيوطٍ تُحرِّكُها أيدٍ خفيّة من وراء ستار، وإن كانت آثارُها دالّةً عليها. وباستطاعتك إلى جانب هذا أن تعثر على جهات دولية أخرى تحشُر نفسها في

---

(1) من الأمثلة على ذلك هذه القصة التي حكاها الدكتور عبد السلام المسدّي في كتابه: **العرب والانتحار اللغوي**(ص97)، أنه في يوم من الأيام دعا سفيرُ الولايات المتحدة في تونس أستاذاً جامعياً تونسياً يتعاطى الشعرَ الشعبي (الملحون) بجانب شعره الفصيح، إلى إقامة أمسية شعرية، ولكنه اشترط أن يتمَّ الاقتصارُ في تلك الأمسية على الشعرِ الشعبي دون الفصيح، فلما ردَّ الشاعرُ بأنه يفضِّل إلقاءَ الشعر الفصيح، أبَى السفيرُ ذلك، وأُلغيت الأمسيةُ. ويحكي المسدّي أيضاً قصةً أخرى عن مُنتِج سينمائي أمريكي زار مصر سنة 2003م وظل يبحث عمن ينفِّذُ فكرتَه التي أعدَّ لتمويلها أموالاً طائلةً وهي إعادةُ إنتاج سلسلة الأطفال الشهيرة (اِفتَح يا سِمسِم)، ولم يكن له سوى شرطٍ واحد وهو أن تكون السلسلةُ المُتلفَزةُ باللهجة العامية وليس بالفُصحى. ومثل هذا كثيرٌ في كل بلد عربي.

(2) ومن تلك الأنشطة الواضحة ترجمةُ القرآن إلى الدارجة. وهم يزعمون أنهم يريدون بذلك تقريبَ مفاهيم القرآن إلى أذهان العامّة الذين لا يُحسنون العربية الفصحى. فهل تصدق أن نصرانياً أو داعيةً من دعاة التنصير يريد أن يشرح القرآن للمسلمين كي يفهموه جيداً؟

(3) منهم تلك (الفنّانة) الأمريكية (إيلينا برينتس) التي افتتحت داراً لنشر كل ما يكتَب بالدارجة المغربية، بالإضافة إلى الجريدة التي أصدرتها بعنوان (خبارنا اليوم).

(4) منها موقع:(casa dico darija) الذي يقدم للقراء قاموساً ثنائياً بالفرنسية والدارجة المغربية.

الموضوع، منها مدرسةُ الترجمة بطليطلة التابعة لجامعة قَشتالة بمدريد التي سعَت إلى تنظيم مؤتمرات دولية (كان الرابعُ منها في شهر أبريل 2010) حول العاميّة المغربية. فهذه الأطراف الخارجية وغيرُها، ليست بعيدةً إذن عن موضوع الترويج للعامّيات واللهجات في سائر البلدان العربية - كما لم يكن رجال الاستعمار والكنيسة في المراحل السابقة بعيدين أيضاً عن الموضوع - ولا شك عندنا في تورُّط جزءٍ منها في تمويل الأنشطة الخاصة بالموضوع ودَعمها مادياً ومعنوياً، كما لا شك عندنا في وجود أطرافٍ أخرى ذات مصالح إيديولوجية أو سياسية مختلفة تريد استغلالَ هذه الفرصة وهذه المساحة الإضافية من اللهجات لنشر أفكارها والترويج لها، وقد لا يكون لها بالضرورة دورٌ في التمويل أو التخطيط والتوجيه.

لكننا مع كل هذا الذي ذكرناه، لا يمكن أن نُرجع المسألة كلها إلى نظرية المؤامرة والظاهرة الاستعمارية ونعفي أنفسَنا من أية مسؤولية. وإنما أردت أن أشير إلى العامل الخارجي باعتباره موجوداً بالفعل وليس مجرد ضربٍ من الوهم أو الفرضية الذهنية، وأن أساس الداء ظهر مقترناً تاريخياً وعملياً بأسماء الشخصيات التي ذكرناها منذ دخول الاحتلال وظلت روافد المدرسة الاستشراقية تغذّيه باستمرار إلى يومنا هذا. أما الجهاتُ الداخلية المُتبنِّية للمشروع والمُتورِّطة فيه بشكل مباشر، سواء عن اقتناع أو عن تَبَعيّة وانجِرار، فهي كما قلتُ سابقاً: إما أطرافٌ فرانكفونية أو أنجلوفونية تدافع عن الدارجة بحُكم أنها لم تتعلَّم شيئاً من العربية سواها، وتُدافع شعورياً أو لا شعورياً عن اللغة الأجنبية، لأن هذا الخطاب الاحتِقاريَّ للفصحى والمُتحامِل عليها، والمُتوَدِّد - في الوقت ذاته - للدارجة، إنما هو خطاب موروثٌ عن خرِّيجي مدارس البِعثات الأجنبية جيلاً بعد آخر، أساتذةً وطُلاباً، يتلقَّونه في جملة ما تُلقِّنه هذه المدارسُ، والمدارسُ الدائرةُ في فَلَكها، من سُموم ومبادئَ وأفكار مَغلوطة ومناوئة للهوية العربية الإسلامية. وإما أطرافٌ تدافع عن لغة وطنية محلّية (كالأمازيغية في المغرب والجزائر) بطريقة خاطئة معتقدةً أن الخطر آتٍ من العربية الفصحى ولا تنتبهُ إلى الخَصم الحقيقي لكل من العربية وهذه اللغات الوطنية المحلّية، وهو الفرانكفونية والأنجلوفونية. أما الذين ليسوا من

هؤلاء ولا أولئك، فهم - كما قلتُ سابقاً - عبارة عن أتباع مُضلَّلين أو مُغفَّلين، يُخطِئون في حق بلَدهم وأمَّتهم ولُغتهم وهم في سَهو عما يفعلون.

وليس خافياً أيضاً أن ورقة الدارجة التي يُعاد توظيفُها في المغرب هذه الأيام، إنما جاءت بعد سلسلة من الحَمَلات المُنَظَّمة ضد تعريب المواد العلمية في السّلكين الأساسي والثانوي منذ أواخر السبعينيّات من القرن الماضي، وتحميل التعريب، منذ انطلاقه، كلَّ مشكل انهيار المنظومة التعليمية[1]، ومن ثم انطلقت بعضُ الأبواق للمطالبة بالرجوع إلى فَرنَسة تلك المرحلة من التعليم. ولما كانت الدولةُ تجد صعوبةً في إعلان تراجعها الصريح عن التعريب، كان على حُماة الفرنسية أن يفكِّروا ويُدبّروا ليجدوا مخرجاً يصلح أن تستعملُه الدولةُ للالتفاف على موضوع التعريب. وقد دبَّروا وفكَّروا ووجَدوا أن المَنفَذ الوحيد هو الاحتماءُ بالدارجة. على أن استعمال الدارجة في التعليم لن يكون سوى خطةٍ مَرحلية تَكتيكية يعودون بعدها، أو معها، إلى الإعلان عن اللُّجوء الصريح إلى الفَرنَسة.

وأخيراً،إن هذه العوامل كلها بجانبيها الخارجي والداخلي، ينبغي أن لا تصرفنا عن الحقيقة الماثلة أمام أعيننا، وهي أن ظاهرة التباعُد بين اللغة المكتوبة واللغة الشفوية المحكية، بين الفصحى أو الفصيحة والدارجة في لغتنا العربية، مشكلٌ لا مفرَّ من مواجهته والانكباب على حله والتخفيف من حدته مهما كان وراءه من بواعث وأسباب. وهذا ما سنعود إليه في نهاية الحديث.

(1) هذه النَّبرة التي تُحمِّل تطبيق التعريب بالمغرب مسؤولية ما يعانيه النظامُ التعليمي العمومي حالياً من مشاكل، لم يخلُ منها تقرير الخَمسينية (سنة 2006م) الذي أعدَّته لجنة خاصة تحت إشراف الحكومة المغربية حول تجربة المغرب خلال الخمسين سنة الماضية من الاستقلال. فقد جاء في هذا التقرير:« أما التعريب، فقد أُنجز بعُجالة في غياب خطة مُحكمة وشاملة، فنجمَ عن ذلك ضَعفُ إلمام المستفيدين بالفرنسية والعربية على السواء، وفي المراحل التعليمية كافة، وتسبَّبت هذه النواقِصُ في صعوبة الإدماج في سُوق العمل وحتى في متابعة الدراسات العليا». والمجال لا يسمح هنا لتفنيد مثل هذا الكلام. وقد ردَدنا عليه في بحث آخر.

أهمُّ المُبَرّرات وما فيها من مُغالطات:

أما المُسوّغات والمُبرّراتُ التي يُقدِّمونها للناس في هذه المرحلة، ويحاولون إقناعَهم بها لتَمرير الدارجة، فهي في أغلبها - كما أشرتُ سابقاً - مجرد تَكرار وإعادةِ إنتاجٍ لنفس المَقولات القديمة واسترجاعها بألفاظها وتراكيبها أحياناً، أو مع إدخال بعضِ اللمَسات الخفيفة لمُحاولة إخفاء الحقائق وفَضح البَواطن. ولقد أصاب نسيم الخوري حين قال:« إن القول بجمود الفصحى وتطور العامية قد شغلَ أتباع سبيتا من العرب طيلة العقود السبعة الأولى من القرن العشرين، فلم يقدموا إضافاتٍ ذاتَ بال إلى المعاني التي قدَّمها الأجانب في هذا المجال... »[1].

ولو أردنا أن نبحث عن نصّ يلخّص صَكَّ التُّهَم التي تُطلَق اليوم ضد الفُصحى وتبيّن حجمَ السُّموم التي ينفُثونها في وجهها، لما وجدنا خيراً من هاتين الفقرتين القصيرتين الواردتين في كتابٍ يقول صاحبه[2] (ص 14):

« هذه اللغة النُّخبوية (بسبب ما فيها من تعقيد يجعل التمكّن منها أمراً صعباً خصوصاً على مستوى صرفها وتركيبها) كان تصوُّرها (أو وضعُها) - على غرار بقية اللغات النخبوية التي سيطرت في الحقب التاريخية العتيقة والوسطى من تطور المجتمعات - قد تمَّ في عهد السلالة الأموية الحاكمة، على يد خدام الأرستقراطية العربية المكّية الحريصة على الحفاظ على مصالحها وتنميتها. إنها لغة تميّز بين مستويات الناس والطبقات، وتُبقي الجماهير الشعبية العريضة المحتقرَة والمستغَلَّة تحت نَير الجهل والخضوع. وفضلاً عن ذلك فإن الفصحى كانت أيضا أداةً للاستعمار وأداةً للهيمنة في البلاد التي غزاها الإسلام. ومن أجل جعلها فوق

---

(1) نسيم الخوري: **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**، ص: ص 163.

(2) الكتاب ألفه علي رشيد يحيى وأصدره بالفرنسية سنة 2010م تحت عنوان: Réflexion sur la langue arabe classique (تأمّل حول اللغة العربية الكلاسيكية). والمؤلف من الفاعلين السياسيّين الأساسيّين في الحركة الأمازيغية الجزائرية والمناهضين بقوة لعروبة الجزائر وتعريبها رافعاً شعار (الجزائر للجزائريين). ومن أجل ذلك أسس سنة 1976 حركة سياسية سماها: الجبهة الموحدة من أجل الجزائر للجزائريين FUAA، ثم حوَّلها سنة 2002 إلى: التجمّع من أجل جزائر فيدرالية للجزائريين RAAF.

مستوى التساؤل والمناقشة، أسرعت الارستقراطيةُ المَكّية، لكي تجعل منها لغة القرآن، واللغة المقدَّسة ولغة الإله.

وإذا كانت اللغة العربية الكلاسيكية ملائمة لوضعية المجتمعات الفيودالية الاستعبادية بحكم أنها كانت نتاجَه المفضَّل، فإنها ليست كذلك في المجتمعات الحديثة، وإنما هي - على العكس - في حالة تعارُضٍ مع هذه المجتمعات الحديثة المكوَّنة من أوطان والقائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية والعدل. ولقد كان من المفروض منطقياً أن تعمل هذه الدول التي تدّعي انتسابَها للعروبة عن حق أو غير حق، والمنخرِطة بدرجات متفاوتة في الحداثة بإرادتها أو غير إرادتها، على التحرُّر العاجل من هذه العربية الكلاسيكية المستحيلة التي تجاوزَها العصرُ وفاتَها الر كبُ، لصالح لغاتها الوطنية التي طالما أُهمِلت واحتُقرت، وهي لغاتُ الشعب. ولكن هذه الدول لم تتَّبع هذا الطريق الطبيعي والآمن الذي هو طريقُ الوطن وطريقُ الديمقراطية والتقدم في آن واحد ».

حصيلةُ التُّهَم التي وجَّهها الرجلُ للفصحى ثقيلة وعديدة لا تقلُّ عن اثنتي عشرة تُهمة. وهي أنها:

1 - لغة النُّخبة (على غرار بقية اللغات النخبوية في العصور القديمة والوسطى).

2 - لغة الفصل والتمييز بين الناس والطبقات والفئات.

3 - لغة معقَّدة وصعبة خاصة في الصرف والتركيب.

4 - لغةٌ وضَعها الأمويّون من النخبة المَكّية الأرُستقراطية الحاكمة خدمةً لمصالحهم وأهدافهم.

5 - لغة تعمل على إبقاء الجماهير الشعبية العريضة المحتقَرَة والمستغَلَّة في حضيض الجهل والخضوع.

6 - لغة استعملها الإسلامُ أداةً للاستعمار والهيمنة.

7 - الأرستقراطية المكّية الحاكمةُ هي التي جعلت منها لغةَ القرآن[1] والدين وقدَّستها حتى لا يجادل أحدٌ في مكانتها.

8 - لغة ملائمة للمجتمعات الفيودالية الاستعبادية القديمة وليست صالحة للمجتمعات العصرية المتحرّرة.

9 - لغة متأخّرة: تجاوَزَها العصرُ وفاتَها الركبُ.

10 - لغة مستحيلة (غير ممكنة في هذا العصر) ومُتعارضة مع ما ينبغي أن تكون عليه المجتمعات الحديثة المتحرّرة.

11 - طريق الفصحى ليس طريقَ التقدم والديمقراطية، وليس طريقَ الوطن (أي ليست لغة وطنية)[2].

12 - استعمالُ الفصحى كان على حساب اللغات الوطنية (اللهجات والدوارج الشعبية).

لقد بدَت العربيةُ الفُصحى لصاحبنا وكأنها تُجسّدُ كلَّ الآثام والشرور التي حاقَت بشعوب العالَم العربي فكانت السبَب في كل مشكلاته ومُعضلاته الكبرى، ولذلك فهي تستحقُّ حُكماً لا يقلُّ عن الشنق والإعدام والمَسح من عقول الناس وواقع حياتهم. وهذا ما عبَّرَ عنه صراحة حين كتب في فقرة لاحقة (ص 17):

« مهمَّتنا هنا [أي في هذا الكتاب] هي أن نعمل بكل حماس وصبرٍ وذكاء

---

(1) يذهب الكاتب إلى الاعتقاد بأن اللغة الفصحى (أو العربية التي يسميها بالكلاسيكية) ليست هي التي نزل بها القرآن، فذلك في نظره خطأ كبير. لأن هذه الفصحى وُضعت بعد نزول القرآن وأخذت من العربية المحكية. وأن النخبة الحاكمة هي التي أسبغت عليها هذه الصفة صفة لغة القرآن والدين لخدمة مصالحها(ص 19).

(2) يؤكد الكاتب هذه الفكرة في فقرة تالية حين يقول (ص 17): « اللغة العربية الكلاسيكية، كما نعلم، لا تستجيب أبدا لأي معيار من المعايير العالمية المقبولة الخاصة بكل لغة وطنية. فهي ليست لغة التواصل الوحيدة المشتركة بين كل أفراد المجتمع الجزائري، ولا هي لغة التواصل الوحيدة عند الفئتين الوطنيتين المكوّنتين لهذا المجتمع. وإذن، فإن الدعوة التي تحاول فرضها لغةً وطنية للجزائر بكاملها لا تقوم على أساس معقول، وإنما أساسُها اعتباطيٌّ محضٌ. إنها مجرد مسألة إيديولوجية عربية إسلامية تناضل من أجل استمرارها على قيد الحياة ». ترجمة المؤلف.

أيضاً، موظّفين كلَّ الحُجج القوية والمُقنعة من أجل الإسراع بسقوطها[1] واختفائها من وعي الناس ومن حياتهم العامة ».

ومع كل هذه اللائحة الطويلة التي ساقَها الرجلُ ضد الفُصحى، هناك لوائحُ وبلاغاتٌ أخرى مقدَّمة ضدها أيضاً في محاكم ومنابر عديدة. ويمكن أن نقول: إنها نفسُ التُّهَم لكنها ترد أحياناً بصيغ وعبارات متنوّعة وفي سياقات مختلفة. ونحن لا نرى الآن فائدةً من إحصائها جميعاً وتصنيفها وتتبُّعها.

ومع ذلك، لا بأس من التوقُّف قليلاً عند أهم المقُولات التي تُرَوِّجُ اليوم لأُطروحة الدارجة، لنرى ما فيها من أوهامٍ ومُغالطات، وما يقدِّمه دُعاتُها من حُجَج واهية وتبريرات خادِعة أو مُتناقضة.

1 - هل الفُصحى لغةٌ أجنبيـةٌ؟

يقول خصومُ العربية الفصحى إنها لغةٌ أجنبيةٌ دخيلةٌ. وهذا كلامٌ أصبح يتردَّدُ في المغرب وبعضِ دول الشمال الإفريقي منذ فترة غير قصيرة، سواء من دُعاة الجِيلين السابقين (جِيل الاحتلال وجيل تابِعي الاحتلال)، أم من دُعاة الجيل الحالي (جيلِ تابِعي التابعين للاحتلال). ومن التصريحات في هذا المجال ما جاء على لسان أحدهم حين قال: « **يجب وضعُ حدٍّ نهائي للفكرة القائلة بأن العربية الفصحى هي لغتُنا. فهذا غيرُ صحيح. إنها لغةٌ جاءت إلينا من الخارج منذ عدة قرون، وفُرضَت علينا فرضاً** ». ومنها ما أصبح يتردَّد على ألسنة بعض مَن لا يَتوَرَّعون عن إشعال الفِتنة الطائفية العِرقية والحَمِيّة الجاهلية، حين يُصرِّحون بأن العربية الفُصحى إنما هي لغةُ استِعمارٍ وهَيمَنة[2]. فإذا كان هذا هو كلامُ ناسٍ من أبناء جِلدتنا بعد

---

(1) أي الفصحى أو العربية الكلاسيكية كما يحب دائما أن يسمّيها.

(2) وصف العربية الفصحى بأنها لغة استعمار وهيمنة، تكرَّر ورودُه على ألسنة كثير من دعاة الدارجة في المغرب والجزائر وخصوصاً. راجع الفقرة السابقة التي ترجمناها من كتاب رشيد علي يحيى (من الجزائر). وراجع نص الحوار الذي أجرته دومينيك كوبي مع السيد نور الدين عيوش (من المغرب)، بعنوان: (Darija :Langue de modernité. Entretien avec : Noureddine Ayouch)، وهو منشور بمجلة: (Tel Quel 2003م) وبعدد من المواقع =

أكثر من نصف قرن من الاستقلال، فماذا أضافُوا من اجتهادٍ جديدٍ على قول السيد غالان ذلك الفرنسيّ الذي كان يُدير مدرسةً في تلمسان في النصف الأول من القرن العشرين، حين خطرَ له ذاتَ يومٍ أن يجمع تلاميذَ مدرسته وهم جزائريّون، ليطرَح عليهم هذا السؤال الغريب:« ما هي اللغة الأجنبية الأولى التي تختارونها؟ هل هي العربية أم الإنجليزية أم الألمانية؟»»[1]. وماذا أضافوا، مرةً ثانيةً، سوى التَّكرار والإعادة والنَّسخ الحرفي والتحريض على التطبيق الفِعليّ لما جاء في ذلك المرسوم المشؤوم الذي أصدره رئيسُ الحكومة الفرنسية السيد كاميل شُوطان سنة 1938م، ووصفَ فيه اللغةَ العربية في الجزائر باللغة الأجنبية وحَذَرَ من استعمالها. وكان قبل ذلك قد أصدر دوريةً بصفته وزيراً للداخلية الفرنسية يصف فيها الصحافة الجزائرية المكتوبة بالعربية الفُصحى باللغة الأجنبية؟[2]. وما هو الجديدُ الذي يُميّزُ كلامَهم - مرةً ثالثةً - عن تلك الكلمات الواضحات التي جاء بها القرارُ الصادر سنة 1954م عن لجنة التعليم الابتدائي التابعة لإدارة الاحتلال في الجزائر، ونصُّها بالحرف: «إن لهجة التعامل بين الأهالي هي اللغةُ العامية، والفصحى لغةٌ ميّتةٌ. وأما العربيةُ الحديثةُ فهي لغةٌ أجنبيةٌ وتعليمُها شكلٌ من أشكال القَمع...»؟[3]. وماذا أضافوا من جديد - مرة رابعة - سوى الإعادة والاجترار، بكلامهم هذا ومواقفهم تلك من العربية الفُصحى، إلى كل القرارات والقوانين والمواقف التي صدرت عن سلطات

=

الإلكترونية. وراجع مقالاتنا المنشورة أيضاً بعدد من المواقع الإلكترونية بعنوان: **هل العربية لغة استعمار؟**. والمُطرِفُ المُعجِبُ هو أن الذين يكتبون هذا، يكتبونه باللغة الفرنسية التي ربما لا يعتقدون أنها فرضت فرضاً على المغاربيّين منذ مدة قريبة، ولا أنها لغةٌ جاء بها الاستعمارُ الحقيقي.

(1) **مذكرات جزائري** لأحمد الطالب الإبراهيمي ج1 ص 37. وقد سبق أن أوردنا القصة كما رواها الإبراهيمي - أحد تلاميذ تلك المدرسة - في الباب الثاني من هذا الكتاب.

(2) راجع الباب الثاني من هذا الكتاب.

(3) نقلاً عن المقال الافتتاحي الذي كتبه الدكتور محمد العربى ولد خليفة رئيسُ المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر في كتاب: **اللغة العربية بين التهجين والتهذيب**. وقد سبقت الإشارة إليه في الباب الثاني.

الاحتلال الأجنبي لمنع استعمالها وتعليمها حتى في الكتاتيب والمدارس الدينية التي لا تُعلِّم سوى القرآن الكريم المكتوب بالفُصحى؟ وماذا أضافوا من جديد إلى قول جُوذفرُوي ديمُونْبين عن برامج التعليم التي فرضتها سلطاتُ الحماية الفرنسية سنة 1920م، وقد جاء فيه أن تلك البرامج « أبعَدَت من جميع المدارس القرَوية دراسة العربية الفصحى، وأوصَت بعدم فتح كُتّاب جديد في الأرض التي لا يكون موجوداً بها من قبلُ »، أو قوله أيضاً وهو يتحدث عن السياسة التعليمية الفرنسية بالمغرب: « وترتكز [هذه السياسة] على عدم إقامة كُتّابٍ قرآني في المدرسة حين لا يكون له وجودٌ بالمنطقة، وعلى عدم تعليم العربية الفصحى للأطفال»؟[1].

هذه، إذن، أُسطُوانةٌ مشروخةٌ من كثرة التّكرار، وأطروحةٌ افترائيّةٌ باليةٌ لم يبقَ دجّالُ من الدَّجّالين الذين خطَّطوا للسياسة اللغوية الاستعمارية أو تبَنّوها إلا ونادى بها من قبلُ. ونحن نقول لهؤلاء: كيف تعتبرون العربيةَ الفصحى لغةً أجنبية دخيلة بعد أن استقرَّت بالمغرب والشمال الإفريقي كلِّه أكثرَ من أربعة عشرَ قرناً، وقدَّمت خلالَ ذلك ما لم تُقدِّمه أيةُ لغة أخرى لتاريخنا وتُراثنا العربي والأمازيغي والإفريقي من الخدَمات الجليلة التي لا يُنكِرها إلا جاحِدٌ أو جاهِلٌ؟ فبها تعلَّم المغاربةُ والأفارقةُ وتفقَّهوا ونبَغُوا في مختلف العلوم والآداب، وأثَّروا في أمَم من الشرق والغرب بأفكارهم ومؤلفاتهم واجتهاداتهم العلمية، وبها أصبح لهم علماءُ كبار في مختلف فنون المعرفة. وخلال هذه المدة الطويلة من العيش والتفاعُل مع شُعوب المنطقة التي اختلطت أجناسُها وأعراقُها، لم نجد أحداً يقول عنها إنها لغةٌ أجنبية عنّا أو مفروضةٌ علينا؟ ثم كيف تُعتبرُ العربيةُ الفصحى، بقرونها الأربعة عشر، لغةً أجنبية وافِدةً وليست وطنيةً، وفي الوقت نفسه يُقال عن الفرنسية التي لَم يَمضِ على دخولها وقت طويل، إنها لغة أساسية وضرورية وجزء من مُكوّنات الهوية المغربية أو الجزائرية أو غيرهما من دول المنطقة المغاربية؟ وكيف تُرفَضُ العربية الفصيحة مع أن الدارجة التي يُدافَعُ عنها بدعوى أنها لغة «وطنية» و«جميلة» و«غنيّة» و«حيَّة»، ما هي إلا صيغة من الصِيَغ العربية التي وقعَ التساهُلُ في

---

(1) راجع: كتابنا: **الفرانكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب.**

استعمالها فدخلَها التغييرُ والتَّحويرُ والتحريفُ قليلاً أو كثيراً، وجُرِّدَت من علامات الإعراب وكثُرَ فيها الدَّخيلُ والأعجميُّ؟ صحيحٌ ما يُقالُ عن اللهجات بأنها تتحوَّل مع مرور الوقت واتّساع الهُوّة بينها وبين اللغة المُتفرِّعة عنها، إلى لغةٍ مستقلّة بذاتها، كما حصلَ للغات الرومانية التي تفرَّعت عن اللاتينية. لكننا نعتقد أن الهوَّة بين الفصحى ولهجاتها لم تصل بعدُ إلى العُمق الذي يَفصِلُ بينها بحدود مُغلقة وتامّة، وأن هناك - عكسَ ذلك - عناصرَ كثيرة أصبحت تعملُ منذُ فجر النهضة العربية الحديثة على التقريب بين الفصحى ولهجاتها المعاصرة، من جهة، وبين مختلف اللهجات بعضها مع بعض، من جهة ثانية. منها وسائلُ الإعلام المتنوّعة، ووسائل التواصُل والتنقُّل السريع وفكِّ العُزلة عن المناطق النائية والاختلاط بين المجموعات المختلفة المُكوِّنة للشعوب العربية، إضافةً إلى انتشار التعليم والقراءة والكُتُب والمدارس والجامعات وارتفاع مستوى الوعي... وغيرها من العناصر. والمفروضُ أن تعمل الدولُ العربيةُ على وضع تخطيطٍ لغوي مشترَك يمضي في اتجاه تقريب اللهجات وتقليص عددها ودَمج بعضِها في بعضٍ ونشر الفُصحى المُبسَّطة وتفصيح العامّيات أو تقريبها من الفُصحى، لتوحيد لغة التواصُل والتفاهُم ما أمكنَ. لأن ذلك هو التوجّه الصحيحُ الذي يخدُم المصلحة المشتركة للعالم العربي ويُسهِمُ في تقوية هذا التكتُّل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الإقليمي الذي لا بديلَ له لتنمية المنطقة بكاملها ونَهضة شُعوبها وتحسين أحوالِ مجتمعاتها وأفرادها، لا ما يدعو إليه هؤلاء الانعزاليّون الذين يحاولون أن يجعلوا من التجزئة اللغوية أداةً لخدمة النزعة المحلّية والانكفاء على الذات وتضخيمها إلى أن تتحوَّل إلى شُوفينية ضَيِّقةٍ أو عُنصُريةٍ مِقيتة.

ثم إن الذين يقولون عن العربية، عموماً والفصحى خصوصاً، إنها فُرِضَت عليهم، مُطالَبون بأن يُثبتوا بالحُجّة والدليل مَن ذا الذي فَرضَها عليهم ومتى حدثَ ذلك؟ هل فرَضَها طارِقُ بنُ زياد الفاتحُ الأمازيغي العظيمُ؟ أم فرضَها إدريسُ الأولُ الذي لم يأتِ معه من المشرق إلا خادمُه، فبَوَّأه البرابرةُ الأحرارُ عَرشاً ومُلكاً عظيمين، وزَوَّجوه وصاهَروه وحَمَوه وأصبحوا أهلَه وأُسرتَه ورجالَ دولته وأركانَ مملكته وحُكامَها الحقيقيّين؟ أم فرضَها المرابطون من أمازيغ صَنهاجة الذين وحَّدوا

الشمالَ الإفريقي بالأندلس، وساروا بالإسلام ولغة القرآن إلى أقصى نقطة من أدغال الصحراء وتُخوم أرض السودان؟ وهل فرضَها من المرابطين داعيتُهم الكبيرُ الشيخُ الزاهد المُرابِطُ وجّاج بن زَلُّو اللَّمطي الصنهاجي صاحب الرباط المعروف بـ(دار المرابطين) وباسم رباطه سُمِّيَت الدولةُ المرابطية، أم تلميذُه عبد الله بن ياسين الجزولي الفقيه المجاهد الذي مات وهو يحاربُ الحركة البُرغواطية الخارجية، أم شيخُ المرابطين والفاتِحُ العظيمُ يوسُف بن تاشفين، مع العلم أن كل هؤلاء كانوا من رؤساء الأمازيغ؟ وهل فرَضها المَهديُّ بنُ تُومَرت مؤسِّس دولة المُوحِّدين المَصامِدة الأمازيغ الذين جَلَبوا عربَ المشرق من بني هلال وبني سُليم، أم فرَضتها دولةُ المَرينيّين الزَّناتية الأمازيغية، أم دولٌ أخرى من دول البربر التي توالَت على حُكم أجزاء واسعة من الشمال الإفريقي لفتراتٍ عِدة، كبرغواطة وبني حَفص وبني عبد الواد وبني زيري وبني أبي العافية وبني مناد... وسواها من دول البربر؟

والذين يقولون بنظرية الفَرض هذه، عليهم فقط أن يُقارنوا بين تاريخ اللغة الفرنسية وتاريخ اللغة العربية. بين حرب الإبادة والتطهير الحقيقي الذي استعمَله حكامُ فرنسا وساستُها لفرض لغتهم كما سنذكرُ لاحِقاً، وبين الانتشار الطبيعي للعربية في المغرب وسائر مناطق العالَم الإسلامي، باعتبارها شيئاً مُلازِماً للقرآن الكريم وحضارة الإسلام وثقافته وعلومه وتُراثه. وبذلك سيُدركون كيف كانت العربيةُ تنتشر تلقائياً في كلِّ مكانٍ تطؤه قدمُ هذا الدِّين الحَنيف. ولقد شاهدتُ بأمِّ عيني كيف يُقبلُ أبناءُ إفريقيا المسلمون اليوم على تعلُّم العربية وحفظ كتاب الله حفظاً كاملاً قبل أن يفهموا كلمةً واحدةً منه[1]. فأينَ هذا مما فعلته فرنسا خلال قرنين من الحروب الحقيقية، وليس المَجازية، ضد كلِّ اللغات واللهجات التي كانت تقفُ في طريقها، ليس داخلَ فرنسا فقط، ولكن أيضاً في كل أنحاء البلاد التي

---

(1) من المناسب الرجوع في موضوع انتشار اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالدول الإفريقية إلى: الودغيري: **اللغة العربية والثقافة الإسلامية في الغرب الإفريقي، ملامح من التأثير المغربي**.

احتلّتها بالقُوة والقَهر، لا لنشر حضارةٍ أو تمدُّن أو أُخُوةٍ أو عَدلٍ أو تسامُح أو مُساواة (وهي المبادئ التي عمل الإسلامُ والقرآنُ على نشرها)، ولكن للسيطرة على خَيرات البلدان، ونَهب ثَرواتها، واستعبادِ أبنائها والمُتاجَرة فيهم، وكَسبِ أسواقٍ واسعة لمُنتجات صناعتها.

قد تكون العربية استعانت، في بداية انطلاقها، بما كان وراءها من نفوذ وسلطة سياسية ودينية وثقافية، وتمكّنت من التغلُّب على اللغات التي صادفتها في طريقها بالبلاد التي قام فيها حكمٌ إسلامي، ولكن لو كان هذا هو سند العربية الوحيد في انتشارها وغلَبتها ورسوخ قدمها في البلاد التي اكتسحتها، لكنا قد رأيناها تنحسر وتتراجع بمجرد انتهاء فترة الفتوح، ولكننا وجدناها تزداد رسوخاً وثباتاً وتوسُّعاً بعد انتهاء تلك الفترة وفي عهد دول ملكَت أمرَها أُسرٌ غير عربية. كما رأينا بشهادة التاريخ أن الذين نشروا العربية بشكل حقيقي وأحبّوها بصدق، وخدموها عن رضىً وطواعية، هم في غالبيتهم من غير العرب. ثم إن تلك اللغات لو كان لها من مقوّمات الصمود في وجه العربية يومذاك لما رضيت بالرضوخ لها وظلت في صراع دائم معها، فكم دولة غلبت بسلطانها ولكنها غُلبت في ثقافتها وحضارتها، لأنه من الثابت في علم العُمران أن الحضارة (أو الثقافة أو اللغة) القوية هي التي تنتصر في النهاية ولو هُزم أهلُها في حروب عسكرية.

ولو جاز أخيراً، أن تُطرد العربية من الشمال الإفريقي باعتبارها لغة أجنبيةً كما يريدُ بعضُ غُلاةِ المُتطرِّفين، لجازَ مطالبةُ أغلبية الدول العربية والإسلامية بطرد هذه اللغة منها، بَدءاً من العراق وسوريا ولبنان وبلاد الشام عامةً، وبعدها مصرُ والسُّودانُ وليبيا، ثم نسيرُ في هذا الخطِّ من حرب الإبادة حتى توقِفنا أمواجُ المحيط. لأن كل هذه البلاد التي تسمى اليوم دولاً وشعوباً عربيةً، باستثناء منطقة شبه الجزيرة العربية، ليست العربيةُ فيها إلا لغةً وافِدةً، وليست صفةُ العُروبة فيها موروثةً عِرقاً ودَماً، وإنما عروبتُها بالثقافة واللسان والانتماء الحضاري. وحين تطردُ هذه الدولُ كلّها اللغةَ العربيةَ بثقافتها وتراثها وأدبها وعلومها وآدابها، ماذا سيبقى لها ولشعوبها من المجد والتاريخ والميراث الحضاري والذاكرة الثقافية والعِلمية؟ وماذا سيبقى لها من أدباء وعلماء ومفكِّرين وفلاسفة وفقهاء وصُلحاء...؟

ولو جاز لشعوبنا هذه أن تتخلّى يوماً عن اللغة العربية بدعوى أنها وافدةٌ من الخارج ولو بعد نحو خمسة عشر قرناً، لجاز من باب أولى وأحرى أن تُطرد اللغةُ الفرنسية من الشمال الإفريقي التي لم يمض على دخولها إليه أكثر من مئة وثمانين عاماً وإلى المغرب أكثر من مئة عام، زيادة على كونها لغةَ استعمار حقيقي عانَى المغاربةُ والأفارقةُ منه كلَّ الشرور والوَيلات. ولكان من باب أَولَى وأحرى أيضاً أن تُطرد اللغةُ الإنجليزيةُ من كل الدول الناطقة بالإنجليزية في أمريكا واستراليا وإفريقيا وآسيا، لأنها بالفعل جاءت في ركاب استعمار إنجليزي مُدمِّرٍ قضى قضاءً مُبرَماً على الأغلبية الساحقة من السكان الأصليّين وأبادهم إبادةً شبهَ جماعية في أمريكا الشمالية وأستراليا على وجه الخصوص، ولا سيما أيضاً أن وِفادَتها على البلاد التي استقرَّت بها لم يمضِ عليها سوى وقتٍ قصير لا يصلُ إلى القرنين في بعض المناطق ولا يتجاوز ثلاثة قرون إلى أربعة في بعضها الآخر. وبهذا المنطق أيضاً ينبغي أن تطرد الإسبانيةُ من كل دول أمريكا اللاتينية حيثُ لم تُعمَّر أكثر من خمسة قرون، وكذلك من المناطق الأخرى التي احتلَّتها بعد ذلك. وأخيراً، إن إعمال هذا المنطق يقتضي - فيما يَقتضيه - القطعَ النهائيَّ مع كلِّ ما يسمى بتلاقُح الحضارات وتداخُل اللُّغات والثقافات.

2 - هل الدارجةُ لغةٌ مستقلّة بذاتها؟

كان الإنجليزي ويليام ولكوكس (وهو الذي قدم إلى مصر سنة 1883م، ليعمل مهندساً للري، فاشتغل بموضوع العامية أكثر من الريّ مع أنه ليس لغوياً) قد كتب رسالة نشرت بالإنجليزية سنة 1926م بعنوان:" **سوريا ومصر وشمال إفريقيا ومالطا لا تتكلَّم العربية وإنما تتكلم اللغة البونية**"، زعم فيها أن اللغة التي يتكلَّمها الناسُ من حَلَب إلى مراكش بما في ذلك مالطا، هي اللغة الكنعانية أو الفينيقية أو البُونية... كما زعم أن البونية التي هي لغة الحديث في هذه المنطقة لا صلة لها بالعربية الفصحى[1].

---

(1) انظر: ملخصاً عن هذه المقالة في كتاب نفوسة زكريا سعد: **تاريخ الدعوة إلى العامية**..
=

هذه الفكرة التي أتى بها ويلكوكس وكانت الغايةُ منها إقناع سكان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط بالتخلي عن العربية الفصحى لأنها ليست لغتَهم، وتبني العامية العريقة في القدم قدمَ البُونيقية أو الفينيقية، هي التي أَسَّست لكل ما أصبح يروّج له بعضُ الناس من بعد، حين أصبحوا يقولون إن اللهجات العربية الدارِجة لغةٌ مستقلَّةٌ بذاتها عن العربية. يقولون هذا عن عدد من اللهجات العربية بما فيها اللهجة المصرية واللبنانية والجزائرية والتونسية. وأصبحوا يقولونه بالخصوص عن الدارجة المغربية التي لا يعتبرُها بعضُ دُعاتها المُتحمِّسين مجرَّدَ صيغةٍ مُنحرَفة أو مُتغيِّرة عن الفصحى كبقية اللهجات العربية الأخرى، وإنما لها نسَقٌ آخرُ يجعل منها لغةً مُستقِلَّة[1]، شأنُها شأنُ أيَّة لغةٍ من اللغات التي استقلَّت عن اللاتينية. وهذا كلامٌ فيه كثيرٌ من الغُلُوِّ والإسراف. فاللغاتُ الوطنيةُ المُتكلَّمة في المغرب مثلاً لغتان اثنتان هما: العربيةُ بفَرعَيها الفصيح والعامّي، والأمازيغية بلهجاتها الثلاث المعروفة. وحين يتكلَّم أيُّ شخصٍ عن العامِّية المغربية فهو لا يقصد سوى اللهجة العربية الدارجة دون غيرها، لأنها هي اللغةُ الأكثر انتشاراً بين عُموم المغاربة. وهي في الحقيقة ليست لهجةً واحدةً، وإنما مجموعة لهجات تختلفُ خصائصُها وسِماتُها من منطقة إلى أخرى. وبصفة عامة وتقريبية يمكن تقسيمُها مدرسيًّا إلى خمس مجموعات كبرى هي: 1) لهجة أقصى الجنوب، وتسمى: الحَسّانية. و2) لهجة شمال الجنوب والحَوز وسُفُوح الأطلس وسُوس. و3) لهجة السهول الغربية والوسط الغربي الممتدة من القنيطرة شمالاً إلى آسفي جنوبا. و4) لهجة جِبالة الممتدة من طنجة إلى شمال القنيطرة في ضِلعها الغربي، ومنها إلى تازة وفاس في ضِلعها الشرقي. و5) ولهجة المناطق الشرقية التي تمتدُّ إلى غرب الجزائر شرقاً. وكلُّ هذه اللهجات موروثةٌ في الأصل عن لهجات قبائل عربية استقرَّت بالمغرب على

=

ص 36 وما بعدها، مرجع مذكور.

(1) انظر، على سبيل المثال، مقالة محمد بودهان المنشورة بجريدة (تويزة) وموقعها الإلكتروني. وهي بعنوان: **هل الدارجة المغربية لهجة عربية؟**

فترات، ولغة المهاجرين من أهل الأندلس. مع تأثُّر باللهجات البربرية المحلّية وبغيرها من اللغات الأجنبية التي احتكَّ بها المغرب. وهذا أمرٌ عاديٌّ وطبيعيٌّ جداً. وهذه المجموعات اللهجيةُ الخمس الكبرى هي التي يتمُّ بها التواصُلُ والتخاطُبُ بين جميع مُكوِّنات المجتمع الموجود داخل حدودها الجغرافية. أما اللهجاتُ الأمازيغيةُ فهي مستعمَلة للتفاهُم والتواصُل بين أفراد المُكوِّن الأمازيغي من المجتمع دون سواهم، وهي بدورها متأثِّرة بالعربية إلى حد كبير.

وإلى جانب هذه المجموعات من اللهجات الخمس التي يختصُّ كلٌّ منها بمنطقة دون غيرها، نشَأت خلال الخمسين أو الستّين عاماً الماضية التي أعقَبَت الاستقلال، لهجةٌ عربيةٌ مُنبَثِقةٌ أساساً من عامّية حواضر وسطِ المغرب (القنيطرة - الرباط - فاس - الدار البيضاء...) بصفة خاصة، ثم بدأت في التدفُّق على بقية المدن والمراكز الحضَرية الكبرى، إلى أن تحوَّلت إلى لهجة مشتركة متداولةٍ ومفهومة في كلِّ المناطق المغربية وخاصة منها الحواضِر والمُدُن. وهذه اللهجة المشتركةُ التي يشبهُ أمرُ تكوينها وانتشارها أمرَ اللهجة القاهرية التي أصبحت ذائِعة في مصر كلِّها، آخذةٌ في التبلور والتشكُّل والتوحُّد بفعل عوامل التواصل والتنقّل والاختلاط والهجرة إلى المدن وانتشار التعليم ووسائل الإعلام المختلفة. وكلّما زادت المدنُ توسُّعاً كما هو متوقَّعٌ، سيزيدُ انتشارُ هذه اللهجة المشتركة أكثرَ فأكثَر. والآن حين نتحدّث عن الدارجة المغربية بالإطلاق دون تقييد، فالمقصودُ بها هو هذه اللهجة المشتركة الجديدة التي تنتشر يوما عن يوم بشكل واسع وفي كل الاتجاهات.

فإذا نحن تركنا جانباً تلك اللهجات الإقليمية المحلّية (ونعني بها هنا اللهجات الأمازيغية)، ولهجات العربية في البوادي والمناطق النائية المحدودة الاستعمال في المجال الجغرافي الخاصِّ بها (وهذه بدورها ليست بعيدة عن الفُصحى بالشكل الذي قد يُتَصَوَّرُ)، ونظرنا إلى اللهجة المشتركة التي تتكلَّمُها وتفهمُها الأغلبيةُ الساحقة من السكان، وهي المقصودة بإطلاق لفظ (الدارجة المغربية) كما قلتُ، فسنجدُ أنها رغمَ اختلافِها عن الفُصحى من نواحٍ عدةً صوتيةٍ

وصرفية ومعجمية دلالية وتركيبية، إلا أن هذا الاختلاف بينهما لا يرقى إلى أن يجعلَ منها لغةً مستقلّةً بذاتها على الإطلاق، والهُوَّةُ بينهما لم تصل بعدُ إلى حدِ الانفصال وإعلان الاستقلال كما بيَّنا في فصل خاصٍ من كتابنا: "**اللغة العربية في مراحل الضعف والتبَعية**"[1]. بل إن هذه اللهجة المُتَّهمةَ في نظر هؤلاء بالابتعاد الكثير عن الفصحى هي، عكسَ ذلك، في نظر غيرهم من أقرب اللهجات العربية إلى هذه الفُصحى[2]، ولا سيما ما يُستعملُ منها بين أوساط المتعلِّمين وفي أغلبية برامج الإذاعة والتلفزة والأعمال المسرحية والفنّية الأخرى كالشعر الشعبي المسمى "زَجَلاً" وصِنوه المسمى "مَلحوناً"[3]. ومن المنتظر، أكثر من ذلك، أن يزيد اقترابُ هذه اللهجة من الفُصحى بدرجاتٍ أقوى وأعمقَ، كلّما زادت نسبةُ المتعلِّمين وقلَّت نسبةُ الأُميّين في المجتمع الذي يتطوَّرُ بشكل ملحوظ في اتجاه تحوُّل أغلبيةِ سُكانه من البوادي إلى المدن والحواضر حيثُ يشيعُ استعمالُ تلك اللهجة التي نتحدّثُ عنها. ولقد ردَّ العلامةُ عبد الله كنون رحمه الله على ما جاء في

---

(1) وهو الفصل الثالث بعنوان: **العربية ومُعضلة الازدواجية: الفصحى ولهجاتها المعاصرة: علاقة اتصال أم انفصال؟**

(2) راجع مقال إبراهيم حركات: **الدارجة المغربية أفصح اللهجات العربية**،مجلة: **اللسان العربي** ع 4 /1966م. ويقول محمد الحلوي في مقدمة كتابه: **معجم الفصحى في العامية المغربية**: «ولن أكون مبالغاً أو مجافياً للحقيقة إذا قلتُ إن العامية المغربية أقرب إلى الفصحى من كل عامية أخرى ». ثم نقل كلاماً في هذا المعنى عن العلامة عبد الله كنون. وقد نشر عبد العزيز ابن عبد الله عدداً من البحوث في موضوع العلاقة بين الفصحى والعامية من جهة، وبين عامية المغرب وغيرها من عاميات العالم العربي، نذكر منها: الأصول الفصحى في العامية المغربية - العامية والفصحى في القاهرة والرباط - الألفاظ المشتركة في العاميتين المصرية والمغربية - الألفاظ المشتركة بين العاميتين في المغرب والشام - مظاهر الوحدة في عاميتي المغرب والخليج العربي - مظاهر الوحدة بين عامية بغداد وعامية المغرب الأقصى - نحو تفصيح العامية في الوطن العربي.

(3) نشر مؤخَّراً بحثٌ لأستاذنا الدكتور عباس الجراري في مجلة (الأكاديمية) الصادرة عن أكاديمية المملكة المغربية ع 30/ 2013م بعنوان: **مصطلح الملحون بين حقيقة تسميته وتطورات فنيته**، بيّن فيه بالحُجج والأدلة أن هذا الشعر الشعبي الذي يسمى (الملحون) إنما أخذ تسميَته هاته من اللحن في اللغة وليس من اللحن الموسيقي.

مقال للمستعرِب الفرنسي ج.كولان يصفُ فيه اللهجة المغربية بالبُعد عن الفُصحى خلافَ لهجات المشرق ويُعلِّل ذلك بعِلَل فاسِدة، فقال:« ولا نريد أن نتعصَّب للمغرب أو نُفاخر الأقطار الشقيقة بما نقول، ولكنّنا نقرِّر حقيقةً واقعية ونكتب للتاريخ الأدبي فيلزمنا أن نصرِّح ولا نُداجي في شيءٍ بأن عامّية المغرب هي من أقرب اللهجات إلى الفصحى لكثرة ما تَشتمل عليه من التراكيب الصحيحة والكلمات الفصيحة »، إلى أن يقول:« وقد عبَّر عن ذلك العلامةُ محمد بيرم صاحبُ كتاب "**صفوة الاعتبار**" بهذه العبارة البليغة التي هي دليلٌ قاطع في هذا الموضع: " لَعمري إن صناعة الإنشاء في الدول العربية كادت تكون الآن مقصورةً على دولة مراكش"». ثم ساق أمثلةً من الألفاظ العربية الفصيحة القديمة التي احتفظت بها اللهجةُ المغربية حتى أصبحت ضرباً من الغريب. كما أورد حُججاً رآها سبَباً لاحتفاظ اللهجة المغربية بقُربها القويّ من الفصحى[1]. وفي مقال نشره جريجوري شرباتوف سنة 1984م جاء فيه أن بعض المستشرقين قاموا « بالدراسات المقارِنة لمفردات لغة المُخاطبة بالمدن السُّورية واللبنانية وبعض المدن العربية الكبرى مثل القاهرة وبغداد ووجدة والدار البيضاء، واتَّضح من هذه الدراسات أن نسبة المفردات المشترَكة بين المدن المشرقية والمدن المغربية تصلُ إلى 78%»[2].

ثم إن عدداً من الدراسات والقواميس التي أَعدَّها بعضُ المهتمّين (أمثال عبد العزيز ابن عبد الله ومحمد الحلوي وأحمد الصبيحي وعبد الله كنون ومحمد داود وعبد المنعم سيد عبد العال وسواهم)، ذهَبَ - عكسَ مقولة الاستقلال والانفصال التي نتحدث عنها -إلى إثبات الصلة القوية بين الدارجة المغربية

---

(1) نشرت مقالة كنون - وهي بعنوان: **العامية بالمغرب** - في مجلة **الصباح** المصرية خلال الأربعينيات من القرن الماضي، ثم أعاد نشرَها في كتابه: **التعاشيب**. ونحن ننقل من نشرتها الأخيرة ضمن كتاب: **الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب**، الصادر عن المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة (2012).

(2) المقال منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج 53 سنة 1984م بعنوان: **بعض خصائص لغة المخاطبة بين اللغة الفصحى واللهجات في العالم العربي**. نقلا عن عبد الله التوراتي: **تاريخ الدراسات العامية بالمغرب**، ضمن كتاب: **الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب**.

والفصحى المشتركَة. وإذا كان هنالك من يدَّعي أن أغلبية الألفاظ والتراكيب في الدارجة المغربية العادية إنما هي ألفاظٌ وتراكيبُ أجنبية أو أمازيغية، فقد ثبَت من خلال القاموس الصغير الذي جمَعه الفقيهُ أحمد الرّهوني (ت 1373هـ) ويتضمَّن عيّنة كافية من لهجة تطوان[1] أن عدد الألفاظ البربرية لا تزيد فيه على مئة لفظ من أصل ألفي كلمة، وعدد الألفاظ الإسبانية لا يزيد عن 50 كلمة[2]. كما تبيَّن من كتاب الصبيحي (ت 1944م) المنشور بعنوان: **معجم إرجاع الدارج في المغرب إلى حظيرة أصله العربي** أن 787 كلمةً من أصل 983 كلها من أصل عربي فصيح، مقابل 54 كلمة من البربرية، و36 من التركية والفارسية، و38 من الإسبانية، و68 من الألفاظ الأوروبية الأخرى فرنسية وإيطالية وغيرها.

وقد اهتمَّ محمد الحلوي في كتابه: **"معجم الفصحى في العامية المغربية"**،بطائفة خاصة ومحدودة من الألفاظ المغربية، وهي تلك التي قد تبدو بعيدةَ الصِلة بالفصحى، فعكَف على البحث في أصولها في القواميس العربية القديمة والحديثة، وبيَّنَ ما خَفِيَ منها وما اعتراهُ التغييرُ والتحريفُ. ولذلك جاء قاموسُه محدوداً فيما لا يزيدُ عن 728 كلمة ليس فيها لفظٌ من أصل دخيلٍ على العربية.

أما كتاب لوي برينو الخاص بالألفاظ البحرية المستعملة في الرباط وسلا (المنشور سنة 1920م) فيتكوّن من 753 كلمة، ليس من بينها سوى عشر كلماتٍ بربرية، والباقي أغلبُه من العربية، مع كثير من الدخيل الأعجمي ولا سيما من لغات البحر الأبيض المتوسِط كالإسبانية (217 كلمة) واللاتينية والبرتغالية والإنجليزية

---

(1) الكتاب بعنوان: **عمدة الراوين في تاريخ تِطّاوين**، وقد خُصِصَ جزءٌ صغيرٌ منه للغة أهل تطوان وتفسيرها وإرجاع ما فيها من العامي إلى أصله الفصيح، وهو الجزءُ الذي قام بنشره الدكتور جعفر ابن الحاج السلمي. وقد تولّت الباحثة زينب ابن عبود دراسة هذا القسم المعجمي وتهذيبه ونشره بعنوان: **معجم الرهوني للغة العربية العامية التطوانية**، دراسة وتهذيب، تطوان 2007م.

(2) راجع مقالة عبد الله التوراتي بعنوان: **تاريخ الدراسات العامية بالمغرب**، ضمن كتاب: **الدارجة والسياسة اللغوية بالمغرب**.

والإيطالية والتركية[1]. ووجودُ هذه الكثرة من الألفاظ الدخيلة في قاموس للألفاظ التِّقنية البحرية لأي لغة من اللغات المتوسِّطية أمرٌ طبيعيٌّ جداً لأن كل شعوب المنطقة كانت وما تزالُ تشتغل بالبحر ومُطوَّقة بالبحر. ولذلك فإن المعجم البحري في لغات كل هذه الشعوب معجمٌ مشترَكٌ فيه من كلّ لغات تلك الشعوب نصيبٌ. وقد استخرَجتُ شخصياً في كتابي **"قاموس الألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي"**، عدداً كبيراً من الكلمات البحرية الفرنسية التي أُخِذَت من العربية. وكثيرٌ منها متداوَلٌ في لغات متوسِّطية أخرى غيرِ العربية.

ومن هذه العَيِّنات الأربع يتبيَّن أن ادعاء كون الدارجة المغربية بعيدةَ الصلة بالعربية الفصحى، وأنها لغةٌ مستقِلةٌ بذاتها ونَسَقَها ومُعجمِها، وأشبُه ما تكون بلغة كَرِيُولية هَجينة أو عبارة عن خليطٍ فقط من العربية والبربرية وبقايا الفرنسية والإسبانية وغيرها، كلامٌ يفتقرُ إلى الدقة والموضوعية والنزاهة العلمية. فالثابتُ من معرفتنا الشخصية بهذه اللهجة، ومما أَشَرنا إليه من نماذج الدراسات والقواميس اللهجية الموجودة، أن هيكلَها الأساسي صوتاً ومعجماً ودلالة وتركيباً، قائمٌ أساساً على اللغة العربية القديمة أو الحديثة الفصيحة أو المُحرَّفة كما هو حاصِلٌ تماماً في كل اللهجات العربية الأخرى. ولو توقفنا لحظة عند معجم هذه اللهجة لوجدنا أنه ينقسم بشكل مختصر وتقريبيّ إلى الأنواع الآتية:

أ) ألفاظٌ عربية فصيحةٌ موروثة عن الفصيح القديم المشترك بين كل اللهجات العربية. وخاصة تلك الألفاظ المنتمية إلى الرصيد المعجمي الثابت الذي يُكوِّن النَّواةَ الصُّلبة للغة العربية. وتتكون هذه النواةُ الصُّلبة التي عادةً ما تتحدَّى التغيُّرات والتحوُّلات الزمنية في كل لغة، من الألفاظ الوظيفية الكثيرة التداوُل فيتوارثُها الناسُ جيلاً عن جِيل، وخاصة تلك الدالةُّ على أعضاء جسم الإنسان وخَلقه وأهم صفاته (العَين، الأَنف، الأُذُن، الرأس، الجُمجُمة، الفَم، الشَّفة، اللسان،

---

(1) راجع مقدمة كتاب: Louis Brunot: Notes lexicographiques sur le vocabulaire de Rabat Salé.

وانظر: عبد الله التورتي، مرجع مذكور.

الأسنان، الحلق، الوجه، العُنُق، القَفا، الكتف، اليد، الكفّ، الذراع، الساق، الفخِذ، الوَرك، القدَم، الرِّجل، البَطن، القلب، الرِّئة، الكَبد، الطُّحال، المِصران، الكلية، العَظم، العروق، الدّم، اللحم، الشحم، الجلد، الشَّعَر... قصير، طويل، عريض، متين، طفلٌ، صبي، شاب، شيخ، امرأة، رجل، أنثى، ذكر، زوج، زوجة...).

وأيضاً أسماءُ ما يُحيطُ بالإنسان ويُلازِمُه من فضاءٍ وطبيعةٍ (أرض، سماء، تراب، طِينٌ، رَملٌ، بحر، نهر، عين، بئر، صحراء، واد، جبل، سَهل، حجَر، صَخر، سحاب، مطر، رعد، برق، نجم، شمس، قمَر، ليل، نهار، صُبح، مساء، ظُهر، عصر، غروب، عشاء، فجر، شروق، ضوء، ظلام، بَرد، حَرٌّ، جَوٌّ، هواءٌ، رياح، شمال، جنوب، شرق، غرب، فوق، تحتَ... شجر، نبات، عُشب، نخل، شعير، قَمح، ورد، زهر، تُفاح، عنَب، بصل، ثوم، فول، عدس، حمص...الخ).

وأسماء ما يحيط به ويكتنف حياته من حيوان وطير ودوابّ وهَوامّ وحشَرات: (بهيمة، جمل، بقَرة، ثور،عجل، غنَم، كبش، خروف، نعجة، حمار، بَغل، حصان، غزال، كلب، جِرو، ثعلب، ماعز، دابة، بهيمة، دجاج، ديكٌ، أرنب، حَجَل، حَمام، يَمام، طَير، عصفور، ثُعبان، عقرب/ أفعى، نحل، زُنبور، نَمل، ناموس، بَق، فأر...الخ).

وما يتعلَّق بالمواد الضرورية لأكله وشُربه ومسكنه وملبسه (أكل، شُرب، ماء، خبز، رغيف، طعام، طحين، عجين، حليب، لبَن، زُبد، سَمن، عسل، بيض، تَمْر، لحم، زيت، مِلحٌ، مَرَق، قهوة، شاي...). أو يتعلَّق بمَسكنه ولباسه (بيت، خيمة، دار، منزل، قصر، حي، حائط، سُور، سَقف، باب، مدخل، مخرج، سطح، عتبة، دُرج، سُلَّم، طبقة... لباس، ثوب، عمامة،جلباب، غِطاء، إزار، لِحاف، سِروال، قميص، نَعل... الخ).

وكذلك أسماء الألوان الأكثر استعمالاً:(أبيض، أسود، أكحل، أزرق، أصفر، أحمر، أخضر، أسمَر، رمادي.. الخ)، والكلمات الدالة على القرابة مثل: (أب - أم - ابن - أخ - أخت - عمٌّ - خال - حفيد - جَد - ابن العَم - ابن الأخ، ابن الأخت...).

والألفاظ الدينية الأساسية في المجتمع المُسلِم، مثل: الله، رَبّ، دين، إسلام، قرآن، نبيُّ، رسول، صحابة، صلاة، صوم، حج، زكاة، شهادة، تشهُّد، قِبلة، سُجود، ركوع، مِنبر، مِحراب، مسجد، جامِع، بيت الله، ضريح، خُطبة الجمعة، خطيب إمام، فقيه، وضوء، تيمُّم، تكبير، شَفع، وِتر، تسبيح، تراويح، إيمان، مؤمن، كُفر، كافِر، شِرك، مُشرِك، موحِّد، مُلحِد، ملعونٌ، شيطان، مَلاك، جهنَّم، جنة، عذاب، قبر، موتٌ، حسابٌ، عِقاب، ثَوابٌ، قيامة، بَعث، صراط، تقوَى، توبة، مغفرة، إحسان،حسنَة، ذنبٌ، لوح محفوظ، عَرش، ليلة القَدر، إسراء، مِعراج، آية، سُورة، حزب (من القرآن)... الخ..الخ. ولا تكادُ لغةٌ من لغات الشعوب الإسلامية الأخرى غيرِ العربية تخلو من مثل هذه الألفاظ الدينية الإسلامية.

فهذا النوع من الألفاظ تجده ثابتاً ومشتركاً بين سائر اللهجات العربية، وهو من الرصيد الوظيفي الأساسي الذي يربط الفُصحى بكل لهجاتها ومنها اللهجة المغربية، وهو لا يُعدُّ بالعشرات بل بالمِئات.

ب) ألفاظ موروثة من الفصيح القديم باقيةٌ على فصاحتها دون أدنى تغيير في لفظها ودلالتها، وربما وُجِدَ بعضُها في غيرها من اللهجات العربية الأخرى، ولكنها غير متداولة في الفصحى الحديثة. ومن أمثلتها: (تَفَنَّق) بمعنى: بطَرَ النِّعمة. و(الزُّبية) بمعنى: الحُفرة فيها نارٌ. و(زوَّل) بمعنى أَزالَ أو نزَعَ. و(زَيَّر) بمعنى: شَدَّ الحبلَ جيّداً. و(عَفَسَ)[1] عليه بمعنى: داسَه. و(الفُمّ) بضم الفاء وتشديد الميم لغةٌ فصيحةٌ في الفَم، و(شَرَقَت) الشمسُ: أشرَقت. و(الهَوتَة) بمعنى المُنخَفَض من الأرض.. الخ.

ج) ألفاظ من الفصيح الحديث المشترك بين العامّية المغربية والفصحى وكل اللهجات العربية المعاصرة مما ولَّدته - بالترجمة أو التعريب أو الاشتقاق - الحاجةُ إلى التعبير عن أدوات ومُستعمَلات عصرية ومفاهيم حديثة، وعملت على نشره وتعميمه المدرسةُ ووسائل الإعلام المختلفة، والاحتكاكُ بالطبقة المتعلّمة من

---

(1) هذه الكلمة مستعملة أيضاً في لهجة شَمَّر بمنطقة حائل بالحجاز.

المجتمع (قلم الرصاص، اللوحة، الجامعة، الكلية، الهاتف، الثلاجة، الحاسوب، الطائرة، السيارة، الدراجة، الحافلة، الشاحنة...الخ).

د) ألفاظ فصيحة لكن طرأ عليها في الاستعمال المغربي تغيُّرٌ طفيفٌ جداً في الصيغة اللفظية دون المعنى، بتسكين حركةٍ (مْليح، قْليل، بْعيد، غْريب... الخ) أو اختلاسها (معروف مضروب، مفتوح.. الخ)[1]، أو بهما معاً (مثل:عرْبي: باختلاس حركة العين وتسكين الراء - عتْلة باختلاس حركة العين وسكون التاء، وهي في الأصل بفتح العين وتحريكها: العَتَلة)، أو زيادةٍ أو نَقصٍ في كمّية مدِّ أحد أصواتها، مثل:(الزّلافة) عوض (الزَّلَفَة) في الأصل الفصيح، و(الطوال) بمعنى الحَبل وهو في الأصل (الطِّوَل).

ويدخل تحت هذا النوع كذلك كثيرٌ من الألفاظ الأخرى التي يُصنَّفُ التغييرُ فيها تحت ما يُسمى بذلَ الجُهد الأدنى، ومنه تحويل الحركة المفتوحة إلى كسرة لتسهيل النطق (بِيت في بَيت، عِيب في عَيب..)، وتحويل الحرف المُكرّر إلى ياء (حَطّيت، مسّيت في: حَططتُ، مَسَستُ)، والاستغناء عن قاعدة عدم التقاء صامتين ساكِنَين (ضْربْ لْيد) في (ضربَ اليَد)، وحذف الهمزة في مثل: (أحْمد - أنتَ - فأس - إدريس - إسماعيل..) لتصبح: (حْمد - نْتَ - فاس - دْريس - سْماعيل)، أو في مثل (شيء - ضَوء) لتصبح (شي - ضَو..). ومنه مجموعةٌ كبيرة من الألفاظ التي لم يتغيَّر فيها من الناحية الصوتية سوى تسهيل الهمزة، مثل: (المومنين) في المؤمنين، و(الذِّيب) في الذِّئب، و(البِير) في البِئر، و(النِّبي) في النَّبيء، و(الياجُور) في اليَأجور، و(عايشة) في عائشة... ونحو ذلك كثير جداً. ويدخل تحته أيضاً ما كان من كلمات ورَدت بمدِّ الهمزة واستُعملت في المغربية بالقصر مثل: (السَّما - الما - الصحرا - الجزا - الكرا - شَقرا - حسنا - خَضرا...) في: السماء - الماء - الصحراء - الجزاء - الكِراء - شَقراء - حسناء - خَضراء... على أن كثيراً من هذه الظواهر التي قد نعتبرها تغييراً طرأ على الفصحى إنما هو موروث عن لهجات

---

(1) تُنطق ميم هذه الكلمات ما بين الفتحة والسكون، فهي بمثابة نصف حركة وتشبه إلى حد كبيرة النطق بحركة (e) في الفرنسية.كما في:...cheval, chemise, service

عربية قديمة فصيحة لا غبار عليها.كتسهيل الهمزة، وقصر الممدود ومد المقصور، واختلاس بعض الحركات أو تسكينها... الخ.

هـ) ألفاظٌ طرأ تغيُّرٌ على أحد أصواتها في الاستعمال المغربي بفعل ظاهرة ما يمكن تسميتُه بالانزلاق الصوتي، وهو انزلاقُ اللسان من النُّطق بصوت إلى النُّطق بصوتٍ قريبٍ منه مَخرجاً،مثل: (الضَّبرَة) وهي متغيّرةٌ من الدَّبرَة. و(مطرّبة) بمعنى لِحاف محرَّفةٌ من مُضَرَّبة. و(غطار) بمعنى صَحنٌ للأكل وأصلُها: غَضار. (الدلَّاح) وأصلُه: الدلَّاع. (خَبَّع) وأصله: خَبَّأَ أي أخفى... والقائمة طويلة.

و) ألفاظ لم يتغيَّر لفظُها في الاستعمال المغربي وإنما معناها فقط. مثل: (الحَريرة) بمعنى نوع من الحِساء يُعدُّ بطريقة خاصة، وهي في الأصل: دقيقٌ يُطبَخ باللَّبَن. و(الرِّياض) بمعنى حديقة أو جُنينة واحدة، وهي في الأصل جمع لروض. و(فَرّانٌ) بمعنى فُرن، وهي في الأصل بمعنى صاحب الفُرن. و(عَرصة) بمعنى حديقة فيها أشجارٌ مُثمِرة، وهي في الأصل: أرض خالية لا نباتَ فيها.

ز) ألفاظٌ تغيَّر لفظُها ومعناها في الاستعمال المغربي. مثل: (البَحيرة) بمعنى مزرعة للخضر، وهي في الأصل: بُحَيرة تصغير بَحرَة بمعنى الروضة العظيمة. و(دهليز) -وتنطق بحركة مختلسة فوق الدال - بمعنى مكان مظلم في البيت أو المدخل إلى الدار، والأصلُ فيها أن تُنطَق بدال مفتوحة وبمعنى سقيفة الدار.

ح) ألفاظٌ فصيحة في صِيغَها وطريقة اشتقاقها وتوليدها أضافَها الاستعمالُ المغربي الأندلسيُّ عبر الزمن واختَصَّ بها، وكان من المفروض أن تُضاف إلى فصيح القواميس العربية المشتركة، مثل: (الرّقّاص): ناقل الرسائل، و(الظَّهير): مرسوم ملكي. و(المَخزَن): الإدارة، الدولة، السلطة. و(العَبرَة):مِكيال للحبوب. و(طَرَّفَ): غسَلَ أطرافَه. و(بيتُ الماء):المِرحاض. و(المَعذُور): المُعاق. و(هَدَّنَ): من الهُدنة بمعنى: هَدّأَ. و(مَنصُورية): لباس منسوب للمنصور الذهبي. و(وَحَّلَه): جعلَه في مشكل وكأنما أدخلَه في وَحَل....

ط) ألفاظٌ وقعَ فيها لحنٌ قديم ونبَّهت عليها كُتُبُ القُدماء لوجودها في لهجات عربية أخرى، فهي من المشترك بين اللهجات العربية، مثل: (الرِّيّة) في:

الرِّئة. و(المِيضَة) في: المِيضَأة. و(مَوتةٌ) في: مَيتَة. و(مسيد) في: مسجد. و(سَطلٌ) في: سَيطَل. و(المُهَندِز) في: المُهندس... وهناك طائفةٌ كبيرةٌ جداً من الألفاظ المشتركة في معناها ومبناها مع عدد من اللهجات العربية منها المشترك مع اليَمنية أو العراقية أو الحجازية أو النَّجدية أو المصرية أو الشامية أو الجزائرية أو التونسية وغيرها... وقد ذكرنا أمثلةً منها في بحث سابق[1].

ي) ألفاظ وتراكيب طرأ عليها تغيّرٌ صوتي ملموس بالإدغام والنحت والحذف والقلب والترخيم والإضافة ونحو ذلك حتى أصبحت غيرَ مفهومة لدى المتكلِّم بالعربية من غير المغاربة مثل: ما كاينش - علاش - شخبارك - كيداير - بالزّاف - احداش - طلاطاش، ابْهَل (بمعنى: ما كائنٌ شيءٌ - على أيِّ شيء - ما هي أخبارُك - كيف حالك - بالجِزاف أي:كثير - أحد عشر - ثلاثة عشر، أبلَه..).

ك) كلماتٌ عربية صُبَّت أحياناً في قالَب أمازيغي ولا سيما بعض الألفاظ الدالة على صناعة أو حرفة مثل: (تَنجّارت - تفلّاحت - تصلّيت - تَسمسَرت.. الخ) بمعنى: (النجارة، الفلاحة، الصلاة، السّمسرة...)، لكن في الغالب تحتفظُ الدارجةُ المغربيةُ باللفظ المغربي إلى الجانب الصيغة المُتمزِّغة. وأحياناً يظهر التأثُّر بالأمازيغية في طريقة نُطق الأصوات ونَبرِها وهي تختلف من شخصٍ إلى آخر(كنطق التاء قريباً من الطاء ونطق الزاي مفخَّمة أحيانا... الخ).

ل) كلمات مستعارةٌ من لغاتٍ أخرى دخلت إلى الدارجة المغربية عن طريق الفصحى القديمة أو الحديثة، أو جاءت إليها مباشرة عن طريق الاحتكاك بتلك اللغات كالفرنسية والإسبانية والإيطالية والتركية واللهجات الأمازيغية القديمة والحديثة. وأغلبُها صُبَّ في قالب عربي، وتُرِكَ بعضُها على وضعه أحياناً أخرى. وهذا لا تخلو منه لغةٌ من اللغات.

هذا من الناحية المعجمية والدلالية وعلاقة ذلك بالناحية الصوتية. أما لائحة الأصوات العربية التي هي العمود الفقري لكل لغة، فلم يطرأ عليها تغييرٌ

---

(1) انظر الفصل الثالث من كتابنا: **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية.**

أساسي، باستثناء ظاهرتين لافتَتين هما:

- إضافة ثلاثة أصوات هي (P - V - G). وأحدها وهو (G) موجودٌ أيضاً في عدد من اللهجات العربية المعاصرة الأخرى كالمصرية وبعض لهجات الخليج واليمن. وهو من الأصوات التي كانت مستعملة في لهجات عربية قديمة لكن لم يؤخذ بها لأنها مجردُ بديلٍ من البَدائل أو متغيّر لصوت القاف أو الجيم. وأما الصوتان الآخران (VوP) فهما صوتان كانا معروفين لدى علماء العربية قديماً عند احتكاك العربية باللغات الأخرى ولا سيما الفارسية واليونانية والبيزنطية واللاتينية. وكان العرب عادة ما يضعون الفاء مقابل الأول والباء مقابل الثاني عند نقل الألفاظ الأعجمية إلى العربية.

- الاستغناء ببعض الأصوات عن بعضها الآخر لما بينها من تقارُب. وهذا يدخل في باب بذل الجهد الأدنى. ففي لهجة وسط المغرب المشتركة، نلاحظ أن أصوات (الذال - والثاء - والظاء) كادت تختفي من الاستعمال، ويُستعاضُ عنها عادةً بـ(الدال والتاء والضاد)[1]. فيقال (الأستاد - التوم - الضريف) عوض (الأستاذ - الثوم - الظريف). لكن هذه الأصوات ما تزالُ مستعملة بشكل واضح في عدد من اللهجات المغربية الإقليمية الأخرى، كما تُستعمل لدى الفئة المتعلِّمة والمثقَّفة من المتكلمين بالدارِجة. وهي ظاهرة موجودة في لهجات عربية معاصرة أيضاً وليست مما يختصُّ به المغربُ دون غيره.

أما غيرُ ذلك، فهو عبارة عن مجموعة مختلفة ومتنوّعة من التحوُّلات والتغيُّرات في طريقة نُطق بعض الكلمات (من قلب وإبدال وإدغام وترقيق وتفخيم

---

(1) يجب التنبيه إلى أن التبادل الذي يقع في اللهجات العربية بين بعض الأصوات كالذال والدال، أو الضاد والظاء، أو السين والصاد ونحو ذلك، كان موجوداً وملاحظاً منذ زمن بعيد وليس أمراً جديداً يطرأ على العربية الحديثة والمعاصرة. وقد حرص بعضُ القدماء على تصحيح هذه الانزلاقات الصوتية في كتب ألّفوها مثل كتاب: **الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد** لجمال الدين بن مالك (ت 672هـ) وهو مطبوع، وكتاب: **الفرق بين الحروف الخمسة** وهي: الظاء والضاد والذال والسين والصاد، لابن السِّيد البطليوسي الأندلسي ت 521هـ، مطبوع أيضا.

واختلاس حركة أو إخراج صوتٍ من غير مخرجه الصحيح... الخ) وأكثرُها مشتركٌ مع لهجاتٍ عربية أخرى، وبعضُها خاص باللهجة المغربية تأثّراً بالأمازيغية وغيرها. وقد ذكرتُ منها طائفة كافية في بحثي المشار إليه.

أما من الناحية الصرفية والتركيبية، فهناك بعضُ الظواهر التي تُعتَبَر من خصائص اللهجة المغربية، وهناك ظواهر أخرى مشتركة مع بقية العربية الحديثة أو القديمة. فمن أمثلة النوع الأول: تنكيرُ الاسم المفرد بإضافة كلمة (واحد) قبله مثل:(واحد الرجل: عوض: رجل)، وإضافة كلمة (زوج) للدلالة على المثنَّى (زوج رجال عوض: رجلان)، واستعمال لفظ (ديال) للدلالة على الإضافة تأثُّراً بالإسبانية فيما أظنّ (هذا كتاب ديال محمد) أي: هذا كتابُ محمدٍ. إضافة حرف تاء أول الفعل المضارع (تَيعمل، أو: كيعمل) على شاكلة الحاء أو الباء في المصرية (حيعمل، بيعمل). استعمال تاء المخاطب المذكّر بالكسر مثلها مثل تاء المؤنث (عملتِ) للذكر والأُنثى على السواء.

ومن أمثلة الثاني حذفُ همزة المتكلم في مثل (أتعلّم) وتعويضُها بنون الجماعة (نتعلم). وحذف هاء الغائب والاكتفاء بالضَّمة الطويلة (عندو - كلّمو - فهمو) في (عنده - كلَّمه - فَهِمَه). وصيغة النفي (ما عمل شي) المتداولة أيضا بنفس الطريقة في اللهجة السورية.

فهذا كلُّه، وغيرُه مما تركناه لضيق المجال، يدلُّ على أن المُشترَك بين اللهجة المغربية والفصحى من جهة، وبينها وبقية اللهجات العربية من جهة أخرى، هو القاعدة، وأما التباعُدُ بينها فهو الاستثناء. وإذا كنا قد تحدَّثنا في بحث سابق أشرنا إليه، عن ظاهرة التَّهجين التي بدأت تستحوذُ على لغة الشباب وبعض ثُنائيي اللغة، باستعمالهم تعبيراتٍ وتراكيب تمتزِجُ فيها ألفاظُ عربية بأخرى أجنبية، فإن هذه الظاهرة تظلُّ من جهة، رغم خطورتها، محدودةً بين فئةٍ معيَّنة من المتكلِّمين وفي سياقات خاصةٍ أيضاً. ثم إنها ليست خاصةً بالمغرب بل نجدُها أيضاً في دولٍ كثيرةٍ عربية وغيرِ عربية. فهي نتيجة من نتائج تفشّي ظاهرة التعدُّد اللغوي واختلاط الألسنة وامتزاجها في التعليم والإعلام والحياة العامة، وضعف مناهج تعليم لغة

الأمِّ أو اللغة الوطنية، وتفشّي ما يسمى (بانعدام الأمن اللغوي) أو (التلوُّث اللغوي) وأسبابُه وعواملُه كثيرة.

وقد ذهب بعضُهم إلى محاولة إثبات أن تركيب الجُمل في الدارجة هو بصفة عامة على طريقة البربرية لا العربية، وأن نسبة الألفاظ البربرية في الدارجة كبيرة جداً، فضلاً عن نسبة أخرى من الألفاظ الفرنسية والإسبانية[1]. لكن إذا كانت الدارجةُ المغربية فيها نسبةٌ معيَّنة من الكلمات الأمازيغية، أو فيها من التراكيب ما هو متأثِّرٌ بهذه اللغة، وفيها نسبةٌ أخرى من الدخيل الآتي من لغات خارجية - قلَّت أو كثُرت - وأنه قد حدَثَ تطورٌ أو تحوُّلٌ في تركيب العربية الدارجة ونحوها وبعضِ أصواتها، فإنها مع ذلك لم تصل إلى درجة أن يقال عنها إنها أصبحت مستقلةً بكيانها منفصِلةً عن العربية، ولم تبعد عن كونها لهجةً من لهجاتها التي لا بد أن تكون كلُّ واحدة منها متأثِّرة بدرجة معيَّنة بلغات البلدان والبِيئات التي انتشرت فيها. ففي المغرب تأثَّرت العربيةُ المَحكية باللغة المَحلِّية واللغات المُجاوِرة بحكم موقعه الجغرافي وعلاقاته التاريخية والثقافية مع دول الجِوار في الشمال والجنوب. وفي بلاد الشام تأثَّرت العربيةُ بلغات أخرى كالسُّريانية والآرامية والكَنعانية والفينيقية والبيزَنطينية، وفي مصر تأثَّرت بالقِبطية والمصرية القديمة والتركية، وفي العراق بالأشورية والبابلية والكَلدانية والأرمِينية والكُردية والتُّركية والفارسية. وفي الأندلس تأثَّرت بلغات شبه الجزيرة الإيبيرية، وفي السُّودان وتشاد تأثَّرت بعدد من اللغات الإفريقية... وهكذا دَواليكَ. لا نجدها في منطقة من مناطق العالم الذي انتَشرت فيه، إلا وقد عَلِقَ بها، شيءٌ كثيرٌ أو قليلٌ من بِيئتها ومُحيطها. وحين نتحدث عن تأثُّر اللغة ببيئتها، لا نستثني من ذلك التأثّر بالطبيعة والمناخ والإنسان ذاته، وهو

---

(1) انظر مقال محمد بودهان المشار إليه في هامش سابق. وكان الأستاذ محمد شفيق في دراسة له بعنوان: **الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية**، قد ذهب إلى تأثيل عدد من كلمات العامية المغربية وأجهَد نفسَه في ردّها إلى أصل أمازيغي، ولكن المرحوم الدكتور علي فهمي خشيم تناول تلك الكلمات بالدرس والتدقيق وصحّح كثيراً مما ذهب إليه شفيق، في كتاب له بعنوان: **الدارجة المغربية بين العربية والأمازيغية**.

ما يظهر جليًا في طريقة تلفُّظ بعض الأصوات ونُطقها وطريقة تركيب الجُمل واختيار الألفاظ وتوليد المعاني وغيرها ذلك من الأمور التي يظهر فيها أثرُ الإنسان المحلّي والبيئة الخاصة بكل مكوّناتها. وهذا أمر يستشعره المرءُ بسهولة حتى وهو يستمع إلى العربية الفُصحى تجري على ألسنة منتمية لمناطق مختلفة. فأنت تستطيع أن تستشِفّ بسهولة من كلام العراقي أو الكويتي وهما يتحدثان، أنهما متأثِّران في طريقة نبرهما للأصوات العربية بالطريقة الفارسية، وكذلك حين يتكلّم شخصٌ من جنوب المغرب تستطيع أن تستشِفّ من نبرته أنه من منطقة الصحراء متأثّر بالحسّانية أو منطقة سوس متأثِّر بالأمازيغية السُوسية. وهكذا دواليك.

على أن من سِمات اللغات أن يَقتَرض بعضُها من بعض ولا سيما في المجال المعجمي، بل وحتى في التعبيرات والتراكيب التي كثيراً ما تُترجَم من لغة إلى أخرى. والعربيةُ (فُصحى ولهجات) بقدر ما أخذَت من لغاتٍ كثيرة احتكّت بها طويلاً، كان عطاؤها للغات الأخرى وتأثيرُها فيها كبيرَين جداً. وفي مقدمة هذه اللغات التي استفادت كثيراً من عطاء العربية الأمازيغيةُ والفارسيةُ والتركيةُ والكُردية والأُورديةُ والبنغالية والماليزية والسواحلية، وعددٌ آخر من اللغات الإفريقية والآسيوية والأوروبية القديمة والحديثة. لكن الاقتراض، الذي هو ظاهرةٌ عاديةٌ في كل اللغات الطبيعية، لا يُخرِجُ أيَّ واحدةٍ منها عن نَسَقها الخاص ولا يمكن بسبَبه أن نقول عن هذه اللغة أو تلك إنها فقَدَت شَخصيَّتها أو استقلالَها، إلا إذا ما تجاوزَ الحدَّ الذي به تخرُج عن خُصوصيتها ونسَقها الخاص بها. وإلا لأمكنَ أن نقول عن الأمازيغية والفارسية والتركية قبل عهد أتاتورك، إنها لغةٌ عربية لكثرة ما أخذته منها ألفاظاً وتراكيبَ واستعمالاتٍ، وعن الفرنسية وغيرها من اللغات الرومانية إنهما لغاتٌ لاتينية لكثرة ما فيها من الرَّصيد اللاتيني والعربي. ولما جازَ أن نقول عن الإنجليزية إنها لغة إنجليزية لكثرة ما أخذَته من كل لغات العالَم وفي مقدمتها الفرنسية واللاتينية[1].

---

(1) يذهب بعضُهم إلى حد القول إن أحد أسباب انتشار الإنجليزية والإقبال عليها أنها لغة هجينة أخذت من كل لغة بطرَف (انظر: **اللغة والاقتصاد** ص 38).

ثم إن هذه الدعوة الحارَّة إلى التشبُّث بخصوصيات الدارِجة العامّية في المغرب - على وجه الخصوص - وغَضِّ الطَّرف عن كلِّ ما يجمعُها بالفصحى وشَقيقاتها من اللهجات العربية، وتعمُّدِ قطع علاقتها بها، لا تخرج في سياقها العام عن الأطروحة المعروفة الرامية إلى فَصلِ المغرب عن المَشرق في كل شيء، والقول بالمغرب البربري في مقابل المشرق العربي، وكُتلةٍ عربية في مقابل كتلةٍ بربرية. وهذه الدعوة إلى عَزل المغرب عن المشرق عِرقياً وجغرافياً وثقافياً ولغوياً، دعوةٌ قديمةٌ أوجدَها المستعمِرُ الفرنسي وغرَسَها في جملة ما غرَسَه من نباتات خَبيثة وجَراثيم قاتلة، كما سبَقَ القولُ. ولذلك فإن دعاة العامية الجُدد حين يقولون إن مستقبلنا مع أوروبّا وليس مع العرب، لا يزيدون حرفاً واحداً على مَتن القول الذي ألَّفَه لهم الاستعمارُ ولقَّنَه لأتباعه وأذنابه ليكرِّروه ويُعيدوا شرحَه وتفصيلَه وتطريز بعض أطرافه وحواشيه، ومحاولة تقديمه في حُلّة جديدة عند كل مناسبة. هذا فضلاً عما في هذه الدعوة الإقليمية من شُوفينية وعِرقية ضيّقة مَقيتة. فالدعوةُ للخصوصية المغربية بهذا الشكل المتطرِّف والمُفرِط في الانغلاق على الذات، لا تختلف عن الدعوة القديمة إلى (المصرية أو التّمصير) التي كان يحمل لواءها أحمد لطفي السيد في مصر، أو الدعوة للفرعونية وللفينيقية واللَبنَنَة (أو اللبنانية) عند آخرين. ونحن من وجهة نظرنا الخاصة، لا نعتبر هذه الحدود الجغرافية التي تفصلُنا عن أشقّائنا العرب والمسلمين إلا حدوداً وهميةً مُصطنَعةً لا تغيّرُ شيئاً من كوننا أمةٌ تنتمي لحضارة وثقافة واحدة وقيَم مشتركة. وهذا كلُّه لا يمنَعنا من الانفتاح والاتّصال بأوروبا وغيرها من بقاع العالَم، ودراسةِ سائر اللغات المُفيدة لنا، وليس الفرنسية وحدها لا شريكَ لها. لأن ذلك في نظرنا يُعدُّ انغلاقاً وليس انفتاحاً.

وأخيراً، نريد أن نختم هذه الفقرة بالإشارة إلى أن ابن خلدون في مقدمته كان أسبقَ من غيره إلى وصف العربية المستعملة في عصره بالمغرب والمشرق بأنها أصبحت «مُستقلة» عن العربية القديمة ومُغايِرة لها بعد مخالطتها للغات الأخرى

وتأثيرها فيها. يقول في بداية أحد فصول كتابه:« لغة العرب لهذا العهد مستقلةٌ مغايرةٌ للغة مُضَر وحِمْيَر»[1]. ويقول في بداية الفصل اللاحق:« اعلم أن عُرف التخاطُب في الأمصار وبين الحضَر ليس بلغة مُضَر القديمة ولا بلغة أهل الجِيل، بل هي لغة أخرى قائمةٌ بنفسها بعيدةٌ عن لغة مضر وعن لغة هذا الجيل العربي الذي لعهدنا، وهي عن لغة مُضَر أبعد »[2]. ولكن الاستقلال والمغايرة هنا لم يكونا يعنيان قط أن اللغة التي يصفها بذلك الوصف ليست عربية أو أن صلتها بالعربية قد انقطعت، ولكنه أراد فقط أن العربية يومذاك كان قد أصابها من التحريف واللحن والاختلاط باللغات الأعجمية ما أبعدها عن العربية المُضَرية (العربية الشمالية) القديمة التي كانت بدورها قد اختلفت عن عربية حِمير الأقدم منها. وأكثر ما ظهر فيه التغييرُ واللحن، كما يذكر ابنُ خلدون، هو إعرابُ أواخر الكَلِم وتغيير طريقة نطق بعض الأصوات (كالقاف مثلاً)[3] من منطقة إلى أخرى.أما في غير ذلك فنحن «نجدها - كما يقول - في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المُضَري ولم يُفقَد منها إلا دلالةُ الحركات على تعيّن الفاعل من المفعول، فاعتاضُوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد، إلا أن البيان والبلاغة في اللسان المُضَري أكثر وأعرق ». إلى أن يقول: « وما زالت هذه البلاغةُ والبيانُ دَيدَنَ العرب ومذهبَهم لهذا العهد، ولا تلتفِتَنَّ في ذلك إلى خَرفَشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصِرة مداركُهم عن التحقيق، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت وأن اللسان العربي فسد، اعتباراً بما وقع أواخرَ الكَلِم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينَه... وإلا فنحن نجد اليوم الكثير من ألفاظ العرب لم تزل في

---

(1) المقدمة: 3/: 252 (الفصل 46) حسب الطبعة التي رجعنا إليها.

(2) نفسه: 3/ 257 (الفصل 47) حسب الطبعة التي رجعنا إليها.

(3) لصوت القاف العربية تغيُّرات وتبدّلات معروفة، فهي تُنطق قافاً فصيحة، كما تُنطق في بعض اللهجات همزة مفخَّمة(كما في لهجة فاس السائرة إلى الاندثار) وهمزة مرقَّقة (كما في لهجة القاهرة)، وجيماً قاهرية (g) كما في لهجة اليمن وعدد آخر من اللهجات. وانظر ما ذكره ابن خلدون من كلام مفيد حول تغيّرات هذا الصوت كما لاحظَه في زمانه 3/ 254 إلى 256.

موضوعاتها الأولى، والتعبير عن المقاصد والتفاوت فيه بتفاوت الإبانة موجودٌ في كلامهم لهذا العهد. وأساليب اللسان وفنونه من النظم والنثر موجودة في مخاطباتهم... ولم يُفقد من أحوال اللسان المدوّن إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط الذي لزم في لسان مُضَر طريقةً واحدة ومَهيَعاً معروفاً وهو الإعرابُ، وهو بعضٌ من أحكام اللسان »(253/3). وقد حاول بعضُهم أن يجد في كلام ابن خلدون هذا ما يؤسِّس به للقول باستقلال العامية وكونها لغة قائمة بذاتها. ولكن في الحقيقة هناك فرقٌ واسع بين كلام ابن خلدون عن اللهجات العربية وما آلت إليه من التغيير واللحن وخاصة في الإعراب بالحركات دون أن يُخرجها من نطاق العربية، وكلام هؤلاء من دعاة العامية الذين يصرّون على إخراجها منها. ما قاله ابن خلدون ينطبق تماماً على حال دوارجنا ولهجاتنا المعاصرة، وأما كلامُهم ودعاواهم فهي مُوغلةٌ في التطرُّف والمبالغة في تقدير الأمور. وهذا الغلوُّ المبالَغ فيه هو ما دفع أنيس فريحة المعروف بموقفه الداعم للعامية إلى اعتبار الفروق اللغوية بين العامية والفصحى التي ينظر إليها الناس أنها فروقٌ طفيفة جزئية، أو انحرافٌ بسيط عن الفصحى، فروقاً أساسية جوهرية تجعل من العامية لغة قائمةً بذاتها سواء في النظام الصوتي أم التركيبي أم الصرفي أم النحوي أم في المفردات والتوليد والاقتباس والقياس، كما يقول[1].

---

(1) أنيس فريحة: **اللهجات وأسلوب دراستها**، ص: 98. ولا يقف فريحة عند هذا الحد بل يذهب إلى إنكار وجود أي فروق حقيقية بين اللغة واللهجة، وكل ما هنالك في نظره هو أن سلطة عليا قد تلجأ إلى فرض لهجة من اللهجات وإعطائها صفة اللغة الرسمية بينما يبقى غيرُها في عداد اللهجات. وهذا كلام يحتاج إلى مناقشة طويلة لن يسمح المجالُ بها الآن. والمهم أن النقاش حول مفهوم اللغة واللهجة وما بينهما من اتصال أو انفصال، نقاش طويل ومعروف بين اللسانيّين المعاصرين، وفيه آراء متضاربة. ومن المعروف أن المواقف اللغوية وما تنطوي عليه من أحكام في هذه القضية غالباً ما تتأثر بالمواقف الإيديولوجية والسياسية السائدة أو المتضاربة. والأمثلة على ذلك كثيرة.

3 - لغةُ التعليم والهُويّة

ويقولون: إن « اختيار لغة التعليم لا يجب أن يرتبط باعتبارات الهُوية ». وهو ما يحلو لبعض الدعاة الجُدد للعامّيات، ولا سيما من المَحسوبين على التيار الفرانكفوني بالمغرب والجزائر، أن يُصرِّح به. ويضيف أحدُهم: « إن العالم العربي لم يعد موجوداً سوى في القنَوات الفضائية، ومستقبلُ المغرب مع أوروبّا وإفريقيا، ومع التعدُّدية والانفتاح»[1]. وكأن التعدّدية والانفتاح في نظر هذا القائل لا يَكتملان إلا بمحو العالَم العربي الذي تصوَّر - أو تمنَّى - أن لا يكون موجوداً إلا في القنوات الفضائية.

وكونُ الهوية لا يجب أن تَرتبط باللغة، معناهُ في تصوُّر مَن يقول بذلك، أن اللغة هي مجردُ أداةٍ للتواصل بين الأفراد، وهذا التواصلُ يمكن أن يتمَّ بواسطة أية لغة من اللغات، كما يمكن أن يتمَّ بعدة لغات أو رموزٍ تواصلية أخرى. ومعناه في فهم هؤلاء، أن لا حاجة للارتباط باللغة الوطنية (والمقصودُ هنا اللغة الفصحى) ومَنحِها كلَّ هذه الهالة التي نمنحُها إياها. لأن أية لغةٍ أخرى يمكن أن تقوم مقامَها وتؤدي مهمَّتها التواصُلية. إنهم يتصوَّرون اللغة إذن، كما لو أنها مُجرَّدُ سِلكٍ باردٍ من المَعدِن لا حياةَ فيه ولا روح، يمكن استبدالُه بأيِّ سِلكٍ مَعدِنيٍ آخر فيؤدي نفس الوظيفة: وظيفة التوصيل والتواصُل، كما يؤدّيها سِلكُ الهاتِف. إنها مجردُ قَناةٍ أو واسطة للوصل والرَّبط مُحايِدةٌ تماماً. وهذا قصورٌ في النظَر، وسَطحية لا أتفهَ منها في التفكير. فالمسألةُ ليست بهذه الكَيفيّة الميكانيكية كما يتصوَّرونها. واللغةُ

---

(1) ممن نسب إليهم مثل هذا التصريح السيد إدريس كسيكس رئيس مركز البحث التابع للمعهد العالي للتدبير بالمغرب (انظر جريدة **الأسبوع الصحفي** بتاريخ5/7/ 2010م، ومقالة رشيد نيني في جريدة **المساء** بنفس التاريخ). وكذلك ينسب للسيد أحمد خشيشن الوزير السابق للتربية والتعليم في المغرب. فقد نُقِل عنه خلال ندوة عقدها باللغة الفرنسية تصريح قال فيه: إن « قضية اللغة العربية في المغرب لم تعد مشكلاً مرتبطاً بالهوية...»، مما دعا المحامي والناشط الحقوقي الأستاذ عبد الرحمن بنعمرو إلى المطالبة بمحاسبة الوزير على تصريحه هذا ومساءلته مَدَنياً (نقلت تصريح الوزير وردَّ بنعمرو عليه مواقعُ إلكترونية منها: **منتديات دفاتر**).

الإنسانيةُ أمرُها أعمقُ من ذلك بكثير. إن اللغة هي الأساسُ الأولُ في التكوين الثقافي والاجتماعي والسياسي لأيّ مجتمعٍ من المجتمعات، ولذلك قالوا عنها إنها ظاهرةٌ اجتماعية بامتياز. وهي التي تُبلوِرُ أفكارَ هذا المجتمع وتعمل على تشكيلها، إذ لا فكرَ بدون لغة. وهي التي تعبّر عن رُؤيته الخاصة للعالَم وتُميّزُه عن بقية المجتمعات الأخرى، وهي ذاكرتُه التي تحفظُ تاريخَه وحضارتَه وثقافتَه وعاداته وتقاليدَه. وهي ليست جزءاً من كيان المجتمع فقط، بل هي أيضاً جزءٌ من كيان الفرد وبَصمةٌ من بَصماته التي تُحدِّدُ شخصيَّتَه وهُويَّتَه بكل دِقَّة. ولذلك قال أحدُ الفلاسفة الكبار: «حدودُ لغتي تعني حدودَ عالَمي». وقال هاردر: « قلبُ الشعب ينبُضُ بلغته»، وقال آخر: « لسانُ الأمة جزءٌ من عقليتها ». ومن أجل هذه الاعتبارات كلِّها التي تُؤكِّد ارتباطَ اللغة عامةً، واللغةِ الوطنية بالهُوية، أصبح علماءُ النفس والتربية واللغة والاجتماع - ومعهم كثيرٌ من المنظَّمات الدولية - ينادون بضرورة استعمال لغة الأُمّ في التعليم ولا سيما خلال المراحل الأولى والأساسية في تكوين شخصية المتعلِّم. والمقصود بلغة الأم عندهم هي اللغةُ الوطنية في مقابل اللغة الأجنبية سواء كانت لغةَ استعمار أم لغةً مستوردةً أو مفروضة. ومن التعريفات التي قدمتها منظمة اليونسكو للغة الأُم أنها « اللغةُ (أو اللغاتُ) التي بها يُحدّد الأشخاصُ هويتَهم أو بها تُحدَّد هويةُ الآخرين»[1].

هذا عن اللغة بصفة عامة، فإذا كنا نقول عن العربية بأنها ليست أساسيةً في تكوين هُويّتنا، فهل يمكن أن نقول الشيءَ نفسَه عن فرنسا إذا جرّدناها من اللغة الفرنسية؟ ما معنى فرنسا بدون اللغة الفرنسية، وإسبانيا بدون الإسبانية، وألمانيا بدون الألمانية، وإنجلترا بدون الإنجليزية؟ إن اللغة جزءٌ أساسي من مكوّنات المجتمع - عكس ما يقوله هؤلاء - إذ لا يمكن تصوُّر وجودِ كيانٍ لأمةٍ تستحقُّ هذا الاسم وليست لها لغتُها الخاصةُ التي ترمزُ بها لنظرتها المُتميّزة للعالَم، وتستوعبُ ثقافتَها وفكرَها وتعبّر عن خُصوصياتها التاريخية والحضارية. إن اللغةَ، أكثرَ من

(1) UNESCO (2003): L'éducation dans un monde multilingue.

ذلك، لا تُحدِّدُ هُويَّة الأمة أو الوطن أو الشعب فقط، ولكنها أيضاً تُحدِّدُ هُويَّة الشخص والفَرد كما قُلت. فطريقة التكلُّم ونبرَةُ الصوت، والأسلوبُ الخاصُ في التعبير، كافيةٌ للتعرُّف على الشخص المتكلِّم.

4 - أيُّهما أجدى للتعليم الدارجةُ أم الفُصحى؟

ويزعمون أن استعمال اللهجات في محو الأمّية والتعليم أنجعُ وأنفعُ من الفصحى المشترَكة. وهذا ما أصبح يروِّجه بعضُ الناس بقوة وحِدَّة زائدة في السنوات الأخيرة[1]. ومنهم من لا يتردّد في الجهر بأن استعمال الفصحى في التعليم هو السبب الأساس في تردّي أحواله وانخفاض مستواه وإفلاسه، بل يعتبره السبب في تردّي أحوال الأمة كلها[2].

---

(1) كان السيد ألان بنطوليلة الذي أشرف على "مشروع ألف مدرسة ومدرسة" التابع للبنك المغربي للتجارة الخارجية، قد صرح في إحدى مقالاته (سنة 2004) بأن إدخال الدارجة ولغة الأم بصفة عامة في تعليم الأطفال بمدارس هذا المشروع كانت ناجحة للغاية (انظر: مقالته بعنوان: Arabe classique, arabe dialectal, amazigh … Quand l'insécurité linguistique obscurcit l'avenir du Maroc.)، مرجع مذكور. وهذا ما تبناه أيضاً السيد نور الدين عيّوش (ناشط مجتمعي وإعلامي وصاحب مؤسسة زاكورة للتربية)، وحاول أن يُقنعنا به، من خلال ما حَكاهُ عن تَجربته في سلسلة المدارس التابعة لجمعيته، وقال إن هذه المدارس تمنع على التلاميذ استعمال الفصحى مُطلقاً خلال وجودهم بالمدرسة، وإنما عليهم استعمالُ اللهجة الدارجة أو الأمازيغية. ونفس المقولة أيضا كررها السيد رشيد بلمختار وزير سابق للتربية في المغرب، ورئيس سابق أيضاً لجامعة الأخوين الخاصة، وقد نقلته بعضُ الصحف المغربية الصادرة يوم 7/5/ 2010 (**الأسبوع الصحفي**)، وجريدة (**المساء**).

(2) حين سألت السيدة روط جروريشار في حوارها مع مصطفى صفوان المنشور في مجلة: Tel quel الصادرة بالمغرب (ع:358 فبراير 2009) عن سبب نظرته السلبية لأوضاع التعليم والثقافة في البلاد العربية، أجاب بأن سوء الأوضاع راجع إلى «النظام التعليمي الذي يقدّس اللغة العربية ويحط من قيمة لغة الأمّ...» وهو يقصد هنا بلغة الأم: اللهجة الدارجة. وهذا الرأي دافع عنه مصطفى صفوان (وهو محلّل نفسي من أصل مصري يعيش في أوروبا) في كتابه المنشور أصلاً بالإنجليزية ثم تُرجم إلى الفرنسية سنة 2008م تحت عنوان: Pourquoi le monde arabe n'est pas libre ?. وفيه يعتبر أن الفصحى لغة النخبة من رجال الدين =

ومن المعلوم أن مبدأَ إبعاد استعمال العربية الفصحى في المدارس ومجال التعليم بصفة عامة كان أهمَّ مبادئ السياسة اللغوية والتعليمية الاستعمارية بالمغرب والمشرق كما بيّنا في الفقرات السابقة، ليس اقتناعاً بمبدإ تربويّ أو بيداغُوجي ولكن لهدفٍ سياسي استعماريّ معروف وهو القضاءُ على وِعاء حضارة الأمة وقَطعُ لسانِها الجامعِ الناطِق باسمِها والحافِظِ لتاريخها وتراثِها وكلِّ ما تعتزُّ به شُعوبُها ومجتمعاتُها. فماذا أضاف دعاةُ العامية الجُدُد سوى إعادة تَكرار مقولة عمل الاحتلالُ على زرعها في عقول الأجيال ليستغلّها عندَ الحاجة كلُّ من له مصلحةٌ في ذلك؟

وهذه الفكرة نناقشُها من زواياها الآتية:

أ) من الأسباب التي يتذرَّعُ بها أصحاب هذا الاتجاه، وجودُ الازدواجية في العربية بين الفصحى والعامّية. وبما أن الفصحى لغة تُكتَب أكثرَ مما تُنطَق، أي أنها ليست من اللغات الحيّة في نظرهم، أو هي على مشارف الموت، فالحلُّ الأسهلُ لهذه المشكلة هو الإجهاز على ما تبقّى من أنفاس الفُصحى وتوحيد اللغة بتبنّي اللهجة الشعبية. ولقد بيَّنا في كل ما سبَقَ أن الازدواجية خاصيّةٌ من خصائص كلِّ اللغات تقريباً وليست خاصيّة العربية وحدها، وأن الحَدَّ من آثار الازدواجية إذا تفاقَمت هو تقليصُ الفارقِ بين المستوَيين ورَدم الهُوَّة بينهما كلّما صارت تتَّسع حتى لا يؤدي الأمرُ إلى انفصال اللهجة واستقلالها عن اللغة. وذلك يكون بالرفع من مستوى العامّية الدارجة وتقريبها من الفُصحى عن طريق نشر التعليم وتجنيد الإعلام وكلّ الوسائل الأخرى المُمكِنة، وهي كثيرةٌ، وليس بتعميم الدارجة والقضاء على الفُصحى. وحتى لو سَلَّمنا جدلاً بمبدإ استعمال اللهجات والدوارج بدلَ الفُصحى في التعليم المدرسي، فما هي اللهجةُ التي سوف نعلِّمُ بها، والحال أن اللهجات العربية في كل بلدٍ عربي - بما فيها المغربُ - متعدِّدة وليست واحدة؟ ولو اعتمدنا

=

ومحتكري السلطة (أو لغة القرآن) لا تساعد على نشر الديمقراطية وتعميم المعرفة والتحرُّر الفكري.

لهجةً من بين تلك اللهجات، لوقَعنا في ازدواجية جديدة بين التي سنختارها لتصبح لغةً مشتركةً وبقية اللهجات الأخرى. فنكون قد تركنا ازدواجيةً حاضرة لنقعَ في ازدواجية مستقبلية، دون أن نحلَّ المشكل. أم سيكون على كل بلد عربي أن يصطنع له دارجة مِعيارية مَخبَريةً جديدة تأخذ من كل الدّوارج بنَصيب، مع أننا نتوفَّر على لغة معيارية مشتركة منذ قديم لا تحتاج سوى إلى شيءٍ من التطوير والتحسين والتحديث مع تعزيز مكانتها وردِّ الاعتبارِ لها وتنميتها بالاستعمال لا بالإهمال؟ ونحن حين ذكرنا أن هناك لهجة مشتركةً بدأت تتبلوَرُ في الوسط الحضَري بالمغرب على غرار ما يحدث في بلدان عربية أخرى بدأت تتبلوَر فيها لهجاتٌ موحَّدة مشترَكة، قلنا أيضاً إن هذه اللهجة ماضيةٌ في الاقتراب من الفُصحى بسبب اتّساع قاعدة التعليم ودور وسائل الإعلام المختلفة وتأثير لغةِ المُتعلِّمين في لغة غيرهم. وحين يتمُّ هذا التّقارُبُ ويصل إلى المستوى المأمول، ولا سيما إذا تمَّ وَفقَ تخطيطٍ لغوي مدروسٍ ومُحكَمٍ، سوف تنتهي مُشكلةُ الازدواجية التي يتَمترَسُ خلفَها كلُّ مُترَبّص باللغة العربية ومُتَحيّنٍ لفُرَص القضاء عليها. ولا نعني بذلك أن الازدواجية لن يبقى لها وجودٌ تماماً، وإنما نعني أن الفرَقَ بين مستوى الكتابة والنُّطق، بين المِثال والتِّمثالِ سيتقلَّص إلى الحَدِ الأدنى الذي لا يُثيرُ مُشكلةً تُذكَرُ.

ب) إذا كان المقصودُ بمَحو الأمِّية هو محاربةُ الأمّية الوظيفية بمعنى تعليم الكبار صَنعةً أو مِهنةً أو حِرفةً من الصنائِع والحِرف اليَدوية البسيطة التي لا تحتاجُ إلى قراءة وكتابة ولا إلى استعمال كُتُب أو مراجِع، فلا بأسَ من استعمال اللهجة المَحلّية الضيّقة استِعمالاً شَفويًّا، لأنها تكفي للقيام بهذه الوظيفة في المستوى البسيط من التعلُّم. وربما يكونُ استِعمال اللهجة المحلّية في هذا المجال المحدود أَفيَدَ وأَنجَعَ، وعمليةُ التعلُّمُ أسرَعَ وأَقَلَّ كُلفةً ومَشَقّةً. لكن المُتعلِّم لو أراد بعد ذلك أن يُوسِّع مداركَه ويُعمِّق معرفتَه بالمِهنة التي يَمتَهِنُها والصَّنعةِ التي يرغَبُ في إتقانها، وتعلُّم مصطلحاتها وتِقنيّاتها، والاطّلاع على المستجدّات فيها ومتابعتها، لا بدَّ له من اللجوء إلى اللغة المعيارية المكتوبة والمقروءة، والانتقال من مستوى اللهجة إلى مستوى لغة التعليم والمدرسة وهي الفُصحى المشتركة.

وأما إذا كان المَقصود بمحو الأُمّية ومحاربتها هو إخراجُ المُتعلِّم من حالة الجهل التي هو عليها، وإكسابُه الأداةَ الأساسية لذلك وهي تعلُّم القراءة والكتابة باللغة التي تنقلُه من عالم الجهالة والظلام إلى عالم المعرفة والنُّور، فأيةُ أمّيةٍ سيمحوها وأيُّ جهلٍ سيُزيلُه الطفلُ أو الشخصُ البالغُ بتعلّمه قراءةَ اللهجةِ الدارجة وكتابتها، وهو أعلمُ بها من مُعلِّمه؟[1] وماذا سيقرأ بهذه اللهجة المحلّيّة الخاصة بمستوى استعمالي معيّن وأداء وظائف بذاتها؟[2] وماذا سيكتُب سوى ما يَعرِفه ويُتقِنه منذ طَراوة سِنّه؟ وهل يتصوَّر عاقلٌ أن تَنصَرفَ أمةٌ عن لغة ناضِجة لها تجربة طويلة في كل مجالات الحضارة والعلوم والآداب والفن والفلسفة والفكر والدين، إلى لهجة من لهجاتها الفقيرة التي تُعدُّ بالعَشرات، وننكبّ عشرات السنين على تدوينها وتقعيدها وتنميطها وترقيتها ونقلها من المرحلة الشفوية إلى المرحلة الكتابية، حتى نصل بها إلى مستوى ما كانت عليه الفصحى، فنكون كمن يعيد اختراعَ العجلة من جديد - كما يقولون - ونبدأُ التاريخَ من نقطة الصفر؟

ثم إن محو الأمية لا تكون له جدوى إلا بلغة كامِلة مستقلّة يمكن للمُتعلِّم

---

(1) هناك من يردُّ على الاعتراض القائل: إن «الطفل عادةً ما يكون عارفاً بلغته الأم، فما الفائدة من تعليمه هذه اللغة؟» بالجواب الآتي الوارد في تقرير للخبراء حول استعمال اللغات المحلية في التعليم، المجتمعين باليونسكو سنة 1951، ونصّه: «يُجاب عن هذا الاعتراض بأن الطفل في صغره لا يكون قد تمكّن جيداً من معرفة لغته، فالطفلُ الفرنسي أو الإنجليزي يقضي فترةً طويلة في إتقان لغه الأم بالمدرسة، فتقومُ المدرسةُ بتعميق معرفته بها». وأضاف كلود فارجا من جامعة مارساي قائلاً: إن استعمال لغة الأم: «يمكّنه مع ذلك من اكتشاف الطبيعة الخاطئة أو غير المناسبة لما يعرفه، ومن استبدال المعرفة الجديدة بالمعرفة التي يملكها». (انظر: Claude Vargas: Sociolinguistique et didactique de la langue première). لكن يبقى أن الأمر هنا أيضاً متعلِّقٌ بلغة الأُم التي هي لغة مستقلة بذاتها عن اللغات الأخرى وليس بلهجة من لهجاتها. أي أن السياق الذي ورد فيه الاعتراضُ غيرُ سياق اللغة مقابل لهجة من لهجاتها، ولكن سياق لغة مقابل لغة أخرى مختلفة في مجتمع متعدّد اللغات.

(2) المسألة هنا لا علاقة لها بالمفاضلة بين اللغات حتى لا يُحتَجَّ علينا بأن اللغات ليس فيها ما هو أحسن أو أفضل من الأخرى، وإنما يتعلق الأمرُ بالعلاقة بين لغة ولهجاتها ومستوياتها الاستعمالية المتفرِّعة عنها. وكل لهجة أو مستوى استعمالي له مجالُه ووظائفُه الخاصة.

أن يستمرَّ في التعامُل بها في كل مجالات المعرفة والحياة من إدارة واقتصاد وثقافة ودين، ويُواصِل بها تعليمَه - إن أراد - إلى آخر المراحل وفي مختلف التخصُّصات، ويستطيع بما تعلَّمَه أن يَرتقي في السُّلَّم الاجتماعي والمِهْني والوظيفي ويجد مكانَه في سُوق الشُّغل. فما الفائدةُ من المُضيّ في إنفاق الوقت والمال والجُهد في تعلُّم شيءٍ لن يُفيده في قراءة الكُتب ومطالعة الصُّحف والاستماع إلى وسائل الإعلام الأكثرِ انتشاراً وإشباعِ نَهَمه من المعرفة والتواصُل مع العالَم الخارجي الأكثر سَعةً ورحابةً، وتنميةِ معلوماته وتطوير مَهاراته في المهنة التي يُحبّها أو المجال الذي يريد الاشتغال فيه، ولا سيما أنه بعد هذه المرحلة الأولى من التعليم، سيُضطرُّ إلى استعمال فصحى العربية أو الفرنسية أو لغةٍ أخرى تُوصِله إلى ما يطمحُ إليه في حياته؟ أما إذا كانت النيّةُ الحقيقية لدعاة الدارجة، هي تحويلُ التعليم بكل مراحله وتخصُّصاته إلى تعليمٍ عامّيّ دارِجيّ، وليس الوقوف عند مرحلة محو الأمية أو مرحلة السنوات الأولى في التعليم الابتدائي، فمعنى ذلك أنهم يَدعُون إلى زيادة إفقار محتوى التعليم أكثرَ مما هو مُفتقِرٌ، وإضعافِه شكلاً ومضموناً إلى درجة من الصَّعب تصُورُ مَبلغِها ومَداها. وعلينا أن نفهم إذ ذاك، أن الهدفَ البعيد الذي يريدون الوصول إليه هو الرُّجوعُ إلى فَرنَسة التعليم أو نَجلَزته بشكل تامّ، لأن الحُجةَ حينئذٍ ستكون هي إنقاذُ مستوى التعليم الذي لن يقبله أحدٌ ولن يَرضاه أبٌ من الآباء، حتى لو تطلَّب الأمرُ اتخاذَ الصينية أو الكُورية أو أيةَ لغة أجنبية أخرى.

ج) إن أصحاب هذا النزعة أو النّزغة، يتّكِئون هنا على مبدإ أصبح مُجمَعاً عليه بين رجال التربية وعلماء النفس والاجتماع، وهو أن التعليم بلغةِ الأمّ، ولا سيما في المراحل الأولى، هو أفيدُ وأَنجَع من التعليم بغيرها. وهناك مَن يذهب إلى أَبعدَ من هذا فيقول إن البدءَ في التعليم بلغةِ الأُمِّ يساعد أكثرَ من ذلك في اكتساب اللغة الثانية وغيرها من اللغات[1]. لأنه بعد اكتساب الكِفايات والمفاهيم الأساسية

(1) تقول وثيقة اليونسكو المنشورة سنة 2003 بعنوان: (L'éducation dans un monde multilingue): « بيّنت البحوثُ أن التعلم بلغة الأمِّ يكون أجودَ، وأن لغة الأم تهيءُ للتعلُّم =

في اللغة الأولى يمكن الانتقالُ بسهولة إلى اللغة الثانية. ولكنَّ السياق الحقيقي لتطبيق هذا المبدإ الذي تتحدَّث عنه تلك الفئةُ من الباحثين هو سياقُ الثُّنائية والتعدُّدية اللسانية، أي حينما يكون هنالك لسانان: أحدُهما أجنبيٌّ وآخر وطني أو محلّي، أو حينما تكون هنالك ألسنةٌ متعدِّدة وطنيةٌ كلُّها، أو بعضُها وطنيٌّ والآخرُ خارجيٌّ أجنبيٌّ. عند ذلك ينصحُ علماءُ التربية والنفس والاجتماع واللغة بضرورة استعمال اللسان الوطني في المراحل التعليمية كلِّها إن أَمكَنَ، أو في بدايتها على الأَقل، لأن التعليم باللغة الوطنية، لغة الأُمِّ، هو الأجدى والأَنفعُ والأكثرُ مردودية على كل المستوَيات، وأنه فضلاً عن ذلك يساعد في الإسراع بتعلّم اللغات الأخرى. فلغة الأمّ في هذا السياق تُرادف في معناها اللغةَ الوطنية. فالمقصودُ هو استعمالُ اللغة الوطنية في التعليم وتفضيلها تربوياً على اللغة الأجنبية المستورَدة. لكنَّ الأمر هنا يتعلّقُ بلغة ولهجاتها المختلفة أي مُتغيّراتها ومستويات استعمالها. واللغةُ هنا لغةُ أُمٍّ (وطنية أو قوميةٌ)، ولهجاتُها كلُّها جزءٌ منها وليست بديلاً عنها.

5 – الفُصحى ولغة الأمِّ:

ومما يُلحَق بالنقطة السابقة أنهم يقولون: بما أن عملية التعلُّم المثالية يجب أن تكون بلغة الأمِّ والفصحى ليست كذلك، فإن استعمال اللهجة الدارجة في

=

بلغة أخرى وتكمّله». ويقول أحدُ الأساتذة في جامعة طُورونطُو بكندا مدافعاً عن هذه الفكرة: « إن إبراز لغة الأمّ في المدرسة لا يُسهم فقط في تنمية هذه اللغة وحدها، ولكنه أيضاً ينمّي قدرات الطفل في لغة الأغلبية المستعملة في المدرسة». ويضيف:« إن المعرفة والكفاية عند الأطفال تتَحوَّلان من لغة أمّهم إلى لغة المدرسة. وبالنسبة لتوسيع الحقل المفهومي للأطفال وتطوير قدرتهم على التفكير، فإن اللغتين ترابطان. والتحوُّل من لغة إلى أخرى يتم في الاتجاهين. عندما يكون للغة الأمّ اعتبارٌ في المدرسة (في برامج دراسية ثنائية اللغة مثلا)، فإن اللغة والمفاهيم وكفاءات القراءة التي يَكتسبها الأطفالُ في لغة الأغلبية، تتحوَّل إلى اللغة المتكلّمة في المنزل. وبكلمة واحدة: اللغتان تنمّيان بعضَهما، وذلك عندما تسمح البيئةُ التربوية باستِعمالهما معاً ». انظر: Jim Cummins: La langue maternelle des enfants bilingues,Q'est- ce qui importantdans leurs études?

est

التعليم يسهّل عملية التواصل بين المعلِّم والتلميذ مما يُسرِع بعملية التعلُّم، بينما استعمالُ الفصحى يؤخِّر العمليةَ ويخلق حواجزَ نفسية عند الطفل.

وهذه الفكرة نناقشُها من الزوايا الآتية:

أ) إذا نحن سَلَّمنا بأن استعمال العامّية في محو الأمية الوظيفية وتعليم الحِرَف والصنائع البسيطة التي لا يحتاجُ تعلُّمُها إلى قراءة أو كتابة أو مُراجعة كُتُب ومَطبوعات، أمراً مقبولاً ونافِعاً، ولربَّما قد يُسرِعُ بعملية التعلّم ويُسَهِّلُ التواصُلَ بين المُعلِّم والمُتعلِّم - كما سبقَ القولُ - فإننا لا نُسلِّمُ بالمقولة التي تعتبر اللهجات لغةَ الأُمِّ واللغةَ المشتركةَ التي تفرَّعَت عنها تلك اللهجات ليست كذلك. وبالتالي لا نُسلِّم بما يترتَّب على هذه المقولة من نتائج كالقول بكون الفُصحى تؤخِّر عملية الفهم والتواصُل واللهجةِ الدارجة تُسرِع بهما. والذين يتحدثون، من المختصّين في التربية وعلم النفس والاجتماع واللغة، عن لغة الأُمِّ، لا يَفصِلون بين اللغة ولهجاتها التي هي مجردُ مُتغيِّراتٍ لها وأساليب مختلفة لأدائها.

ب) في هذا الكلام خلطٌ بين ما هو مبدأٌ علميٌّ مقبولٌ، وما هو من قبيل السَّفسَطة والغَوغائية. أما ما هو عِلميٌّ وتربويٌّ وبيداغُوجيٌّ معروفٌ، فهو القول إن عملية التعلُّم المثالية هي التي تتمُّ بلغة الأُمِّ[1]، كما سلَفَ القولُ. فهذا أمرٌ لا اعتراضَ عليه من حيثُ المبدأ. لكن المُشكِلَ هو في تأويل مدلول" لغة الأُمّ" وكيفية فَهمه وتطبيقه. فليس المقصودُ بلغة الأمّ دائماً هو اللغة التي أخذها الطفلُ عن أُمّه التي هي كائنٌ فيزيائيٌّ، وإنما تعني أيضاً لغةَ أبيه أو عائلته، أو محيطه الذي نشأ فيه مع أترابه وأصدقائه في الشارع، كما تُطلقُ العبارةُ أيضاً على لغة الوطن الأم، أي اللغة الوطنية. فلفظُ (الأم) هنا تعبيرٌ شائعٌ على سبيل المجاز فقط. فهذا قاموس

(1) هناك من يستعمل (لغة الأُم)، و(اللغة الأُم) بمعنى واحد. ونحن لا نوافق على ذلك. فالأولى هي ترجمة لما يقابل (langue maternelle / mother tongue)، والثانية يقابلها (langue mère). وهما مفهومان مختلفان. وما نتحدَّث عنه في هذه الفقرة من الكتاب هو المفهوم الأول. وهناك من يفضل استعمال مصطلح " اللغة الأولى" (L1) في مقابل "اللغة الثانية "(L2). على أن مفهوم لغة الأمّ ومفهوم اللغة الأُمّ قد يتطابقان في بعض الحالات.

(روبير الكبير) Le Grand Robert يعرّف لغةَ الأمّ على النحو الآتي: « لغة الأمّ: هي اللغةُ الأولى التي يتعلَّمها الطفلُ. وهي عموماً لغةُ أمّه (عائلتِه ومَن يُحيط به وهو في المَهد)، كما تُطلق أيضاً على لغةِ وطنه الأمّ أو الأصليّ Patrie - mère ». ويقول لوي كالفي معلّقاً على هذا التعريف:«.. وهكذا فإن لغةَ الأمّ يمكن أن تكون حيناً لغةَ الأمّ وحيناً آخر لغةَ الوطنِ الأمّ ». ثم يضرب على ذلك مثالاً واضحاً بطفل مولود في فرنسا من أبوين أجنبيّين جاءا لفرنسا فأصبحا لا يُكلّمانه إلا بالفرنسية. فنحن يمكن أن نعتبر لغةَ أجداده التي لا يعرفها هذا الطفلُ هي أيضاً لغةَ أُمّه[1]. وفي هذا السياق أيضاً يأتي كلام كمال يوسف الحاج في كتابه عن" فلسفة اللغة "، وفيه يقول:« الأمُّ هي أول وأكثر وأهم شخص يتعلق به الطفلُ وإليه يلتفت. ومن هنا تسمية اللغة القومية بلغة الأم»[2].

والأهمُّ من كل ما سبَقَ هو أن هذا المصطلح ليس - كما يفهمه بعضُهم - محصورَ الدلالةِ في اللهجة المحلّية التي يستعملها الطفلُ دون أن يشمل اللغة المعيارية التي تفرَّعت منها تلك اللهجةُ وغيرُها من اللهجات، بل إن مفهومه قد يتَّسع أكثرَ فيصبح دالاً على اللغة التي تُحدّدُ هوية الطفل بكل شُموليّتها ولهجاتها ومتغيّراتها وبدائلها، وعلى لغة المدرسة أيضاً. وهنا يصبح مدلول لغةِ الأمّ مُطابقاً لمفهوم اللغة الأُمّ. جاء في وثيقة مشهورة لليونسكو أحلنا عليها مراراً[3] أن «مصطلح لغة الأمّ المستعمل بكثرة، يمكن أن يدل على أوضاع مختلفة. فهو يُعرَّف في الغالب بأنه اللغةُ أو اللغات الأولى التي يستعملها الشخصُ ويتعلَّمها قبل غيرها. كما قد تُعرَّف بأنها اللغة (أو اللغات) التي بها يُحدِّد الأشخاصُ هويَّتهم أو بها تُحدَّد هويةُ الآخرين. وتعرّف أيضا بأنها اللغةُ (أو اللغات) التي نعرفها أكثر من غيرها، واللغة أو اللغات التي نستعملها أكثر. وقد تطلق لغةُ الأمّ أيضاً على (اللغة الأولى)

(1) **حرب اللغات** ص: 153 الترجمة العربية.

(2) عن: نسيم الخوري: **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**، ص:159.

(3) الوثيقة بعنوان:

L'éducation dans un monde multilingue, Document cadre de l'UNESCO (2003).

أو (اللغة الأوَّلية)». وتقول هذه الوثيقة أيضاً: « من المفيد أن نسجل أن هذا المصطلح لا يُفرّق في الغالب بين كل المتغيّرات أو البدائل التي تعرفها لغةُ المتكلمين بالفِطرة، وتلك التي يُتكلَّم بها في المناطق البعيدة من البلاد، واللهجات الحضَرية الداخلة في تحديد المعيار والمستعمَلة في المدرسة باعتبار أنها لغةُ الأمومة ». ويقول كلود فَرجا: « ما يُطلق عليه اسمُ (لغة الأمّ) هو في الواقع حصيلةُ التشكيل الناتِج عن تداخلِ لغوي تُسهم فيه أطرافٌ مختلفة جداً». وبعد أن يستعرض عدداً من أقوال المختصّين وآراء الباحثين في مفهوم المصطلح ينتهي إلى القول: إن التعريف الدقيق لعبارة (لغة الأمّ) ليس من السهولة بمكان. « فهل يمكن أن نكتفي بالقول إنها هي اللغة المقابلة للغة الأجنبية؟»[1].

نستخلص مما سبقَ أن اعتبار اللهجة الدارجة هي لغة الأمِّ دون الفُصحى - كما يذهب عددٌ من دعاة الدارجة - مسألةٌ فيها مغالطةٌ وتأويلٌ مُغرِضٌ لمفهوم (لغة الأُم) كما هو متداوَلٌ بين الباحثين المختصّين.

ولزيادة توضيح الفكرة نضيف: إن اللهجة ليست سوى مُتغيّرٍ من مُتغيّرات اللغة ووجه من وجوهها ومستوى استِعمالي من مستوياتها كما ذكرنا، وأوجُهُ الاتِّفاق بينهما أكثر من الاختلاف. وكونُك تستعملُ هذه اللغة أو تلك بأداءٍ مختلِفٍ عن غيركَ من مُستعمِلي هذه اللغة، أي بلُكنةٍ أو لَثْغةٍ في الصوت (كلثغة الراء أو القاف عند بعضهم) أو تحريفٍ في المعنى أو الصرف أو التركيب، لا يكفي لكي نستنتج أن هذا الأداء الخاصّ الذي يُسمَّى لهجةً أو مُتغيّراً أو سِجلًّا أو مُستوىً استِعمالياً، هو وحده لغةُ الأمِّ، وأن الأصل الذي طَرأَ عليه بعضُ التغيير حين الأداء ليس كذلك. فإذا كنا في بلد لغتُه المُشتركةُ هي العربية، وكانت هذه اللغة تُستعملُ بأداءٍ يختلفُ من منطقةٍ إلى أخرى (منطقة الشمال، منطقة الجنوب، منطقة الوسط.. الخ)، أو من طبقة اجتماعية إلى أخرى (طبقة مثقّفة، طبقة شعبية، سكان البادية، سكان المُدن، فئة التُّجار، فئةُ العُمّال، فئةُ الصُّنّاع الحِرَفيّين، فئةُ النساء، فئةُ الرجال،

---

(1) انظر: Claude Vargas: Sociolinguistique et didactique de la langue première

فئة الأطفال... الخ)، أو كنا في كتلةٍ بشرية موزَّعة على أكثر من بلد، لكنها تستعمل لغةً واحدةً بأداءٍ مختلف من بلد إلى آخر (أداء مصريّ أو شاميّ أو مغربي أو سعودي أو يمَني....)، فهل معنى هذا أن الأداء الخاص بشخص أو فئة أو طبقة أو منطقة لهذه اللغة الواحدة هو الذي يُعتبَر لغةَ الأمّ، أما اللغة المُشتركة التي تتشكَّل من كلِّ هذه التّلوينات والبدائل والمُتغيّرات التي يمكن للشخص الواحد المتمكِّن من لغته أن يتنقَّل بينها دون أن يواجه صعوبةً تُذكَر[1]، فهي ليست لغةَ الأُمّ؟. إن ذلك لا يجوز إلا إذا اعتبرنا أن كلَّ لهجة أو لُكنة أو أداءٍ مُغايرٍ هو لغةٌ مستقلّة، والحال أن هذا غيرُ صحيح. إن اللغة بجميع لهجاتها وتنوّعاتها - هي بصفة عامة - كيانٌ لغويٌّ واحد بمستوياتها المختلفة فصحى ولهجات. و«الانتقال من لغة التخاطب اليومي (اللهجة) إلى لغة الكتابة، اللغة الفصحى، هو انتقال ضمن اللسان الواحد» كما يقول أحد الباحثين المعاصرين[2]. واللهجات الدارجة في العربية ليست لغاتٍ مستقلّة،

---

(1) من الملاحظ أن الشخص الواحد الذي يتقن لغةً معيَّنة يستطيع حين ينتقل من منطقة إلى أخرى أن يُحوّر في وقت قصير جداً كلامَه بالقدر الذي يجعله يساير لهجة المنطقة التي يوجد فيها، كأن يتلفَّظ ببعض الأصوات على النحو الذي يستعمله أهلُها، فينطق الضاد طاءً أو ظاءً أو دالاً أو القاف همزة مرقّقة أو مُفخَّمة، مثلاً. ويقول للبيضة (بيطة) وللغَضار (غطار)، كما في بعض لهجات المغرب. أو يستبدل لفظاً بآخر بحسب المعجم المحلي فيقول للقُلّة (بَطّة) أو للرِّجل (كراع) أو للِّحاف (مُطرّبة) مثلاً، كما يقتضيه العُرف المعجمي في المنطقة التي يوجد بها. وكذلك يفعل في بقية الأحوال الصرفية والتركيبية المتغيّرة من مكان إلى مكان أو مستوى إلى آخر. وهذا الشخص المتمكّن من لغته يستطيع أيضاً حين يتنقَّل بين مقامات متعددة أن يتكلَّم في كل مقام بما يناسبه من مستويات اللغة. فإذا جالس المثقفين والفصحاء خاطبَهم بعربية فصيحة معرَبة، وإذا جلس إلى فئة شعبية خاطبهم بما يعرفون ويألفون. فهذه القُدرة على التنقُّل من مستوى إلى آخر، ومن لهجة إلى لهجة، ومن مستوى عامي إلى مستوى معياري، دون أن يبذل في ذلك جهداً كبيراً، وإنما هو مجرد فترة قصيرة يحتاجها للتكيُّف والاستئناس والمخالطة والاستماع، دليل آخر على أن لغة الأم تؤخذ بكل ما فيها من تنوعات وتغيُّرات ولهجات ومستويات لأنها مكوَّنة من تلك الألوان جميعها. فلغة الأمُّ هنا يطابقُ مدلولُها معنى اللغة الأمِّ (la langue mère).

(2) من كلام أحمد حاطوم في كتابه: **اللسان ليست عقلا**. نقلاً عن: نسيم الخوري: **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية** ص: 175.

ولم تصبح كذلك بعدُ. وإنما هي نيةٌ أو رغبةٌ يسعى بعضُ الناس لتحويلها إلى حقيقة ونَقلَها من عالَم الافتراض إلى عالَم الواقِع. ولو جاز لك اعتبارُ كلِّ لهجة من اللهجات لغةً أُمٍّ مستقلةً، وأخذتَ في الوقت نفسه بمبدإ التعليم بلغة الأمِّ، لوجدتَ أن التعليمَ في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وإسبانيا وسواها من الدول التي تتفرَّعُ ألسنتُها إلى لهجاتٍ عدة، يتمُّ بعشرات اللهجات. لكن الواقع يشهد بأن كل تلك الدول التي ذكرنا لا تستعمل في تعليمها ومدارسها سوى لغاتها الوطنية الرسمية الأدبية المشتركة (الفصيحة) مع بعض اللغات الإقليمية أحياناً وليس اللهجات. وحين يتحدَّثُ رجالُ التربية وخبراؤُها في فرنسا أو بريطانيا مثلاً عن ضرورة التعليم بلغة الأُمِّ، فهم لا يَقصدون اللهجات، وإنما يقصدون اللغةَ الفرنسية أو الإنجليزية المشتركة المِعيارية واللغات الوطنية الأخرى المَحلّيّة المعترف بها[1]. وكذلك يقع في كلِّ بلدان العالَم التي فيها لغاتٌ ولهجاتٌ. فنجد التعليم فيها دائماً يكون باللغات الوطنية الرسمية أو المعترَف بها وليس بلهجاتها الكثيرة التي لا يُمكن استيعابُها. وهذا لا يتناقض مع مبدإ التعليم بلغة الأُمِّ.

ج) نحن لا نعترض على كون الفُصحى (المُشتركة) ليست هي العربية التي يأخذُها الطفلُ من أُمّه أو أبيه أو أسرته الصغيرة بشكل تلقائيّ وسليقيّ. لكن لا بدَّ أن نعترف جميعاً بأن ما يأخذُه الطفل عن أمّه أو أُسرته (إنْ كانت عربية الثقافة واللسان) هو لغةٌ عربيةٌ أيضاً، أي مجردُ وجهٍ أو شكلٍ من وجوهها وأشكال أدائها، والفُصحى وجهٌ آخر له بدوره مستوياتٌ عِدة. والطفلُ المولودُ في أسرة لا تتكلَّم غير العربية، حين يبدأُ في استعمال اللغة، تكون الدارجةُ العامّيةُ التي يستعملها أبواهُ هي المستوى الذي يبدأ به. وهو مستوى شعبيٌّ تُبسَّطُ فيه العربيةُ وتُختزَلُ كثيرٌ من قواعدها الصوتية والمعجمية والتركيبية وتخضع لمتطلَّبات السُّرعة والاقتصاد

---

(1) يقول جون جوزيف فى كتابه: **اللغة والهوية** ص: 234:« ما نعنيه باللغة الأم أمرٌ غامض، إنها عموماً تعنى اللغة أو اللهجة التى شبَّ المرءُ على التحدث بها فى المنزل، ولكن فى الخطاب حول انتشار الإنجليزية غالباً ما تُستعمل للإشارة ليس إلى لغة المنزل وإنما إلى لغة أخرى إقليمية أو وطنية تُكتَسَب من المدرسة».

والاختصار وما يُمليه قانون بذل الجُهد الأدنى في الأداء المعروف في اللغات، بالاعتماد على لغة الإشارات والإيماءات والسّياق والتنغيم حيث يكون مفيداً، والنَّبر حين يضيف معنى، وطريقة التلفُّظ من تفخيم وترقيق وغيرِ ذلك، في تكملةٍ ما اختُصِر وأُدغِمَ واستُغنِيَ عنه من المستوى الفصيح. ثم حين يدخل الطفلُ إلى المدرسة يبدأ في الانتقال تدريجياً إلى استعمال ذلك المستوى الآخر من اللغة نفسها، وهو المستوى الذي تتجلّى فيه اللغةُ في صورتها النَّموذجية التي يحاول أن يتمثَّلها كلُّ مُستعملٍ حسب طاقته وكفاءته. وفي هذه المرحلة يبدأ الطفلُ في تصحيح طريقة استعماله للغة ومراجعة ما يسمّيه الصَّفائيون عادةً بـ«الأخطاء اللغوية» و« والانحرافات» الشائعة في لهجته التي اكتسبَها قبل المدرسة، وذلك بالرجوع إلى النموذج المثالي أو المستوى المسمى فصيحاً. والنتيجةُ أنه لو تعلَّم بالعربية الفصيحة فليس معناه أنه استعمل لغةً غيرَ لغة الأم، لأن لغة الأمّ في النهاية هي العربية بكل مستوياتها الاستِعمالية المتعدِّدة، شأنُها في ذلك شأن كلِّ لغات العالَم. فالطفلُ الفرنسيُّ بدوره يستعمل في البيت مع أَبَويه مستوىً من الفرنسية، وحين يبدأ في الخروج إلى الشارع، يُضيفُ إلى ذلك شكلاً آخر من لغته الأُمّ من خلال ما يتعلَّمه من أقرانه في الحيّ والرَّوض. ثم حين يدخل المدرسة ينتقلُ إلى المستوى الثالث وهو الفرنسية المعيارية الفصيحة المشترَكة. ثم يتدرَّجُ شيئاً فشيئاً في سُلَّم الأساليب التعبيرية الأدبية والعلمية إلى أن يصل فيها إلى المستوى الذي يَطمَحُ إليه وهو مستوى كبار الأدباء والفُصحاء. وإذا كان الطفلُ الذي يعيشُ في بيئةٍ مُعرَّبة منحدراً من أسرة غيرِ عربية (أمازيغية أو كُردية، أو تُركمانية، أو كلدانية أو سُريانية، أو سِنغالية، مثلاً)، فإن تعليمه بالعربية الفصيحة أو الدارجة الشعبية سواء بالنسبة إليه، إذ ليست إحداهُما لغةَ أمِّه دون الأخرى. سوى أنه إذا بدأ بالفُصحى سوف يختصرُ الطريق ويَنتقل من لغته الأمِّ مُباشرةً إلى العربية الفُصحى عوضَ أن يُضيع الوقت في الانتظار عند محطّة الدارجة العربية. والمُشكِل سوف يبدو مُعقَّداً حين تكون اللهجات متعددةً ومختلفة من منطقة إلى أخرى كما في المغرب. فهل سيتعلَّمُ أطفالُ كلِّ منطقة بلهجتهم الخاصة مع ما في ذلك من مشاكل تتعلّق بتكوين

المدرِّسين والوسائل التعليمية وفي مقدِّمتها الكتاب المدرسي وبآفاق المتعلِّم نفسه؟ ولنفرض الآن أن الفصل الدراسي يتكوَّن من مجموعات أولى كلُّ واحدةٍ منها تتكلَّم بلهجة عربية مختلفة عن الأخرى، ومجموعات ثانية كلُّ واحدة منها تتكلَّم بلهجة أمازيغية مختلفة (شَلحية، سُوسية، ريفية)، فبأية لهجة سيكون التدريسُ حينئذٍ؟ أليس استعمالُ العربية الفصيحة هو الحلُّ الأنجع باعتبارها لغةً مُحايِدةً مُشترَكة بين الجميع؟.

د) لقد عمل فريقٌ من المُدافعين عن «تَفصيح» الأمازيغية وتوحيدها في المغرب، على استنباط لغة جديدة معيارية مشتركة مأخوذة من محاولة الجمع بين اللهجات الثلاث لهذه اللغة المُستعملة في البلاد (فضلاً عن اللهجات الأخرى المستعملة في الجزائر وليبيا وتونس وغيرها) وبينها اختلافٌ معروفٌ. وهذه اللغة الجديدة المشتركة هي التي تُستعملُ اليوم في تعليم الأمازيغية بمختلف المدارس والمناطق، لأنهم يعتبرونها لغةَ أُمٍّ تُنَزَّلُ منزلةَ أيّ لهجة من لهجاتها المتعدِّدة. والسؤال المُلحُّ هنا: هو كيف نقبل اعتبارَ اللغة المشتركة - في هذا المثال - لغةَ أُمٍّ، ونعترض على اللغة العربية المشتركة المعيارية رغم قِدَمها ووجودها السابِقِ لوجود اللهجات المُعاصِرة المُتفرّعة عنها؟

هـ) حتى لو سلَّمنا جَدلاً بأن كل لهجة من اللهجات العربية التي تُعدُّ بالمئات، هي لغةُ الأمّ المُستقلة في محيطها وبيئتها المجتمعية المحلّية، وليس العربيةَ الفصحى المشتركةَ، فسيكون علينا أن لا ننسى حقيقة واقعية وهي أن ليس كل لغة أمٍّ صالحةً وقادرةً لنضمن بها تعليماً مناسباً[1]. فإذا كانت لغة الأمِّ مجردَ لغة

---

(1) جـاء في وثيـقة لليـونسـكو بعنـوان: (L'emploi des langues vernaculaires dans l'enseignement...) ص: 58، أنه في حالة وجود عدد من اللغات المحلية في منطقة معيَّنة وعدم التمكن من التعليم بكل لغات الأُم، يصبح من الضروري «أن تُختار من بين هذه اللغات، واحدةٌ لتكون لغة التعليم. وهذه الحالة ستفرضُ استعمالَ لغة أخرى غير لغة الأم لبعض التلاميذ. وقبل اللجوء إلى هذه الضرورة، على المدرسة أن تحاول توزيع التلاميذ إلى مجموعات حسب لغاتهم الأم. فإذا لم تتمكن من تجنُّب المجموعات المختلطة، فإنه سيكون من الضروري التعليم باللغة الأقل صعوبة عند جميع التلاميذ». وأضافت الوثيقة: =

صغيرة وفقيرة جداً أو لهجة محلّية، فالناس يوظِّفونها للتعامل المحلّي العائلي أو بين العشيرة والقبيلة، لكنهم يلجأون إلى اكتساب لغة قويّة للدراسة بها. ولقد تحدث كثيرٌ من الباحثين والخبراء المتخصّصين، رغم حماستهم الشديدة لمبدإ التعليم بلغة الأمّ، عن العوائق والصعوبات الفعلية التي كثيراً ما تواجه تطبيقَ هذا المبدإ، ولا سيما في البلدان التي تتكاثَرُ فيها اللغاتُ، مما قد يؤدي إلى التراجع عن تطبيقه في مثل تلك الظروف وإيجاد حلول أخرى مناسبة. ومن ذلك ما ورد في عدد من وثائق منظمة اليونسكو التي جعلت من هذا المبدإ أحدَ ركائزها الأساسية منذ بداية خمسينيّات القرن الماضي وأصدرت في شأنه العديد من التوصيات.

جاء في إحدى وثائق اليونسكو: « من الواضح أن كل طفل في سنّ التَّمدرُس عليه أن يذهب للمدرسة، وأن كل أمّي عليه أن يتعلّم القراءة والكتابة. ويمكن أيضاً أن نقول إن ما يمكن استعمالُه في تعليم الطفل هي لغةُ أُمّه. لكن عندما تكون هنالك مئاتُ من اللغات لا تُكتَب أو حتى حين تكتَب لا تقدِّم للتلاميذ من الأدبيّات ما يَلزَمُ، فإننا لا نتوفَّر في الوقت الحاضر على أية وسيلة للوصول إلى تحقيق هذين الهدفين المذكورين »[1]. وتُضيفُ هذه الوثيقةُ نفسُها (ص 16): « من الضروري قبل اتخاذ القرار بشأن اللغة التي يجب أو لا يجب أن تُستعمَل في المدرسة، أن يُلجَأ - بواسطة اللسانيّين - إلى إجراء دراسة معمّقة حول الوضعية اللغوية الموجودة. ومن العناصر المهمة التي ينبغي أخذُها في الاعتبار، من هذه

=

«وقد يحدث مثلا أن تكون لغةُ الأم ذاتَ قرابةٍ قوية باللغة الأكثر انتشاراً، وأن إمكانية استعمال هذه اللغة الأخيرة أداة للتعليم تكون لها امتيازات عملية كبيرة تبرِّر هذا العِبء البسيط الذي يُلقى على عاتق الطفل الذي سيعاني من بعض الصعوبات باستخدامه لهذه اللغة. في مثل هذه الحالة نحن نلحُّ على أن تُبذل كلُّ الجهود من أجل مساعدة الطفل على التكيُّف مع هذه الأداة الجديدة. وسيكون من المناسب مثلاً أن يكون التعليم على يد معلّمين يتكلمون لغتَه الأم، وأن تعتبر مهمة انتقاله إلى استعمال هذه الأداة الجديدة هي التي تحظى بالأسبقية على كل مهمة أخرى». ترجمة المؤلف.

(1) Unesco (1953): Emploi des langues vernaculaires dans l'enseignement, p:9.

الناحية، عنصرُ عدد الأشخاص الذي يتكلمون هذه اللغة أو تلك. وعنصرٌ آخر هو الثنائيةُ اللسانية. إذ يمكن أن تكون الجماعةُ المعيَّنة على معرفة بلغة محلِّية أخرى أكثر انتشاراً وأكثر فائدة، أو أن تكون لأغلبية السكان لغةٌ رسمية. ويمكن أن تكون للغة الواحدة لهجاتٌ عدة. وتكون إحداهنَّ هي التي تستجيب أكثرَ من غيرها للشروط المطلوبة لكي تكون لغةً مشتركة. وعندما لا تكون هناك أيةُ واحدةٍ من لغات (لهجات) هذه الجماعات اللغوية على درجة من الأهمية، فلا فائدة عندئذ من استعمال كلّ لغات (لهجات) هذه الجماعات، لأن ذلك سيكون تبذيراً للجهود والأموال. ويمكننا في هذه كل الحال، أن نختار للتعليم المدرسي لغةً مشتركة lingua franca معروفة من قبلُ، أو اللغةَ الرسمية، أو واحدةً من اللغات المحلِّية»[1].

وتذكر اليونسكو أيضاً في وثائقها، عدداً من العوائق التي تحولُ دون تطبيق مبدإ تعليمِ كلِّ الأطفال بلغاتهم الأمِّ داخل البلدان المُكوَّنة من مجموعات لغوية متعدِّدة، مما يفرضُ التراجع عن تطبيق هذا المبدإ ولو لمدة معيَّنة. ومن هذه العوائق:

- أن تكون لغة الأمِّ (أو بعضُها) لغةً غير مكتوبة.
- أن تكون غيرَ معترَف بها عالمياً بصفتها لغة شرعية (معترف بها قانونيا).
- أن تَفتقر إلى المصطلحات المطلوبة في مجال التربية والتعليم وإلى العدد الكافي من الألفاظ المحتاج إليها في تعلم المواد المقرَّرة.
- أن تكون الوسائلُ التعليمية غيرَ متوفِّرة بهذه اللغة (الكتاب المدرسي مثلاً).
- أن يَزيد تعدُّدُ لغاتِ الأمّ من صعوبات التعليم بكلِّ هذه اللغات.
- أن لا يتوفُّر المُدرّسون على التكوين المناسِب في هذه اللغة أو تلك.
- أن لا توجد المواردُ المالية أو البشرية الكافيةُ لتعليم لغةِ الأُمِّ هذه..

---

(1) نفسه، وانظر أيضاً:
L'éducation dans un monde multilingue, Document cadre de l'UNESCO (2003).

- أن يقوم التلاميذ أو المعلِّمون أو الآباء برفض هذا التعليم بلغة الأم بسبب عدم نَفعيَّته أو جدواه أو مردوديته على المتعلّمين أو لأسباب غيرِ ذلك.

و) إن القول بأهمية استعمال اللهجة الدارجة أو العامّية في التخاطُب بين المعلّم والتلميذ في المرحلة التعليمية الأولى لتسهيل التواصُل بين الطرفين، إنما هو مجرّد رأيٍ من الآراء التربوية المختلفة في الموضوع، وليس الرأيَ الوحيدَ المُتَّفَق عليه أو الرأيَ الأصحَّ. بل هناك رأيٌ تربويٌّ معروفٌ يقول بعكس هذا تماماً، أي بضرورة البدء في مخاطبة الطفل والمتعلِّم منذ الوهلة الأولى باللغة الفُصحى المعيارية، ويُنصَحُ بتجنُّب مخاطبة الأطفال ولو في البيت وساحة المدرسة، بأية لغةٍ أخرى سوى اللغة التي يتعلّمونها، ويُدعى الآباءُ للتعاون مع المدرسة في ذلك ما أمكن، لأن ذلك يُسرِع بتعلُّم هذه اللغة واكتسابها وإتقانِها. وقد يجد الأطفالُ صعوبةً قليلةً في الأول، لكن ذلك أفضلُ من تعليمِ لغةٍ بلغةٍ أخرى أو لغة بلهجة من لهجاتها، كتعليم الفرنسية بالعربية أو الفصحى بالدارجة. وهذه الطريقةُ هي المُتَّبعة لحد الآن في كل مدارس البِعثات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية المُنتَشرة في العالَم، وهي طريقة ناجعة ومجرَّبة ومؤكَّدة النتائج.

ز) الذين يختبئون وراء مبدإ متَّفقٍ عليه، وهو التعليم بلغة الأُمّ، لضرب الفُصحى وتبرير استعمال الدارجة، عليهم بالأولى والأحرى أن يُدافِعوا عن تطبيق هذا المبدأ في مجال تعليمِ الفرنسية والإنجليزية وغيرهما من اللغات الأجنبية لأطفالنا طيلة المرحلة الابتدائية ومرحلة ما قبل التَّمَدرس. لكننا نلاحظ - عكس ذلك - أن كل الذين يدافعون عن التعليم بلغة الأُمِّ (أي باللغة الدارجة أو أية لغةٍ وطنيةٍ أخرى غير العربية) يتَسابقون ويتدافعون لإدخال أبنائهم إلى مدارس البعثات الأجنبية الفرنسية (أو الإنجليزية) أو المُستعمِلة لمناهجها، ويُصِرّون إصراراً على أن لا يُعلِّموهم إلا اللغةَ الأجنبية وحدَها ومنذ اليوم الأول، خصوصاً في مرحلة الرّوض ودُور الحَضانة، وهي أخطرُ مراحل الطفل التي يحذِّرُ التربويون وعلماءُ النفس والاجتماع واللغة من استعمال أيةِ لغةٍ أخرى خلالَها غيرِ لغة الأم إلا عند الضرورات القصوى من نحو ما ذكرنا آنفاً. ولا يكتفون بذلك، وإنما يلتزمون أيضاً

بتطبيق التعليمات التي تُمليها عليهم هذه المدارسُ، وهي منعُ التكلُّم مع أبنائهم في البيت أو الشارع بغير اللغة التي يتعلَّمونها. لماذا هذا التناقضُ المُريبُ إذن؟ لماذا لا يُطبّقون على أبنائهم تلك النظريات التربوية التي يجعلون من أنفسهم أنبياءَ الدعوة إليها والعملِ على نشرها في الأوساط الشعبية؟ فما دامت لغةُ الأمِّ هي الأصلح والأنجع - ونحن لا نعارضُ هذا المبدأ كما قلتُ وإنما كيفية تطبيقه - فلماذا نسمح لمدارس البعثة الفرنسية وغيرِها من المدارس الخصوصية المزروعة في بلادنا - وكثيرٌ منها يعمل من أجل غَرس مبادئ اللادينية (العَلْمانية) أو الانحراف بالأطفال عن ديانتهم الأصلية - أن تَفرِضَ الفرنسيةَ وحدها (أو الإنجليزية في الحالات الأخرى) دون شريكٍ على أطفالنا منذ الرَّوض الأول، بل منذ مرحلة الحضانة، مع ما في ذلك من خطر بيّن على الهُوية والمجتمع واللغة الوطنية ونفسية الطفل وحقوقه أيضاً؟ ولماذا لا يُطبّقُ دعاةُ الدارجة هذا المبدأ العِلمي على أبنائهم فيُعطون به القُدوة للآخرين؟ لماذا يُهرّبون أبناءَهم إلى مدارس البِعثات واللغات الأجنبية والمدارس الخُصوصية الدائرة في فَلَكها لتعلُّم لغةَ مُوليير أو شِكسبير منذ أول يوم، ويُطالبون أبناء الفقراء والطبقة الوسطى بأن يتعلَّموا لغة الشارع و(الزَّنقة) بدلَ الفُصحى لغةِ العلم والفكر والمعرفة الواسعة؟ لماذا يترفَّعون ويتَعالَون عن لغة الشعب هنا ويُخادعون الناسَ هناك بدعوتهم إلى ضرورة تعلُّمها حين لا يتعلق الأمرُ بفلذات أكبادهم؟ »[1]. وإنهم في الحقيقة حين يُبعدون أبناءَهم عن تعلُّم العربية فصحى كانت أم دارِجة، إنما يُبعدونهم عن مستوى الطبقات الشعبية الأكثر عدداً وانتشاراً،ويلتصقون التصاقاً بالطبقة الأورستقراطية الأقل عدداً ولكنها الأكثر قوةً

(1) هذا السؤال نفسه طرحَه الصحافي المغربي رشيد نيني حين كتب مرة يقول: « وأبناء الغالبية الساحقة من الداعين إلى ترسيخ الدارجة في التعليم، قد درسوا في مدارس البعثة الفرنسية ولا يُجيدون التحدُّث لا بالعربية ولا حتى بالدارجة المغربية. لماذا، إذن، يُشهرون كلَّ هذا الحماس لإقرار مشروع لغوي في مدارس الشعب ما داموا لا هُم ولا أبناؤهم سيستفيدون من نتائج هذه السياسة التعليمية الجديدة التي يبشّرون بها المغاربة؟». صحيفة (المساء) المغربية بتاريخ 2010/3/6م.

وتأثيراً. وهنا تنفضِح اللعبةُ ويظهر المستورُ: أين ديمقراطية الأغلبية التي يدافعون عنها نظرياً في كتبهم ومقالاتهم ويخونونها عملياً في حياتهم اليومية؟

6 - الفصحى ولغة النخبة:

ويرتبط بهذا الموضوع ما يردّده مصطفى صفوان ومن على مذهبه من كون الفُصحى (أو ما يسمونه "اللغة الكلاسيكية" أو "لغة الكتابة" أو "لغة القرآن") لغةَ نخبةٍ صغيرة من الناس تحتكر المعرفة والتعليم وتأويل القرآن وسطَ غالبية عظمى من الأمّيين في المجتمع العربي ولذلك فإن استعمال العامية هو الذي يُزيل هذا الاحتكار ويحقق للعالم العربي الديمقراطية وحرية الفكر وشيوع المعرفة [1].

وأصحاب هذه المقولة لم يضيفوا هذه المرة أيضاً شيئاً على كلام معلّمهم الأول وهو الألماني ويلهام سبيتا حين قال في مقدمة كتابه: « وبالتزام الكتابة بالعربية الكلاسيكية القديمة لا يمكن أن ينمو أدب حقيقي ويتطور لأن الطبقة المتعلّمة القليلة العدد هي وحدها التي يمكن أن يكون الكتابُ في متناول يدها. أما بالنسبة لجماهير الناس، فالكتاب شيء لا يعرفونه بتاتاً. فإذا احتاج رجلٌ عادي من عامة الشعب إلى كتابة خطاب أو تنفيذ وثيقة عليه أن يضع نفسه وهو مُغمَضُ العينين تحت يَدَي كاتبٍ محترف. ويجب عليه في ثقة عمياء أن يختم الأوراق بخَتم لا يمكنه أن يقرأه ومن الممكن تقليده »[2]. بل إن مصطفى صفوان نفسه لم يجد حرَجاً في أن يَلتَقِف هذا المثال ذاتَه ويعيد تَكرار هذا الكلام بنصّه وفصّه في فقرة

---

(1) هذا ما يردده مصطفى صفوان في كتابه المشار إليه في هامش سابق:(Pourquoi le monde arabe n'est pas libre ?) وقد ختمه بفقرة جاء فيها: ص 161: « ما دام تقديس العربية المكتوبة مستمراً فسنبقى عاجزين عن مراجعة المفاهيم والتصورات التي تحكم وجودنا وتتحول إلى حقائق أو بديهيات لا تلبث أن تصبح جزءاً عاديا من الوضع الطبيعي. وما دمنا نستمر في احتقار لغة الأم (العاميات) ونعتبرها لغة غير مؤهلة للتفكير، فإن الشعب سيكون مضطرا للتخلي عن هذه المهمة لأولئك الذين لا يفكّرون ».

(2) انظر: **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، تأليف: د. نفوسة زكريا سعيد، ص 22.

من كتابه[1].

وما قاله ولهام سبيتا وصفوان ومن على مذهبهما، ليس في الحقيقة سوى سَفسَطة ومغالطة، لأن مسألة احتكار الكِتاب والكتابة من فئة قليلة من المجتمع وتفشّي الأمية بين الأغلبية الساحقة واحتكار المعرفة وقلة انتشار التعليم وفئويته وطبقيته، هي قضية أخرى لا علاقة لها باستعمال الفُصحى في التعليم، أو بسبب أن السلطة تحتكر "لغة الكتابة المقدَّسة" لنفسها كما كان شأنُ الهيروغليفية في مصر القديمة، أو لأن رجال الدين يريدون أن يحتفظوا بـ"لغة القرآن" حتى يحتكروا حقَّ تأويله على هَواهُم كما تفعل الجماعات المتطرِّفة[2]، وإنما هي قضية سياسة عامة تقوم على التجهيل ومحاربة الوعي بصفة عامة، وسببُها بكل بساطة عدم الرغبة في تطبيق سياسة تعليمية ديمقراطية منبثقة عن إرادة شعبية حقيقية تفرض تعميم التعليم ومحو الأمية على جميع المستويات والفئات والطبقات. ولا يمكن لمثل هذه السياسة أن تُطبَّق إلا في جوٍّ تسوده الحريةُ والديمقراطية السياسية بوجه عام، وجوُّ الحرية والديمقراطية لا يمكن أن يتوفَّر بدوره إلا بعد تنامي الوعي وانتشاره. إن الجهل هو الحليفُ الحقيقي والحارسُ الأمينُ للاستبداد، والوعيُ، على النقيض من ذلك، هو عدوُّه الأبدي. وما دام الأمرُ كذلك، فإن دور النخبة المتنوّرة والمثقَّفة سيظلُّ محورياً وضرورياً حتى تقوم بواجبها في نشر الوعي السياسي والاجتماعي وتأطير المجتمع وتكوين وعيه والسهر على توجيهه وتربيته وتعليمه وقيادته نحو الأصلح والأنفع. فالأمرُ يشبه أن يكون سلسلة مترابطة الحلقات بعضُها يستلزمُ الآخر أو يؤدي إليه. ولقد سبق لنا في الباب الأول من الكتاب أن أشرنا إلى أن

---

(1) يقول مصطفى صفوان، في كتابه المشار إليه، ص: 119: «... حتى الرسائل الشخصية تستعمل تعبيرات مُقولَبة ذات طبيعة خاصة بأسلوب الكتّاب العموميين. وبالفعل فبحكم أن أغلبية الناس من الأميّين فهم يضطرون إلى المرور عن طريق هؤلاء الكتاب المحترِفين كما يحدث في عدد كبير من قرى مصر».

(2) في هذا السياق يطالب صفوان بترجمة القرآن إلى الدوارج العربية حتى يستطيع كل شخص أن يصل إلى فهم القرآن بنفسه لا اعتماداً على رجال الدين.

توفّر الحرية والديمقراطية شرطٌ ضروري من شروط التنمية الشاملة بما فيها التنمية الثقافية واللغوية والتعليمية. وهذا الشرط هو الذي نفتقده الآن. وليست المسألة مسألة فصحى أو عامية.

وإذا كان سبيتا يتحدث عن النخبة المثقفة في بداية الاحتلال البريطاني لدول المشرق، وعن اللغة العربية الفصحى باعتبارها لغة تلك النخبة، فلأنه لم تكن هنالك في عهده نخبةٌ مثقَّفة أخرى غير المتعلِّمة بالعربية الفُصحى، ولأنه كان من الصعب عليه أن يدعو مرة واحدة ومنذ البداية إلى التخلّي عن العربية نحو اللغة الأجنبية، فلذلك استعمل أسلوب التدرُّج: البداية بالدعوة إلى استعمال الدارجة عوض الفصحى، والنهاية هي الانتقالُ إلى اللغة الأجنبية بعد أن يثبت فشل التعليم الدارجي. أما في عهد مصطفى صفوان ومن معه على مذهبه، فالوضعُ تغيَّر رأساً على عقب. ذلك أن النخبة الجديدة التي أصبحت تحتكر السلطة ومواقع النفوذ في المجتمع لم تعد هي تلك المتعلّمة بالعربية الفصحى أو التي تحتكر المعرفةَ بها، ولم تعد العربية المكتوبة هي اللغة المقدَّسة عندها، وإنما هي النخبة التي تخرَّجت من مدارس أجنبية وتلقَّت أغلب تعليمها بلغات غير العربية، فتقدِّسها أكثر مما تقدِّس العربية.

وإذن، إذا أردنا حقاً أن نتحدث عن احتكار المعرفة والتعليم النافع فعلينا أن نتحدث عن هذه النخبة الجديدة الناشئة على هذا النحو، أما النخبة المتعلِّمة بالعربية فقد أصبحت على الهامش، ولم يعد لها شأنٌ في مجتمعاتنا العربية، لأن العربية الفصحى نفسها هُمِّشت ولم تعد لغةَ الخبز والرغيف والعيش الكريم، فكيف سيكون شأن المتعلّمين بالدارجة بعد ذلك؟ وإذا أردنا أن نطالب حقاً بدَمقرَطة التعليم وإشاعة المعرفة عوض احتكارها من فئة قليلة من النخبة، فلنطالب قبل كل شيءٍ بأن يكون ذلك باللغة العربية لا باللغة الأجنبية. وبأن لا تكون هنالك فئوية أو نخبوية في التعليم، وهذا يقتضي تشجيع المدرسة العمومية الوطنية وتعميم مناهج للتعليم وطنية غير مستورَدة، وليس المدارس الأجنبية والتعليم الخصوصي الذي يتخرَّج منه أبناءُ الأعيان وأبناءُ الطبقة العليا والمتوسِّطة الذين يتسلّمون - في أغلبية

الأحوال - المناصب والوظائف قبل غيرهم وفي ظروف أفضل وأحسن من سواهم. وأما أبناء المدارس العمومية، وهم الغالبية الساحقة، فيطوفون في الشوارع رافعين لافتات البطالة والتسكُّع.

7 - هل الفصحى لغةٌ صعبة؟

ويقولون إن اللهجة الدارجة سهلةُ التَّعلُّم والفصحى صعبة وعَصيَّةُ.

من الناحية المَبدئية، يُعتبَرُ الحُكمُ العامُّ على لغة أو لهجةٍ بأنها أصعب أو أسهل من لغة أو لهجة أخرى بسبب عناصِرها ومُكوِّناتها الداخلية، حُكماً ذاتياً عاطفياً يتكوَّن لدى الشخص بفعل عواملِ كثيرة بعضها نفسي[1] وبعضها ناتج عن أمور أخرى، وليس موضوعياً قائماً على أُسُسٍ علمية مجرّدة. ولا سيما أن كلَّ قومٍ من طبعهم أن يَعتَزّوا بلغتهم أو لهجتهم ويَعتبروها أحسنَ اللغات واللهجات لارتباطهم الرُّوحي والعاطفي بها، ولأنهم يفهمونها أكثرَ من أية لغة أخرى ويستعملونها ويُعبّرون بها بطريقة أسهلَ وأَدَقَّ من أية لغة أجنبية مهما أجادوا تعلُّمَها وإتقانَها. ولذلك لم يعد مثلُ هذا الحُكم مقبولاً في علم اللغة الحديث، وإن كان معروفاً من ناحيةٍ أخرى أن اللغات لا تكون متساويةً في الوظائف والمهامّ التي

---

(1) من العوامل النفسية التي نشير إليها الأحكام المُسبقة التي يكون الشخصُ قد جمّعها في ذهنه عن لغة معيَّنة نتيجة الإيحاءات السلبية التي تصل إليه من أشخاص آخرين لهم مواقف من تلك اللغة. فيكفي أن يكون الطفلُ أو المتعلِّم قد نشأ في بيئة أو أسرة ليس فيها من يريد التكلم بتلك اللغة لسبب أو لآخر، أو في بيئة لا تعطي لتلك اللغة أي اعتبار ولا تذكرها إلا بالسوء، أو يكون المعلّم الذي يُسنَد إليه تعليمُ تلك اللغة نموذجاً سيئاً في طريقة تعليمه ومعاملته للطفل، لينشأ عنده نفور طبيعي تُجاهها. وعكس هذا يتكوّن في نفسية طفل آخر نشأ في بيئة أخرى عائلية ومدرسية تحبّب له تعلُم اللغة وتُرغِبه فيها، فينشأ عنده ميلٌ طبيعي لهذه اللغة بغض النظر عن صعوبتها أو سهولتها في ذاتها.

ومن الأمثلة على الأحكام القَبلية التي تؤدي إلى إيجاد حالة من الرفض نفسيةٍ وداخلية تُجاه لغة معيَّنة، شيوعُ ذلك الموقف السّلبي غير الموضوعي الذي طالما ردّده بعضُ الغربيّين من أمثال إرنست رينان عن اللغات السامية بصفة عامة وعلى رأسها العربية، بكونها لغات متخلِّفة وغير قابلة للتطوّر خلافاً للغات الأوروبية الآرية.

تُوكَل إليها، ولكن هذا موضوعٌ آخر.

ثم إن الصعوبة والسُّهولة في لغةٍ ما، مسألةٌ نسبية تماماً. فهي صعبةٌ على من يَستَصعبُها وسَهلةٌ على من يَستسهلُها. وانتشارُ هذه اللغة أو إقبالُ الناس عليها في مرحلة معيَّنة أكثرَ من غيرها، ليس راجعاً لعوامل داخلية لَصيقةٍ بها لا تفارقها، بل إلى عوامل وظروف خارجة عنها كثيرة. فالإنجليزيةُ التي يُقبلُ الناسُ عليها اليومَ أكثرَ من غيرها، لم تَكتَسب هذه الأهمّية وهذا الإقبال الشديد عليها بسبب بساطتها وسُهولتها كما يقولُ بعضُهم، إذ هناك الكثيرون يعتبرونها من اللغات الصعبة[1]. والمتكلِّمون اليوم بالصينية هم أكثر عدداً من متكلِّمي الإنجليزية ومن أية لغة أخرى في العالَم، ولكن مكانةَ الإنجليزية في العالَم تبقى مع ذلك هي الأهم. وليست الألمانيةُ أو الصينيةُ أو اليابانية باللغات الصعبة عند الألمان والصينيّين واليابانيّين ولا عند مَن يتكلمون لغةً قريبةً من هذه اللغات، ولكنها قد تكون كذلك في نظر الغُرباء عنها الذين لم يتعوَّدوا على سماعها[2]. ثم إن الانتقال من نَسَق لغوي معيَّن إلى نسَق

---

(1) كان الكاتب الشهير عبد القادر المازني يقول: «ليست الإنجليزيةُ أسهل من الفرنسية أو العربية، ولكن قوة أهلها أكبرُ، ونشاطَهم أعظمُ». وكتب الأديب الإنجليزي الكبير برناردشو في مقدمة مسرحيته الشهيرة (بجماليون): «إن الإنجليز لا يحترمون لغتَهم ولا يهتمون بتعليم أولادهم كيف ينطقون بها وطريقةِ هجائهم للغة الإنجليزية شنيعة لدرجة أنه لا يمكن لأحد أن يعلّم نفسَه كيف يتكلَّمُها. ومن المستحيل على إنجليزي أن يفتح فمَه دون أن يبعث إنجليزياً آخر على كراهيته والاشمئزاز منه. ويمكن للأجنبي أن يتعلَّم نطق الألمانية والإسبانية، أما اللغةُ الإنجليزيةُ فلا يمكن حتى للإنجليزي أن يتعلّم نفسه نطقَها السليم». راجع: رجاء النقاش: **هل تنتحر اللغةُ العربية؟** ص 24 ط 2/ 2010م. ويقول كلود حجاج في كتابه: **معركة من أجل الفرنسية:** « باستثناء المتكلمين الأصليين بالإنجليزية، فالباقون، ولا سيما في أوروبا، يعتبرون اللغة الإنجليزية لغة صعبة وخاصةً في الجانب الصوتي، والجانب الصرفي» ص 84. ويقول باحث آخر: «هناك من يعتبر الإنجليزية غير صالحة للتواصل الدولي ويذكر من أسباب ذلك أن نحوها غير مضبوط وغير واضح، وصوتياتها هشَّة، وألفاظها كثيرة أكثر من اللازم». راجع:

Mohamed Benrabah: Devenir langue dominante mondiale un défi pour l'arabe, pp:34-35.

(2) يقول المرحوم رمضان عبد التواب متحدّثاً عن اللغة الألمانية: «إن من يشكو من كثرة جموع التكسير في العربية وغلبة الشذوذ على قواعدها سيحمد للعربية الاطراد النسبي في هذه =

لغوي آخر بَعيدٍ كلَّ البُعد عن أنساق اللغات التي أَلِفَها واعتادَ عليها، كالانتقال من النسَق العربي الساميّ أو العُروبي، إلى نسَق اللغات الرُّومانية الأوروبية، أو منها إلى أنساق اللغات الأسيَوية كالصينية والكُورية واليابانية، واحدٌ من الأسباب القوية التي تخلُق هذا النوع من الصعوبات الناتجة عن اختلاف نمَط التفكير والخُصوصيات الثقافية والنظرة إلى العالَم[1]. فلو فرَضنا أن مُتكَلِّماً بالفرنسية أراد تعلُّمَ الإسبانية أو الإيطالية أو البرُتغالية أو اللاتينية، لوجَدها أَسهلَ بكثيرٍ من تعلّم العربية أو العِبرية أو الصينية أو اليابانية. وهذا واضِحٌ لأن كلَّ اللغات الرُّومانية تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، وكلُّ منها تُعتبَرُ لهجةً من لهجات اللاتينية، ولكنه سوف يصطَدِم بصعوبةٍ جَمّةٍ حين ينتقلُ إلى لغةٍ بعيدةٍ في كلِّ شيءٍ عما أَلِفَه في تلك اللغات الرومانية والأوروبية بصفة عامة: في نطق أصواتها وإخراجها من مخارجها الصحيحة ونظامها الصوتي عموماً، وفي نظامها التركيبي والصرفي، وفي معجمها وطريقة اشتقاقها، وفي حروفها وطريقة كتابتها (من اليمين إلى اليسار)، وفي المفاهيم والتصوُّرات التي تُحيلُ عليها، وفي الرؤية المختلِفة للعالَم التي تَختزِنُها بحكُم أنها تُعبّرُ عن حضارةٍ وثقافةٍ وفكرٍ لأُمّة مختلفة. وليست هذه الصعوبة التي سوف يُلاقيها راجعةً إلى طبيعة اللغة ذاتها التي يريدُ تعلُّمها، ولكنها راجعة لحيثيات تتعلق بالشخص

=

القواعد إذا درس الألمانية ورأى كثرة صيغ هذه الجموع فيها وفقدان القاعدة التي تخضع لها تماما إلى درجة أن كل كتاب في تعليم قواعد الألمانية تبدأ صفحاتُه الأولى بهذه العبارة: "احفظ مع كل اسم أداةَ تعريفه وصيغة جمعه لأنه ليست هنالك قاعدة لذلك"». **العربية الفصحى والقرآن الكريم أمام العلمانية والاستشراق**، ص 32.

(1) جاء في تقرير خبراء اليونسكو حول استعمال اللغات المحلية في التعليم (1951) ما يلي: «ليتعلم الطفلُ لغة أجنبية تنتمي إلى حضارة لا تختلف إلا قليلاً جداً عن حضارته (كحالة الفرنسية بالنسبة لطفلٍ إنجليزي)، فإن الصعوبات الأساسية التي تواجِهُه ستكون ذاتَ طبيعة لسانية فقط. أما إذا كانت اللغة الأجنبية، على العكس من ذلك، تنتمي لحضارة مختلفة جداً عن تلك التي ينتمي إليها الطفلُ (مثل اللغة الإنجليزية بالنسبة لطفل من نيجيريا)، فسيكون تعلُّمها صعباً جداً عليه. لأنه سوف لن يدخل في اتصال مع لغة جديدة فقط، ولكن أيضا مع مفاهيم جديدة. ونفسُ الشيء يقال في حق الشخص البالغ».

المتعلِّم وبأشياء خارجة عنها تماماً كما وضَّحنا.

هذا حين نتحدَّث عن تعلُّم اللغات المُستقِلّة بذاتها والمُتبايِنة في أنساقها تبايُناً كُلّيًّا، أو المُتقارِبة تقارُباً نوعياً. لكن حين يتعلّقُ الأمرُ بلهجاتٍ متفرِّعة عن لغة واحدة لم تنفصل عنها ولم تتحوَّل بعدُ إلى لغاتٍ مستقِلّة، فمعنى ذلك أننا نتحدَّث فقط عن مجرد تدرُّج في مستوياتِ إنجازِ تلك اللغة صوتياً ومعجمياً وتركيبيا وأسلوبياً عادةً ما تعرفُ تغيُّراتٍ وتنوُّعاتٍ من فردٍ إلى آخر ومن فئة أو جماعة إلى أُخرى. وكلُّ هذه المستويات المُتدَرِّجة وهذه الأساليب التعبيرية والتغيُّرات المختلفة، تتمُّ داخلَ النَّسَق العامّ للغة الواحدة التي تَجمعُها وتَحضُنُها كافَّةً، لأنها في الحقيقة أمٌّ لتلك اللهجات. فهي بِضعةٌ منها وليست كياناً مُستقلاً بذاته. غُصنٌ في شجرةٍ وليست شجرةً مُستقلةً. ولذلك فإن الانتقال من لهجة إلى أخرى تنتميان للغةٍ واحدة، أو الانتقال من اللهجة إلى اللغة التي منها تفرَّعت تلك اللهجةُ، لا تكونُ فيه صعوبةٌ تُذكرُ. لأن اللهجات المتفرِّعة عن لغةٍ واحدةٍ كالعربية، مهما بَدَت في الظاهر بعيدةً عن المستوى المِعياري الذي نسمِّيه أدبياً أو أكاديمياً أو فصيحاً، فهي في واقِع الأمر جزءٌ من ذلك النَّسَق مع تحوُّلاتٍ وتغيُّرات ناتجة عن الاختلاف في التطبيق والإنجاز. فما اللهجةُ في لسانٍ من الألسنة، سوى ضَربٍ من ضُروب إنجاز ذلك اللسان عند التلفُّظ والكلام والاستعمال بصفة عامة. ولهذا توقَّف العالم السويسري الشهير دي سوسير بشكل لافِتٍ عند الفرق الموجود بين (اللغة) و(اللسان) من جهة، وبينهما و(الكلام) أي: الخِطاب والإنجاز، من جهة ثانية. ومهما بَذَلَ المتكلِّمون للّسان الواحد من جهد ليكون كلامُهم مُطابِقاً بعضُه لبعضٍ، فإنهم لن يستطيعوا إلى ذلك سبيلاً. إذ لا بد من وجود اختلاف بين المتكلِّمين والمُستعمِلين لهذا اللسان مهما كان بسيطاً ودقيقاً لا يكادُ يُدرَك. ومن هنا ظهرَ ذلك المصطلحُ الذي يسمى: "اللهجة الشخصية" (Idiolecte).

وأنا لا أزعُم أن الطفل أو المُتعلِّم بصفة عامةٍ الذي تعوَّدَ في بيئةِ نَشأته الأولى، على التكلُّم بلهجةٍ مَحلِّية من لهجاتِ العربية أو أيةِ لغةٍ أخرى، سوف لن يجد أدنى صُعوبة في الانتقال إلى اللغة المشترَكة (أو الفصحى الجامعة)، ولكني

فقط أقول إن التعوُّد عليها سيأخذُ وقتاً قصيراً جداً هو أقلُّ بكثيرٍ جداً - وبدرجةٍ لا تُقارَنُ - من الوقت الذي يحتاجُه حين يُريدُ تعلُّمَ لغةٍ أجنبية تماماً عن محيطه المجتمعي والثقافي والحضاري. ولا سيما إذا توفَّرت للمتعلِّم بجانب المدرسة ظروفٌ نفسيةٌ وعائلية مُشجِّعةٌ ومُساعدة، وبيئةٌ سَماعية في البيت ووسائل الإعلام والحياة الاجتماعية تُعينه على تنمية قُدراته التي اكتسَبَها في المدرسة. ولكن هذه البيئة الضرورية لتعلُّم اللغات واكتسابها غيرُ متوفِّرةٍ - للأسف الشديد - في محيط الطفل العربي ولا في محيط أيِّ شخصٍ يريد تعلّم العربية الفُصحى. إذن، من أهم الأسباب التي تُوهِم بعضَ الناس بصعوبة الفُصحى هو أن هذه اللغة لا تُستعمَل إلا في مجال ضيّقٍ جداً هو الفصلُ الدراسي، وفي زمن محدود للغاية هو الساعات القليلة المُخصَّصة لها في هذا الفصل الدراسي (وليس كلُّ المُدرِّسين يلتزمون باستعمال الفُصحى في فُصولهم)، بينما اللهجات المَحكية تستأثرُ بكل الوقت الباقي داخلَ المدرسة وخارجَها. ولو توفَّر للفصحى شرطٌ واحد من الشروط الصحيحة لتعليمها، وهو توفير هذا المحيط السَّماعي الذي نتحدث عنه، في البيت والمدرسة والشارع ووسائل الإعلام، أو بعضها على الأقل، لرأينا أن ذلك هو أحسنُ طريقة وأسهلُها وأسرعُها لإتقان هذه اللغة في أقل وقت وبأقل جهدٍ. وهنا نقول أيضاً: المشكلةُ ليست في اللغة ذاتها، ولكن في طرُق تعليمها والوسائل المُستخدَمة والمُساعِدة على تعلُّمها. وهناك أمورٌ كثيرةٌ تحتاج إلى إصلاح جذري في كل ما يتعلَّق بكيفية تعليم العربية ووسائله، وفي مقدمتها الكتاب المدرسي، والبيداغُوجية، وتكوين المُعلِّم،ومناهج التدريس وقواعد اللغة، وتفاصيلُ كثيرة ليس هذا مجال الحديث فيها.

وإنّي بعد هذا، لأذهب إلى عكس ما يُروِّج له أصحابُ الأطروحة التي تنادي بتأخير تعليم الفُصحى والبدء في المدرسة بتعليم الدارجة. فأقول عكسَ ما يقولون: لو عمَدَت كلُّ مؤسسات التعليم الأوَّلي إلى البدء بتعليم الفُصحى منذ الحضانة وروض الأطفال، والتزمت هذه المدارس بعدم استعمال أية لغةٍ أو لهجة أخرى في هذه المرحلة إلى أن تتمكّن الفُصحى من ألسنة الأطفال خلال سنواتهم

الطريّة الغَضّة، أي إلى غاية سنِّهم السادسة أو السابعة، مع الاجتهاد في توفير بيئةٍ سماعية لهم تُساعِد على تثبيت المعلومات التي يحصلون عليها ورسوخها كما أشرنا، بشرط الابتعاد عن الأساليب التقليدية في تعليم العربية القائمة على تحفيظ القواعد وتَكرارها، والاكتفاء عوضاً عنها بالحديث اليومي والمحفوظات والأناشيد السَّهلة والإمعان في الاستماع للنصوص الفصيحة ومحاكاتها، لو فعلوا ذلك لاندهشَ الجميعُ من سُرعة الأطفال في اكتساب الفُصحى وإنتاج آلاف الجمل الصحيحة الفصيحة وانخرطوا في التخاطُب بها دون صعوبة تُذكر.

8 - الفُصحى ولغة الإعلام والإشهار:

ويقولون إن الدارجة هي اللغة المفهومةُ من جميع فِئاتِ المواطنين على اختلاف ثقافتهم ومستوياتهم، ولذلك يكون استعمالُ الدارجة في وسائل الإعلام المسموعة والمَرئية والمكتوبة، وكذلك في الإشهارات والإعلانات بأنواعها، أفيَدَ وأنجعَ، لأنها لغةُ تواصُل إعلامي بامتياز. بل هناك من يذهب إلى أبعد من هذا فيقول: « إنه من الخطإ استعمالُ العربية الفصيحة في مجال الإشهار لأن الناس لا يفهمونها »[1].

ونحن لا نجادل في كون الدارجة لها هذه الإمكانيةُ التواصلية الواسعة في مجال الإعلام والإشهار المسموع في الأوساط الشعبية بسبب أن الفصحى أصبحت مُغيَّبة بالقوة عن أكبر فضاءات الإعلام. ولكن سؤالُنا هو: ما دام الأمرُ على هذا النحو لماذا يُلجَأُ إلى الفرنسية أو الإنجليزية التي لا يفهمها إلا نسبةٌ قليلة من الشعب[2]، حتى نراها تملأ كلَّ الفضاءات السمعية والبصَرية الملفوظة والمكتوبة، في الصُّحف والمَجلات والمَحطّات الإذاعية والقنوات الفضائية، واللَّوحات

---

(1) انظر نص الحوار الذي أجرته دومينيك كوبي مع نور الدين عيوش، وقد أشير إليه في هامش سابق.

(2) لا تزيد نسبة المستعملين للفرنسية في المغرب حسب الإحصائيات التي جاء بها أحمد بوكوس عن 10 إلى % 15 أي أقل من نسبة مستعملي الفصحى (ما بين 10 إلى 20%) انظر كتابه: Dominance et différence, éd, Le Fennec, p62.

والمُلصقات الإشهارية وغيرها؟ كيف يصعبُ على أفراد الطبقات الشعبية أن يفهموا العربية الفصحى - ولو بنسبة معيَّنة - وهي أُمُّ الدارجة، واللغة التي يحفظون بها القرآن ويؤدُّون بها شعائرَ دينهم من صلوات ودعوات وغيرها، ويفهمون الفرنسية أو الإنجليزية وهما لغتان أجنبيتان لا تُستعملان إلا في حدود فئة معيّنة من المثقّفين والمتعلِّمين وليس كلّ المثقَّفين والمتعلّمين؟ لماذا لا يطرح دعاةُ الدارجة مثل هذه الأسئلة على أنفسهم وعلى الأجهزة الإعلامية الرسمية، وكذلك على الوسائل الإعلامية الخاصة التي أُطلِقَ لها العنانُ لتعبَث كيف شاءت بلغتنا وهويَّتنا ومقوّماتنا الدينية والأخلاقية والثقافية؟

ثم إن ادعاء كون الفصحى لا يتواصَلُ بها ولا يفهمها إلا عددٌ قليلٌ من الناس، قولٌ غير دقيق. لأن التجربة أثبتَت أن غالبية الأشخاص من غير المُتعلِّمين في المدارس النِّظامية يستطيعون، في كل أنحاء البلاد العربية، أن يفهموا الأفلامَ والمسرحيات بالعربية الفصيحة، ويحفظون عن ظهر قلب كثيراً من الأغاني والأمداح النبوية المعمولة بها، كما يفهمون نسبةً لا بأس بها من البرامج الأخرى بما فيها النشَرات الإخبارية. والسببُ هو اشتراكُ الدارجة والفصحى في الأغلبية الساحقة من الألفاظ والتراكيب والاستعمالات والأساليب التعبيرية. أما الناطقون بلغات وطنية أخرى (كالأمازيغية في المغرب) الذين لا يفهمون شيئاً من الدارجة المغربية أو العربية الفصحى، فإن المحطات الإذاعية والقنوات الفضائية المُخصَّصة للبَثِّ بهذه اللغات، تقوم بالدور التواصُلي المطلوب. فهي قد وُجدت لأداء هذه المهمة. ولو كانت لدينا سياسةٌ لغوية رشيدة، لجعلنا من تعميم العربية الفصحى المبسَّطة على البرامج الإعلامية المختلفة، وسيلةً لتقريب العامّيات كلِّها من الفُصحى، وتقليص عددها، ولجعلناها أيضاً وسيلةً لتثقيف الشعب والرفع من مستواه، وأَداةً ناجِعة لمحو الأمية ومساعدة الأطفال والتلاميذ على استعمال العربية استعمالاً جيداً. ولكن الإعلام عندنا قد تخلّى نهائياً عن مسؤوليته في حماية اللغة ورعايتها للأسف، ولم يعد ذلك من اهتماماته الأساسية ولا الثانوية، كما تخلّى عن وظيفته في التربية والتثقيف والتعليم والتوجيه وخدمة الأهداف النبيلة

للوطن والمواطنين. وإنما كاد دورُه أن يصبح محصوراً في الفُرجة والتَّلهية وإزجاء الوقت وتقديم برامج لا هدف لها سوى أن تكون فاصِلاً بين إعلان وإعلانٍ، أو إشهار وإشهار. ولا غرابة، فالإعلامُ أغلبُه صار مِلكاً لشركات الدعاية والإشهار. إن من الوظائف النبيلة للإعلام - على الأقل كما نفهمها نحن - أن يعمل على الارتقاء بمستوى الثقافة واللغة عند الفئة العريضة من الشعب، وصَقلِ الذوق العام وتهذيبِه ورَفعِه إلى المستوى الأعلى، وتقريبه من الثقافة العالِمة، لا الإسفاف به أو تَخفيضه إلى المستوى الأدنى. وكان المفروضُ في وسائلِ الإعلام أيضاً أن تُسهِم بجانب المدرسة والجامعة ودُور الثقافة، من خلال كلِّ برامجها، في نشر الثقافة والتعليم بلغة التعليم نفسه وليس بلغة الشارع، فيكون عَوناً للمدرسة والجامعة على النهوض بمهمَّتهما. ولكننا نراهُ في واقِعه الحالي يقوم - على النقيض من ذلك - بهَدم ما تَبنيه المدرسةُ ومؤسساتُ التعليم والتهذيب. فالمدرسةُ مثلاً تعلِّمُ الأطفالَ القواعدَ النحوية والصرفية والإملائية وأساليبَ التعبير السليم، والإعلامُ يدفعهم إلى خَرق هذه القواعد والتمرُّد عليها، ويُبيحُ لهم إفسادَها والتجَنّي عليها. وكان يُنتَظَرُ منه أن يُسهِم بنصيبه في إشاعة المعرفة والعِلم والثقافة الرفيعة وتَعميمها بوسائل مُحبَّبة وأساليب جَذّابة، وتقليص الفجوة بين المتعلِّمين وغيرِهم، وأن يتحوَّل هو نفسُه إلى مدرسة وجامعة مفتوحة ليلَ نهارَ، لا أن يَنقُضَ غَزلَهما ويُقوِّض رسالتَهما ويَهدِمها من الأساس.

وهذا الوضعُ الذي آل إليه الإعلامُ العربيُّ في تخلّيه عن لغة الأمة، بل وإسهامه في انهيارها، هو ما لخَّصه نسيم الخوري حين كتَب واصفاً حالَة الإعلام اللبناني التي تنطبقُ تماماً على حالة الإعلام في بقية البلاد العربية:« كان للإعلام إذن قوةٌ حَمَت اللغة الفصحى سلطةً مطلقة، وكانت ترسّخها منابرُ السياسة والدين والأدب والثقافة والتعليم وتتفاعل معها. وكانت وسائل الإعلام منابرَ عزّزت اللغة إذ يَسَّرتها، وما يحصل هو بقاءُ الإعلام سلطةً لكن بأشكال أخرى... فتتعزّز سلطاتُها الجماهيرية في تعزيزها استقبال اللهجات اللبنانية وإحياءها على تراجعٍ في لغة الصحافة المكتوبة أو اللغة الإعلامية الثالثة والفصحى على حد سواء. لقد انتهى

زمن التدمير في لبنان[1]، وكان ينظر فيه إلى اللغة بشكل ثانوي... لكن مسألة الانهيار اللغوي بقيت واقعا أساسياً فرَضته ضروراتُ الحرب يترسخ وينمو في إعلام اللبنانيين وألسنتهم »[2].

على أنه من الواضح أن إقحام الدارجة بشكل مُكثَّف وعنيف في الإشهار والإعلان - وقد أصبحا سلطة حقيقية في عصرنا هذا - لم يكن دائماً منبعثاً من حرص أصحاب الإعلانات والشركات المتخصِّصة في الإشهار على الوصول إلى قلوب أو جيوب عامة الناس وكافّتهم باستعمال لغتهم التي يفهمونها جيداً، ولكن هناك دافع مفضوحٌ لا يخفى أمرُه وهو الرغبة المبيَّتة، لدى القائمين على شركات الإشهار والذين يقفون وراءهم بالدعم المادي والمعنوي ويوفّرون لهم الفرص والأسواق ويفتحون أمامهم المجالات، في محاربة الفصحى وتدعيم وجود الدارجة. يقول أحد الإعلاميّين المرموقين في المغرب، متحدثاً عن موضوع الإعلان والإشهار في الوسائط السمعية البصرية:« إن فرض الدارجة ليس وراءه فقط عنصرُ الفعّالية الذي أومأتُ إليه كأحد الدوافع التي تُملي على الإعلامي مقتضَيات الوصول إلى الجمهور الواسع، بل هناك سعيٌ حثيثٌ مُدبَّر ازداد استئساداً في السنوات العشر الأخيرة، وهو سعيٌ يهدف إلى ضرب الفصحى بالدارجة والأمازيغية ». ثم يضيف: « لقد تدخّلت في المشهد الإعلامي بنشاط ملحوظ وكالاتُ الإشهار ذات التوجّه الفرانكفوني التي بالغت في فرض الدارجة، ليس فقط في النداءات الإشهارية السّمعية البصَرية، حيث يكون استعمالُها معقولاً، بل إن تلك الوكالات تُصرُّ على استعمال الدارجة في المُلصَقات الإشهارية التي تفرض نفسَها على المارّة في الشارع »[3].

---

(1) يشير إلى الحرب الأهلية في لبنان التي دامت من سنة 1975م إلى 1990م.

(2) نسيم الخوري، مرجع سابق. ص: 242.

(3) محمد العربي المساري: **الفصحى والدارجة في الإعلام**، ضمن كتاب: **اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب**.

9 - هل الفُصحى لغةٌ جامدةٌ أو مَيِّتةٌ؟

ومما يردّدونه أيضاً أن الفصحى التي يصرّون على نعتها بـ« الكلاسيكية » إمعاناً في التحقير والتّنفير، ظلّت جامدةً طيلة القرون الماضية أي منذ نزول القرآن إلى اليوم، ولذلك يَبنُون على هذا القول أنها لغةٌ ميّتةٌ ولا تصلُح للحياة العصرية. وهذا كلامٌ طالَما ردَّدَته مدرسةُ الاحتلال وأساتذتُها من المستعمرين والمستشرقين وكثير من أعلام الفكر الغربي من أمثال إرنست رينان (1823 - 1892م) الذي كان يقول: إن اللغة العربية منذ نزول القرآن الكريم بها لم تعرف أيَّ تغيُّر يُذكَر «فالعربيةُ التي يكتبها اليوم المتعلِّمون من جميع البلدان الإسلامية لا تختلف في شيءٍ عن اللغة التي خرجت من مصحف عثمان. فباستثناء بعض عمليات خارجية صِرفة لتثبيت قواعد النحو، فليس ثمّة ما يُحكى لاستكمال تاريخ تطوّرات اللغة الفُصحى»[1]، وأن هذه اللغة ليست كبقية اللغات التي خضعت لمراحل من التطوّر الطبيعي، وإنما هي لغةٌ ليس لها طفولة أو شيخوخة. وهذا الحكم بعدم قابلية العربية للتطور يُعمِّمه رينان على بقية اللغات السامية التي لا تُقارَن في نظره مع اللغات الآرية التي هي الأرقى والأسمى في نظره. وهذه الفكرة التي تجعل الجنس الآري أسمى وأرقى من الجنس السامي في كل شيء: في الفكر واللغة والأدب والإبداع والابتكار... الخ، كانت رائجة في عهد رينان وعليها استند الاستعمار الغربي في احتلال العالَم العربي والإسلامي.

وإذا كان الجانب العنصري في هذه الفكرة التي روَّجها أمثالُ رينان قد سَقطَ منذ أن قام في العالم العربي عدد من كبار العلماء والمثقفين بالردّ على آراء هذا المفكّر الفرنسي وتفنيدها في حينها، فإن القول بجمود العربية وعدم تطوّرها، ظل مع ذلك رائجاً بين عدد آخر من المستعرِبين والعرب على السواء[2]. وهو كلامٌ

---

(1) عن وليد محمود خالص: **معضلة اللغة العربية بين الجابري وطرابيشي**. ص: 244 - 245.

(2) من المؤسف أن يكون من بين كبار المثقفين العرب الذي سقطوا في هذا الوهم: وهم أن العربية لم تعرف التطور الذي كان ينبغي أن تعرفه منذ عصر التدوين، المرحوم محمد العابد الجابري الذي يصف العربية في كتابه: **تكوين العقل العربي** بأنها تتحكّم فيها خاصِيتان =

مردودٌ في جملته، وسبَبُه - في الغالب إن أحسنّا الظنَّ - عدمُ الاطِّلاع الكافي على تاريخ العربية وواقِعها الحالي. حقاً إن العربية مرَّت بمراحل من الجمود والتراجع خلال الفترة المُتعارَف عليها بعصور الانحطاط، لكنها قبل ذلك وبعده، عرفت تطوُّراً كبيراً بالمقارَنة بما كانت عليه في العصر الجاهلي وبداية نزول الوحي. والدليلُ على تطورها في العصور الماضية، أنها كانت طيلة قرون عديدة لغةَ العِلم والطبّ والفيزياء والكيمياء والفلَك والرياضيات والهندسة والمِعمار والموسيقى

=

أساسيتان:لا تاريخيَّتُها وطبيعتُها الحِسّية. ويهمنا هنا الخاصية الأولى التي يقول عنها: « إذا كانت القوالبُ الصورية التي صَبَّ فيها الخليلُ وزملاؤُه اللغة العربية، قد منَحَتها نوعاً من الدينامية الداخلية (= الاشتقاق) وبالتالي جعلتها أكثر مُطاوعةً، فإنها قد عملت أيضاً على تحصينها من كل تغيُّرٍ وتطوُّر يقترحُهما عليها التاريخُ. ولذلك بقيت **اللغةُ العربية وما زالت منذ زمن الخليل على الأقل لم تتغيَّر لا في نحوها ولا في حَرفها ولا في معاني ألفاظها وكلماتها، ولا في طريقة توالدها الذاتي**. ذلك ما نقصده عندما نقول عنها إنها لا تاريخية. إنها تعلو على التاريخ ولا تستجيبُ لمتطلَّبات التطور...» ص:86. وفي هذا الكلام كثيرٌ من التعسّف وإطلاق الأحكام ونقط الضعف والتناقُض ما لا يتَّسع المجالُ لتوضيحه. إلا أن عدداً من المفكرين والعلماء قد ناقشوه مناقشة دقيقة في مقولته هذه، وردّوا عليه بما يَفي ويكفي، ونخصُّ بالذكر منهم جورج طرابيشي الذي تفرَّغ لمدة ربع قرن من حياته لنقد مشروع الجابري ونقضه، وكتب في ذلك خمسة مجلدات (انظر: وليد محمود خالص: **معضلة اللغة العربية بين الجابري وطرابيشي**). والمرحوم الجابري كان في الحقيقة يخلط بين وضع أصحاب القواميس العربية القديمة العامة الذين تقيَّدوا - في أغلبهم - بمعيار الفصاحة القديم ووقفوا موقف الرافض للألفاظ المحدثة والمولَّدة والمعرَّبة، وبين واقع العربية الفصحى الذي انطلق خارج تلك القواميس حُرًّا طليقاً نرى أثره في كل مجالات العلوم والآداب والفنون وألوان الثقافة المكتوبة التي اهتمَّت برصد ألفاظها ومصطلحاتها سلسلة طويلة من القواميس الخاصة والمختصة وهو ما يعكس التطور الحقيقي للعربية. أما القوالب الصرفية والاشتقاقية التي اكتشَفها الخليل (ولم يضعها) في نظام العربية، فلم تعمل على جمود هذه اللغة كما يدعي الجابري وإنما أعطتها مرونةً وحيوية ومكَّنتها من آلية طيّعة للتوليد والاشتقاق في اللفظ والمعنى. وكل لغة لها قوالبُها الصرفية وقواعد وأنظمة للتوليد والاشتقاق خاصة بها. وبين اعتراف الجابري بما منحته «قوالب الخليل» من دينامية (أي مرونة وحيوية) ومطاوعة في الاشتقاق، وقوله إنها عرقلت تطور العربية تناقُضٌ واضح.

والفقه والأدب والتاريخ والجغرافيا والفكر والفلسفة، وكل علوم الأرض والسماء، وأنها كانت اللغة الوسيطة بين الثقافة اليونانية واللاتينية والثقافة الأوروبية الحديثة. وهناك عشراتٌ من القواميس التخصُّصية التي تحتفظ بما لا يُحصى من المصطلحات القديمة في شتى العلوم والمعارف. ثم جاءت النهضةُ العربيةُ الحديثة فأصابَ اللغةَ ما أصابَ العالَم العربيَّ نفسَه من تحوُّل وتطوُّر. وقد كان لظهور الصحافة وتعدّد وسائل الإعلام واتساع مجالات التعليم وانتشار المدرسة والجامعة والكِتاب، وتيسير وسائل النقل والاتصال، أثرٌ كبيرٌ على تطوُّر الفصحى، لا يُنكِرُه إلا جاحِدٌ أو جاهِلٌ. ثم انضافت إلى هذه الحركة عواملُ أخرى أسهَمت في تطوير العربية وتحديثها ونشرها، منها: إنشاءُ العديد من المجامع اللغوية ومراكز البحوث والدراسات العربية التي انكبَّت على وضع عشرات المجلَّدات المحتوية على آلاف المصطلحات العلمية في مختلف المعارف والعلوم (وإن كان أغلبُ هذه الألفاظ والمصطلحات ما يزالُ قابعاً في رفوف المكتبات لعدم وجود العَزم والنيّة في استعماله)، وازدهارُ حركة التأليف والترجمة والنشر والإبداع الأدبي والعلمي، وصدورُ العشرات من القواميس الحديثة التي اهتمَّت بإدخال المصطلحات الجديدة والألفاظ والتراكيب والعبارات السياقية المعاصرة، والمُعرَّبات والمُترجَمات من كلِّ اللغات[1]. والمختصُّون من أهل العربية عادةً ما يُقسِّمُون مراحل تطوُّر الفصحى إلى خمسة عُصور أو خمسة مستويات تطوُّرية: وهي: فُصحى العصر الجاهلي، وفصحى العصر الإسلامي الأول، وفصحى العصور العباسية، وفصحى العصر العُثماني أو المرحلة المتأخِّرة، وفُصحى العصر الحديث. وكلُّ مستوى من هذه المستويات يُعبِّر

---

(1) من النصوص التي يمكن الرجوعُ إليها لمعرفة التطور الذي انخرطت فيه اللغةُ العربية منذ بداية العصر الحديث، تقريرٌ للكاتب والأديب والأكاديمي الشهير الدكتور أحمد زكي، بعنوان: (La rénovation de la langue arabe = تجديد اللغة العربية) كان قد قدَّمه بالفرنسية إلى اجتماع خبراء اليونسكو حول استعمال اللغات المحلّية في التعليم سنة 1951م، ونشرته اليونسكو سنة 1953م ضمن كتاب بعنوان: L'Emploi des langues vernaculaires dans l' enseignement (انظر: بيان المصادر والمراجع).

عن حالة من التطوُّر انتقلَت إليها العربيةُ الفصحى. ومَن قارَن فُصحى العصر الحاضر بفصحى العصر الجاهلي أو الإسلامي الأول، أو قارَنَها بعربية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، سيلاحظُ لا شكَّ أن العربية كانت دائماً في تحوُّلٍ مستمِرّ. وإذا كنتَ في شكٍّ مما نقول فما عليكَ الآن إلا أن تفتح صحيفةً من الصحُف اليومية المكتوبة بالفُصحى، وتقوم بجَرد ما في مقال من مقالاتها من كلمات وتعبيراتٍ، ولا سيما إذا كان الموضوعُ متعلِّقاً بالاقتصاد أو السياسة أو الرياضة ونحوها من الموضوعات الحيَّة، ثم حاول البحث عن هذه الكلمات والمصطلحات والتعبيرات في أحد قواميسنا القديمة المشهورة كلسان العرب أو القاموس المحيط أو تاج العروس، وستلاحظ أن الأغلبية الساحقة مما تبحثُ عنه ليس وارداً في تلك القواميس [1].

إن كثيراً من الناس قد يفهمون التطوُّر بأنه مُرادِفٌ للتخلّي عن قواعد النحو والصرف والإعراب ونحو ذلك. وهم يعرفون لا شك، أن لكل لغة خصائصها المُميِّزة، وأن فيها ما هو قابِلٌ للتغيُّر والتجدُّد باستمرار باعتبار اللغة كائناً حياً متطوِّراً بطبيعته(وأغلبُ ما ينطبق ذلك على المُعجم)، وما هو بمثابة النواة الصُّلبة التي لا تقبل التغيير إلا ببطء شديد وفي حدودٍ ضيِّقة جداً. ويدخلُ في ذلك البِنية التركيبية والصوتيةُ والصرفية التي هي بمثابة العمود الفِقْري للغة. ولذلك فإن أية لغة لن تقبل

---

(1) تحدث جورج طرابيشي عن تطوّر العربية الفصحى في عصورها المختلفة ودافع عنه بقوة، ولخَّصه في خمس مراحل سماها (طَفَرات)، وهي: 1) الطفرةُ القرآنية (طفرةُ العربية التي عرفتها عند نزول القرآن) - 2) طفرة العقل المُكوِّن (بكسر الواو) وهي الممتدة من القرن الأول إلى آخر الخامس - 3) طفرة العقل المُكوَّن (بفتح الواو) وهي التي عادة ما يطلق عليها اسم (عصر الانحطاط) أو (الفترة المُظلمة). ويلاحظ طرابيشي في هذه النقطة أن الاستحجار الذي أصاب اللغة في هذه المرحلة اقتصر على المجال الأدبي ولم يمتد للمجال العلمي إلا لماماً لحسن الحظ. ولذلك فإن هناك مجالات علمية عرفت نشاطا وحركة مستمرّين عكس ما يُظن. وتمتد هذه الفترة على مسافة خمسة قرون تقريباً - 4) طفرة عصر النهضة الحديثة - 5) طفرة المعاصرة (انظر: وليد محمود خالص: **معضلة اللغة العربية....** مرجع مذكور، ص: 282 وما بعدها).

التخلّي بسهولة عن الخصائص المُميّزة لها مما يدخل ضمن نظامها الأساسي وعمودها الفِقري إلا إذا قَبلَت أن تتحوَّل إلى لغةٍ أخرى مُغايرةٍ. فهل تقبل الفرنسيةُ أن تجمع كلمة (journal) من غير التقيُّد بالقاعدة الصرفية الخاصة بمثل هذه الكلمة، كأن تقول (journals) عوض: (journaux) تسهيلاً وتيسيراً لقاعدة الجمع التي لها في هذه اللغة صورٌ عديدة وشواذٌ كثيرة مُتعِبةٌ، ومع ذلك لا بد من حفظها وإتقانها والتقيُّد بها؟ بل إن الفرنسيةَ لم تقبل حتى مجرد تغيير طريقة الكتابة الإملائية التي اعتاد الناسُ عليها. فهل يستطيع أحدٌ اليوم أن يكتب كلمة (photographe) على غير هذه الصيغة الإملائية التي أقرَّتها قواعدُ الإملاء في تلك اللغة، كأن تكتبها مثلاً بصيغة(fotograf) بدعوى التيسير والتطوير والمطابقة بين النُّطق والكتابة، مع أن تغيير قواعد الكتابة الإملائية لا يدخل ضمن بِنية اللغة وليس من أساسياتها[1]؟... وقِس على ذلك ما لا يُحصى من الأمثلة. وحتى لو طالبَ الفرنسيون بهذا التطوير الذي يمسُّ القواعد المُتعارَف عليها، فإن للغة الفرنسية مؤسَّساتٍ ومجامِعَ علمية هي وحدها التي لها صلاحيةُ البَتِّ في مثل هذه الأمور. فلماذا تُطالَبُ العربيةُ وحدها - بدعوى التطوير - بأن تتخلَّى مثلاً عن علامات الإعراب التي بها يتميَّزُ الفاعلُ عن المفعول، والمُفردُ عن الجمع، والمثنى عن المفرد، والمذكَّر عن المؤنَّث؟[2] إن التطوير أمرٌ مطلوبٌ لا شكَّ فيه، ولكن لا بد أن يتمَّ في ظل احترام النظام الصوتي والصرفي والتركيبي للغة. ولكل لغة نظامُها

---

(1) ارتفعت في المدة الأخيرة أصواتٌ كثيرة داخل فرنسا تُطالب بإصلاح نظام الكتابة الإملائية للغة الفرنسية. وصدر في نهاية 1990م تقرير عن المجلس الأعلى للغة الفرنسية يوصي بضرورة إجراء تغييرات محدودة خاصة بطريقة كتابة بعض الكلمات. لكن تلك التوصيات، رغم أنها لم تطالب إلا بإصلاحات بسيطة وسطحية، ما تزال حِبراً على ورق.

(2) قضية الإعراب في العربية وكيفية معالجتها أو التخفيف منها قدر المستطاع تحتاج إلى مناقشة تفصيلية مستفيضة لا يسمح المقام بها. ولكن يكفي أن نشير هنا إلى وجود حالات يمكن فيها الاستغناءُ عن استعمال بعض الحركات الإعرابية، وهي في عمومها تدخل تحت حالة أمن اللبس.

الخاص به تُستعمَلُ وبه تنمو وتتطوّرُ[1]. وفائدةُ وجودِ النظام في اللغة أنه يُحقّق وظيفةَ استمرار التفاهُم والتواصل المشترَكين بسهولة تامة. ولذلك يكون على الجميع احترامُه وإلا اختلَّ التفاهُمُ وصعُبَ التواصُل لو سُمِح لأي فرد أن يتكلَّم على هواهُ، خارجَ ما هو متفَقٌ عليه وما هو مَسطورٌ ومعروفٌ في النظام العام للغة. إن للتطوير والتحديث في كل لغةٍ قوانينَهما وضوابطَهما الخاصة، والعربيةُ لا تَشِذُّ عن ذلك، فلها أيضاً قواعدُها وآلياتُها الخاصة بالتوليد والاشتقاق والنحت والتعريب والترجمة وإنتاج ما لا يُحصى من الألفاظ والتعبيرات الجديدة. وليس هذا مجالُ تفصيل ذلك. إنما لكي تتطوَّر اللغةُ وفقَ نظامها الخاص، لا بد من استعمال هذه اللغة في كل المجالات الحيوية. **فاللغةُ لا يمكن أن يُصيبها التطوّرُ وهي في حالة توقُّفٍ وسُكون وإهمالٍ، وإنما تتطوّرُ وهي في حالة حركةٍ ونشاطٍ واستعمالٍ،** كما كَرّرتُ القول مراراً. فكيف نريدُ لأنفسنا أن نوفِّق في الوقت الواحد بين أمرين مُتنافيين ومُتعارضين: من جهةٍ نقول: نريد للعربية أن تتطوَّر، ومن جهة أخرى نقول: لا نريد استعمالَ العربية؟ فهذان خطان متوازيان لا يجتمعان. لأن هناك حالةً من التنافي يستحيلُ أن يجتمع فيها الأمران المتناقِضان. ولا ينبغي أن ننتظرَ من لغة أن تطوِّر نفسَها وهي مقيَّدة الحركة مكتوفة الأيدي أو موضوعةٌ على الرَّفِّ، مُبعَدةٌ ومُهمَّشةٌ، ثم نُلقي اللومَ عليها بعد ذلك، ونقول: لا نريدُ استعمالَها إلا إذا

---

(1) من المعلوم أن اللغة - أية لغة - تكون في حريّة تامة وسَعةٍ من أمرها، قبل أن تُقعَّد قواعدُها وتنمَّط وتُقولَب. فإذا استُنبِطت قواعدُها وتحوَّلت من لغة شفوية إلى لغة مكتوبة تُكتسَب بالتعلُّم لا بالسليقة، قلَّت حريّتها لأنها تصبح أسيرة لتلك القواعد. ولكن هذا لا يعني أن اللغة حين تنتقل من الطور الشفوي «المتحرّر» إلى الطور الكتابي الخاضع لقيود ورسوم وحُدود، تفقد خاصية التطوّر والتغيّر والتجديد والتوالد. ما يحدث هو أن التغيّر أو التحوّل هنا يكون داخل إطار « القوانين» والقواعد المستنبطة التي أصبحت تخضع للمراقبة التي يُمارسُها النحاةُ واللغويون، بينما كان الأمر يتمّ من قبل من غير هذه المراقبة الصارمة، أو على الأصح كان يتم في ظل مراقبة المجتمع اللغوي وحده (وهو مكوّن من مجموع مستعملي اللغة)، وفي الطور الكتابي أصبحت المراقبة مزدوجة: يزاولهاُ المجتمع - وهو عادةً متسامِحٌ إلى حد ما - ويزاولها النحاةُ أو حُراسُ اللغة وهم صارمون إلى حد كبير.

طوَّرت نفسَها.

10 - هل الفُصحى سببُ تَخلُّف الأمة؟

وتتفرَّع عن المقولة السابقة مقولةٌ أخرى وهي أن استعمال الدارجة هو الذي سوف ينقلُنا إلى طور الحداثة والمعاصرة ويُنقذنا من مخالب التأخّر والتخلّف. والأساسُ في هذا أن الفُصحى في نظرهم لغةٌ متخلِفةٌ وتخلُّفها ذاك هو السبب في تخلُّف الأمة، ومن ثمَّ لا بد من التحرُّر من اللغة المتخلِّفة وتبنّي اللغة الحية المتطوِّرة وهي الدارجة. والقولُ بكون تخلُّف الفصحى هو سبب تخلُّف الأمة متداول منذ القرن التاسع عشر، ومرويٌّ بالتسلسل والتواتر عن المستشرقين والأجانب ومن تأثّر بهم من دعاة الحداثة المُزيَّفين في عصرنا هذا. والأساسُ فيه قولُ وليام ويلكوكس الذي أوردناه من قبل: « إن من جملة العوامل في فقد قوة الاختراع عند المصريّين استبقاءَهم اللغةَ العربيةَ الفصحى. لذلك لا بد من إغفالها واستبدالها باللغة العامية اقتداءً بالأمم الأخرى ». فلا عجب بعد ذلك أن نجد رجلاً من الأتباع وهو سعيد عقل يقول: « علينا أن نترك لغةَ الكُتُب لنأخذ لغةَ الحياة ». ونجد شخصاً مثل شريف الشُّوباشي يؤلف كتاباً بالفرنسية ويضع له عنواناً في شكل استفهام تقريري يمكن ترجمته على النحو الآتي: **هل لغة القرآن هي سببُ الوَجَع العربي؟**[1]. ونجد الطبيب النفساني مصطفى صفوان - الذي هلّلوا له كثيراً في الغرب - يحاول أن يضع أيدينا على سبب الداء والوجع اللذين تعاني منهما الأمةُ العربية، فيخرج بدوره كتاباً بالفرنسية بعنوان استفهامي أيضاً يقول فيه: **لماذا العالمُ العربيُّ ليس متحرّراً؟**. والجواب عنده بالطبع: لأن العالم العربي لم يتحرَّر من سلطتين مستبدَّتين: سلطة الفصحى لغة الكتابة، وسلطة التطرُّف الديني، وهذا الربط

---

(1) العنوان في أصله الفرنسي: Le Sabre et la virgule: La langue du Coran est-elle à l'origine du mal arabe ? وقد تفادى المؤلف أن يصدم القارئ العربي بهذا السؤال الفجّ، فلذلك اختار للطبعة العربية من الكتاب عنواناً آخر وهو: **لتحيا العربية ويسقط سيبويه**.

بين الفصحى والتطرف الديني له دلالتُه عند الكاتب[1]. والأمثلة على مثل هذه الأقوال التي تجعل من الدارجة وسيلةً للتطوّر والتحديث والتقدم والتحرّر ومن الفصحى أداة للتخلّف والتزمُّت والرجعية، كثيرة لا حصر لها[2]. بل هناك اليوم من أصبح يُشيع بين أوساط الأنظمة العربية - ليحملها على الذعر والهلَع، وبعد ذلك يجرّها إلى سهولة الانقياد والانصياع - أن الإقبال على العربية الفُصحى لا يؤدي إلى الإفلاس فقط، ولكن يؤدي إلى ما هو أخطر: أي إلى الإرهاب الذي يُسقِط الأنظمة. ولقد بيّنا بما فيه الكفاية من خلال فصول كتابنا السابق: **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية**، فساد الأطروحة التي تقول: إن تخلّف العرب بسبب تخلّف لغتهم. وأثبتنا الأطروحة المُناقِضة وهي أن التخلُّف في مجتمعاتنا العربية لم يكن في يوم من الأيام بسبب اللغة، وإنما تخلُّف الأُمة هو الذي أدى إلى تخلُّف اللغة وتراجع الحضارة والثقافة والعلم والأدب والفكر. أو بعبارة أدقّ: تأخّرُ الأمة كان شاملاً فظهر أثرُه في كل شيءٍ: من الاقتصاد والسياسة ونظام الحكم إلى الثقافة والعلم واللغة وضُمور الفكر. ويوم تستيقظ من سُباتها العميق سيكون عليها إصلاحُ ذلك كلّه. ويُعجبني في هذا السياق أن أنقل للقارئ الكريم كلمة مُنصِفة لأحد كتابنا المعاصرين يقول فيها: «ما اللغةُ إلا عنوان رقيّ الشعب. فإن كان متأخّراً كانت متأخّرةً، وإن كان متقدماً كانت متقدّمة، ومستقبلُها لا يُقاسُ إلا بمستقبله. فإذا كانت اللغة الفرنسية حيةً بحياة الفرنسيّين... فكذلك اللغةُ العربية تحيا بحياة العرب وتموت بموتهم وتتقدم بتقدّمهم... وقد تتغيّر اللغاتُ بتغيّر أقوامها... وتتلوّن

---

(1) العنوان الكامل للكتاب الذي سبق أن ذكرناه هو: Pourquoi le monde arabe n'est pas libre ? Politique de l'écriture et terrorisme religieux : (**لماذا العالم العربي ليس متحرّراً؟ سياسة الكتابة والتطرّف الديني**). والعنوان الفرعي الصغير للكتاب فيه جواب عن السؤال المضمَّن في العنوان الأصلي الكبير.

(2) وانظر مثالاً آخر منها في الحوار الطويل الذي أجرت السيدة Dominique Caubet مع السيد نور الدين عيوش (وهو فاعل جمعوي وإعلامي بالمغرب) سنة 2005 بعنوان: Darija langue de la modernité منشوراً في بعض المواقع الإلكترونية.

بألوانهم، وتلبس لباسَهم. فتكون مُنتصرةً فائزةً بانتصار المتكلّمين بها على غيرهم، وخاسرةً خاضعة بخضوع أبنائها للأمم الفاتحة»[1].

وإذا كنا قد تحدّثنا في الباب الأول من الكتاب عن أهمية اللغة الوطنية في تحقيق التنمية الشمولية في المجتمع، فإنما كنا نقصد باللغة الوطنية تلك اللغة المشترَكة التي توفَّرت لها المؤهّلاتُ والقُدُرات للقيام بهذا الدور، وليس أية لهجة من لهجاتنا المعدودة بالمئات من هذا النوع الذي لا يتوفَّر على ما يُشترَط فيه من مقدرة وكفاءة ومؤهّلات وتجربة في كل المجالات. قد تعمد المجتمعاتُ والدول إلى تطوير إحدى لهجاتها وتأهيلها ورفعها إلى مستوى اللغة الوطنية المشتركة من أجل أن تُناط بها المهمة العظيمة التي تُناط بغيرها من اللغات الوطنية الكبرى. هذا يحدثُ كثيراً وفي كل زمان. ولكنه يحتاج لوقت طويل أولاً، ولا يُلجأُ إليه - ثانياً - إلا عندما يكون المجتمع مفتقِداً للغة وطنية مؤهَّلة ومقتدرة. وهذا ما لا يتطابق مع واقعنا إلا إذا كنا قد فقدنا الثقة بلغتنا بسبب هذه الإشاعات التي تُطلَق ضدها والاتهامات التي تُكالُ لها ونحن نعرف بواعثَها وأسبابَها وشياطينَها التي تُوسوِس بها في كل مكان وزمان. ثم ما الذي يدعونا للاقتداء بتجربة شيشرون الذي يقال إنه أول من حوَّل اللاتينية إلى لغة ثقافية عالِمة بعد أن كانت الإغريقية هي اللغة المُحتكِرة للعلم والثقافة، أو تجربة دانتي الذي كتب بالعامية الإيطالية لتتحوّل بعد ذلك إلى لغة مستقلّة عن اللاتينية، أو تجربة مارتن لوثر الذي ترجم الإنجيل إلى العامّية الألمانية لتصبح بعد ذلك لغة فصيحة مشتركة ومستقلة[2]، والحال أن مثل هذه التجارب سبق للعربية أن مرَّت بها منذ قرون؟ فما نسمّيه اليوم:« لغة فصحى» أو «لغة مشتركة»، كان في الأصل لهجة أو مجموعة من لهجات اختيرت لتصبح لغةَ الأمة العربية الإسلامية منذ كانت دولةً صغيرةً في بداية انطلاقتها إلى أن صارت أُمةً

(1) إبراهيم حلمي العمر، **فتاوى كبار الكتاب والأدباء**. عن: وليد محمود خالص: **معضلة اللغة العربية**... ص: 154.

(2) ويدعونا مصطفى صفوان لنقتدي به بترجمة القرآن إلى اللهجات والعاميات العربية المعاصرة.

من أكبر أُمم الأرض ذات حضارة من أعظم الحضارات. فما الذي يدعونا للعودة إلى نقطة الصفر، والتراجع عن كل المُكتسبَات التي تحقَّقت للعربية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا؟

هذا لا ينبغي أن يحدثُ إلا في حالتين اثنتين:

الأولى: حالة إثبات عجز العربية الفصحى عجزاً كاملاً عن القيام بوظائفها. وهذا ما لم يثبت رغم الدعاوى العريضة التي يرفعها خصومُ الأمة ضدها منذ القرن التاسع عشر: أي منذ بداية مرحلة الاستعمار والتبَعية التي لم نخرج من نفَقها بعد. وإذا كان في العربية عيوبٌ أو قُصورٌ، فالحكمةُ تقتضي إصلاح ذلك بما يَفي بالغرَض ويحقّق المقصود، كما يحدثُ في حركات الإصلاح الصادقة التي تلجأُ إليها كلُّ اللغات، وليس بقطع دابر هذه اللغة واستئصالها والاستغناء عنها والبحث عن لغةٍ سواها. وإذا كانت العاميةُ نفسُها لا يمكن استخدامُها بما هي عليه من القُصور والافتقار، وإنما لا بد من المرور بمرحلة طويلة وشاقة من المعالجة والإعداد والتهيئة والإصلاح، فإصلاحُ الفُصحى أولى وأجدى وأقلُّ كُلفةً وأكثر نَفعاً، ويُجنّب الأمة كثيراً من الخسائر الفادحة والتضحيات التي لا ضرورة لها.

والحالة الثانية:هي حالةُ إجماع الأمة على ضرورة الخضوع لإرادة الانقسام والتجزئة والتشرذم التي تُملَى عليها. وفي اعتقادي أن الروح الساكِنة في وجدان أُمّتنا ما تزالُ حيّةً نابِضة ترفُض ذلك ولا تنصاعُ له.

أما ما وقع للاتينية مع اللغات التي انشقَّت عنها، فبغضِّ النظر عن كون العلاقة بينها وبين تلك اللغات التي انشقّت عنها هي غيرُ العلاقة بين الفصحى العربية ولهجاتها، نتساءل: وما الذي يدعونا ويُحوجُنا إلى الاقتداء بهذا النموذَج، إلا أن يكون الرغبةَ في قطع صلة الرَّحِمِ مع أشقائنا في كل أنحاء العالم العربي، وإعلان القطيعة مع تاريخنا وتراثنا الذي يستحقّ أن يكون موضِعَ فخر واعتزاز لا موضع تنكُّرٍ واستخفاف، أو يكون هو الرغبة المُستميتة في تقديم أعظمِ هدية للفرانكفونية أو الأنجلوفونية لم تحلُم بها مُخطّطاتُ الاحتلال رغم كلِّ الأدوات التي سَخَّرها للقضاء على اللغة العربية؟ إنها الرغبةُ في الانتحار إذن، والتخلُّص من الذات بهذه

الطريقة المُهينة. وما الذي يَحملنا على هذا الانتحار الفكري والثقافي واللغوي، والحال أن بيدنا من البدائل والحُلول ما يُغنينا عن هذا الموقف البَئيس، أنجعُها وأقربُها إلى الواقع هو إعادةُ الثقة في النفس والتصالحُ مع الذات عوضَ جَلدها وتعذيبها. وأولُ خُطوة نحو ذلك هو إعادةُ الاعتبار للغتنا التي هي أهمُّ مُكوِّن من مكوِّنات الذات والهُويَّة. فالشخصيةُ السليمةُ السَّويةُ هي تلك التي تعطي صاحبَها ثقةً كاملةً بنفسه، وليست التي تجعله مُخَلخَلاً مَهزوزاً. وبعد هذه الخطوة تأتي خطواتٌ أخرى، منها: استعمالُ هذه اللغة في كل المجالات. لأن استعمالها في كل المجالات، كما فعلَت أُممٌ غيرُنا مع لغاتها، هو الذي يطوِّرها ويُنَمِّيها ويُكيِّفُ أحوالَها مع كلِّ الظروف في الزمان والمكان. ومنها تيسيرُ هذه اللغة وتطويرُ وسائل تعليمها، وتسهيل طُرُق وَصفها لمُستعمليها... إلى غير ذلك من الإجراءات الواجب اتخاذُها.

أسئلة أخرى لا بد منها:

ثم هنالك ثلاثةُ أسئلةٍ أساسية نطرحها على حُماة العامّية الدارجة والداعين لتَرسيمها وجعلها لغةَ التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام والتطوُّر والتحديث... بدلَ الفُصحى.

أولها: لماذا يطلبُ الفرنكفونيون والفرنكفيليون Francophiles (من عاشِقي الفرنسية الوَلِهين وخُدّامها الأوفياء)، أن نتخلّى عن العربية الفصحى، لغةِ العلم والثقافة والحضارة العالمية المشهود لها كَونياً بقيمتها الإنسانية الكبرى، والاستغناء عنها بمجموعة من الدّوارج واللهجات التي يعجُّ بها العالمُ العربي، ولا ينتبهون إلى حقيقة تاريخية ثابتة، وهي أن كثيراً من اللغات الأوروبية وغيرها من اللغات الكبرى العالمية، حينما أرادت أن تنهض وتُعمِّم التعليم وتوحِّد لغةَ الإدارة والقضاء وتجمع كلمةَ الشعب، عَمَدت إلى إيجادِ لغةٍ فُصحى والقضاء على اللهجات؟ ولا أتوقَّعُ أن هؤلاء لم يدرسوا فيما درَسُوه أن فرنسا نفسها بدأت بالتخلُّص من اللهجات واللغات المحلية الكثيرة منذ سنة 1539م عندما وافق الملكُ فرانسوا الأول على القانون المعروف باسم (مرسوم فيلر كوطري: L'Ordonnance

(de Villers-Cotterêt) القاضي بكتابة العُقود والوثائق القضائية بلهجة باريس وما حولها (فيما كان يسمى بـ "جزيرة فرنسا") التي أصبحت فيما بعد هي اللغة الرسمية، إلى أن جاءت الثورةُ الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر، فخَطَت الدولةُ خطوةً أخرى بأن أصدرت عن مجلس الثورة أمراً حاسِماً بمنع استعمال أي لهجة أو لغة أخرى غير هذه اللغة الجديدة التي أصبحت لغة رسمية للبلاد في كل الأمور الإدارية وفي تعميم التعليم، وذلك تحقيقاً لمبدإ المساواة الذي هو من المبادئ الثلاثة للثورة الفرنسية، ولتعميم التعليم والإدارة والقَضاء ونشر تعاليم الثورة. ومن أجل ذلك خاضت الدولةُ حربا ضارية لتوحيد لغة التعليم والإدارة على حساب اللهجات واللغات المحلِّية الأخرى التي بلغ عددها سنة 1794م - حسب تقرير الراهب جريجوار -ثلاثين لغة ولهجة إقليمية ومحلِّية من بينها: البرُوطونية والأوكسيطانية والباسكية والكورسيكية والقَطلانية والفلامينكية،والبيكاردية، والبروفنصالية....)[1]. وفي القرن التاسع عشر قام جُول فيري (1832 - 1893م[2] الذي كان رئيساً للوزراء ووزيراً للتعليم في فرنسا، بالخطوة الثالثة التي اعتُبرت من أهمِّ مُنجزاته، حين أصدر

---

(1) انظر لائحة هذه اللغات واللهجات وملخص تقرير جريجوار L'abbé Grégoire في الفصل الثامن من كتاب **تاريخ اللسان الفرنسي**: Histoire de la langue française لمؤلفه جاك لوكليرك.

(2) كان جُول فيري (Jules Ferry) - بالمناسبة - من أنصار الفكرة الاستعمارية التي تقول إن من واجب الاستعمار، الذي هو من عرق أعلى، أن يستعمر الشعوب الأخرى التي هي في نظره من عرق أدنى، من أجل تحضيرها وتمدينها. وقد قامت الدولةُ الفرنسية طيلة القرنين الماضيين بشنِّ حرب إبادةٍ حقيقية ومتعمَّدة ضد كل اللغات الإقليمية والمحلِّية بشكل لم يعرف التاريخُ مثيلاً له. وكانت الأوامرُ المُشدَّدة تصدر إلى السلطات التعليمية وغيرها بمنع الحديث بأية لغة أو لهجة أخرى غير الفرنسية الرسمية داخل فصول المدارس وساحاتها. وكانت اللافتاتُ في منطقة بروطونيا تُعلَّق في الشوارع العامة مكتوباً فيها:« يُمنَع البَصقُ على الأرض والتكلُّم بالبروطونية». وما يزالُ أمرُ هذه اللغات الإقليمية مطروحاً إلى اليوم، مما جعل الكثير من الأصوات داخل فرنسا نفسها تشجُبُ الموقفَ الرسمي من تلك اللغات، وتقول: إن فرنسا التي تدافع عن التعدُّد اللغوي خارجَ بلادها، لا يمكنها أن تستمر في محاربته داخل حدودها (انظر: **تاريخ اللسان الفرنسي**، الفصل التاسع، مرجع سابق).

سنة 1881م قراراً بتعميم التعليم وإجباريّته ومَجّانيته وعَلمانيته. ولم يكن هذا مُمكناً إلا بتَعميم اللغة الرَّسمية للبلاد على أنف بقية اللهجات الأخرى.

ورغم أننا لا نتبنَّى أبداً هذا النموذَج الفرنسي المتشدِّد في محاربة اللغات واللهجات المحلّية ولا نعتبره نموذَجاً صالحاً للاقتداء به في أي بلد من البلاد العربية، إلا أننا مع ذلك نسأل أولئك الذين يجعلون من فرنسا قُدوتَهم وقِبلَتَهم في كل شيءٍ: لماذا يُباحُ لفرنسا حقُّ الدفاع عن لغتها الرسمية المِعيارية الفصيحة حتى الموت، من أجل تعميم التعليم والقانون والنظام الإداري والوصول إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، ونهج سياسةٍ مُتشَدّدة لا هوادةَ فيها - منذ فرانسوا الأول إلى اليوم - ضدَّ اللهجات المَحلِّية، وصلت إلى حدِّ إبادة اللغات الإقليمية التي هي حقٌّ مشروعٌ لمُتكلِّميها من الأقليّات، ولا ينبغي أن يُباح في البلاد العربية إلا حربٌ ضارية ضدَّ اللغة الفصيحة المعيارية التي هي وعاءُ تُراثها وحضارتها وثقافتها العالِمة منذ قُرون، لم يَفرضها حاكِمٌ ولا سُلطانٌ، ولا قامَت من أجلها حروبٌ تَطهيرية ضدَّ لغاتٍ أخرى، وإنما تعايَشَت معها، وتبادلَت فيما بينها الأدوارَ والوظائفَ دون عُنفٍ ولا إكراهٍ؟ لماذا يُرادُ لفرنسا التي هي دائماً مصدرُ تهديد للغتنا العربية (وهي في الوقت ذاته القدوةُ والمَثَل الذي يحتذيه خصومُ الفُصحى) توحيدُ لغتها لتنمية بلادها وتحقيقِ الانسجام بين عناصر سُكانها ولو بالقَهر والقُوة، ويُرادُ لنا خلقُ صراعات مُفتعلَة بين لغاتنا ولهجاتنا، مع أن الأمر في الحالة التي نتحدثُ عنها، لا يتعلَّق بلغةٍ في مقابل لغة أخرى، وإنما بلغة في مقابل لهجة من لهجاتها، أي مستوىً من مستويات تحقيقها وإنجازها، أو صيغة مكتوبة في مقابِل صيغة منطوقة للغة واحدة؟

أما **السؤال الثاني**، فهو لماذا يسعى من يسعى إلى توحيد اللهجات الأمازيغية الكثيرة المستعمَلَة في المغرب والجزائر وغيرهما من البلاد التي تنتشر فيها، ويعمل جاهداً لكي يستنبطَ منها لغةً مشترَكَة مُوحَّدة في قواعد نحوها وصرفها وأصواتها وألفاظ مُعجَمها، لتصبح فيما بعدُ اللغةَ الأمازيغية «الفصيحةَ» أو المعيارية المنتظَرة التي يجتمع حولها كلُّ الناطقين بالأمازيغيات المُوزَّعين على أقطار مغاربية وإفريقية شتَّى، ونرفُضُ في الوقت ذاته أن يبقى للعربية مستوى من

اللغة المعيارية المشتركة (وهي الفصحى) الموحَّدة والجامِعة التي يكون من بين أهمِّ وظائفها توحيدُ التعليم وتعميم القوانين وأجهزة الإدارة.. الخ؟ لماذا اللجوء إلى هذا التناقض الفاضح واستعمالُ معايير مزدوجة في موضوع واحد: موضوع اللغة الفصيحة واللهجات الدارجة؟

أما السؤال الثالث، فهو: لماذا تسيرُ كلُّ دول العالم المُتبصِّرة نحو الانخراط في تكتُّلات إقليمية ودولية كبرى اقتصادية وسياسية وثقافية ولغوية، لمواجهة عصر العَولمة الكاسِح الذي يُهدِّدُ كلَّ الكيانات الصغرى والقضاء على خُصوصياتها ولغاتها وثقافاتها، بينما نبحث نحن، في العالم العربي والإسلامي، عن السُّبُل والوسائل التي تعمل على زيادة تمزُّقنا وتَشَرذُمنا، وتضيف إلى كل مشاكلنا مشكلاً آخر هو تَقَوقُع كلِّ بلد عربي أو إسلامي على نفسه، والانغلاق على ذاته ولَهَجاته، والتشبُّث بقَشَّاتٍ من خُصُوصيات تبدو في غاية السُّخف والتَّفاهة أمام هذا التيّار الغامر الذي يوشكُ أن يَجرِفنا جميعاً. وكان الأحرى بنا أن نَستَمسِكَ ونعتَصِمَ بحبال القواسِم الكبرى التي تجمعنا وتوحِّدُنا وتصنعُ منّا تكتُّلاً اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وعسكرياً قوياً يتكوَّن من حوالي 300 مليون نسمة (هم تقريباً سكان العالم العربي)؟ لماذا نسعى للتفريط في لغة الحضارة والثقافة العالِمة، وهي من هذه الحِبال المتينة القوية التي تجمعنا، وإليها تنتسبُ شُعوبُ كُتلتِنا العربية باعتبارها عربيةً باللغة والثقافة لا بالعِرقِ والدَمِّ؟ لماذا نتركُها ونَتبرَّأُ منها، ونلهثُ وراءَ سَرابِ لهجاتٍ صغيرة في كل بلدٍ عربي، ليس لها مستقبلٌ ولا شيءٌ من مقوّمات البقاء والصُّمود. حَجمُها لا يكاد يُرَى، وثِقلُها لا يكاد يُوزَنُ. ولا تقعُ أحسنُها وأقواها إلا في السَّطر الأخير من قائمة لَهجاتِ العالم الصغرى المُهدَّدة بالموت والانقراض؟ هل نحن واعُون بأننا حين نسيرُ في هذا الاتجاه إنما نسيرُ وحدنا ضدَّ حركة التاريخ، ونسبَحُ وحدنا ضدَّ التّيّار؟.

خلاصة وكلمة عن العربية الوسطى:

وفي الختام، ليس ما قلناه في هذا الموضوع سوى رؤوسِ أقلام لما ينبغي أن يقال. وما الأسئلة التي طرحناها سوى عَيّنة من سُيُول الأسئلة الأخرى التي لا

تنتهي، إذا نحن أخذنا مأخذَ الجدّ كلَّ ما يُقالُ ويُكتَبُ ويُحضَّرُ ويُهيَّأُ في السِّر والعلانية، عن موضوع استعمال الدارجة و(تَرسيمها) - كما يطالبون - وجعلها إجبارية في التعليم ومَحو الأمية والإعلام والإدارة والاقتصاد والتجارة والبُنوك... وما سوى ذلك.

والمهمُّ هو أن نفهم، ويفهم جميعُ الناس في البلاد العربية، أن كل هذه الأطروحات التي تُلقى وتُروّجُ حول هذه المسألة، إنما هي عبارةٌ عن حُزمة من المُغالطات والتناقضات التي تُفضي جميعُها إلى حقيقة واحدة، وهي أن طرح مشروع اللهجة الدارجة لا يؤدي إلى شيء يفيد أيَّ بلدٍ عربي في هذا الوقت، وإنما يؤدي فقط إلى:

- مُحاربة العربية الفصحى وإقصائها من كل الفضاءات والمجالات التي بقيت لها، وإحلالُ اللغة الأجنبية محلَّها. وفي ذلك قطعٌ نهائيٌّ لصلة الأجيال القادمة بكل تراثها العربي الإسلامي المغربيِّ منه والمشرقي القديم والحديث على السواء، بل فيه أيضاً قطعُ الصلة مع القرآن نفسه الذي لا يمكن فهمُه فهماً حقيقياً والتعاملُ معه تعامُلاً صحيحاً إلا بالعربية الفصحى.

- إعطاء الفرانكفونية، في المنطقة المغاربية والإنجليزية في المشرق، مزيداً من الوقت والفُرَص لتحتلَّ مزيداً من المساحات والميادين وتتجذَّر فيها وتترسَّخ، وتُسيطِر وتُهيمِن بصفة مطلقة.

- شَغلِ الرأي العام وإلهائِه بالخوض في أمور عقيمة مثل هذا الموضوع، لكي ينصرف عن التفكير الجدِّي في تنمية لغته العربية الفصحى وتطويرها وإغنائها، وتيسير طرُق تعلُّمها وانتشارها. لأن المشكلة الحقيقية ليست في اللغة ذاتها ولكن في الطرُق والأساليب المُستعملة في وصفها وتعليمها.

- صرفِ النظر عن التفكير الجِدِّي في البحث عن الأسباب الحقيقية لفشل سياسة التعليم في العالم العربي كله بما في ذلك فشلٌ ذريعٌ في القضاء النهائي على الأمية، وتعميم التَّمَدرس، وانخفاضُ مستوى التحصيل وضَعف المردودية، وفشَل كل البرامج الموضوعة لذلك، وتعليقُ هذا الفشَل كلِّه، ظلماً وتَعَدّياً، على مِشجَب

التعريب واستعمال اللغة العربية[1] رغم كونها المتضرِّرَ الأولَ من تخبُّط السياسة التعليمية، ورغم أن أحد مظاهر العِلة والمرَض في تعليمنا العربي هو خضوعُه لتغريب لغته من جهة وتدريجها من جهة ثانية.

- صرف النظر عن التفكير الجدّي في إنقاذ المدرسة العمومية التي لم يعد يَلجُها سوى أبناء الطبقة الضعيفة والمقهورة من المجتمع الذين يُحرَمون بسبب وضعها المُتردّي من فُرصٍ مُتكافِئة في حق التعليم والمعرفة مع أبناء الطبقات المتوسِّطة والميسورة.

- تعطيل الحركة الحيَّة في البلاد عن الانكباب على إنجاح مشاريع التنمية الاجتماعية الشاملة التي لا يمكن أن تتمَّ على الوجه الكامل والسَّليم إلا بلغة وطنية مشتركة قوية مُوحَّدة، كما لا يمكنها أن تنجَح في ظل معارك وَهمية وصراعات لغوية مُصطنَعة تَشْغُلنا عن الأمور المهمة والأوراش الكبرى التي ينبغي الانكبابُ عليها. ولو كانت النوايا حسنةً بالفعل، لكان الاتجاهُ الصحيحُ هو العملُ من أجل رَدمِ هُوَّة الفوارق الموجودة بين لهجات العربية الكثيرة وتقليصِ عددها إلى الحدِّ الأدنى وتقريبِها جميعاً من الفُصحى وتَذويبها فيها، عوضَ إبعادها عنها وخَلقِ صراعٍ وهميّ معها. والتفكيرُ الصحيحُ عندنا هو أن نسعى للرفع من مستوى لغةِ الشارعِ والصُّعُود بها تدريجياً إلى مستوى مقبول يُطابق اللغة الأدبية أو يُقاربُها مع التبسيط والتسهيل والتيسير في حدود النظام العام للغة، لا أن نعملَ عكسَ ذلك، على التخلّي عن هذه اللغة العالِمة وتبنّي لغة الشوارع والأزقّة. والرَّفعُ من مستوى لغة الفئات الشعبية معناه في نهاية الأمر رفعٌ من مستوى تعليم هذه الفئة وترقيةٌ لمعارِفها وأذواقها وتفتيحٌ لأذهانها وتقريبُها إلى مستوى المثقَّفين المتعلّمين. وهذا الذي

---

(1) يقول أحمد المعتصم: «فإن الهَجَمات العنيفة التي تعرَّضت لها اللغةُ العربية خلال الفترة الاستعمارية لم تكن وليدة المصادفة، لعل آخرها ما تتعرَّضُ له هذه اللغةُ مؤخراً في البلدان المغاربية باعتبارها مِعولاً دَمَّرَ المنظومات التربوية بسبب التعريب الجُزئي الذي عرفته هذه الأخيرة مقارنةً بالفرانكفونية التي كانت سائدةً من قبلُ. إن هذا الاتهام غير المبرَّر يُلحق الضرر بالصرح التربوي الذي شُيِّد والذي ينبغي عدمُ نُكران فضله»، **اللغات المغاربية...** مرجع سابق.

نطلبُه وندعو إليه ليس بالأمر العسير أو المستحيل لو توفَّرت النوايا الصادقةُ والعزائمُ القوية. فتعميمُ التعليم بالعربية الفُصحى المُيَسَّرة يؤدي إلى ذلك، وتعميمُ العربية الفصيحة المُبسَّطة عبرَ الوسائط السَّمعية البَصَرية من خلال كلِّ برامجها حتى التَّرفيهية منها والرياضية والأفلام والمسرحيات والمُسَلسَلات والأغاني والإشهار، سيجعلنا نلمَسُ مقدارَ التحوُّل الكبير الذي يطرأُ على لغة العامة في ظرفٍ وجيز. وهذه العربيةُ المُيَسَّرةُ أو المُبَسَّطةُ التي ندعو لتعميمها في وسائل الإعلام وغيرها من المجالات، هي العربية الحديثة التي تتفاعلُ مع واقِعنا الحالي، الخالية من الألفاظ الغريبة العَصِيَّة على الفَهم، والتراكيب القديمة التي تجاوزَها العصرُ، لكنها في الوقت ذاته غيرُ مُتَمرِّدةٍ على قواعد اللغة الأساسية الصوتية والصرفية والنحوية والمُعجمية. إلا أن تبسيط الفصحى وتيسيرَ سُبُل تعليمها وتعلُّمها ونشرها شيءٌ، والدعوة إلى الدارجة ولغة الشارع شيءٌ آخر.

وهناك من يدعو لفكرة ما يسمُّونه بـ(العربيةِ الوُسطى) أو (اللغة الثالثة). وهي فكرةٌ مقبولةٌ مبدئياً إذا كان المقصودُ بها هو العربية المُبسَّطة، على النحو الذي ذكرناه، أي العربيةُ التي لا تُلغي القواعد النحوية الأساسية للفصحى لكنها تحاول تبسيطها وتيسيرها وتلغي ما كان معقَّداً وليس ضرورياً منها، وتتخلَّص في المجال المعجمي من عدد كثير من الألفاظ التي لم تعد صالحة للاستعمال، وتنفتح على المولّدات الجديدة، وتأخذ مما في اللسان الدارِج من ألفاظ قد تدعو الحاجةُ إليها بشروط تضعها المجامعُ والهيئاتُ اللغوية المختصَّة. وفي مقدمة هذه الألفاظ - على سبيل المثال - ما كان في العامية من الفصيح المشترك الذي أُهملَ استعمالُه في الفصحى، واحتفظت به العاميات وهو كثيرٌ، وما كان مُحرَّفاً من الفصيح بعد تصحيح ما فيه من تحريف[1] لا تَقبلُه قواعدُ الفصحى، وما كان في الدارجة من كلماتٍ تُعبّرُ عن معانٍ دقيقة لا يُوجَد لها مُقابِلٌ في اللغة الفصيحة حتى ولو كانت

---

(1) من أمثلة ذلك في اللهجة المغربية لفظُ (الصمايم) بمعنى أيام اشتداد الحرّ وهو محرَّفٌ من (السَّمائِم) وهي جمع: سَمُوم بمعنى الريح الحارَّة. ولفظ (مَدشَر) المُحرَّف عن (مَجشَر)، والكربة (بالكاف التي فوقها ثلاث نقط): المحرَّفة من (القِربة)، و(الدّسارة) المحرَّف عن (الجَسارة)...

أعجمية دخيلة. وما أكثر الكلمات التي في لهجاتنا العامية التي يكون في دخولها إلى القواميس الفصيحة الحديثة إضافةٌ وفائدةٌ كفائدة التقريب بين العامية والفُصحى (مثل: مَخزَن - ظهير - مَنصُورية - رَقّاصٌ[1] - عَجَاجٌ[2] - البالة[3] - الصِّينيةُ[4] - الهِنديةُ[5] - الكانُونُ[6] - القانِعُ[7] - الخَليعُ[8] - الزُّبية[9] - السِّلهام[10]، السَّبّالة...). فهذه الكلمات وأمثالُها - وهي كثيرة في اللهجات العربية المغربية والمشرقية على السواء - بعضُها من الفَصيح القديم الذي أُهمِلَ واحتفَظَت به لهجاتُنا، وبعضُها مولَّدٌ أو مُشتَقٌّ لفظاً أو دلالةً بطريقة سَليمة لا تُخالِف القواعدَ الصرفية والنحوية والصوتية في شيء، فضلاً عن كونها تُضيفُ للعربية معانيَ جديدةً ومقبولةً.

---

(1) الرقَّاص في عامية المغربية: الشخص الذي يُبعثُ لشخص آخر مُحمَّلاً برسالة شفوية أو مكتوبة، وصيغةُ الكلمة فصيحة لا غبار عليها، ولكن المعنى مولَّدٌ خاصٌّ بالاستعمال المغربي وفيه معنى زائد على ساعي البريد.

(2) العَجاجُ في عاميتنا المغربية معناه: الغُبار. وهذا الاستعمال نصَّت عليه القواميسُ الفصيحة، فهو من الفَصيح المهجور الذي احتفظت به عاميتُنا.

(3) البالةُ: في المغربية: الحُزمة من القُماش فيها بضائع. وقد دخلت من العربية إلى الفرنسية (Balle) بهذا المعنى، وأصلُها فصيح: جاء في **لسان العرب**: البالةُ: الجِرابُ الضَّخم.

(4) الصينية في العامية المغربية: أداةٌ منزلية تُحمَلُ فيها أكوابُ الشاي وأصل التسمية نسبة إلى الصين.

(5) الهِندية: التِينُ الشَّوكي، دخل إلى المغرب عن طريق البرتغاليِّين الذين جلبوه من أمريكا اللاتينية حيث كان الهنود الحُمر.

(6) الكانون: في العامية والفصحى معا: هو الموقِدُ. ولكن الفصحى أهملت استعماله واحتفظت به عاميةُ المغرب.

(7) في بعض لهجات شمال المغرب يُستعمَلُ لفظُ القانِع بمعنى الكَلب، وهو معنىً جديدٌ مأخوذٌ من القَناعة.

(8) في العامية: اللحمُ المُقَدَّدُ يُجَفَّفُ بحرارة الشمس ثم يُطبَخُ. وهي من الفصحى القديمة. وردَ في قاموس: **شمس العلوم** لنشوان الحِميري (وهو يمني) بصيغة (الخَلْع)، ومما جاء في شرحه: « الخلعُ: لحمٌ يُقَطَّعُ قِطَعاً صِغاراً ويُقلَى مع الشَّحم حين يَجِفُّ... الخ ».

(9) الزُّبيَةُ في العامية: الحُفرة عامة أو الحُفرة مُلِئَت ناراً للإحراق. وهي من الفصيح المُهمَل بمعنى: الحُفرة تُحفَر ليسقُطَ فيها الأسَدُ ليُصطاد.

(10) وهو البُرنُس.

والذين تناولوا موضوع اللغة الوسطى أو الثالثة كثيرون في العالم العربي. وقد تعرَّض لها الدكتور أحمد المعتوق في كتابه " **نظرية اللغة الثالثة** "، وبسَطَ وجهة نظره الخاصة أيضاً. والأفكار التي قدّمها في جملتها أفكار مقبولة. فهو يدعو لعربية تصبح وسطاً بين الفصحى والعامية للانتهاء من قضية الازدواجية ومشاكلها. عربية مبسَّطة لا تخرج عن القواعد العامة للفصحى ولا الإعراب، لكن مع التيسير والتسهيل. عربية تصلح لأن تكون في وقت واحد لغةَ كتابة ولغةً مَحكيةً، ويركّز في تعليمها على السماع أكثر من تلقين القواعد، والاهتمام بالمولَّدات والمُحدَثات الجديدة من الألفاظ مع الانتفاع بما في الدارجة من كلمات نحتاج إليها وتفصيح ما هو محرَّف منها.

ونحن لا نرى في هذه الدعوة ما يخالف رأينا على العموم وما نقول به حين ندعو للتقريب بين الفصحى والعامية، إلا في بعض الأمور التي لم نجدها واضحةً في كلامه. ومن أهمها أنه حين يتحدث عن الإعراب نجده يلحّ على ضرورته ويعتبره جزءاً أساسياً من نظام العربية بما فيها اللغة الثالثة ولا مجال للتخلي عنه أو التفريط فيه، لكنه يقول بإمكانية التخفيف منه ولا سيما في الكلام المحكي لدواعي الارتجال والسرعة وما قد يؤدي الاهتمامُ به من انشغال المتكلم بمراعاة القواعد أكثر من اهتمامه بالمعنى وتسلسل الأفكار. وهنا يضطر ليفرّق بين مستوى المكتوب ومستوى المَحكيِّ المنطوق. فاللغة الثالثة التي يريدها لغةً للتعليم والإعلام والتثقيف يجب أن تكون في نظره «مُعرَبةً فصيحةً مُنفَتِحةً»، أما اللغة الثالثة المَحكية فيريد فيها «البساطة وعدم المبالغة في التدقيق والمُلاحقة ». ثم يقول: «ولا تختلف اللغة الثالثة عن الفصحى الأدبية المكتوبة إلا في كون الأخيرة أكثرَ صرامة في الالتزام بالإعراب لوجود مجال للتأنّي والمراجعة والاحتياط في استعمالها، وأن الأولى عادةً ما يحكُمها الارتجالُ والترسّل المستمر والسرعة أحياناً، ولذلك فهي أدعى للتسامح فيما قد يحصل من خلل أو خطإ فيه » ص 191. وهذا معناه أننا في النهاية نسقط في الازدواجية مرة أخرى ولا نكون قد تخلَّصنا منها كما تريد نظريةُ اللغة الثالثة. فما دام هناك لغة مكتوبة يُلتزَم فيها بالصحيح السليم إعرابياً ونحوياً، ولغة مَحكية يُتساهلُ فيها مع المتكلّمين ولا يُدقَّق معهم إن أخطأوا في النحو

والإعراب. فمعناه أن اللغة الوسطى التي يُراد لها أن تكون بديلاً عن الفصحى والعامية معاً لن تنجح. لأنه في الواقع لا بد من وجود هذا التفاوت بين المستويين. فحالة الكاتب وما تقتضيه من التأنّي وإعطاء فرصة المراجعة واختيار العبارات والتراكيب المناسبة، ليست هي حالة المتكلّم المستعجِل الذي لا تكون أمامه فرصةُ المراجعة وتصحيح ما يقوله. وهذا الأمر الطبيعي هو الأساس في وجود مستوى أعلى وآخر أدنى منه في كل لغة. وهذا التفاوت لا يمكن القضاءُ عليه أو إزالتُه نهائياً في أية لغةٍ من اللغات. وكلُّ ما نستطيعه هو تقليص الفارق الكبير والفجوة الواسعة بين المستويَين إلى أقصى حد ممكن، أما القضاءُ النهائي عليها فيبدو لي أمراً عسيرَ المنال عصِيًّا على التطبيق.

وهناك من يحاول طرح فكرة اللغة الوسطى بطريقة أخرى مغايرة لما جاء في كتاب "نظرية اللغة الثالثة". فدعوة رُوط جروريشار[1] ومَن على منوالها – مثلاً – مخالِفةٌ لهذا الذي نراه مقبولاً. فهي تدعو إلى عربية تَمزِج بين الفصحى والعامية في التعليم وغيره بشكل غامض ومُرتبِك، مع عدم الالتزام بما اشتَرطناه من ضرورة احترام القواعد الأساسية للعربية الفصيحة. ونحن ندعو إلى فُصحى بسيطة مُنفتحة على العصر ومُتلائمة مع مُستَجدّاته، تُحافظُ على الإعراب (أو ما هو ضروريٌّ منه لأداء المعنى أداءً واضحاً دون لبس أو إبهام لأن الإعراب خاصية أساسية في العربية) وكل القواعد الضرورية والأساسية وخاصةً عند الكتابة والتحرير، مع ضرورة تبسيط هذه القواعد واختصارها قدر الإمكان، وإمكانية اللجوء إلى تسكين أواخر الكلمات عند النُّطق في حال أَمن اللُّبس. ولا مانع إلى جانب ذلك من البحث في معجم الدوارج العربية المغربية والمشرقية، عن الألفاظ التي يصلُح إدراجُها ضمن الفصحى الحديثة وفقَ معايير وضوابط معيَّنة. وهذا أمرٌ سبَقَ لبعض القواميس العربية الحديثة أن تبنَّته منذ مدة، أي منذ القرن التاسع عشر، وأجازَه مجمعُ اللغة العربية في القاهرة، وطبَّقه في قاموسه الشهير المعروف بعنوان: "**المعجم الوسيط** "، ثم حاولت الاقتداء به قواميسُ أخرى مُعاصِرة آخرُها: "**معجم**

(1) انظر مقالها في مجلة Tel quel، مرجع سابق.

اللغة العربية المعاصِرة"، و"المنجد في اللغة العربية المعاصرة"، ولكنها لم تكن موفَّقة دائماً في اختيارها لتلك الكلمات لأنها لم تلجأ إلى معيار سليم يمكّنها من طريقة الانتقاء الصحيحة.

وأخيراً أقول في تلخيص ما سبَق:

1 - إن الأمر المزعج في قضية الفصحى ولهجاتها في اللغة العربية، ليس هذه الازدواجية الاستعمالية في حد ذاتها. فهي من حيثُ المبدأ، ظاهرةٌ ملحوظة في كل اللغات ولا يمكن القضاءُ عليها بشكل تامّ ونهائي مهما بُذِل في ذلك من جهد. مع عدم الجدوى من وراء السّعي إلى هذا «القضاء النهائي» عليها، وعدم واقعيته وتناسُبه مع طبيعة اللغات البشرية التي لا يُمكن توقيفُ حركيَّتها وتجميدُها في حالة ساكنة ولو للحظة قصيرة في زمن سيرورتها وانسيابها. وإنما الخطورةُ في الموضوع هي المتمثِّلة في اتّساع الهُوّة بين المستويَين بشكل مستمِر تُسهِم فيه عواملُ كثيرة لا تتوقَّف وإنما تزيدُ وتكثُر. وقد أشرنا إليها أو إلى أهمها من قبل.

2 - وحلُّ هذا المُشكل باغتيال الفُصحى وتنحيتها كما يدعو غُلاةُ أهل التدريج المُطلَق، أمرٌ لا يُرضي أحداً من الغيورين على وحدة أمّتهم التّواقين إلى نهضتها وانبعاثها ولمَّ شَتاتها. أما حلُّها بإبقاء الحال على ما هو عليه، فلا يزيد الهُوّة إلا استِفحالاً ويؤدي لا محالةَ إلى استقلال كلِّ لهجة بنفسها والمنطقةِ الجغرافية التي تُسيطِر عليها. وفي ذلك نهايةٌ حتميةٌ للفُصحى عن طريقِ فرض الأمر الواقِع. والتداعياتُ السلبية لهذا «الحلّ» وانعكاساتُه على مصير الأُمة وما يؤدي إليه من تعميق الانقسام وحالة التمزُّق والتشرذُم السياسي والثقافي والاجتماعي، أمورٌ لا تَخفى على أحد. لا حلَّ إذن، إلا بتقريب العامية من الفُصحى ورَدْم الهُوَّة بينهما قدرَ المُستطاع.

3 - والعلاجُ الحقيقي والواقعي والفعّال لتقليص الفَجوة بين الفصحى والعامية إلى الحد الأقصى باعتبارها أُسَّ المشكل وليس الازدواجية في حد ذاتها، ووضع حدٍّ نهائي لهذا الجدل الذي شغَل الأمة قرابة قرنين من الزمان دون نتيجة، لا يمكن أن يتمَّ بدون اللجوء إلى أمرين اثنين لا مناصَ منهما معاً: الأول تعميم التعليم باللغة العربية الفصيحة حتى تُمحَى الأمّيةُ وتزولُ من مجتمعاتنا زوالاً نهائياً، وهذا هو

الموضوع الأساس الذي ينبغي أن يشغل الناس حقاً ويستأثر باهتمام الزعماء وقادة السياسة والفكر وأرباب القلَم في كل قُطر عربي. والثاني: تجنيدُ وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة لنشر الفُصحى المُبسَّطة من خلال كل برامجها وإعلاناتها وكلِّ ما تبثُّه على الهواء عبرَ الكلمة والحرف والصوت والصُّورة. وهذا الدور لو كان إعلامُنا قد استمرَّ في أدائه كما بدأ، لكنّا قد قطعنا أشواطاً كبيرة نحو حل المشكل الذي تعانيه العربية في هدوءٍ فعّال ومن غير ضَجّة ولا جدلٍ عقيم.

وتعميمُ التعليم بالفُصحى معناه أن تكون العربيةُ الفُصحى هي اللغة الإلزامية في محو الأمية وتلقين كافة الفنون والمواد والعلوم في برامج التعليم، ولا تُدرَّس اللغاتُ الأجنبيةُ إلا باعتبارها لغاتٍ لا أدواتِ تلقين العلوم والمعارف كلِّها أو بعضِها. وأن لا يُشرَع في تدريس اللغات الأجنبية في مرحلة الطفولة الأولى. ومعناه أيضاً أن يُمنَع استخدامُ الدارجة في تلقين المواد الدراسية وفي الحديث بين المعلِّم أو الأستاذ وتلاميذه في الفصول وداخل المحيط المدرسي. وأن تكون الفصحى المستخدمَة في هذا كلّه لغةً بسيطةً سليمةً حديثة، وأن تُجنَّد كلُّ الطاقات في موازاة ذلك، لإيجاد أفضل الطرق البيداغوجية لتعليمها، ويُستنفَر كلُّ العلماء والباحثين ذوي الخبرة والكفاءة لتبسيط قواعدها والأنحاء الواصِفة لها، وإصلاح كلِّ ما يقتضيه الإصلاحُ فيها.

وأما دورُ الإعلام فهو أساسي وضروريٌّ في الحياة العصرية والمستقبلية لتكملة وظيفة المدرسة والجامعة والمعلّم والأستاذ والكتاب، ولا سيما أنه أصبح اليوم سُلطةً أكبر من جميع السلطات، بل سُلطةَ تصنع كلَّ السُّلُطات بما فيها سُلطةُ اللغة ذاتها. وهو القادر على التأثير في الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والسياسة والاقتصاد. وقد قام الإعلامُ في مراحله الأولى بدور كبير في نشر اللغة العربية وتبسيطها وتقريب الهُوّة التي تفصلُها عن اللهجات، ثم بدأ في التراجُع تدريجياً عن هذا الدور إلى أن وصل إلى المرحلة الخطيرة التي وصلها في انهيار اللغة وتهجينها وتغريبها وتدريجها وإفسادها.

ونحن لا نعني بهذا أن التعليم والإعلام هما وحدهما الكفيلان بتغيير واقع اللغة بالشكل الذي نريده ونسعى إليه، إذ هناك - كما لا يخفى - إجراءات وأمورٌ

ووسائل أخرى لها نصيبُها من النَّجاعة والفائدة في هذا الموضوع، وإنما ركّزت القول فيهما لأنهما معاً أهمُّ الوسائل الفعّالة وأقواها تأثيراً على الإطلاق.

وعندما يقوم التعليم والإعلام كلٌّ منهما بدوره المطلوب مع ما يُساعدُهما من الأمور الأخرى، ستنشأُ تِلقائياً وبالتدريج تلك العربية البسيطة السَّهلةُ الصالحة التي نبحث عنها لتُستعمَل في الخطاب المحكيّ مثلما تُستعمل في الخطاب المكتوب، ولو كان بينهما فرقٌ فلن يكون فيه ما يُزعِج أو يُقلِق، أو يُثير من الكلام والنقاش ما يُثيرُه وضعُ العربية اليوم.

4 - أما تقليصُ الفَجوة بين الفصحى واللهجات بالبحث عن لغة ثالثة لم يُتَّفق على ماهيتها ومكوّناتها ومُواصفاتها، وبطريقة أخرى غيرِ نشر التعليم بالفصحى وتجنيد وسائل الإعلام، فلا أتصوّر كيف يكون، ولا متى سيكون، ولا مَن يقومُ به أو يتولّاهُ. ومن المؤكَّد أنه لا يمكن فرضُه بقرار سياسي أو حكومي.

والسؤالُ الذي يظلُّ مفتوحاً ولا نعرفُ كيف سيكون الجوابُ عنه مستقبلاً، هو: هل نحن اليوم قادرون أو مستعدّون لتطبيق هذا الحلّ الفعّال الذي لا أرى أجدى ولا أنجع منه لإنهاء المشكلة من أساسها؟ وهل سنتخلَّص من تلك المقولات البالية التي لم توجد إلا لعرقلة المشروع النهضوي والتنموي للأمة (كالقول بصعوبة الفصحى، وتخلُّفها، وموتها، ونُخبَويتها، وعدم صلاحيّتها... إلى آخر اللائحة) ونلقيها وراء ظهورنا ونمضي للأمام، أم أننا سنظل نلوكها والقافلةُ تَمضي... وتَمضي... ونحن نَلوكُ... ثم نلوكُ؟

انتهى الكتاب

والحمد لله رب العالمين

بيان المصادر والمراجع

أ - بالعربية:

الإبراهيمي (أحمد طالب)

- **مذكرات جزائري** (ج1) - دار القصبة للنشر، الجزائر 2007م).

أشار (بيار)

- **سوسيولوجيا اللغة**، ترجمة: عبد الوهاب تزو، بيروت 1996م.

أنيس (إبراهيم)

- **اللغة بين القومية والعالمية**، دار المعارف بمصر، 1970.

الأوراغي (محمد)

- **التعدد اللغوي: انعكاساتُه على النسيج الاجتماعي**، منشورات كلية الآداب، الرباط 2002م.
- **لسان حضارة القرآن**، الدار العربية للعلوم - ناشرون، منشورات الاختلاف، بيروت 2010م.

أوستلر (نيقولا)

- **إمبراطوريات الكلمة: تاريخ للغات في العالم**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، دار العربي، بيروت 2012.

باري (بريان)

- **الثقافة والمساواة: نقد مُساواتي للتعددية الثقافية**، ترجمة: كمال المصري، سلسلة: عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 2011.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م.**

بشر (كمال محمد)

- **علم اللغة الاجتماعي - المدخل**، دار غريب، القاهرة 1995م.

بلاح (بشير)

- **مواقف الحركة الإصلاحية من اللغة الفرنسية**، مجلة: **اللغة العربية**، الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، ع 25 / 2010.

التوراتي (عبد الله)

- **تاريخ الدراسات العامية بالمغرب**، ضمن كتاب: **الدارجة والسياسة اللغوية بالمغرب**، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط 2012م.

الجابري (محمد عابد)

- **تكوين العقل العربي**، دار الطليعة، بيروت 1984م.

الجندي (أنور)

- **الفصحى لغة القرآن**، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، بدون تاريخ.

جوزيف (جون)

- **الثقافة والهوية**، ترجمة: عبد النور خراقي، سلسلة: عالم المعرفة، الكويت 2007م.

حجازي (محمود فهمي)

- **اللغة العربية في العصر الحديث: قضايا ومُشكلات**، دار قباء، القاهرة 1998م.

ابن حزم (علي بن أحمد)

- **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1981م.

الحلوي (محمد)

- **معجم الفصحى في العامية المغربية**، شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء 1988م.

خالص (وليد محمود)

- **معضلة اللغة العربية بين الجابري وطرابيشي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2012م.

خشيم (علي فهمي)

- **الدارجة المغربية بين العربية والأمازيغية**، منشورات فكر، الرباط 2008م.

ابن خلدون (عبد الرحمان)

- **المقدمة** (مقدمة تاريخ ابن خلدون)، تحقيق: عبد السلام الشدادي، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء 2005.

الخوري (نسيم)

الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005م.

سعيد (نفوسة زكريا)

- **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، دار نشر الثقافة بالإسكندرية، ط1/1383 هـ - 1964م.

شاكر (محمود محمد)

- **أباطيل وأسمارٌ**، مطبعة المدني، القاهرة ط2 /1972م.

الشدادي (عبد السلام)

- **الوضع اللغوي المغربي بين إرث الماضي ومقتضيات الحاضر**، حوار منشور بمجلة: المدرسة المغربية: ع3 / 2011م.

شفيق (محمد)

- **اللغة الأمازيغية: بنيتُها اللسانية**، منشورات الفَنَك، البيضاء 2000م.

- **الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 1999م.

الطالب (مصطفى)

- **الدارجة في الإعلام والسينما**، ضمن كتاب: **الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب**، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط 2012م.

عبد التواب (رمضان)

- **العربية الفصحى والقرآن الكريم أمام العلمانية والاستشراق**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1998م.

عبيد (عبد اللطيف)

- **اللغة العربية والتنمية الشاملة في المغرب العربي بين المبدإ والتطبيق: تونس نموذجاً**، مجلة: **اللسان العربي** ع 66 دجنبر 2010م.

ابن عبود (زينب)

- **معجم الرهوني للغة العربية العامية التطوانية**، دراسة وتهذيب، تطوان 2007م.

غرانغيوم (جلبير)

- **اللغة والهوية والثقافة الوطنية في المغرب العربي**، ترجمة: محمد اسليم، منشور في: موقع محمد اسليم:
http://aslimnet.free.fr/traductions/g_guillaume/l_pouvoir/pouv4.htm

فريحة (أنيس)

- **اللهجات وأسلوب دراستها**، دار الجيل، بيروت، ط1/ 1989م.

الفلاي (إبراهيم صالح)

- **ازدواجية اللغة: النظرية والتطبيق**، الرياض 1996م.

قاسم (رياض زكي)

- **اللغة والإعلام: بحث في العلاقات المتبادلة**، ضمن كتاب:**اللسان العربي وإشكالية التلقي**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007م.

كالفي (لوي جان)

- **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008م.

كنون (عبد الله)

- **العامية المغربية**، ضمن كتاب: **الدارجة والسياسة اللغوية بالمغرب**، منشورات: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط 2012م.

كولماس (فلوريان)

- **اللغة والاقتصاد**، ترجمة أحمد عوض، سلسلة: عالم المعرفة، الكويت 2000.

مجموعة مؤلفين

- **الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب**، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط 2012م.

مجموعة مؤلفين

- **اللسان العربي وإشكالية التلقي**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007.

مجموعة مؤلفين

- **اللغة العربية: أسئلة التطور الذاتي والمستقبل**، منشورات: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2005.

مجموعة مؤلفين

- **اللغة العربية بين التهجين والتهذيب**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر (2010).

مجموعة من الباحثين

- **معجم البادية المغربية**،ج1، ط1 / 1426هـ/ 2005م الرباط.

المساري(محمد العربي)

- **الفصحى والدارجة في الإعلام**، ضمن كتاب: **اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب**. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 2010م.

المسدي (عبد السلام)

- **العرب والانتحار اللغوي**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت 2011م.

مطبقاني (مازن صلاح)

- **عبد الحميد بن باديس العالِم الرباني والزعيم السياسي**، ط2/ 1990م.

المعتصم (أحمد)

- **اللغات المغاربية في مواجهة التفوق الثقافي الأورو متوسِّطي**، مجلة: **المدرسة المغربية**،ع 3 س 20011م، ترجمة: البشير تامر.

مهري (عبد الحميد)

- **أهمية وضع سياسة لغوية وطنية للغات**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، 2007م.

الموسى (نهاد)

- **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث**، دار الفكر، عمّان 1987م.

النقاش(رجاء)

- **هل تنتحر العربية؟**، مصر 2010م.ط2.

الودغيري (عبد العلي)
- **دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى**، دار النجاح الجديدة، البيضاء (المغرب) 2001م.
- **الفرانكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب**، منشورات (العلَم)، الرباط 1992م.
- **في الثقافة والهوية**، منشورات البوكيلي، القنيطرة (المغرب) 1996م.
- **اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الإفريقي** (منشورات كلية الآداب - الرباط 2011م).
- **هل العربية لغة استعمار؟** مقال منشور بعدد من المواقع الإلكترونية، منها مواقع: هسبريس، ومغرس، ومنتدى اللسانيات، ومجالس الفصحى. 2011م.
- **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية**، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت 2013م.

وزناجي (مراد)
- **حديث صريح مع الدكتور أبو القاسم سعد الله**، منشورات الحبر، الجزائر 2008م.

ب) مراجع أجنبية:

- Ali Yahia (Rachid): Réflexion sur la langue arabe classique, éd. Achab, Alger 2010.
- Benrabah (Mohamed): Devenir langue dominante mondiale un défi pou l'arabe, éd. Librairie Droz.Genève - Paris 2009.
- Bernier (Ivan) (2011):La préservation de la diversité linguistique à l'heure de la mondialisation, http://www.diversite-culturelle.qc.ca/fileadmin/documents/pdf/diversite-linguistique.pdf.
- Boukous Ahmed: Dominance et différence, éd. Le Fennec, Casablanca 1999.
- Boyer (Henri): Introduction à la sociolinguistique ; éd., Dunod ;Paris 2001.
- Breton (Roland): Atlas des langues du monde. Pris 2003
- Brunot (Louis):Notes lexicographiques sur le vocabulaire de Rabat et Salé. Paris 1920.
- Calvet (Louis-Jean): Le marché aux Langues, les effets linguistiques de la mondialisation, Plon, Pais 2002
- Calvet (Louis Jean): Pour une écologie des langues du monde, Plon, Paris 1999.
- Calvet (Louis-Jean): La guerre des langues et les politiques linguistiques, Payot Paris 1987.
- Calvet (Louis-Jean): Mondialisation, langues et politiques, linguistiques, - http://ressources-cla.univ-fcomte.fr/gerflint/Chili1/Calvet.pdf

- Cantier (Jacques) et Eric jennings: L'empire coloniale sous Vichy, éd. Odile Jacob 2004.
- Cécile Canut et Dominique Caubet: Comment les langues se mélangent ?, l'Harmattan, Paris 20002.
- Chaurand (Jacques): Histoire de la langue française, éd: Puf 2003.
- Chevillet (François): Les variétés de l'anglais, éd. Nathan, 1991.
- Choubachy (Chérif): Le Sabre et la virgule: La langue du Coran est-elle à l'origine du mal arabe ? L'Archipel. Paris 2007.
- Cummins (Jim): La langue maternelle des enfants bilingues: Qu'est-ce qui est important dans leurs études؟, In: SPROGFORUM N O19, 2001:
http://inet.dpb.dpu.dk/infodok/sprogforum/Frspr19/Cummins.pdf.
- Dubois (Jean), Mathée Giacomo et autres: Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris 1973.
- Fishman (Joshua. A): Sociolinguistique, Bruxelles - Paris,1971.
- Gasquet-Cyrus (Médéric,) et Cécile Petijean (Sous la direction de): Le pois des langues, l'Harmattan, paris 2009.
- Grandguillaume (Gilbert): Arabisation et politique linguistique au Maghreb. Maisonneuve et Larose, Paris 1983.
- Grin (François): L'enseignement des langues étrangères comme politique publique (Paris 2005).
- Hagège (Claude): Combat pour le français .2ème éd. Odile Jacob, Paris 2008.
- Hagège (Claude: Halte à la mort des langues, 2ème éd. 2002.
- Hagège (Claude): L'Enfant aux deux langues, éd. Odile Jacob, Paris 2005.
- Haut Conseil de la Francophonie: Arabofrancophonie, éd. l'Harmattan 2001, les cahiers de la francophonie n° 10.
- Huchon(Mireille): Histoire de la langue française, Librairie générale française, Paris 2002.
- Huntington (Samuel): Le choc des civilisations. Traduit de l'anglais par Jean- Luc Fidel et autres, Odile Jacob, Paris 2000.
- Labov William: Sociolinguistique, éd. de Minuit, Paris 1976.
- Lechevrel (Nadège): L'écolinguistique: Une discipline émergente, in: RÉLQ/QSJL Vol III, No 1, Automne/ Fall. 2008. http://www.relq.uqam.ca/documents/Numero1Vol3-article2.pdf.
- Leclerc (Jacques): Histoire de la langue française, in: L'aménagement linguistique dans le monde: http://www.axl.cefan.ulaval.ca/francophonie/histlngfrn.htm
- Maurer (Bruno): Enseignement des langues et construction européene: Le pluralisme nouvelle idéologie dominante, éditions

des archives contemporaines, Paris 2011.

- Mazella (Léon): Le Parler Pied-Noir, mots et expression de là-bas, éd. Rivages. Paris 1989.
- Miller (Catherine) (2009): Langues vernaculaires et aménagement linguistique au Soudan .

http://www.ircam.ma/doc/revueasing/catherine_miller_asinag03fr.pdf.

- OUA (Organisation de l'unité africaine et Commission économique pour l'Afrique): Population et développement ; Note d'information ; site:

http://www.un.org/popin/icpd/conference/bkg/afrique.html

- Safouan (Mustapha): Pourquoi le monde arabe n'est pas libre ? Politique de l'écriture et terrorisme religieux, Denoël, Paris 2008.
- Saint Mars (Dominique de): Qu'apprend-on à l'école élémentaire ? Les nouveaux programmes, CNDP, Paris 2002.
- Saint Mars (Dominique de): Qu'apprend-on au collège ? Cahier des exigences pour le collégien. CNDP, Paris, 2002.
- Saussure (F. de): Cours de linguistique générale, éd.Payot - Paris 1975.
- Skutnabb -Kangas (Tove): Pourquoi préserver et favoriser la diversité linguistique en Europe ? Quelques arguments(2002) http://www.coe.int/t/dg4/linguistic/Source/Skuttnab-KangasFR.pdf
- Unesco: Vitalité et disparition des langues ; réalisé par groupes, notes statistiques, 28 Mars 1994.
- Unesco: Emploi des langues vernaculaires dans l'enseignement (Paris 1953).
- Vargas (Claude): Sociolinguistique et didactique de la langue première (2006).

http://www.aix-rs.iufm.fr/recherche/publ/skhole/pdf/06.HS1.1-6.pdf

أعمال صادرة للمؤلف

- **الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب**، منشورات (العلَم)، 1992م.
- **اللغة والدين والهوية** (دراسات)، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، 2000.
- **دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى**، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء،2001.
- **المعجم في المغرب العربي إلى نهاية القرن الرابع الهجري**، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، 2008م.
- **منهج المعجمية** (ترجمة وتقديم)،1992م، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس (أكدال) الرباط.
- **اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الإفريقي: ملامح من التأثير المغربي**، منشورات كلية الآداب - جامعة محمد الخامس، الرباط 2011.
- **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية**، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت 2013م.
- **في الثقافة والهُوية**، منشورات البوكيلي، القنيطرة (المغرب) 1995م.
- **مفردات ابن الخطيب: قاموس للألفاظ الحضارية من القرن الثامن الهجري** (تحقيق) (1988م).
- **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي**، 1989م، منشورات عكاظ - الرباط (جائزة المغرب للكتاب).
- **أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس**، منشورات وزارة الأوقاف بالرباط، 1983م.
- **المعجم العربي بالأندلس**، مكتبة المعارف بالرباط، (1984م).

كتب شارك في تأليفها:

- وقائع ندوة: **المعجم العربي التاريخي: قضاياه ووسائل إنجازه**، منشورات

جمعية المعجمية العربية بتونس، 1989م.

- **قضايا استعمال اللغة العربية بالمغرب**، مطبوعات: أكاديمية المملكة المغربية، 1993م.
- **اللغة العربية إلى أين؟**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) 2005 - الرباط.
- **أعمال ندوة: المعجم التاريخي للغة العربية: قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع(القاهرة) - مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) (فاس)، 2011م.
- **اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي**، مطبوعات: أكاديمية المملكة المغربية، 2010م.
- **أهمية التخطيط اللغوي: اللغات ووظائفُها**، مطبوعات: المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2012م.
- **اللغة العربية ومواكبة العصر** (أعمال ندوة دولية)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2012م.
- **استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي** (تحقيق مشترك)، المجمع العلمي بدمشق، 2003م.
- **الدارجة المغربية والسياسة اللغوية بالمغرب**، منشورات: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط 2013م.
- **الهوية الثقافية للمغرب**، سلسلة كتاب العلَم، الرباط 1987م.
- **مستقبل الهوية المغربية أمام التحديات المعاصرة**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1997م.
- **الهوية المغربية في ضوء محدِّداتها الدستورية**، مطبوعات: أكاديمية المملكة المغربية، 2012م.
- **تراث الأندلس: تكشيف وتقويم**، منشورات مركز الملك عبد العزيز1993م، الدار البيضاء.
- **نحو معجم تاريخي للغة العربية**، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قيد الطبع).

فهرس المحتويات

لغة الأمة ولغة الأم - أخطاء مطبعية يُرجى التصحيح قبل القراءة

ص	سطر	خطأ	صواب
27	1هامش	ثلاثة	ثلاث
34	3 هامش	Macchais	Le marché
41	1هامش	Macchais	Le marché
55	1	وطرقُ	وطرقٍ
61	6	كلُ	كلِّ
67	1 هامش	الذي	الذين
71	1	وفي هذا الإطار	ملحوظة: تحذف الجملة
97	1	والرعاية	والرعاية
97	ما قبل الأخير	الدولتين	الدول
98	6	الملة العربية	الملة عربية
99	8	وثقاتها	وثقافتها
106	19	فس	في
119	5	كانتا	كانت
120	6هامش	تصل	يصل
121	6	ما يجري	فهم ما يجري
136	2هامش	اللغة الفرنسية	اللغة العربية
144	11	بلغتِ	بلغاتِ
149	23 هامش2	Halte è	Halte à
169	11	في الإطار	الإطار
173	3 هامش	لا علاقة باللغة	لا علاقة لها باللغة
187	16	هذا	هذه
205	10	هونغ	هون كونغ
206	14	اللهجات	اللَّهْجِيّة
211	الأخير / هامش	la tète	la tête
212	2 هامش	la tète	la tête
212	7هامش	la tète	la tête
221	6	ما يجري	فهم ما يجري
227	14	الإسلامُ	الإسلام
228	4	1828	1928
234	2 قبل الأخير	2011	2001
238	هـ 1 س4	للتخلي	يدعو للتخلّي
253	11	الكثيرة الثلاث	الثلاث
258	3 هامش	التورتي	التوراتي
278	الأخير /هامش	Q'est ce qui	Q'est ce qui est
306	6	الفرنسية	الفرنسية
313	1	Villers-Cotterèt	Villert-Cotterêt
329	19	pou	pour
329	28	Pris	Paris
329	32	Pais	Paris

الكتاب : لغة الأمة ولغة الأم
عن واقع اللغة العربية
في بيئتها الثقافية والاجتماعية

Title : LUǦAT AL-UMMA
WA-LUǦAT AL-UMM

التصنيف : دراسات لغوية

Classification: Linguistic studies

المؤلف : عبد العليّ الودغيري

Author : Abdul-Aliyy Al-Wadghiri

الناشر : دار الكتـب العلميـة - بيـروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	336	عدد الصفحات
Size	17x24 cm	قياس الصفحات
Year	2014 A.D - 1435 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنـان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

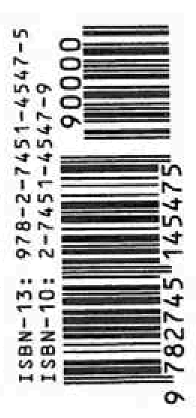
جميع الحقوق محفوظة
2014 A.D - 1435 H.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



ISBN-13: 978-2-7451-4547-5
ISBN-10: 2-7451-4547-9

هذا الكتاب

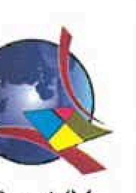
هنالك ثلاثة أسئلة كبرى هي التي يعنينا أن تظل حاضرة في أذهان القراء، وهي العناوين الحقيقية للأبواب الثلاثة التي يتفرَّع إليها الكتابُ. وهذه الأسئلة / العناوينُ هي:

- السؤال المرتبط بشؤون التنمية والإقلاع والنهضة، بأي لغة تكون وبأية لغة تنجح؟
- وسؤال التعدّد اللغوي: هل نريده على النحو الذي يَصُون لغةَ الأمة وكرامتَها ولا تتضرَّر مكانتُها، أم نريده بأي ثمنٍ كان؟.
- وسؤال أخير: هل نريد لأمتنا وشعوبها لغةً تحافظُ على حسن التواصُل والتكامُل والالتحام، أم نريد لغاتٍ تُساعد على القطيعة والتجزئة والتشرذُم والانقسام؟

إن الاختيار بين هذا الطريق أو ذاك هو اختيار سياسي قبل كل شيء ويحتاج الحسمُ فيه إلى إرادة سياسية قوية وعزم واضح لما يترتَّب عليه من نتائج وعواقب حميدة أو وخيمة. وهنا نؤكد، مرة أخرى، أن الموضوع اللغوي لا ينفصل البتّة عن الموضوع السياسي الذي لا ينفصل بدوره عن المؤثّرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعوامل الخارجية والداخلية، وكيف أن الواقع اللغوي عادة ما يصنعه الواقعُ الذي يعيشه المجتمعُ اللغوي بكل أبعاده وظروفه وتغيّراته.

المؤلف

لُغَة الأُمّة وَلُغَة الأُمّ



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
ص.ب. 9424 - 11 بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت 2290 1107
هاتف 12/ 11/ 804810 5 961+
فاكس 804813 5 961+
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
DKI www.al-ilmiyah.com



ISBN-13: 978-2-7451-4547-5